لغويات

التَّحليل النَّحويّ

أصوله وأدلّته

الدكتور فخر الدين قباوة

الشركة ا ر- لونجمان

000168715
مكتبة مبارك العامة

© الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان ، ٢٠٠٢

١٠أ، شارع حسين واصف، ميدان المساحة، الدقي، الجيزة، مصر

يطلب من : شركة أبو الهول للنشر

٢ شارع شواربي بالقاهرة ت : ٣٩٢٧٥٤٦، ٣٩٢٠٦١٦ (٠٢)

١٢٢ طريق الحرية (فؤاد سابقاً) - الشلالات، الإسكندرية ت: ٣٩٣٠٢٥٦، ٣٩١٠٣٢٥ - ٤٩٤ (٠٣)

جميع الحقوق محفوظة . لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب ، أو تخزينه أو تسجيله بأية وسيلة ، أو تصويره دون موافقة خطية من الناشر .

الطبعة الأولى ٢٠٠٢

رقم الإيداع ٢٠٠١/١٨١٤٣

الترقيم الدولي ٨ - ٠٦١٥ - ١٦ - ٩٧٧ ISBN

طبع في دار نوبار للطباعة - القاهرة

المحتويات

الصفحة	
١ - ٦	المقدمة
٧ - ١١٦	الباب الأول : التحليل وأصوله
٩ - ٥٠	الفصل الأول : التحليل النحوي وبوادره
١١	المفهوم الاصطلاحي للتحليل
١٤	طبيعة العمليات التحليلية
٢١	التعبير التحليلي
٣١	بوادر التحليل النحوي
٥١ - ١١٦	الفصل الثاني : أصول التحليل النحوي
٥٥	المعارف الخاصة
٧٠	المعارف العامة
٩٧	نموذج وأمثلة
١١٧ - ٢٧٠	الباب الثاني : أدلة التحليل النحوي
١٢٠-١٦٢	الفصل الأول : أدلة التحليل الصرفي
١٢٠	التحليل الصرفي
١٢٣	الأدلة والقرائن في أبنية الكلمة

١٣٢	مراحل التحليل الصرفي
١٤٩	نماذج من الاستدلال
١٦٣-٢٠٦	الفصل الثاني : أدلة التحليل الإعرابي
١٦٤	التحليل الإعرابي
١٧١	الأدلة والقرائن في التحليل الإعرابي
١٩٣	نماذج من الاستدلال والتوجيه
٢٠٧-٢٧٠	الفصل الثالث : أدلة التحليل لمعاني الأدوات
٢٠٨	الحرف والأدوات
٢٣٩	التحليل السياقي للأدوات
٢٥٩	أدلة تحليل الأدوات
٢٧١-٣٠٩	الهوامش

المقدمة

نواصل الحمد ، كلّ الحمد ، للمولى العظيم على ما أسبغ من النعيم ، ونكرر الشكر ، كل الشكر ، بالقلب واللسان والعمل لما تفضل علينا به من لسان عربي مبين ، وحفظه دون سائر اللغات ، صيانة للقرآن الكريم ، وللدين الإسلامي الحنيف ، وللعروبة المؤمنة الصالحة . والصلاة والسلام الأتمّان الأكملان ، على الرسول الأمين ، الذي أحيا العروبة وجدد حياتها ، وخلد وجودها مع خلود القرآن والرسالة الربانية .

وبعد ، فلطالما توالت ممارسات النحاة ، قديمًا وحديثًا ، للإعراب والصرف ومعاني الأدوات . وكان لي شرف المشاركة في ذلك ، تلميذًا وطالبًا ومدرسًا وأستاذًا وباحثًا ومؤلفًا . وكنت أجدني أسير في خط واضح محدد ، دون قصد أو توجه مرسوم ، فأعجب أن تكون الإجراءات العملية على هذه الشاكلة ، مع أن المسيرة العامة واكبت أربعة عشر قرنًا ، غُفْلاً من التوجيه والتحديد ، ويدون بحث علمي واضح القسمات ، يبين أصول العمل ونُظم التنفيذ ، ويوحد سبل التعبير والأداء .

نعم لقد انتثرت شذرات توجيهية في كثير من المصادر التراثية ، ولا سيما جهود ابن هشام الأنصاري ومتابعيه ، تضيء السبيل بإجراءات عملية ونظريات منهجية ، تساعد الدارس والباحث . إلا أنها لم تكن تؤلف علمًا مؤصّلاً ، يخص « التحليل النحوي » بالدراسة والتفصيل ، لتعيين ميادينه

واكتشاف أصوله وتمييز الأدلة والقرائن المعتمدة فيه . ولهذا وجدتني أتابع الخطا منذ ربع قرن ، وأتلمس مواقع الأقدام ومسارب الأفهام ، دراسة وتنظيراً وتطبيقاً ، لأضع بحثاً تحت عنوان « **التحليل النحوي : أصوله وأدلته** » .

فقد تبدّى لي أن الفكر النحوي ، لدى العلماء والدارسين والباحثين على ممر القرون والعصور ، حين يتوجه إلى إجراء عمليات في الإعراب أو الصرف أومعاني الأدوات ، تنتظمه خطوط موحدة ، رغم ما بينهم من اختلاف في المذاهب والآراء والأحكام والأصقاع والأزمان . وهذا يعني أن ثمة ضوابط راسخة في أذهان الجميع ، وإن لم يفصحوا عنها ، تحيط عملياتهم الإجرائية بالتوجيه ، وتمدها بالأحكام والبيان والمصطلح والتفسير والتعليل .

ولذا قمت برصد تلك الضوابط ، وتتبع تفرعاتها واستطالاتها ، وما تشير إليه من تطلعات ومفاهيم واعتلال واستدلال ، فكان لديّ زاد وافر يتعذر حصره في هذه الخطوة الرائدة المباركة . ولست أنكر بهذا ما بذله الزملاء المعاصرون في هذا الميدان . فهم قد وضعوا خطوطاً كثيرة متفاوتة ، ولكنها لم تكن في منهج علمي ، يستوعب المشكلة كلها ، ويقدم التعيين الدقيق والتفصيل الوافي ، بالتنظير والتطبيق والتفسير والبيان ، على الرغم مما يظنه بعض الدارسين القاصري النظر ، والقليلي الاطلاع على الحقائق العلمية المؤصّلة . وهذا ما ستراه حين أبسط المسائل . وأذكر جهود الزملاء الكرام .

ولعلك لمست في عنوان البحث أنه يتوزع على شطرين . ينتظم كلّاً منهما باب يلزمه التفريع . وهذا ما كان فعلاً ، إذ انقسمت المعلومات بين يديّ قسمين ، جعلتهما في بابين . ووطأت لهما بمقدمة ، تبين مدى البحث وحدوده وتطلعاته ، وما كان فيه من ريادة وكشف وتوليد . وتفصيل وتوضيح وتفسير وتعليل ، وتوظيف للنصوص النحوية والعلمية والأدبية ، في خدمة التحليل وتأصيله واستدلاله .

أما الباب الأول فكان لـ « التحليل وأصوله » . وقد احتوى على فصلين ،

أولهما تحت عنوان « التحليل النحوي وبوادره » . وفي هذا الحيز عرضت تاريخًا موجزًا لنشأة الدراسة النحوية ، ومفهوم التحليل النحوي حتى عصرنا الحاضر ، وما كان فيه من قصور المنظِّرين المعاصرين ، وما يصلح لتعريف العمليات الإجرائية المعروفة . ثم بينت توزّع هذه العمليات في ميادينها الثلاثة ، وكيفية المسير فيها بالتعبير العلمي المنتظم . وختمت الفصل بعرض البوادر التحليلية في مطلع القرن الهجري الأول ، وما كان بعدها بين أيدي العلماء حتى منتصف القرن الثاني . تأصيلاً للفكر العربي الإسلامي في هذا الميدان .

والفصل الثاني انضوى تحت عنوان « أصول التحليل النحوي » ، حيث رأينا توزّع النشاط الإجرائي ، وافتراع ابن هشام زاوية التنظير والتقنين والإجراء المنهجي المنتظم . ومن ثَمّ التقت الأصول اللازمة للعمليات التحليلية في خطين متوازيين : المعارف الخاصة ويضمّها مقتضى الحال ، بشقّيه المتآلفين : مقتضى المقام ، ومقتضى المقال . ثم المعارف العامة بما تستوعبه ، من معطيات علوم اللغة والأدب ، وأساليب الكتابة والقراءة . كل هذا ينسلك في التوظيف لتحديد مقاصد الكلام السياقية ، وتعيين الوظائف والعلاقات ومعاني النحو للمفردات والجمل والتراكيب . وقد أدّى بنا هذا إلى بسط نماذج عملية توضح النظريات ، في نص شعري موجز ، وأمثلة هُرائية ألقاها بعض المعاصرين لتهديم الفكر النحوي الأصيل .

وأما الباب الثاني فانصرف إلى الشطر الباقي من البحث ، وهو « أدلة التحليل النحوي » . وقد انقسم على ثلاثة فصول . أولها لـ « أدلة التحليل الصرفي » . وفي هذا الفصل تعرّفنا حدود التحليل المقصود ، والأدلة والقرائن التي توجه في دراسة أبنية الكلمة ، والمراحل التي تسيرفيها العمليات الإجرائية ، من تحليل لبنى المفردات ، وتفسير لتطور ألفاظها ، وبيان لِما تحتمله تلك الألفاظ في السياق التعبيري الناجز . ثم ختمناه بعرض نماذج عملية ، توضح أساليب الاستدلال ، لتعيين الأحكام الصرفية في المفردات المختلفة السياقات .

وفي الفصل الثاني وقفنا عند مستوى الإعراب ، لتبين طبيعة التحليل الإعرابي عمليًا ، والأدلة والقرائن المعينة ، على تعيين الوظائف والعلاقات والمعاني الإعرابية ، سواء كنا مع المفردات أو الجمل أو أشباهها . وأتبعنا ذلك نماذج عملية من النصوص الناجزة ، لتنفيذ الأحكام النظرية ، في تحقيق الاستدلال والتوجيه لعمليات الإعراب . واتضح لنا خلال التنفيذ أن عناصر الكلام تحتمل ، في التركيب الواحد أحيانًا ، صورًا مختلفة من الوظائف والعلاقات ، قد تبلغ العشرات والمئات والألوف .

وبهذا أصبح الفصل الثالث مقصورًا على أدلة التحليل لمعاني الأدوات . وهنا ميزنا بينها وبين حروف المعاني في المفهوم الاصطلاحي ، وبسطنا التطور التاريخي لتلك المفاهيم وما تضمه من المفردات ، عند النحاة والمؤلفين في الميدان النحوي . وقد أوجب علينا هذا استبعاد ما زعمه بعض القدماء والمتأخرين والمعاصرين ، من إقحام في الأدوات لبعض عناصر الكلام ، كالظروف والأسماء المبهمة . وأفعال التعجب والمدح والذم ، والأفعال الناقصة بأقسامها المختلفة . وانتقلنا بعدئذ إلى التحليل السياقي للأدوات ، في ميدانَي العلاقات السياقية والمعاني النحوية ، ثم إلى الأدلة والقرائن المبينة لذلك ، بما يكون منها ذا صبغة معنوية أو لفظية .

وخلال مطاوي البحث تحقق لدينا أن العمليات الإجرائية ، لمستويات الصرف والإعراب ومعاني الأدوات ، تتمثل في معادلات علمية ، يكون في كل منها معطيات أصول التحليل جناحًا أيمن ، يقابله في الجناح الأيسر تعبير المحلِّل عن الوظائف والعلاقات والمعاني النحوية . إنهما كِفتان متعادلتان بينهما علامة المساواة الرياضية ، وهي حساسة جدًا بكل تغيير . ونتيجة لهذه الظاهرة الموضوعية الخالصة ، فإن التبديل الذي يطرأ على الكفة اليمنى ينعكس صداه على اليسرى ، أيًا كان نوع ذلك التبديل .

وقد ألححنا على مسائل مهمة جدًا في تنفيذ الإجراءات ، منها أن يكون

المسير في التعبير عن ذلك ضمن زاوية حادة من طرفيها إلى الرأس . وهذا يعني الانطلاق ، في الأحكام والأوصاف ، من الأعمّ فالعامّ ثم الخاصّ فالأخصّ ، ليكون التفكير في خط منهجي واضح ، يقدم للمتلقي أساليب منتظمة ، مع الالتزام بالتعابير الموحدة ، والمصطلحات المخصصة لكل مستوى تحليلي معين .

ومن ذلك أيضًا وجوبُ استقامة الإجراءات العملية ، لتحليل العبارة الواحدة ، وانتظامها في خط مسير متجانس الخطوات والوسائل التنفيذية ، ليكون انسجام في العمل الكلي . وهذا يقتضي أنّ اتخاذ وجه معين ، في منطلق التحليل ، يستدعي متابعته في سائر الخطوات . ويحظر الخروجَ عنه إلى توجهات مغايرة تخل بالفهم للعلاقات والوظائف والمعاني السياقية . ولا بد أن يكون بين مستويات التحليل تعاون كامل ، بحيث إن الأوصاف الواردة في حقل مستوًى ما منها ترتبط ارتباطًا حيويًا بنظائرها في المستويين الآخرين . الأمر الذي يحقق التكامل والوحدة في عناصر النص و وظائفها المختلفة . ويؤكد أن الإجراءات العملية للتحليل تتبادل التوجهات ، بين المستويات الثلاثة ، وتمثل كلًّا مصيريًا منتظمًا .

وللبحث في هذه الموضوعات المختلفة ، اعتمدت ما جاء في المصادر التراثية والمعاصرة ، من معلومات وأحكام ونظريات ، تفسر الحقائق وتدعمها وتبين مداها . ثم أضفت إلى ذلك أمثلة تحليلية من تلك المصنفات ، تبسط المستويات التي توزعت فيها إجراءات الإعراب والصرف ومعاني الأدوات . وكان زادي في المواد التعبيرية المحللة مستمدًا من نصوص القرآن لكريم ، والحديث الشريف ، وكلام فصحاء العرب بشعر أو نثر . وقد ظهرت كفة النصوص النبوية هنا بحضور لامع ، تحقيقًا لما دعوت إليه دائمًا من توظيف السُّنّة الشريفة في الدرس النحوي .

ولهذا أكثرت الاعتماد على كتب التفسير ، وأعاريب القرآن والحديث ،

وشروح الشعر القديم ، في المختارات المشهورة ، كالمعلقات والمفضليات والأصمعيات وحماسة أبي تمام . فقد مارس العلماء ، في مثل هذه المصنفات ، عمليات التحليل النحوي بشكل ظاهر ، وأساليب مختلفة ، تحقق شيعوعة الموضوع في تاريخ العربية ، وتمثل مراحل النمو والتطور على مدى الأيام . ولم أغفل جهود المنظرين أيضًا والمنفذين لِما رسموا ، إذ كان لابن هشام وأضرابه القِدح المعلى في السبق والريادة .

أما الزملاء المعاصرون ، الذين خاضوا هذا الميدان ، فقد قصروا همهم على نظرات سريعة خاطفة ، أغفلت كثيرًا من العناصر الموضوعية . ففي التنظير غالبًا ما انصرفوا إلى الجانب الإعرابي ، وكأنه هو الوحيد في الموضوع ، وقل أن تجد تطلعات واضحة إلى العناصر المتممة . وفي التطبيق ، تراهم قد اقتصروا على تعابير مبتسرة ، واصطلاحات متباينة ، بالإضافة إلى حصر الجهود في المسائل الإعرابية أيضًا . ثم ظهر لدى أكثرهم قصور عن معرفة جهود علماء العربية ، واضطراب في توحيد المنهج بما يكون بين التنظير والتطبيق ، من انسجام وتعاون وتكامل .

وختامًا آمل أن أكون قد وضعت حجر الأساس ، في موضوع علمي بكر ، يفتح السبل أمام الباحثين والدارسين ، وييسر تعميق النظر وسعة الأفق وتدقيق البيان . وسيصير لهذه الأسس التي وضعتها ، بعون المولى تعالى ، جذور راسخة وجذوع قائمة وأغصان وأزهار وثمار ، تشهد لي يوم القيامة أنني أديت الأمانة ، وأحسنت العمل ، وقدمت خالص العتبى رجاء لرضا الله - عز وجل - ورحمته وفضله . إنه هو الرحمن الرحيم ، وهو نعم المولى ونعم النصير !

حلب ، في ٣٠ جمادى الأولى لعام ١٤٢٠
و١٠ أيلول من عام ١٩٩٩

الأستاذ فخر الدين قباوة

الباب الأول
التحليل وأصوله

الدارسون للعربية يردّدون ، في جميع المستويات التعليمية ، عبارات في الإعراب والصرف ومعاني الأدوات ، بصور متداخلة مضطربة ، ليس لها سياج منهجي واضح ، أو تعبير سياقي محدّد، أو مصطلحات علمية معينة . ويذكرني هذا بما صادفته لدى الأعاجم ، حين سمعتهم يمارسون التحليل النحوي للنصوص العربية . فهم يعبرون عن ذلك بما تسعفهم به ذاكرتهم وخبرتهم ، من ترجمات للمصطلحات والمفاهيم والأحكام والتعابير ، لاتجد فيما بين مقولاتهم بعض تشابه ، ولا في تعبير الفرد الواحد منهم شيئاً من الوحدة أو الانتظام ، مع أنهم جميعًا يؤدون معلومات شبه موحدة .

وهذا نفسه تسمعه من أفواه العرب طلابًا ومدرسين ، وتقرؤه فيما صنف حديثًا من كتب الأعاريب ، أو التحليل النحوي . والمعروف أن هذه العمليات الإجرائية هي حل رياضي للصور التركيبية من الكلام ، شأن المسائل الحسابية والهندسية والفيزياوية والكيمياوية ، فيجب أن تسير في سبل علمية محددة ، لتنسلك في عبارات منهجية منتظمة ، تمثل تحقيق الأطراف اليسرى من معادلات ، أطرافُها اليمنى معطياتُ النص في مقامه ومقاله .

فالعمليات التحليلية ذات أصول شبه موحدة ، في كثير من العلوم الطبيعية والتطبيقية والإنسانية ، تقوم على مرتكزات معينة ، وتنطلق في خطوط متوازية ، وتعبر عن ذلك بمصطلحات وتراكيب محفوظة ، لتحقق الحلول

العلمية المقصودة . وقد ظهرت بوادر الإجراءات النحوية . عند العرب ، منذ فجر الدعوة الإسلامية ، وانصبت فيها أقوال وأحكام وتوجيهات . صاغت لدى الأجيال أساليبَ مشهورة في التعبير والأداء ، لتغيب في مطاويها العبارات الفردية المرتجلة .

وما ذلك إلا لأن الفكر العربي المسلم كان يصدر عن أصول واضحة المعالم ، في ممارسة التحليلات النحوية المختلفة ، توجه تفكيره وتصويره وتعبيره . وقد حاولتُ اكتشاف تلك الجذور الإجرائية ، والأصول الموضوعية التي تنتظمها ، وبسطت ذلك في هذا الباب ، تحت عنوانين : التحليل النحوي وبوادره ، وأصول التحليل النحوي .

ومن هذين المنطلقين . تيسر لي أن أتتبّع الأدلة والقرائن التي اعتمدها العلماء ، في اختيار الوجوه التحليلية المعروفة ، واختلاف الأنظار بينهم في التوجه أو الترجيح أو التحقيق . وها أنت ذا تستقبل ما تعرضه عليك الفصول والفقرات ، لتتلمس خطوات البحث والتنظير والتطبيق والأداء العلمي الممنهج . فمرحبًا بك في غضون الفصل الأول ، وإلى لقاء كريم في بحث آخر بعد مطالعة الفصل الأخير .

الفصل الأول
التحليل النحوي وبوادره

كان الصحابة العظام يتدارسون النصوص القرآنية ، كل بما حفظ منها في صدره ، أو جمع في رقاع أو صحف . وهي مُدارسة تتناول القراءة الواعية ، لفهم المقاصد والتوجّه في العمل بما تتضمنه الآيات الكريمة . حتى إذا تولّى عثمان بن عفان – رضي الله عنه – الخلافة في العشرينات من الهجرة شكّل اللجنة المعروفة ، من حَفَظة الصحابة ، فجَمعَتِ المصاحف الأربعة مستوعبة القراءات ، ثُم وزعها على العواصم الإسلامية المشهورة حينئذ ، مع قُرّاء يتابعون تعليم الناس ورعاية الأداء والفهم . وبهذا استطاع بعض المسلمين أن يكون في بلادهم نسخ من القرآن الكريم ، يعودون إليها في مجالس العلم والدرس ، وفي الجلسات الخاصة والعامة .

ولقد هيأ هذا الانتشار بتوزع المصاحف الشريفة بيئة صالحة ، لتدارس جوانب مختلفة من المعارف والمعلومات ، تولدت عنها العلوم القرآنية المباركة ، وما تفرع من ذلك لتكون الحضارة الإسلامية في التاريخ . وفي متابعة تلك الجوانب ، كان الأمر يقتضي أحيانًا تدارُس اللفظ والتركيب ، وتبيُّن الدقة في القراءة والاستيعاب . وعلى سبيل المثال [1] أن زِرّ بن حُبيش – وهو مخضرم تابعي معمّر من أفصح العرب وعالم بالقرآن – كان عبد الله بن مسعود (ت ٣٢) يسأله عن العربية . وإذا أردت مفهوم العربية ، حينئذ بين القوم ، فإنك واجد تفسيره في قول الإمام علي (ت ٤٠) : « العلوم أربعة : الفقه للأديان ،

والطب للأبدان ، والنحو للسان ، والنجوم لمعرفة الأزمان » .[٢]

ولذا ظهرت في هذا الميدان المبارك بوادر من التوجيهات اللغوية ، لتلمُّس الدلالات المعنوية و وظائف عناصر التركيب وعلاقاتها في الآيات الكريمة ، وكثيرًا ما تمازجت تلك البوادر في المجالس المختلفة ، دون أن يكون بينها تميّز واضح . وعن هذه التوجيهات صدرت آثار علمية بكر ، للإمام علي وعبد الله بن عباس (ت ٦٨) وأبي الأسود الدؤلي (ت ٦٩) ، والتلاميذ الذين نقلوا عنهم ، وصنفوا كتبًا متعددة الموضوعات وذات عناوين علمية محددة .

ومن ذلك ما عُرف في النحو باسم « التعليقة » أو « المقدمة » للإمام علي ،[٣] و « المختصر » لأبي الأسود ، وكتاب في « العربية » لنصر بن عاصم ،[٤] ونصوص كثيرة جدًّا لابن عباس ، في التفسير للقرآن الكريم ، تتعرض لأسباب النزول والقراءات ، وبيان المعاني الخاصة والعامة ، وكثير من المقولات النحوية .[٥] وأخيرًا ما كان من عطاء بن أبي الأسود ويحيى بن يعمر ، في بسط النحو وتوسعة أبوابه وبعج قياسه ، حتى نسب بعض الرواة إليهما أنهما أول من وضع هذا النوع من العلم .[٦]

ثم ترى كتبًا متعددة في هذه الميادين ، من مثل « كتاب القراءة »[٧] ليحيى بن يَعمر (ت ٨٩) ، و « كتاب التفسير »[٨] لمجاهد بن جُبير (ت ١٠٤) وللحسن البصري (ت ١١٠) ، و « كتاب الهمز »[٩] لعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧) ، و كتاب « اختلاف مصاحف الشام والحجاز والعراق »[١٠] لعبد الله بن عامر اليحصبي (ت ١١٨) ، و « معاني القرآن »[١١] لكل من واصل بن عطاء (ت ١٣١) وأبان بن تغلب (ت ١٤١) ، و « كتاب تفسير القرآن »[١٢] لثابت بن دينار الثمالي (ت ١٥٠) .

وفي المدينة المنورة نشأ نحوي يقال له : عليّ الجمل ، أخذ عن تلاميذ

أبي الأسود ، ثم وضع كتابًا في النحو لم يكن ذا أهمية ، اقتبس منه الأخفش واستعان بأمثلته .(١٣) بل إن أعجميًا يقال له(١٤) : ابن قسطنطين ، عُرف في مكة بالنحو ، وألف كتابًا في ذلك . ثم لما قدم البصرة وسمع ما فيها طرح جميع ما عمله ، و وضع شيئًا آخر .

وكان سيبويه قد أخذ علم النحو عن عيسى بن عمر (ت ١٤٩) . ولَمّا فارقه والتحق بالخليل بن أحمد سأله الخليل عن مصنفات شيخهما عيسى ، فذكر سيبويه أنه كان قد ألّف نيفًا وسبعين مصنّفًا في النحو ، وأنّ بعض أهل اليسار جمعها ، ثم أتت عليها آفة فذهبت بها . ولم يبق منها سوى كتابين : أحدهما اسمه « الإكمال » ، وهو بأرض فارس عند أحد العلماء ، والآخر اسمه « الجامع » نقل عنه هو فيما صنف من « كتابه » المشهور .(١٥) أما أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤) - وهو إمام أهل البصرة في القراءات والنحو واللغة - فقد صنف من الكتب ما ملأ بيته إلى السقف ، ثم تنسك فأحرق ذلك كله .(١٦)

وقد تكاثرت مواد العربية ورجالاتها ، حتى رأينا في القرن الرابع غلامَ ثعلب النحويَّ اللغويَّ (ت ٣٤٥) يملي من حفظه ما يشغل ثلاثين ألف ورقة ، مع ثبوت بطلان ما اتهمه به حُسّاده من الوضع والاختلاق ، ومحمدَ بن عمران المرزبانيَّ (٣٧٨) يصنف تسعة عشر مجلدًا في كتابه « المقتبس » لأخبار النحويين ، وكان له كتاب « الحاوي في علوم القرآن » أيضًا ، وهو سبعة وعشرون جزءًا ، ومجموع مصنفاته الخمسين يضم حوالى ٢٩٨٠٤ ورقة .(١٧)

المفهوم الاصطلاحيّ للتحليل

خلال هذه المصنفات ، وتلك المجالس العلمية المذكورة ، كانت تنتثر نصوص كثيرة من كلام العرب شعرًا ونثرًا ، للتفسير والتوضيح والاحتجاج ،

مع بيان لأحكام التعبير والتركيب . وضوابط للبيان العربي الرفيع ، وتوضيح للوظائف الخاصة لبعض المفردات والتعابير . وبذلك تشابكت الموضوعات النحوية المطروقة ، من تأصيل وتفريع وإعراب وتصريف وتحديد لمعاني الأدوات ، في النص القرآني وما يتصل به من التراث العربي .

وعلى هذا ، فإن نشأة الدرس النحوي في العربية . بخلاف ما تعرفه مسيرة العلوم بين الأمم والجماعات ، لم تكن ذات حدود بين التنظير والتطبيق ، إذ لم تتضح بعدُ معالم الحدود الفاصلة بين الجانبين . لقد ائتالت التجارب والأحكام والتطبيقات ، في حيز واحد من النشاط اللغوي ، وكان عنها مادة غنية بالبحث والعطاء موزعة منتشرة .

وفي عصرنا هذا صار من الضروري تبيّن الحدود والمجالات المتمايزة ، فأصبحنا نطلق على تلك التطبيقات وحدها مصطلح « التحليل النحوي » . والتحليل في الأصل مصوغ من الحَلّ ، [١٨] فيعود في معناه إلى فتح الشيء وفكّ مغلقاته . يقال : حَلَلتُ العُقدةَ أحُلّها ، إذا فتحتَها ونقضتَها وأزلتَ تداخلها . وحَلّ المعدنَ أو ما يشبهه من الجوامد يَحُلُّه حَلًّا أي : أذابه وأزال تماسكه . وحَلَّلَ الشيءَ [١٩] : أرجعه إلى عناصره المكوّنة له ، مادية كانت أو معنوية . ذلك لأن التحليل ، في الأصل ، منهج عام يراد به تقسيم الكل إلى أجزائه ، وردّ الشيء إلى عناصره .

وقريب من الدلالة اللغوية الأصيلة قولك : حَلَّلَ الأمرَ وأحَلَّه ، أي : أباحه وأزال حرمته . وتحليل اليمين من هذا أيضًا ، لأنه مراد به الاستثناءُ الذي يزيل الالتزام الجازم ، أو الكفارةُ التي تزيل الإثم ولزوم العقاب . وبذلك صار للفظ معنى اصطلاحي متميز في الشرع . وهكذا استقر في الأذهان ما يمكن أن تحمله هذه المادة اللغوية ، من قدرة على إنجاب مفاهيم اصطلاحية لمختلف العلوم ، فكان لدى علماء الأصول تحليل

للقضايا إلى عناصرها المكوّنة .[٢٠]

ومن ثَم صار التحليل عند علماء الحساب يعني تفكيك العدد لمعرفة مكوّناته الأصلية . إذ العدد ٢ مثلاً مكوَّن من ١ + ١ ، والعدد ٩ مكوّن من ٣ × ٣ . وفي الفيزياء ، تبدّى بين أيدي العلماء تحليل الطيف الضوئي إلى عناصره المكوّنة من الألوان . وفي الكيمياء والعلوم الطبيعية ، شاع استعماله لاكتشاف كنهِ الجسم المدروس ، سواء انحَلّ إلى عناصره أم لم ينحلّ . وفي الجيولوجية استخدم بشكل تأليفي ، بغية معرفة الأصل والطريقة ، لترتيب الوحدات التي تتكون منها الصخور ، ومعرفة الحركات المسببة لذلك . وكذلك صار له مظاهر عملية في مجالات الطب والصيدلة وغيرهما من العلوم الطبيعية والتطبيقية المختلفة .

وقد انتشرت أبعاد هذا الاصطلاح أيضًا في ميادين العلوم الإنسانية ، كما رأينا في الدلالة الشرعية قبل . ثم كان له نشاط في دراسة الظواهر العقلية والحيوية . نحو : استعمال التحليل في حقل المنطق ، بدراسة الصور الأولية للإدراك الذهني . ثم انتقل إلى علم النفس ، بتحليل القدرات والمستويات والمهارات ، وأصبح له في علاج الأمراض النفسية طرائق ومدارس مختلفة ، أشبه ماتكون بأساليب كرسيّ الاعتراف . وأخيرًا دخل حيز الدراسات الفنية ، فكان له في الأدب نصيب يتناول تحليل النصوص . وأحدث ما ظهر الآن هو التحليل للنصوص النحوية .[٢١]

أما التحليل النحوي فقد جرت صوره المختلفة ، بمستويات متفاوتة ، منذ نشأة التفسيرات اللغوية ، إذ كانت الغاية من تلك الممارسات تطبيقية عملية أكثر منها نظرية تقعيدية . وقد استمرت المحاولات التحليلية ، في ميدان النحو العربي ، من العقد الأول للقرن الهجري الأول إلى عصرنا هذا ، دون تحديد علمي للمفهوم الاصطلاحي .

فأنت ترى في عصرنا محاولات كثيرة ، كانت تدور حول هذا الموضوع ، وتتناول جوانب منه ، ولا تستطيع وضع التعريف الكامل . فهي تذكر المصطلح مقتصرة في فهمه على الجانب الإعرابي ، مع إرادة الغايات التعبيرية أو التطبيقية أو التنظيرية منه . [٢٢] وقد تقف عند الوظائف والتفاعلات الإعرابية . [٢٣] أو تجمع ما بين العنصرين الإعرابي واللغوي ، [٢٤] أو تقيم تداخلاً بين النحو والصرف على أنهما علمان متمايزان ، [٢٥] أو تتناول في البيان عنصرَيِ الإعراب والصرف ، بدون تحديد للمفهوم واضح ، وباقتصار في التطبيق على بعض الجوانب . [٢٦]

والحقُّ أنَّ هذه المحاولات جهودٌ مشكورة ، فتحت الأبواب للدرس والتمحيص ، مع ما فيها من القصور أو الإبهام أو التداخل . وقد تيسّر لي ، بعون الله ، أنْ أمارس الإجراءات التحليلية المختلفة في ميادين النحو ، حتى استطعت وضع تعريف يعبّر عنها بدقّة واستيعاب . وهو أن التحليل النحوي « تمييزُ العناصر اللفظية للعبارة ، وتحديدُ صيغها و وظائفها والعلاقات التركيبية بينها ، بدلالة المقام والمقال » . [٢٧] وبهذا يكون التعريف قد تناول العمليات التحليلية ، من زواياها المختلفة ، مستفيدًا من جهود القدماء والمعاصرين .

طبيعةُ العملياتِ التحليليّة

بعد أن حدّدنا مفهوم التحليل النحوي ، يجدر بنا أن نفرّق بين التقسيم والتحليل . فالأول يكتشف الأجزاء ويعيّن أنواعها ومقاديرها ، بحيث يكون مجموع كمياتها يساوي تمامًا مقدار كمية الكل . أما الثاني فإنه يسعى لاكتشاف العناصر والأصول ، ويحاول تعرف العلل والأسباب والنتائج . وهذه المحاولة الأخيرة مفقودة في التقسيم ، إذ هي غير مقصودة بطبيعة الحال . [٢٨]

ويحسن بنا أيضًا الإشارة إلى أنَّ العمليات الإجرائية ، في التحليل النحوي ، ينحصر ميدانها في التعبيرين الأدبي والعلمي ، أي : الكلام الذي

فيه مقاصد إبداعية أو معلومات دقيقة ، تقتضي البحث عن الصيغ والوظائف والمعاني النحوية والعلاقات التركيبية . أما الأقوال اليومية العابرة فهي غنية عن هذه العمليات ، لما تبنى عليه من البساطة أو العامية الهجينة .

ثم إذا أعدنا النظر في مفهوم هذا التحليل تبدّى لنا صورة عملية ، [٢٩] لتوظيف الأحكام والأصول والضوابط ، في دراسة النص ، وتبيين ارتباطها بأنماط القول والتعبير . إنه تفكيك الوحدة التعبيرية وحلّ اشتباكاتها ، لرصد خصائص الجزئيات وصفاتها وسلوكها في إطار الوحدة الكلية . وموقعها من البيان والقواعد والأحكام . إنه عملية متكاملة ، تتساوق فيها المراحل الإعرابية متكاتفة ، ودلالات الأدوات متعاونة ، وتجليات الصرف متساندة . ثم كل من هذه وتيك وتلك يتبادل التأثر والتأثير . ويستعين بما حوله من الدلالات اللغوية . والمعاني الخاصة ، والظروف النفسية والاجتماعية للنص ، ليأخذ أبعاده الكاملة الدقيقة ، ويعيش عنصرًا مشاركًا في تكوين عبارة لغوية حية .

فعندما تحلل العبارةَ نحويًّا ، تفرّق العناصر اللفظية الدلالية والتشكيلية المكوِّنة للتركيب ، بعضَها عن بعض ، معتمدًا على أدلة المقام والمقال ، وظواهر الصوت والصورة والتكوين . وبذلك يتسنى لك أن تراقب تلك العناصر بإمعان ، في إطار السياق المحيط بها ، فتُعيِّن أنماطها وأنساقها وخصائصها و وظائفها . وما بينها من تلاحم وعلاقات ، وتبادلٍ للمعاني الإعرابية والصرفية خاصة والنحوية عامة ؛ وما فيها من حضور أو غياب ، وتبدلٍ في : اللفظ والصيغة والدلالة والوظيفة والرتبة .

ومن ثَم تستطيع اكتشاف صورة النظم الذي يسودها ، والوظائف التي تقوم بها ، والدلالات النحوية التي تؤديها متعاونة ، في حيز التركيبين الصرفي والإعرابي ، وفي السياق العام للتعبير . وعلى هذا ، فأنت إزاء

مستويات ثلاثة من العمل ، هي : التحليل الإعرابي . وتحليل معاني الأدوات ، والتحليل الصرفي .

ففي الميدان الإعرابي ، ترصد ظواهر الاسمية والفعلية والحرفية ، وعلاقات الإسناد والشرط والتبعية والإضافة ، والاقتضاء والترتب ، والتأثير والتأثر ، والتقديم والتأخير ، والنيابة والعوض ، والتخصيص والتعريف ، والتبيين والتوكيد ، والفاعلية والمفعولية بأنواعها ، والاقترانين الزماني والمكاني . واللزوم والتعدية ، والذِّكر والحذف ، والتقدير والإضمار ، والإعمال والإهمال ، والتعلق والإلغاء ، والوجوب والجواز ، والبساطة والتركيب ، والابتداء والاستئناف والاعتراض والموصولية والخبرية والحالية والوصفية . ومعالم الرفع والنصب والجر والجزم في المفردات والجمل . . .

وفي معاني الأدوات ، تبيّن ما تحمله كل أداة ضمن التركيب ، من عهدية وجنسية ونيابة وزيادة ، ونفي وإثبات واستفهام وتسوية ، وجواب وتصديق وتعيين ، وإشارة ونداء وندبة واستغاثة ، وعرض ورجاء وتحضيض وتوبيخ ، ونهي وأمر وندب ودعاء والتماس ، وزمانية ومكانية ومصاحبة ، وترتيب وتعقيب وسببية وتعليل ، وتبيين وتبعيض وتفضيل ، وشرط وامتناع و وجود وجواب ، واستئناف وتبعية وموصولية ومصدرية ، وتوكيد ومبالغة وحصر ، وإضراب واستدراك وتحقيق ، وشك وإبهام وتخيير وإباحة ، واستحقاق واختصاص وتبليغ وتمليك . . .

وفي المستوى الصرفي ، تتناول جوانب الوزن والشكل والصياغة ، وما يلابس الصيغ من الاسمية والفعلية ، والمضي والمضارعة والأمر ، والإفراد والتثنية والجمع والسلامة والتكسير ، والتجرد والزيادة والحذف ، والصحة والاعتلال والهمز ، والتذكير والتأنيث ، والاشتقاق والتصرف ، والتعدية

والمطاوعة والجعل والصيرورة والتكلف والمبالغة . . . ثم تفسر ظواهر التغيير في الصوت والصيغة ، من إعلال وإبدال وإدغام وإظهار وقلب مكاني ، وحذف وزيادة وتحريك وتسكين ونقل ، وإمالة وتفخيم وروم وإشمام وتضعيف . . . وما يكون في ذلك كله من وجوب أو جواز أو منع ؛ واطراد أو شذوذ .

وتوضيحًا لهذه الإجراءات المذكورة ، نعرض نموذجًا عمليًا في قول المتنبي : (٣٠)

أنَّى يَكُـــونُ أبا البَرِيَّـــــــةِ آدَمٌ وأبُوكَ ، والثَّقَلانِ أنتَ ، مُحَمَّدُ ؟

ومقام الإنشاد لهذا البيت إذًا أنه من قصيدة ، في مديح شجاع بن محمد الطائي المَنبِجي . وهو سيد فارس كريم . فموضوع المديح واسم « محمد » يحددان بعضَ المقاصد . والبيئة المعاصرة للقصيدة هي عهد سيف الدولة الحمْداني . وما كان فيه من حروب مع الروم وبطولات وأمجاد ، في الفروسية والعطاء والسيادة والكرم . والشاعر هو أبو الطيب المتنبي ، مادحًا مشغوفًا بالمبالغة والبيان ، يطلب القرب والعون . ولا شك أن هذا الطلب وذاك الشغف يساعدان على فهم المرامي القريبة والبعيدة .

والمعنى الدلالي للمفردات يقدم لنا هذه المعلومات : « أنَّى » بمعنى : كيف . ويكون أي : يحصل كونٌ . وهو من حدث ناقص يتم مقتضاه باسم وخبر . والبرية : الخلق ، أي : البشر . وآدم : أبو البشر . والثقلان : الإنس والجانّ . ومحمد هو أبو الممدوح شجاع .

وفي قول الشاعر « الثقلان أنت » معنى مجازي مآله : أنت تجمع كل ما في الإنس والجن من العظمة والأمجاد . يعني : تقوم مقامهما بفضلك وكرمك . وعلى هذا فإن المعنى العامّ للبيت هو : مُحال أن يكون آدم أبا

الخلق من الناس ، إذ أنت إنسان أيضًا ، ولكنك متميز من دون الخلق ، تضم كل مفاخر الإنس والجان ، ونسبتُك العظيمة هي إلى أبيك محمد . فلا يجوز ، والحالة هذه ، أن تكون لآدم أبوة جميع البشر .

والتحليل الإعرابي يجري كما يلي :

أنّى : اسم استفهام مبني على السكون الظاهر ، في محل نصب حالٌ مقدمة عن الضمير المستتر في « أبا » .

يكون : فعل مضارع ناقصٌ مرفوع . وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

أبا : خبر مقدم لـ « يكون » منصوب . وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الخمسة . وهو مضاف .

البرية : مضاف إليه مجرور . وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

آدم : اسم مؤخر لـ « يكون » مرفوع . وعلامة رفعه الضمة الظاهرة . وجاز تنوينه للضرورة الشعرية ، وإن كان في الأصل ممنوعًا من الصرف للعلمية و وزن الفعل .

الواو : حرف حال .

أبو : مبتدأ مرفوع . وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الخمسة . وهو مضاف .

الكاف : ضمير متصل مبني على الفتح الظاهر ، في محل جرٌ مضافٌ إليه .

الواو : حرف اعتراض .

الثقلان : خبر مقدم مرفوع . وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى .

أنت : ضمير رفع منفصلٌ مبني على الفتح الظاهر ، في محل رفع مبتدأٌ مؤخر .

محمد : خبر للمبتدأ « أبو » مرفوع . وعلامة رفعه الضمة الظاهرة . وحُذف التنوين منه لالتقاء الساكنين : سكون التنوين وسكون الوقف

للقافية .

وجملة أنى يكون أبا البرية آدم : فعلية ابتدائية ، لا محل لها من الإعراب.

وجملة أبوك محمد : اسمية في محل نصب حالٌ ثانية من الضمير المستتر في « أبا » .

وجملة الثقلان أنت : اسمية اعتراضية . لا محل لها من الإعراب .

وتحليل معاني الأدوات يرد بهذا الشكل :

أنّى : استفهامية للحال والنفي .

البرية : أل : عهدية ذهنية .

آدم : التنوين : للضرورة الشعرية .

الواو الأولى : للحال والاقتران .

الواو الثانية : للاعتراض .

الثقلان : أل : عهدية ذهنية .

والتحليل الصرفي يجري على الشكل التالي :

يكُونُ : يَفعُلُ . فعل مضارع ماضيه « كان » على وزن : فَعَلَ . فهو فعل ثلاثي مجرد أجوف من الباب الأول . وأصله « يَكْوُنُ » أُعِلَّ حملاً على الماضي ، فنقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها . ويوقف عليه بالسكون المجرد ، ويجوز التقاء الساكنين والروم والإشمام في الوقف .

أبا : فَعا . اسم ثلاثي مجرد مقصور مذكر ، محذوف اللام للتخفيف . وهو مشتق على وزن : فَعَلٌ ، بمعنى اسم الفاعل للمبالغة من مصدر : أبا يأبُو . وأصله « أبوٌ » حذفت منه الواو على غير قياس ، والألف فيه هي حرف إعراب ، وقد حذفت في اللفظ لالتقائها بسكون اللام بعدها . ويوقف عليه بالسكون المجرد مع رد لفظ الألف إليه ، ويجوز إبدال الهمزة فيه واواً لأنها

مفتوحة بعد ضمة .

البَرِيّةِ : الفَعِيلةِ . اسم ثلاثي مزيد فيه حرف واحد بين العين واللام ، صحيح الآخر مؤنث مجازي . وهومشتق على وزن : فَعِيلة ، بمعنى اسم المفعول للمبالغة من مصدر : بُرِئَ بُرءاً ، عُبِّرَ به عن اسم جنس جامد يدل على ذات لتوكيد المبالغة . والتاء فيه للنقل من الوصفية إلى الاسمية ، وأصله « بَرِيئَةٌ » أبدلت الهمزة ياء وأدغمت فيها الياء الأولى . وهما إبدال وإدغام جائزان . ويوقف عليه بالسكون المجرد مع إبدال التاء هاء ، وتجوز إمالة الفتحة نحو الكسرة في الوقف . ولام التعريف ساكنة فجيء بهمزة الوصل للتمكن من النطق بالساكن ، وسقطت هذه الهمزة مع الألف قبلها في الوصل .

آدَمُ : أفعَلُ . اسم ثلاثي مزيد فيه حرف واحد قبل الفاء ، صحيح الآخر مذكر حقيقي . وهو مشتق على صيغة الصفة المشبهة للمبالغة من مصدر : أدِمَ يأدَمُ ، عُبِّرَ به عن الاسم العلم . وأصله « أأْدَمُ » أبدلت الهمزة الثانية ألفًا لسكونها بعد همزة مفتوحة . ويوقف عليه بالسكون المجرد مع حذف التنوين ، ويجوز الروم والإشمام والتضعيف في الوقف .

الثَّقَلانِ : الفَعَلانِ . مثنى مفرده الثقلُ . اسم ثلاثي مجرد صحيح الآخر مذكر مجازي . وهو على وزن : فَعَلٌ ، بمعنى الصفة المشبهة للمبالغة من مصدر : ثَقُلَ ، أي : رجح وزنه وكثر عدده . عُبِّرَ به عن اسم جنس يدل على ذات لتوكيد المبالغة . وأصله « الْثَقَلُ » التقى فيه متقاربان : لام التعريف والثاء ، فأبدلت اللام ثاء وأدغمت في الثاء الثانية . وهو إدغام صغير واجب في اللفظ ، وبقيت اللام في الرسم اصطلاحًا . ولام التعريف ساكنة فجيء بهمزة الوصل للتمكن من النطق بالساكن ، وسقطت هذه الهمزة في الوصل . وتجوز فيه إمالة الألف نحو الياء لوجود الكسرة بعد .

ويوقف عليه بالسكون المجرد ، ويجوز التقاء الساكنين والروم في الوقف .

مُحَمَّدُ : مُفَعَّلُ . اسم ثلاثي مزيد فيه حرفان بينهما الفاء ، صحيح الآخر مذكر حقيقي . وهو مشتق على صيغة اسم المفعول من مصدر : حُمُدَ ، عُبِّرَ به عن الاسم العلم . وأصله « مُحَمْمَدٌ » أدغمت الميم الثانية في الثالثة ، وهو إدغام صغير واجب . ويوقف عليه بالسكون المجرد ، ويجوز الروم والإشمام والتضعيف في الوقف . وقد حذف منه التنوين لالتقائه بسكون الوقف للقافية ، وصارت الضمة في اللفظ واوًا بمَدّة الإطلاق .

هذه صورة عملية للتحليل النحوي كاملاً ، تميزت فيه العناصر اللفظية للبيت كله ، وتبينت صيغها و وظائفها والعلاقات التركيبية بينها مفردات وجملاً ، وما جرى في المتصرّفات من تغييرات صوتية أو دلالية وظيفية ، وما دخلها من زيادة أو نقص ، وما تحتمله في اللفظ درجًا أو وقفًا . وبذلك تكون الوحدة التعبيرية قد تبدت بكافة مظاهرها المختلفة ، وتحقق ما يبغيه النحاة من الإجراءات المحددة .

التعبير التحليليّ

للنحاة ، في إجراء طرائق التحليل النحوي ، مصطلحات خاصة وأساليب محدّدة ، يؤثرون التعبير بها للدلالة على المفاهيم العلمية المقصودة . وقد ظهر ذلك ، في تاريخ النحو محدود المفردات ، متعدد التوجيهات ، واستمر في النمو والتكاثر والتخصص ، حتى صار لدينا قاموس تعبيري مشهور بين العلماء ، في غالب الأحيان . وهو في الحقيقة مجموعة من الألفاظ والتعابير ، تتوضع بسياقات مختلفة ، لتؤدي المقاصد وتعيّن المراد .

فأنت عندما تراجع صفحات من الإجراءات التعبيرية ، لهذا التحليل ، تجد ترددًا كثيرًا في المستوى الإعرابي للألفاظ التالية : اسم وفعل وحرف واسم فعل ومشبه بالفعل ، وماض ومضارع وأمر ، ومعلوم ومجهول

وناقص وجامد ، والأسماء أو الأفعال الخمسة ، ومصدر مؤول أو مقدر أو منتزع ، والألف والواو والياء والتاء والكاف والهاء ، والنون والميم ، واستفهام وإشارة وموصول وكناية ، ورفع ونصب وجر وجزم ، وضمة وفتحة وكسرة وسكون ، وضم وفتح وكسر ، وناصب وجازم وغير جازم ، و وقاية وعماد وتوكيد ، وقسم وجواب وشرط ظرفي وغير ظرفي ، ومقترن أو غير مقترن بالفاء ، وعطف ونداء واستثناء ، وزائد وشبيه بالزائد ، ومرفوع ومنصوب ومجرور ومجزوم ومتعلق ، وثقل وتعذر واشتغال المحلّ .

وكذلك : التأنيث والنسوة والجماعة والذكور ، ومبني وفي محل وممنوع من الصرف ، ومثنى وجمع مذكر أو مؤنث سالم أو منتهى الجموع ، وضمير ومنفصل ومتصل ومستتر وشأن وفصل ، و وجوبًا وجوازًا ولفظًا ومحلًّا ، ولفظي ومعنوي ، ومبتدأ وخبر وفاعل ونائب فاعل ، ومفعول به أو فيه أو لأجله أو معه أو مطلق ، ومستثنى وتمييز وحال وصفة وبيان وبدل ، ومضاف ومضاف إليه ، ومعطوف ومعطوف عليه ، وجار ومجرور ونزع الخافض ، وظرف مكان أو زمان أومصاحبة ، ومقدم ومؤخر ومحذوف ومضمر ، وعلامة ظاهرة أو مقدرة ، واسم شرط أو حرف شرط ، وابتدائية واستئنافية واعتراضية وتفسيرية وصلة الموصول وجواب الشرط أو القسم ، واسمية وفعلية وشرطية ، وصغرى وكبرى وذات وجه أو وجهين . . .

ثم إذا استعرضت ما يكون في التعبير ، عن تحليل معاني الأدوات ، لمست تكرر الألفاظ الآتية : اسمية حرفية شرطية ظرفية جوابية استفتاحية ، الاستفهام النفي التحقيق التقوية الاستثناء الاستدراك الحصر ، التوبيخ الدعاء النهي الأمر ، السببية التعليل الحال والاقتران المفاجأة والحال ، الحقيقي المجازي المعنوي ، العاقل غير العاقل ، جنسية نائبة عن ضمير عهدية ذكرية أو ذهنية أو حضورية ، حرفية موصولة زائدة لازمة للتزيين أو للمح

الأصل ، المبالغة والكمال الاستغراق الحقيقي أوالعرفي أو المجازي ، تعريف الماهية أو المفرد ، المصاحبة العندية انتهاء الغاية الزمانية أو المكانية أو التفضيل ، التبيين التبعيض التفسير التفصيل العوض البعدية الاستعلاء المجاوزة ، الاستعانة الإلصاق البدل التعدية ، التصديق الوعد الإعلام .

ومثل ذلك : التنصيص على العموم توكيد العموم ، التنبيه النداء التعجب الاستغاثة الندبة ، العرض التحضيض التوبيخ الردع ، التفصيل التخيير الإباحة الإبهام الشك الاعتراض التسوية التقرير التهكم ، طلب التصديق أو التعيين ، مطلق الجمع المصاحبة الإضراب الإبطالي أو الانتقالي التعميم التكرار الحال التقوية ، التشبيه الظن التمني ، الترتيب التعقيب التراخي أحد الشيئين ، الاختصاص الاستحقاق التبليغ الملك ، طلبية مصدرية عاطفة نافية موطئة زائدة لازمة أو غير لازمة ، جوابية ظرفية زمانية أو مكانية شرطية امتناعية ، الماضي المستقبل البعيد القريب الوجود البعد التقليل التكثير المغايرة ، الوقاية العماد التأنيث الفرق التعويض الفصل الوصل التعليق ، التزيين جمع الإناث أو الذكور ، النكرة المعرفة الرابطة الواقعة الفصيحة الموْصلة العدد . . .

وما يرد في التحليل الصرفي يكون منه : اسم فعل ، ثلاثي رباعي خماسي ، ماض مضارع أمر مبني للمجهول ، مجرد مزيد بحرف أو حرفين أو ثلاثة أو أربعة ، الفاء العين اللام الأولى أو الثانية أو الثالثة ، الأصل اللفظ الرسم الإطلاق الاصطلاح الاستعلاء التكرار ، التسكين الإتباع الحمل الإلحاق التخفيف الاستثقال التمكن من النطق ، السكون الانفتاح الضم الكسر ، صحيح الآخر شبه صحيحه منقوص ممدود ، صحيح سالم مضعف مهموز مثال أجوف ناقص لفيف مقرون أو مفروق ، مصغر منسوب مذكر أو مؤنث حقيقي أو مجازي أو لفظي ، جامد مشتق جنس عَلَم مرتجل منقول

أعجمي معرَّب معنى ذات ، مصدر أصلي أو للمرة أو للهيئة أو صناعي أو ميمي اسم مصدر ، صفة مشبهة اسم فاعل أو مفعول أو تفضيل أومكان أو زمان أو آلة ، مبالغة اسم الفاعل .

ومن ذلك أيضًا : أول حشو طرف متطرفة فوق الثالثة ، واو ياء ألف همزة ، إعلال إبدال قلب حذف زيادة نقل الحركة ، إظهار إدغام صغير أو كبير جائز أو واجب ، مِثلان متقاربان متحركان ، ساكن متحرك همزة وصل إمالة بين بين ، وقف سكون مجرد التقاء ساكنين روم إشمام تضعيف ، مفرد مثنى جمع تكسير للقلة أو لمنتهى الجموع ، جمع سالم للمذكر أو المؤنث ، جمع الجمع اسم جمع أو جنسٍ جمعي أو إفرادي ، التعدية الجعل التكثير المبالغة المطاوعة المشاركة الطلب التكلف الانتساب التعريض الوصول ، الإغناء عن المجرد اختصار حكاية المركب ، ملحق غير ملحق ، الباب الأول أو الثاني أو الثالث أو الرابع أو الخامس أو السادس ، التصغير النسبة التأنيث الوحدة النقل إلى الاسمية . . .

تلك أهم المفردات والتراكيب التي تتردد ، في إجراءات التحليل النحوي بمستوياته المختلفة . وهي في النظرة الأولى لظاهر اللفظ تبدو كثيرة وافرة ، إلا أنك إذا استعرضتها ، مرارًا بدقة وإمعان ، وحللت أصولها اللفظية ، رأيت فيها تكرارا كثيرًا بين المستويات الثلاثة في ألفاظ مشتركة أو صيغ متغايرة . ولو رددت كلًّا منها إلى مصدره الاشتقاقي لاجتمعت بين يديك كلها ، في عدد محدود من المفردات ، تفرعت عنها صيغ مختلفة متعددة .

وقد انتثرت هذه المفردات والأساليب ، بنسب وصور مختلفة جدًّا ، في المصادر التراثية ، وكانت أول ظهور لها بسيطة رجراجة ، في كتب التفسير للقرآن الكريم ، كما سنرى بعد قليل ، ثم تداولتها مصنفات النحو واللغة مضيفة إليها شذرات من نوعها الرجراج ، وتناول ذلك كله بعدُ أصحابُ

أعاريب القرآن الكريم والحديث الشريف ، والتفسير للشعر والنثر ، يصقلونه ويطوّعونه بالاشتقاق والصياغة للاصطلاح والإجراء العملي ، حتى صار مادة مهيّأة للتنفيذ في كتب المتأخرين والمعاصرين .

وعندما عرض ابن هشام (ت ٧٦١) لبحث إجراء التحليل الإعرابي ، استعرض التعبير عن ذلك فيما لديه من المصادر والمجالس ، وحاول أن يضع له تنظيراً وتقعيداً يضبطان أصوله و وسائله ، فكان أن فصّل وبيّن كثيراً من الأمور اللازمة في الأداء .[٣١] ومن ذلك أنه إذا كان اللفظ المعبَّر عنه حرفًا واحدًا وجب ذكر اسمه الخاص ، كالضمير المتصل في « ضربتُ » ، يقال فيه : التاء . ولا يقال « تْ » . كما كان بعض المعلمين يفعلون حينذاك ، وما يزال بعض آخر إلى الآن . ومثل هذا يذكر في جميع الكلمات التي لفظ كل منها حرف واحد في الأصل .

أما إذا كان قد أصاب الكلمة حذف ، حتى صارت على حرف واحد ، فالتعبير عنها يكون بلفظها نفسه . ففي نحو « قِ نفسَك ، و شِ الثوبَ » تقول : قِ : فعل أمر ، و شِ : فعل أمر . ذلك لأن الحذف هنا عارض ، والاعتماد في التعبير يكون على الأصل .

فإن كانت الكلمة على حرفين أو أكثر نطق بلفظها أيضًا ، لا باسميا كراهية الإطالة ، فتقول : هل : حرف استفهام ، وقد : حرف تحقيق ، وسوف : حرف استقبال ، وضرب : فعل ماض ، ومهما : اسم شرط ، وحتى : حرف جر ، ويستخرج : فعل مضارع .

ولا بد لمن يعرب الاسم أن يذكر ما يقتضي وجهَ إعرابه ، أي : الوظيفة التي له في التركيب ، نحو قولك : مبتدأ ، أو خبر ، أو فاعل ، أو مضاف إليه . وما يكتفي به بعض المعربين ، من قولهم : « مضاف ، أو موصول ، أو اسم إشارة » فليس بذي فائدة ، لأن هذه الأشياء لا تستحق إعرابًا

مخصوصًا ، والاقتصار في التحليل عليها لا يدل على موقعها من الإعراب .

ثم إذا كانت الوظيفة مفعولية عُيِّنَ نوعها : مفعول مطلق ، أو به أول أو ثان أوثالث ، أو لأجله أو معه أو فيه . وهذا الأخير لا بد من تقييده أيضًا بأنه : ظرف زمان أو مكان ، مع بيان متعلَّقه ، كما في الجار والمجرور اللذين لهما متعلَّق . وكل ذلك يتطلب بيان العلامة اللازمة في الإعراب أو البناء ، ليتم التعبير التحليلي .

والفعل أيضًا يجب أن يعيَّن نوعه و وجه إعرابه أو بنائه ، فجلسَ : فعل ماض مبني على الفتح . ويسيرُ : فعل مضارع مرفوع . واكتبْ : فعل أمر مبني على ما يجزم به مضارعه . ويتربّصْنَ : مبني على السكون لاتصاله بنون الإناث . ولَيُنْبَذَنَّ : مبني على الفتح لمباشرته لنون التوكيد .[٣٢] ثم يضاف إلى ذلك ذكر سبب الإعراب ، فيقال : منصوب بـ « لن » ، أو بإضمار « أن » ، ومجزوم بـ « لم » ، مع بيان علامة الرفع أو النصب أو الجزم. والفعل الناقص يُنصّ عليه ، فيقال في إعراب « كان » : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر .

وإن كانت الكلمة في غير موقعها الإعرابي المعيَّن لها ذُكر ذلك في التحليل . فنحو : حاضرٌ زيدٌ ، يقال فيه عن « حاضر » : خبر مقدم . وذلك ليُعلَم أنه في غير مرتبته الأصلية ، وليتطلب مبتدأه المؤخر . و « الذين » ، في قوله تعالى[٣٣] : ﴿ إذ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا المَلائكةُ ﴾ ، يقال عنه : « مفعول مقدم » ليتطلب فاعله . وإن كان الخبر غير مقصود لذاته قيل : « خبر مُوَطِّئ » ، ليُعلَم أن المقصود بالخبرية الحقيقية هو ما بعده ، نحو قوله عز وجل : ﴿ بَلْ أنتُم قَومٌ تَجهَلُونَ ﴾ .[٣٤] وكذلك شأن الحال الموطئة نحو قوله سبحانه : ﴿ إنّا أنزَلناهُ قُرآنًا عَرَبِيًّا ﴾ .[٣٥]

والحرف النحوي يذكر في إعرابه النوع الذي هو منه في جنس الكلمات ، مع بيان معناه وعمله إن كان له عمل في التركيب . فمثل « إنّ » يقال عنه : حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر . ولن : حرف نفي ونصب واستقبال . وأن : حرف مصدري ينصب الفعل المضارع . ولم : حرف نفي يجزم المضارع ويقلبه ماضيًا . ثم بعد الكلام على إعراب المفردات ، يكون التعبير عن الجمل : ألها محلّ من الإعراب أم لا محل لها ؟

وعلى المُعرب أن يتخير أوجز العبارات وأجمعها للمعنى المراد ، [٣٦] فيقول في نحو « ضُرِبَ » : فعل ماض لم يُسَمّ فاعله . أما القول « مبني لما لم يسم فاعله » فعبارة طويلة وفيها خفاء أيضًا . والاسم المرفوع بهذا الفعل هو : نائب عن الفاعل ، لا مفعول ما لم يسمّ فاعله ، إذ العبارة الأخيرة مطوّلة وخفية الدلالة ، وتصدق على مثل « زيدٌ » في قولك : أُعطِيَ زيدٌ دينارًا ، لأنه مفعول به في المعنى ، مع أن الفعل قبله لم يسم فاعله أيضًا .

وعلى هذا فلم : حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيًا . والواو : حرف عطف لمجرد الجمع . وثم : حرف عطف للترتيب والمُهلة . والفاء : حرف عطف للترتيب والتعقيب . وقد يكون الاختصار بأن تقول : عاطف ومعطوف ، وجازم ومجزوم ، كما تقول : جار ومجرور .

هذا بعض ما أورده ابن هشام في كتابه المذكور ، مع بعض التصرف ، وكان قبله وبعده النحاة والمفسرون وشرّاح الشعر والنثر يولدون أساليب مختلفة في التعبير التحليلي ، ويستخدمونها فيما يقولون أو يصنّفون . وإذا تسنى لك أن تتصفح ذلك النتاج كله رأيته يقتصر على الجانب الإعرابي بشكل مفصل ، وعلى معاني الأدوات بإيجاز وتكثيف ، وقل أن يتعرض للعناصر الصرفية . ثم إن هذا التعرض إنما يكون لخدمة الإعراب ، وتحقيق إجرائه وتنفيذه ، لا لتحليل المفردات صرفيًا أو متابعة القيم الصوتية فيها .

ومع هذا ، فقد تابعتُ جمع ما تيسر لي من ذلك ، في المصادر القديمة والمتأخرة ، وأعدت النظر فيه مرارًا ، ثم وسعت أفقه ليشمل كافة الأبعاد التحليلية ، وأضفت إليه متممات تملأ الثغر المتفرقة والنقائص المتميزة ، ونظمت كل ذلك في سياقات تعبيرية معيّنة ، حتى استقام بين يديّ أسلوب محدّد للإجراءات التحليلية ، في المستويات الثلاثة .

ففي التحليل الإعرابي لمكونات العبارة يُفصَّلُ أمر المفردات والجمل ، على غرار ما ذكر ابن هشام مع بعض التعديل والزيادة .[٣٧] ولذلك يُبسّط في التعبير قليلاً للبيان ، وتوجَّه عناية خاصة إلى وظائف المصادر المؤولة وأشباه الجمل ، وتميَّزُ الجملة الاسمية من الفعلية والشرطية ، والكبرى من الصغرى أو الكبرى والصغرى معًا ، وذات الوجه الواحد من ذات الوجهين .

وفي التعبير عن معاني الأدوات ، يُغفَل الجانب العملي من تأثر أو تأثير ، ويُكتفى بتحديد الدلالات النحوية التركيبية للكلمة ، في سياقها الواقعي من العبارة . ومع هذا التعبير وذاك التحليل ، يجب بيان مراتب الكلام ، إذ العُمدة لها مرتبة تتقدم الفَضلة ، وللمبتدأ تقدم على الخبر . وكذلك المفاعيل المتعددة ، وما يتصل به الضمير من ذي مرتبة متقدمة أو متأخرة . يراعى هذا كله ، في عرض العبارات التحليلية ، لتوضيح تسلسل التفكير والأداء .[٣٨]

وفي التحليل الصرفي ، يورَد الوزن الصرفي للكلمة ، وما هو أصليها من الثلاثية أو الرباعية أو الخماسية ، وما فيها من تجرد وزيادة . وإذا كانت الكلمة اسمًا يُميَّز المفرد من المثنى والجمع ، ويحدَّد نوع الجمع والمفرد ، وما في طرفه من صحة وحذف ونقص وقصر ومد ، وما هو عليه من أنواع التذكير والتأنيث ، والجمود والاشتقاق أصالة أوعرَضًا ، مع بيان معنى تاء التأنيث إن وجدت فيه . والفعل يُحدَّد للثلاثي المجرد بابه الذي هو منه ،

ونوع الفعل عامة في الصحة والسلامة والهمز والتضعيف والاعتلال . والفعل المزيد يُذكر معنى الزيادة فيه ، ويميَّز في الثلاثي من المزيد ما هو على وزن الرباعي وملحق به ، مما هو على وزنه وغير ملحق ، وما هو على غير وزنه أيضًا .

هذا ما يكون في الأسماء والأفعال عامة . فإن كان في الكلمة تصرّف صوتي وجب بيان الأصل اللفظي لها ، وما طرأ عليه من قلب مكاني ، وحذف وزيادة وإبدال ، وإعلال بالقلب أو بالنقل أوبالتسكين أو بالحذف ، وإدغام صغير أو كبير جائز أو واجب للمِثلين أو المتقاربين . ثم يُعرض أيضًا ما يعتري الكلمة في موقعها السياقي ، من إمالة والتقاء ساكنين وتخفيف للهمز، ومن سقوط أو زيادة لبعض الأحرف لفظًا أو رسمًا أو لفظًا ورسمًا معًا ، في الابتداء والوصل والوقف ، مع تحديد الصوت الذي يتناوله ذلك السقوط أو تلك الزيادة .

أما المفردات والتراكيب التي أوردتُها ، منذ قليل في الفقرات الأولى تحت عنوان « التعبير التحليلي » ، فهي معروضة بأسلوب يعتمد السرد والبيان ، دون مراعاة لِما تقتضيه الإجراءات العملية من التنسيق والترتيب . ولو رجعتَ إلى ما ذكرتُه هنا عن ابن هشام ، والنموذجِ الذي حللتُه من شعر المتنبي قبل ذلك ، لرأيتَ أن التعبير الدقيق عن التحليل في سياق تركيبي يقتضي منهجية معينة ، تراعي الانتقال من العموم إلى الخصوص ، أي : من الأعمّ إلى العامّ في تدرج منتظم ، ثم إلى الخاصّ فالأخص في التدرج نفسه .

ذلك أن لفظ المفردة المحلّلة هو في محل رفع مبتدأ على الحكاية ، والتعبير التحليلي هو خبر عنه مع الأوصاف النوعية له . وسرد مثل هذه العبارات يتطلب تسلسلاً ينتقل بالذهن من العموميات إلى الخصوصيات ، ليتيسر الإدراك النهائي الكامل . فالمفردة أعم ما فيها أنها اسم أو فعل أو

حرف ، ثم للاسم وظائف إعرابية ولكل منها علامة ظاهرة أو مقدرة . والفعل يكون ماضيًا أو مضارعًا أو للأمر تامًّا أو ناقصًا . والماضي والمضارع يكونان للمعلوم أو المجهول . ومن الأفعال ما هو معرب وما هو مبني ، مع علامة تدل على ذلك منه ، وسبب اقتضى البناء فيه غالبًا .

وكذلك شأن الأدوات ، لكل منها في السياق الخاص المقصودِ تحليلُه معنًى أصليٌّ عام ومعانٍ فرعيةٌ ، حقيقية أو مجازية أو معنوية أو عرفية ، مع تفريعات أخرى ترد في بعض الأحيان . وعلى مَنْ يُجري عملية التحليل أن يراعي التسلسل التفريعي فيما يقول ، لينتقل من الواسع المطلق إلى التضييق شيئًا فشيئًا ، فإلى النقطة الخاصة جدًّا للمفردة في سياقها المعهود ، كأنه يسير ما بين خطي زاوية حادة إلى رأسها . والأمر نفسه يرد في الحديث الصرفي عن المفردات . إذ لكل منها صلات عامة وخاصة بغيرها من الكلمات . ويجب تمييز ذلك بالسير التفريعي المفيد .

ثم لا بد من التنبيه على ناحية مهمة جدًّا ، في ميدان التحليل النحوي كله . وهي التزام أساليب شبه موحَّدة في الكتاب الواحد . ثم إذا كان للكلمة أكثر من وجه محتمل ، في الإعراب أو المعنى أو الصرف ، وجب اختيار أيسر الوجوه وأقيسها وألصقها بالسياق ، والاكتفاء ببسط ذلك المختار ، دون التعرض للوجوه المحتمَلة الباقية .(٣٩)

وإنما يجب الوقوف عند ذلك الحد لأن عرض الاحتمالات للمفردات في نص واحد ، يوقع الدارس في اضطراب ذهني واسع ، إذ يوهمه أن كل شيء جائز ممكن ، وأن القضية براعةٌ في التكلف وعرضٌ للقدرة على التمحل والافتراض . ثم إن هذا يوقعه في حيرة من أمره ، إذ لا يستطيع أن يردّ كل وجه في مفردةٍ ما إلى الوجوه المناسبة له في المفردات المجاورة ، وربما أقام علاقات وهمية ، أو ترك الاحتمالات متداخلة مختلطة ، من دون

تمييز أو بيان .

بوادر التحليل النحوي

جمهور المؤرخين لحياة العربية مجمعون أنّ النحو علم عربي أصيل المنبت والنمو والازدهار ، وكان الصحابة الكرام يعرفونه عمليًا . ذلك لأن بعض قواعده معلوم بالضرورة ، ثم أُسّست جذوره النظرية بالتقعيد وابتداع المصطلحات في العهد الراشدي ، وأنّ الرجل الذي كان رائد التأصيل العلمي وترسيخ الضوابط هو أبو الأسود الدؤلي ، تابعي مخضرم ولد في الجاهلية وتوفي سنة ٦٩ ، و أنّه أخذ مبادئ علم النحو عن الإمام علي ، ثم أضاف إليها أبوابًا وتفريعات ومصطلحات ، شكلت الأصول الأولى التي سار عليها مَن بعده حتى الآن .(٤٠)

وقد ذكر أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧) إسناده الذي أخذ منه هذا العلم ، فكان متصلاً بأبي الأسود إلى أمير المؤمنين عليّ .(٤١) ولذلك تراه ينكر هو وغيره ما ذكره بعض المؤرخين ، من نسبة التأسيس إلى نصر بن عاصم . أو عبد الرحمن بن هُرمُز أو يحيى بن يعمر ، ويستدلون على ذلك بأن هؤلاء المذكورين هم تلاميذ لأبي الأسود . أخذوا عنه أصول العلم وفروعها ، وأضافوا إليها ماجدّ لهم من المتممات .(٤٢)

غير أن المستشرقين أعرضوا عن هذا كله ، وعما ذكرناه قبلُ في مطلع هذا الفصل ، من أخبار و وقائع تتصل بتأسيس علم النحو ، فأنكر معظمهم أن يكون له أصل في العصر الراشدي أو الأموي ، ثم ادّعَوا أنّ تاريخه غامض ، وأن تلك الأخبار والوقائع هي أساطير مصنوعة ، إذ المسلمون من الآراميين والفرس هم الذين أسسوا هذا العلم ، لممارسة القراءة والكتابة على وجه صحيح ، أو أنّه نقل عن اليونان أو الهنود إلى اللغة العربية .(٤٣)

أما الدارسون المعاصرون من العرب ، الذين عرضوا لهذه المسألة فقد ساروا في اتجاهات ثلاثة . و ربما شارك بعضهم في أكثر من اتجاه . فالذين لم يتابعوا الموضوع بدقة وتفصيل ، في مصادره الوافية ، رأوا نتفًا من الأقوال في اختلاف بعض القدماء محيرة للدارس ، وأخبارًا غير كافية للبحث . فزعموا أن القدماء أغفلوا تعيين نشوء هذا العلم ، وأعلنوا أن التحقيق في تاريخه لا سبيل إليه البتة ، ثم تناقل ذلك عنهم من تأثر بمقولاتهم .(٤٤)

وانصرف بعض الدارسين إلى التلمذة على أيدي المستشرقين أو مؤلفاتهم ، من دون بحث أو تحقيق ، وتأثروا بما كان في ذلك من المزاعم المتهافتة ، ثم حاولوا دعمها بالأدلة المفتعلة لترسيخها في الأذهان ، فصدر عنهم أن الروايات المنسوبة إلى القرن الهجري الأول خرافات لا يجوز الاعتماد عليها في البحث التاريخي .(٤٥) حتى إن النَّقط الذي وضعه أبو الأسود ، مع معظم ما جاء بعده في الدرس النحوي ، هو مقتبس من الأعاجم أيضًا .(٤٦)

وكان لهم أيضًا ، من الادعاءات لردِّ تلك الروايات ، أن طبيعة البحث التاريخي تنافي نشوء النحو في القرن الأول ، لأنَّ ما جاء في « كتاب سيبويه » ، منسوبًا إلى نحاة متقدمين ، لم يتجاوز ابن أبي إسحاق (ت ١١٧) إلى الرجالات المذكورين في القرن المتقدم ، وأنَّ مصطلح « النحو » بمفهومه العلمي لم يذكر في ذلك القرن قط . فلا بد أن يكون عهد ابن أبي إسحاق ، أي : القرن الثاني ، منبت الأصول للدراسات النحوية .(٤٧)

ثم تابع بعض الدارسين ، من هؤلاء وأولئك وغيرهم ، بحث الموضوع واستقصاءه بدقة . فكانوا فريقًا ثالثًا لديه التوثيقُ لما ذكره المؤرخون القدماء ، والردُّ الحاسم لمزاعم المستشرقين ومن والاهم .(٤٨) ذلك لأن ما ورد عن أبي الأسود الدؤلي في التاريخ واضح الدلالة ، على تميّزه بالعلم والدراسة والتدريس ، للموضوعات اللغوية عامة والنحوية خاصة تنظيرًا وتطبيقًا ، إذ

كان له نشاط ، في تلك المجالات المتعددة ، منذ العهد الأول للراشدين .

فقد شاعت في البصرة ألوان من اللحن ، حتى إن الكاتب لأميرها أبي موسى الأشعري – وهو أبو الحصين ابن أبي الحر العنبري – وصل منه كتاب إلى عمر بن الخطاب لحنٌ في حرف منه ، فأرسل عمر إلى أبي موسى ، يأمره بعقاب الكاتب اللحّان : « إذا جاءك كتابي هذا فاضربه سوطًا ، واصرفه من عملك » .(٤٩) ثم وجّه إليه أمرًا عامًّا ، أن يوجب على مَنْ عنده من الموالي والمتعربين إتقان الفصاحة . وكان فيما قال : « تفهّموا العربية . . . وليُعلّم أبو الأسود أهل البصرة الإعراب » .(٥٠)

والإعراب هنا هو الأداء الفصيح للكلام والكتابة ، مع إعطاء الصيغ والأصوات والتراكيب حقها المقرر . وإنما يكون هذا بإتقان الأصول الضرورية التي تحقق ذلك ، من معرفة القواعد الضابطة ، والتحليل المبسط للتركيب ، أي : الأحكام الأساسية للنحو ، كما ذكر السيوطي . وإنكار معرفة الدؤلي للنحو ينقصه الدليل المعتبر ، لأنه مبني على مزاعم المستشرقين ومتابعيهم . فقد ثبتَ عن أبي الأسود أنه كان يعلّم النحو ،(٥١) وأنه أول من وضع كتابًا في هذا العلم ، بعد الإمام عليّ .(٥٢)

وقد كان وعيه للدلالات النحوية في التنظير والتطبيق حاضرًا ، كما هو الشأن في كثير ممن عاصروه . ولذلك فإنه لما أنشد قوله في محبة النبي ﷺ وأهله :

فإنْ يَكُ حُبُّهم رُشدًا أُصِــبْهُ ... ولَستُ بِمُخطِئ ، إن كانَ غَيَّا

أراد جيرانه بنو قُشير مداعبته ، لِما في تردده بين الشرطين من إيهام بالشك ، فقالوا له : أشككتَ ، يا أبا الأسوَد ؟ فقال : ألَم تسمعوا الله – تعالى – يقول : ﴿ وإنّا أو إيّاكُم لَعلَى هُدًى ، أو في ضَلالٍ مُبِينٍ ﴾ ؟(٥٣) أفترون الله شكَّ في ضلالهم ؟ ولكنه حقّقه بذلك عليهم .(٥٤)

وهذا يعني إدراك الدقائق والمفاهيم لديه ولدى بعض معاصريه ، مع بعض المصطلحات المعبرة عن ذلك ، والأدلة الموزنة أو القاطعة ، حتى كان لديهم مثل ذلك الحوار . وإنه ليستحضر أيضًا ما في اللهجات المشهورة بين القبائل ، حين يتعرض للتحليل النحوي ، فقد روي عنه أنه قال : « من العرب مَن يقول : لولاي لكان كذا وكذا . وقال الشاعر :

وكَم مَنزِلٍ لَولايَ طِحتَ ، كَما هَوَى
بأجرامِهِ ، مِن قُلَّةِ النِّيقِ ، مُنْهَـوِي !

وكذلك : لولا أنتم ولولاكم . ابتداء وخبره محذوف » .[٥٥] ومثل هذه الروايات دليل علمي لا يجوز الشك فيه .[٥٦]

وإنما كان لديه كل ذلك ، من الوعي والإدراك والحضور للمفاهيم والأدلة ، لكثرة ممارسته عمليات البحث والتدريس والتوجيه . والظاهر أنه أمضى عشرات السنين ، في تلك الأعمال التعليمية ، وكان له أصحاب يلازمونه فيما يعرض من معلومات ، حتى قيل : « إن الحُرَّ بن عبد الرحمن النحويَّ القارئ سمع أبا الأسود الدؤلي ، وعنه طلب إعراب القرآن أربعين سنة » .[٥٧] والإعراب هنا يحتمل القراءةَ المتقنة ، كما كان يُذكر في بعض تعبير القدماء ، أو النَّقطَ الإعرابي للمصاحف ، أو الاصطلاحَ النحوي المعروف .

أما القراءة ، أي : أداؤها العربي الصحيح ، فليس من المعقول أن يُمضي إنسان أربعين سنة في تلقيها عن شيخ واحد ، إذ يكفيه لإتقانها سنة أو سنتان . وها هم أولاء أطفال المسلمين المذكورين في التاريخ ، يأخذون تلاوة القرآن ، بل حفظه أيضًا ، في بضع سنين من حياة الطفولة . ثم إنه لو كان المراد بالإعراب هنا هو القراءة لذكرت باللفظ ، كما جرت عادة المؤرخين حين يعرّفون بمن يترجمون له ، خشية اللبس والاحتمال .

وأما نقط الإعراب فقد شرع فيه أبو الأسود ، بعد نشاط نحوي متواصل ،

أي : في أيام ولاية زياد بن أبيه على البصرة ، من سنوات ٤٥ – ٥٣ من الهجرة . فهو نتيجة ممارسة ومتابعة لا أول جهد له . وبين هذا النقط و وفاة أبي الأسود سنة ٦٩ ما يستغرق قرابة نصف المدة المذكورة ، في طلب إعراب القرآن . وليس من اليسير أن يعلّم العالم ما عنده ، قبل تحقيقه وتوضيحه والاطمئنان إليه . أضف إلى هذا أن تلقي هذا النقط يتقنه المتعلم العاديّ في يوم أو يومين ، ولا يحتاج فيه إلى سنوات ، بله الأربعين سنة ، ولا سيما إذا كان المتلقي نحويًا(٥٨) قارئًا .

فلا شك أن المراد هنا هو الإعراب النحوي المعروف ، في تاريخ العلوم ، ممزوجًا بشيء من التلاوة والتوضيح والتفسيرات المعنوية والتاريخية والشرعية ، مع ذكر الأصول والضوابط لتلك المنثورات من المقولات ، بنظرات قريبة وملاحظات يسيرة ، وأسلوب توجيه السليقة والذوق السليم . فقد كان أبو الأسود قاضي البصرة حينذاك ، وهو عالم بالقراءة واللغة والأحكام الشرعية والنحوية . ثم إن استغراق ٤٠ سنة ، في هذا التلقي ، يعني أن البدء به كان في العشرينات من تاريخ الهجرة ، وأن أبا الأسود كان متقنًا لذلك قبل العشرينات ، ليتيسر له أداؤه وبيانه . إذ ليس من الممكن أن يدرّس الإنسان شيئًا ، قبل مضي زمن له على معرفته وممارسته واستيضاحه واستيعابه .

فقد كانت المسائل التحليلية في الإعراب لها جمهورها الذي يتلقاها ، ويدرك مفاهيمها ومصطلحاتها والدلالات المقصودة بها ، وعلماء ينشرون أبعادها ، لينقلها عنهم التلاميذ الملازمون الواعون إلى جمهور آخر يدرك ويعي ، ويذيع ما تلقى بين الناس . وعندما قام أبو الأسود بتنقيط الإعراب في المصاحف ، ثبّت تلك المعلومات في أذهان القرّاء ، ثم توّج ذلك كله بمتابعة ما وضعه الإمام علي في « مقدمته » ، فصنف كتابه « المختصر » .

وفيه أبواب : الفاعل والمفعول والمضاف وحروف الجر والرفع والجزم والتعجب والاستفهام والعطف والنعت والإمالة . . . (٥٩)

وتوالت الجهود في هذا الميدان ، يتلقاها التلاميذ عن الشيوخ ، فيضيف أصحاب أبي الأسود أصولاً وفروعًا عن : عوامل الرفع والنصب والخفض والجزم ، وأبنية الأسماء والأفعال ، والسالم والمضعف والمعتل والأجوف وبنات الياء وبنات الواو . ثم يضع نصر بن عاصم كتابًا في العربية . (٦٠) وكان عن ذلك أن برع رجال مشهورون بين الجمهور في الفهم والتعليم تنظيرًا وتطبيقًا . فسعد بن شداد اليربوعي نحوي كوفي ، أخذ عن أبي الأسود ، وكان يعلّم النحو في موضع يقال له رابية بني تميم ، فصار يُعرف بسعد الرابية . (٦١) وفي عهد هشام بن عبد الملك الذي تولى الخلافة سنة ١٠٥ ، كان عبد العزيز القارئ نحويًا يأخذ عنه أهل المدينة المنورة . (٦٢)

وقد اتسع أفق التناول للمسائل النحوية في القرن الأول ، حتى ضاق بعض العلماء والمعلمين والأدباء بذلك ، وصاروا يتبرمون به . فقد روي أن القاسم بن مُخَيمِرةَ (ت ١٠٠) - وهو معلم وأحد رجال الحديث - كان يقول : « النحو أوله شُغلٌ ، وآخره بَغيٌ » . (٦٣) إنه يمثل لنا ما كان من إفراط وتدقيق ، ضيقًا على المعلِّمين سبل التدريس والتيسير ، ويشير أيضًا إلى ما أبداه بعض النحاة من تحكم في الشعراء والمتكلمين ، وما كان بين الطرفين من نزاع واختلاف ، عرفه التاريخ وذكرَ شذرات من شظاياه .

ولذلك ترى يزيد بن الحكم الشاعر الثقفي (ت ١٠٥) ، يسخر من تعنت النحاة واضطراب مذاهبهم ، وينعى عليهم ما في مجالسهم الصاخبة ، حين يتجادلون في أحكام اللفظ والأداء والتركيب ، إذ تشغلهم ظواهر الأمور عن حقائقها ، فيكون بينهم النزاع والخصام : (٦٤)

إذا اجتَمَعُوا ، علَى ألِفٍ و واوٍ   وياءٍ ، هاجَ بَينَهُـــــمُ قِتالُ

فهو يصور الأجواء العنيفة التي أثارها جدل النحاة ، فيما بينهم من ناحية، وفي لقاءاتهم لأصحاب البيان من البلغاء والشعراء ، كالمَواقف المشهورة بين ابن أبي إسحاق الحضرمي (٣٠ - ١١٧) والفرزدق وغيره .

ومن ذلك أيضًا أن مجلس ابن أبي إسحاق كان ، في مسجد البصرة ، قرب مجلس الفقيه المحدِّث المُعبِّر للرؤيا محمد بن سيرين (ت ١١٠) . وكان هذا مشهورًا بحملاته على النحاة وكرهه لهم ، [٦٥] حتى إنه قال غير مرة : « لقد بغّض إلينا هؤلاء المسجدَ » ، وصار يعيب على ابن أبي إسحاق تفسيره الشعر بقوله : « ماعلمه بإرادة الشاعر » ؟ ولما بلغ هذا القولُ ابن إبي إسحاق قال : « إن الفتوى في الشعر لا تُحلّ حرامًا ولا تُحرّم حلالاً . وإنما نُفتي فيما استتر في الشعر ، وأشكل من غريبه وإعرابه ، بفتوى سمعناها من غيرنا ، أو اجتهدنا فيها آراءنا . فإن زللنا أو عثرنا فليس الزلل في ذلك كالزلل في عبارة الرؤيا ، ولا العثرة فيها كالعثرة في الخروج عما أجمعت عليه الأئمة من سُنّة الوضوء ، وكرهته الجماعة من الاعتداء في الطّهور » .

وكان لهما معاصرون من النحاة أيضًا مثل : ابن أخت ابن أبي إسحاق مَسلمة بن عبد الله الفِهري الذي نقل علم النحو إلى الموصل ، وابن مُحَيصِن محمد بن عبد الرحمن (ت ١٢٣) ، والزُّهري محمد بن مسلم (ت ١٢٤) ، وعاصم بن بهدلة (ت ١٢٩) ، وتوبة الملائي وهو من أعلم أهل الكوفة بالنحو ، [٦٦] والعلاء بن سَيابة أستاذ الفراء ومعاذ الهراء ، [٦٧] و أبي الزناد عبد الله بن ذكوان (ت ١٣٠) : وقد سأله ابن أبي إسحاق عن الهمز ، فكلمه فيه وكأنما يقرؤه في كتاب ، [٦٨] وبكر بن حبيب السهمي : وهو ممن كان يتعقب العلماء ويردهم إلى الصواب . [٦٩]

أضف إلى هذا أن بعض العلماء صاروا معلمين للعربية مع غيرها ، وكان لهم مكاتب يؤمها الطلاب . ومنهم حبيب مولى معقل بن يسار ، و عبد الله

ابن حبيب معلم الحسن والحسين ، ودغفل مؤدب يزيد بن معاوية ، والحجاج بن يوسف وأبوه أيضًا قبله ، وعامر الشعبي (ت ١٠٣) معلم أولاد عبد الملك بن مروان ، وكذلك إسماعيل بن عبد الله بن أبي المهاجر ، والضحاك بن مزاحم (ت ١٠٥) كان معلم جماعة ، وصالح بن كيسان معلم أولاد عبد العزيز بن مروان والوليد بن عبد الملك ، وخلَفَه في ذلك أبو عبيدة ابن محمد بن عمار بن ياسر ، وميمون بن مهران مؤدب أولاد عمر بن عبد العزيز ، وعبد الرحمن بن هرمز النحوي (ت ١١٧) أخذ عنه مالك بن أنس ، ومحمد بن شهاب الزُّهري (ت ١٢٤) ، والكميت بن زيد (ت ١٢٦) ، وعلقمة بن أبي علقمة المدني مولى عائشة كان له مكتب يعلم فيه النحو والعروض ومات في خلافة المنصور ، وشيبان بن عبد الرحمن النحوي مؤدب أولاد داود بن علي بن عبد الله بن عباس .(٧٠)

وآخر ما نذكره هنا زهير الفُرقبي النحوي القارئ (ت ١٥٠) ، كان يجتمع عليه الناس ، يسألونه عن القراءات والعربية ، وهو يجيبهم ويحتج على ما يقول بأشعار العرب .(٧١) وقد فُسِّرت هذه العربية في رواية عن أبي بكر بن عياش المقرئ ، إذ روي عنه أنه قال : « قلت لزهير الفُرقبي : أنّى لك النحو ؟ قال : سمعناه من أصحاب أبي الأسود فأخذناه » .(٧٢) وحسبك هؤلاء دليلاً على الحركة النحوية قبل منتصف القرن الثاني . ثم دع عنك ذكر المشهورين ، من أمثال عيسى بن عمر ، وأبي عمرو بن العلاء والأخفش الكبير والخليل . . .

وقد رافق هذه الحركةَ العلمية العملية للدرس النحوي نشاط تحليلي للنصوص . شرع فيه الرعيل الأول من الصحابة الكرام . ولعلك لاحظت ما يدل على ذلك فيما ذكرناه عن ابن أبي إسحاق . فقوله « ينتوي سمعناها من غيرنا » – وهو ممن عاصر بشبابه الأربعينات من سني الهجرة – يعني أن من

نقل عنهم كانوا من علماء الصحابة . وهذا يؤيد ما ذكرناه قبل ، عن أبي الأسود الدؤلي ، وهو أنه أتقن الأصول النحوية وتطبيقاتها في العقد الثاني الهجري .

ثم إن ما أوردناه هنا ، استنتاجًا من مضامين النصوص . تؤيده الوقائع التاريخية الكثيرة في بطون التراث الإسلامي ، من ممارسات عملية تطبيقية ، مع التعبير التحليلي الظاهر الدلالة بمصطلحات قريبة جدًا مما نعرفه الآن . وإني لأزعم أنك لو رجعت إلى الجاهلية ، في أقدم ما تعرفه عن تاريخها المدوّن ، لوجدت العربيَّ المتلقي للكلام لا يفهم مضامينه إلا بعد تحليله ذهنيًا ، وتبيُّن العلاقات بين العناصر التركيبية .

فهو يتابع في محاوراته المختلفة ، ولا سيما مجالس السِّفارة والخطابة والمفاخرة والمناظرة والمنافرة والإنشاد ، عناصر الشرط وجوابه ، والقسم والنداء والطلب والاستفهام والخبر والنفي وما يكون له كالجواب ، ويتعرّف الماضيَ من الحاضر والأمر ، والموضوعَ الذي يُبدأ به ثم يُخبَرُ عنه ، والمضافَ وما يضاف إليه ، والمجرورَ بعد ما يكون مرافقًا جره ، والمنصوبَ والمجزوم وما يكون مرافقًا للنصب أو الجزم ، ويلحظ الفعلَ وما يكون معه ممن أوقعه أو حصل له أو فيه أو بسببه أو لأجله أو معه ، والمبهمَ وما يزيل إبهامه من بيان ، والمنادى بعد ما يساعد على النداء .

ثم إنه يميّز الأسماء الأعلام من أسماء الأجناس ، وعناصر الاستفهام من الجواب والتوكيد والنفي والأمر والنهي والتعجب والحض والتهكم والإنكار ، والوصل والربط والقطع ، والمعارف من النكرات والمبهمات ، والصفات من الأحوال والأخبار ، واسم الفاعل من أسماء المفعول والتمثيل والمكان والزمان والآلة ، وأسماء الأحداث من أسماء الأعيان والاستفهام والشرط والموصولية والإشارة . . . وإلا يكن ذلك منه فمحال

أن يدرك الدلالات التركيبية في العبارة ، والمقاصد من الكلام .

إنه يدرك كل هذا بالسليقة والدُّربة والممارسة ، مع تبيُّن وظائف العناصر في التعبير ، وعلاقات كل منها بما حوله من مفردات وتراكيب . ولو سمع خلاف ذلك ، بنقص أو إخلال في التوظيف أو لحن ، لبقي التعبير الملقى عليه غير ذي دلالة ، لأن التحليل الذهني لم يجد له صلات تركيبية صادقة . ثم إن سألته عن سبب التصور في ذلك المخالِف ذكر لك ما يشعر بتحسس النقص والإخلال واللحن ، بعد تحليل ذهني بشكلٍ ما .

نعم قد يكون ما يذكره بعيداً عن بعض المصطلحات والتعابير المتداولة الآن ، لكنه يكل تأكيد هو شرح لِما أنكره بما يفيد التحليل التركيبي الواضح المفيد ، ويحدد مواطن الضعف أو الإحالة أو الفساد . ولعل هذا ما قصده أحمد بن فارس (ت ٣٩٥) ، عندما زعم أن العرب قبل الإسلام بقرون كانوا يتداولون الإعراب ، ويعرفون الرفع والنصب والجر ، ثم ضعف ذلك ، حتى إذا جاء الإسلام جدّده أبو الأسود الدؤلي .(٧٣)

إن كان هذا ما يقصده فمقولته تلك حقيقة مقررة . وإذا افتقدنا النصوص التي تؤيد أو ترجح فذلك لأن الأمور كانت تجري بالممارسات اليومية ، من دون تلبث للتساؤل والاختبار . بل ربما كان في تلك القرون أحداث واقعية تحقق ما زعمناه ، ولكن التاريخ لم ينقل إلينا شيئاً منها ، فضاعت مع أمثالها من الوقائع اللغوية الغنية بالدلالة والإفادة . وحسبنا أن أوائل العهد النبوي حملت إلينا لفتات تُشعر بما زعمناه . فعندما نزل الخطاب الألـٰهي للمشركين (٧٤) : ﴿ إنَّكُم وما تَعبُدُونَ مِن دُونِ اللهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ ، أنتُم لَها وارِدُونَ ﴾ ، زعموا أن المسيح وعزيراً والملائكة يدخلون في هذا الحكم . فقيل لهم : ألستم عربًا ؟ أوَ ما تعلمون أن « مَن » لِمَن يَعقل ، و « ما » لِما لا يَعقل ؟

وروي أن مغالَطة المشركين هذه واجَهَ بها عبد الله بنُ الزِّبَعرَى ، قبل أن يُسلِم ، الرسولَ ﷺ ، فأجابه بقوله : « يا غُلامُ ، ما أجهَلَكَ بلُغةِ قومِكَ ، لأني قُلتُ: وما تَعبُدُونَ ، وما : لِما لَم يَعقِل ، ولَم أقُلْ : ومَن تَعبُدُونَ » ! وفي هذا إشارة واضحة ، إلى تتبع بعض المفاهيم التحليلية ، وتداولها بين العرب قبل الهجرة . ويؤنس في توضيح هذه الناحية ماروي عن النبي ﷺ أنه قال : « مَن قرأ القُرآنَ ، و هوَ يَعلَمُ لِمَ رُفِعَ ولِمَ نُصِبَ ؟ كانَ لَهُ بِكُلِّ حَرفٍ سَبعُمِائةِ حَسَنةٍ » .(٧٥) ولا شك أن التنبّه إلى مثل تلك الظواهر النحوية ، مع إدراك السبب فيها ، يتطلب حضور معلومات مناسبة عن الوظائف النحوية ، وما تستتبعه من أدلة وعلامات في التركيب والأداء .

ولذلك فإن عمر بن الخطاب ، عندما سمع قول الله تعالى(٧٦) : ﴿ إنَّما الخَمرُ والمَيسِرُ رِجسٌ مِن عَمَلِ الشَّيطانِ . . . فهَل أنتُم مُنتَهُونَ ﴾ ؟ علم أن الاستفهام هنا مراد به الأمر لا الاستعلام ، فقال يؤكد الاستجابة للأمر : انتهينا انتهينا . وروي أنه لما جيء بأبي محجن إلى أمير المؤمنين عمر في حدّ الخمر – وكان مشهورًا بإدمانها – أراد أبو محجن مغالطته في فهم الآية لدفع العقوبة ، وقال : إن الله قد سألنا ، ونحن قلنا له : لا – ياربّ – ما انتهينا . يعني أنه غير مكلف بالاستجابة . فردّ عليه عمر بأن المراد هنا هو الأمر الموجب ، لا الاستفهام والاستعلام .

وأوضح من هذا كله أنه عندما نزلت سورة الفتح ، وكان ذلك أواخر أيام حجة الوداع ، وفيها : ﴿ إذا جاءَ نَصرُ اللهِ والفَتحُ . . . فَسَبِّحْ بِحَمدِ رَبِّكَ واستَغفِرْهُ ﴾ ، علم النبي ﷺ أن الشرط فيها للخبر المجازي بمعنى « قد » ، وأن المراد : قد جاء نصر الله حقًّا ، فاستعدَّ لوداع الدنيا . وروي عنه أنه قال يومئذ : « نُعِيَتْ إليَّ نَفْسِي » . وكذلك فهم بعض الصحابة مآل معنى الآيات ، حتى لقد بكى العباس والفاروق . بل إن ابن عباس ، وكان لمّا يبلغ الثالثة عشرة

من عمره ؛ أكد ذلك بقوله : « نُعِيَتْ إليه نفسُه » . و في حديث آخر، أن النبي سأله عن مضمون المعنى ، فقال : « هو أجل رسول الله ﷺ ، أعلَمَه الله إياه . . . وذلك علامة أجلِكَ » . فقال عمر : « ما أعلمُ منها إلا ما تقول » . (٧٧)

وهذا عبد الله بن مسعود (ت ٣٢) يعرض لقول الله ، تبارك وتعالى : ﴿ يَرفَعِ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُم ، والَّذِينَ أُوتُوا العِلمَ دَرَجاتٍ ﴾ ، (٧٨) ويرى أنه قد تمَّ الكلام عند « منكم » ، وانتصب « الذين أوتوا العلم » بفعل مضمر ، تقديره : ويخصُّ الذين أُوتوا العلم درجات . فللمؤمنين رفع ، وللعلماء درجات . (٧٩) ثم إن الآيات الكريمة (٨٠) : ﴿ والسَّماءِ ذاتِ البُرُوجِ . . . إنَّ بَطشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ ﴾ روي عن ابن مسعود أيضًا أنه قال فيها : هذا قسم على إنَّ بطش ربك لشديد . (٨١)

وعن الإمام عليّ بن أبي طالب أنه عرض للآية الكريمة (٨٢) : ﴿وقَفَّينا على آثارِهِم بِعِيسَى بنِ مَريَمَ ، مُصَدِّقًا لِما بَينَ يَدَيهِ مِنَ التَّوراةِ ، وآتَيناهُ الإنجِيلَ فِيهِ هُدًى ونُورٌ ، ومُصَدِّقًا لِما بَينَ يَدَيهِ مِنَ التَّوراةِ ﴾ ، فقال : « ومصدقًا » معطوف على « مصدقًا » الأول . (٨٣) و روي عنه أيضًا أنه في التعليق على (٨٤) : ﴿كَلّا سَوفَ تَعلَمُونَ ، ثُمَّ كَلّا سَوفَ تَعلَمُونَ﴾ قال : كلّا سوف تعلمون في الدنيا ، ثم كلّا سوف تعلمون في الآخرة . غايَرَ بينهما بحسب التعلق ، وتبقى « ثمّ » على بابها من المهلة في الزمان . (٨٥) وعندما قرأ (٨٦) : ﴿ونادَوا: يامالِ ، لِيَقضِ علَينا رَبُّكَ﴾ اعترضه ابن عباس (ت ٦٨) ، فقال عليٌّ : هذا من الترخيم في النداء . فقال ابن عباس : ما أشغَلَ أهلَ النار ، في النار ، عن الترخيم في النداء ! قال ياقوت الحموي : فهذا يدل على تحقق الصحابة بالنحو ، وعلمهم به . وروي أن ابن عباس قال مثل ذلك عن قراءة لابن مسعود أيضًا . (٨٧)

فقد كان له جولات وافرة في ميدان التحليل النحوي ، بمستوياته الثلاثة ،

مع استيعاب لكثير من المصطلحات المحدّدة. ففي الإعراب تراه عندما سئل عن [٨٨]: ﴿فالحقُّ والحقَّ أقولُ﴾: لِمَ رُفِعَ الأولُ ونُصِبَ الثاني؟ كان جوابه أن التقدير: أي: هو الحقُّ وأقولُ الحقَّ.[٨٩] وأجاب ثانية بتقدير: الحقُّ منّي، وثالثة بتقدير: فأنا الحقُّ. وأورد أبوحيان النحوي عن الجار والمجرور «على هون» من قوله تعالى [٩٠]: ﴿أيُمسِكُهُ علَى هُونٍ، أم يَدُسُّهُ في التُّرابِ﴾؟ أنهما حال من الفاعل[٩١]. وقال: وهو مروي عن ابن عباس. قال ابن عباس: صفة للأب، والمعنى: أيمسكه مع رضاه بهوان نفسه، على رغم أنفه؟

والمعروف أن الآية الكريمة [٩٢]: ﴿بَلِ ادّارَكَ عِلمُهُم في الآخِرةِ﴾ جاء فيها قراءة: «آأدرَكَ» بألف بين الهمزتين. وقد علق عليها أبوحيان بما يلي: أما قراءة من قرأ بالاستفهام فقال ابن عباس[٩٣]: هو للتقريع بمعنى: لم يدرك علمهم، على الإنكار عليهم. ومن هذا القبيل أن «أو»، في قول الله عز وجل[٩٤]: ﴿وأرسَلناهُ إلَى مِائةِ ألفٍ أو يَزِيدُونَ﴾، هي على ما نُقل عن ابن عباس بمعنى: بل.[٩٥] وعندما وقف هذا الحَبر الكريم أيضًا على هذه الآية[٩٦]: ﴿وتَتَّخِذُونَ مَصانِعَ، لَعَلَّكُم تَخلُدُونَ﴾ قال: المعنى: كأنكم تخلدون.[٩٧]

ومن التحليل الصرفي تجد له أمثلة تفيد أن العلاقة الحميمة، بين المفردات المشتركة في أصل واحد، واضحة في ذهنه وممارساته اللغوية. ومن ذلك أنه، في تفسير الآية الكريمة[٩٨]: ﴿وأنزَلنا مِنَ المُعصِراتِ ماءً ثَجّاجًا﴾، يقول: المُعصرات: الرياح، لأنها تَعصِر السحاب. جعل الإنزال منها لمّا كانت سببًا فيه.[٩٩] فالمعصرات إذًا من العصر. ويفسر المَفَرّ من قوله تعالى[١٠٠]: ﴿يَقُولُ الإنسانُ يَومَئِذٍ: أينَ المَفَرُّ﴾؟ بأنه: حيث تَفِرُّ الدابةُ.[١٠١] يعني المكان الذي يفرّ إليه المخلوق الحي. وفي

تفسير (١٠٢) : ﴿ولا تَزالُ تَطَّلِعُ علَى خائنةٍ مِنهُ﴾ يشير كلام ابن عباس أيضًا إلى أن المراد : فَعْلة خائنة ، أي : ذات خيانة . (١٠٣) فهو يرى أن اسم الفاعل هنا صار بمعنى اسم الذات للمبالغة .

ثم ترى شخصيات كثيرة تتناول مسائل التحليل النحوي ، بعد ابن عباس ، مما يشعر بانتشار هذه المسائل وتداولها ، وصيرورتها مألوفة لدى عدة قطاعات من الجماهير . هذا الربيع بن خيثم – وقد توفي قبل سنة ٩٠ – يذكر في التعليق على (١٠٤) : (لَن يَنفَعَكُمُ الفِرارُ ، إن فَرَرتُم مِنَ المَوتِ أوِ القَتلِ) قوله : جواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه ، أي : إن فررتم من الموت أو القتل لا ينفعكم الفرار ، لأن مجيء الأجل لا بد منه . (١٠٥)

وروي عن إبراهيم النخعي (ت ٩٦) أنه قال : « التكبير جزمٌ ، والتسليم جزمٌ » . يعني أن أواخر حروف تلك العبارات مسكّنة لا تعرب ولا تمدّ : اللهُ أكبَرْ ، السّلامُ علَيكُم ورَحمةُ اللهْ . (١٠٦) و عن أبي مُجلز لاحق بن حُميد (ت ١٠٠) – و هو ممن سمع من عبد الله بن عُمر – أنه كان يقولُ في إعراب (١٠٧) : (ولا تَستَعجِلْ . لَهُم – كأنَّهُم يَومَ يَرَونَ ما يُوعَدُونَ لَم يَلبَثُوا إلّا ساعةً مِن نَهارٍ – بَلاغٌ) : بلاغ : مبتدأ وخبره : لهم . ويقفُ على « ولا تستعجل » . (١٠٨)

ومجاهد بن جبير (ت ١٠٣) يتعرض للآية الكريمة (١٠٩) : ﴿ فلَمّا رأَوهُ زُلفةً سِيئَتْ وُجُوهُ الَّذينَ كَفَرُوا ﴾ . ويقول : زلفةً : مصدر بمعنى مُزدَلَفًا ، أي : قريبًا . (١١٠) وهذا يعني أنه اسم مصدر ، عُبِّرَ به عن معنى المشتق مبالغة في الوصف . ويفسر (١١١) : ﴿بِأيِّكُمُ المَفتُونُ﴾ ؟ قائلاً : « الباء بمعنى : في ، أي : في أيِّ فريقٍ منكم النوعُ المفتون » ؟ (١١٢) فتراه يحلّل معنى الأداة وما أصاب المشتق ، حين انتقل إلى معنى اسم الذات للمبالغة .

و هذا تلميذ لابن عباس ، هو أبو مالك (ت ١٠٨) ، يتعرض لتركيب

الأداة « لولا » من « لو » التي للتمني و« لا » الزائدة ، في قول الله تعالى [١١٣] : ﴿ ويَقولُ الَّذينَ آمَنُوا: لَولا نُزِّلَتْ سُورةٌ ﴾ ، إذ يرى أن « لا » : زائدة ، والتقدير : لو نُزِّلَتْ . [١١٤]

والحسن البصري (ت ١١٠) يستوقفه الاستثناء في التعبير القرآني [١١٥] : ﴿قُلْ : إنّي لَن يُجيرَني مِنَ اللهِ أحَدٌ ، ولَن أجِدَ مِن دُونِهِ مُلتَحَدًا . إلاّ بَلاغًا مِنَ اللهِ﴾ ، فيعلق عليه بقوله [١١٦] : هو استثناء منقطع ، أي : لن يجيرَني أحدٌ. لكن إن بَلَّغتُ رَحِمَني بذلك . فالبلاغ بمعنى التبليغ ، وليس من جنس الملتحد ليستثنى منه .

والضحاك محمد بن محمد يذكر في التعليق على﴿(بأيِّكُمُ المَفتُونُ)﴾ ؟ أن الباء ليست زائدة ، والمفتون بمعنى الفتنة ، أي : بأيكم هي الفتنة والفساد الذي سموه جنونًا ؟ [١١٧] وفي هذا ترى أن ما كان على وزن مفعول هو مصدر يفيد المبالغة أيضًا ، وأل : عهدية ذكرية ، إذ تشير إلى ما كانوا يذكرونه من ـ طل الصفات .

ومثل ما رأينا قبلُ ، من منافسات ومطارحات بين عبد الله بن أبي إسحاق والعلماء ، نجد بينه وبين الشاعر الفرزدق . إنه يتعقب ما يكون في الشعر ، من تعبير بعيد عن جمهور الكلام العربي وظاهر اللفظ القياسي ، ليستنبط له وجهًا يسوّغ سلامته ، بعد مداعبة بتلميحات من التحدي والتعجيز والاختبار والإلغاز . فقد كان الفرزدق يحرّضه ويستفزه بتوظيف الشاذ من التعبير ، ثم ينعى عليه قصوره عن إيجاد الرخصة الملائمة له [١١٨] : « ما بالُ هذا الذي يجرّ خُصيَيه في المسجد ، لايجعل له بحيلته وجهًا » ؟ ويحمله تبعة التخريج والتأويل .

ولما أنشد الفرزدق في أحد المجالس بيته : [١١٩]

تُرِيكَ نُجُومَ اللَّيلِ ، والشَّمسُ حَيَّةٌ ،
زِحــامُ بَناتِ الحــارِثِ بنِ عُبــادِ

قال أحد تلاميذ أبي الأسود ، وهو عنبسة بن معدان : « الزحام مذكّر » . يعني أن الفعل « تُري » مسند إلى مؤنث ، والفاعل هنا مذكر ، وفي التعبير إخلال بالمطابقة . ولكن الفرزدق زجره بقوله : « اغرُبْ » . فشرع يحلّل ابن أبي إسحاق المسألة ، قائلاً(١٢٠) : « الزحام له وجهان : أن يكونَ مصدرًا مثل الطعان والقتال ، من قولهم : زاحمته زحامًا فهذا مذكر – كما قال عنبسة – أو يكونَ جمعًا للزَّحمة ، يراد بها الجماعة المُزدحِمة . فهذا مؤنث ، لأن الزحام هو المُزاحَمة ، كما أن الطعان هو المُطاعَنة . وقول عنبسة أقوى وأعرَفُ في الكلام » .

والوجه الثاني ، كما ترى ، فيه تحليل صرفي يسوّغ قبول التعبير ، ويجعل جمع اسم المصدر بمعنى اسم الذات مبالغة في الوصف ، مع إشارة إلى وجه آخر بتأويل المصدر « الزحام » بمعنى المزاحَمة . كما روي عن أبي عمرو بن العلاء أنه سمع أعرابيًا يقول : « فلان لَغوبٌ ، جاءته كتابي فاحتقرها » ، فسأله : « أتقول : جاءته كتابي » ؟ فقال : « أليس بصحيفة » ؟ حمله على المعنى تأويلاً .(١٢١) وأيسر من هذا أن يكون المذكر « الزحام » استفاد التأنيث من إضافته إلى المؤنث « بنات » ، من باب التأنيث الحُكميّ . وهو كثير في الكلام .(١٢٢)

وفي موقف آخر ، تراه يعترض الفرزدق لِما يبدو من اختلاف بين المتعاطفين ، في بيته هذا :(١٢٣)

وعَضُّ زَمانٍ ، يا بنَ مَروانَ ، لَم يَدَعْ
مِنَ المالِ إلا مُسحَتًا ، أو مُجَــلَّفُ

ويقول له منكرًا : على أيّ شيء رفعتَ مجلفًا ؟ فيجيبه الفرزدق : على ما يَسُوءُكَ ويَنُوءُكَ . ولهذا نرى ابن أبي إسحاق يتابع المسألة بعدُ قائلاً : « وللرفع وجه » . يعني أن الرفع يكون بالحمل على المعنى ، والتقدير : أو بقيَ فيه مجلف . فحَذفَ الفعل لدلالة ما قبله عليه ، إذ قوله « لم يدع من المال إلاّ مسحتًا » دلّ على أنه قد بقيَ ، فأضمر ما يدل عليه .[124]

وروي أنه سأل الفرزدق يختبره : كيف تنشد هذا البيت :[125]

وعَينانِ ، قالَ اللهُ : كُـــونا ، فكانَتا
فَعُولانِ ، بالألبابِ ، ما تَفعَلُ الخَمرُ ؟

فأنشده الفرزدق : « فَعُولانِ » بالألف ، فقال ابن أبي إسحاق : ما كان عليك لو قلتَ : فَعُولَينِ ؟ قال الفرزدق : « لو شئتُ أن أُسبّحَ لسَبَّحتُ » ونهض من دون بيان ، فلم يعرف أحد في المجلس ما أراد . فقال ابن أبي إسحاق : لو قال « فعولَينِ » لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما . ولكنه أراد : هما تفعلان بالألباب ما تفعل الخمر .[126]

وفي هذين الوجهين يبدو ما كان من خلاف بين مذهبَي الجبر والقدرية ، إذ الرفعُ بالألف يعني أن المخلوق مُخيَّر يقوم بفعله دون إجبار ، والنصبُ بالياء يعني أن المخلوق مُسيَّر ومُجبَر ؛ وفي التسبيح أي قول « سبحانَ الله » ! نسبةُ الفعل إلى الله - عز وجل - وكناية عن التعجب من عظمة ما خلق وألزم .

وإذا انتقلنا إلى مَن عاصر هؤلاء أو جاء بعدهم وجدنا أن قتادة بن دِعامة (ت ١١٨) - وهو من تلاميذ أبي الأسود - يتعرض للضمير المتصل « ها » في الآية الكريمة[127] : ﴿ ما أصابَ مِن مُصيبةٍ في الأرضِ ، ولا في أنفُسِكُم ، إلاّ في كِتابٍ ، مِن قَبلِ أن نَبرأها ﴾ ، ويقول عنه : إنه يعود على

الأنفس .[١٢٨] أما « هل » في قول الله تعالى[١٢٩] : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الإنسانِ حِينٌ مِنَ الدَّهرِ ، لَم يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا ﴾ ؟ فقتادة يذكر أنها في معنى : قد .[١٣٠]

ثم نرى السُّدّي محمد بن مروان (ت ١٢٨) قد نحا ، في توجيه « رسولاً » من[١٣١] : ﴿قَد أَنزَلَ اللهُ إِلَيكُم ذِكرًا ، رَسُولاً يَتلُو عَلَيكُم آياتِ اللهِ مُبَيِّناتٍ﴾ إلى أنه منصوب بفعل محذوف ، أي : بعثَ رسولاً أو أرسلَ رسولاً . وحُذف لدلالة « أنزل » عليه .[١٣٢] ونرى ابن جُريج عبد الملك بن عبد العزيز (ت ١٤٩) ، حين يفسر آخر هذه الآية الكريمة[١٣٣] : ﴿ لَو أَرَدْنَا أَن نَتَّخِذَ لَهوًا لا تَّخَذْنَاهُ مِن لَدُنَّا ، إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ ﴾ ، يقول : المعنى : ما كنّا فاعلين . وإن : بمعنى الجحد ، وتمّ الكلام عند قوله : لا تخذنا من لدنّا .[١٣٤]

وفي تفسير قول الله ، سبحانه وتعالى[١٣٥] : ﴿ هَل في ذٰلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجرٍ ﴾ ؟ يقول مقاتل بن سليمان (ت ١٥٠) : « هل » هنا في موضع « إنّ » ، تقديره : إنّ في ذلك قسمًا لذي حجر .[١٣٦] بل إن المؤرخ المشهور محمد بن إسحاق (ت١٥١) كان له في هذا الميدان نصيب أيضًا . فقد روي عنه أنه ذكر في التعليق على الآية الكريمة[١٣٧] : ﴿ فالتَقَطَهُ آلُ فِرعَونَ ، لِيَكُونَ لَهُم عَدُوًّا وحَزَنًا ﴾ قولَه[١٣٨] : اللام هنا لام العاقبة ، لا لام التعليل ، لأنهم لم يريدوا بالتقاطه ذلك .

هذا ما يمثل بعض جهود القدماء ، وأكثرهم غير مشهورين في الميدان النحوي . ثم لو تتبعت ما نثره أمثال يونس بن حبيب وأبي عمرو بن العلاء والخليل وسيبويه وخلف الأحمر والأخفش ... لرأيت عالمًا يعجز عنه البيان . فحسبنا ما أوردنا حتى الآن من النماذج ، وهي شذرات مختارة من نصوص وافرة جدًّا ، تتعرض لجوانب مختلفة من التحليل النحوي ، على ألسنة القدماء أو أقلامهم . وإذا تصفحتَ التراث الإسلامي ، في هذا الميدان ، رأيت منه الكثير أيضًا .

وقد غفل بعض الدارسين المعاصرين ، أو تغافلوا عن هذا الزاد الغني الوافر ، ليتسنى لهم الزعم أن الدرس النحوي ، عند العرب ، لم يكن له وجود قبل النصف الأول من القرن الثاني . وإذا واجهتهم بهذه الحقائق الظاهرة امتعضت وجوههم ، ولجؤوا إلى الجحود والإنكار ، وادعوا أن في النصوص وضعًا أو تزيُّدًا ومبالغة . والحق أنها عبارات وردت في كتب التفسير ، نقلاً عن أصحابها في الموضوع نفسه . فليس لنا أن ندفعها إلا بدليل قاطع . لقد رواها المفسرون عن رجالات النشاط النحوي القديم ، في خدمة القرآن الكريم ولغته الخالدة ، وهم واثقون أن ما رووا حقيق بالتقدير والإكبار .

ثم مهما كان فيها من مبالغة أوتزيد ، أو تصرف في التعبير والاصطلاح ، أو سهو في النسبة ، فإن مضامينها شواهد صدق ، أن علماء القرن الأول وتلاميذهم مارسوا عناصر كثيرة من التحليل النحوي ، في مستوياته الثلاثة ، وعبروا عن ذلك بما يفيد المقاصد العلمية المناسبة . نعم قد تجد في النصوص مصطلحات هلامية رجراجة ، تختلف ألفاظها في الدلالة على مفهوم واحد ، أو قاصرة عن التحديد الدقيق . لكن هذا لا يعني خلوّها من الفائدة ، بل هو في الوقت نفسه أكبر دليل على صحة نسبتها إلى أصحابها المذكورين ، إذ البوادر الأولى من كل علم لا بد أن تكون على هذه الشاكلة ، من التميع والتفاوت والتعميم ، قبل أن تتلبس الصيغَ المصطلح عليها بين العلماء .

وقد نبتت هذه الغرسات الكريمة ، في حقل الدراسات النحوية العامة منذ العهد النبوي ، إذ تناول علماء الصحابة آيات القرآن العظيم بالفهم والتفسير والبحث ، من زوايا كثيرة مختلفة . ولذلك ترى العناصر النحوية متشابكة متداخلة ، فيها التنظير والتقعيد ، والتمثيل والاستدلال والتعليل ، والشرح

والبيان والتوضيح ، والتحليل لعناصر الكلام : تعييناً لوظائف المفردات وعلاقات بعضها ببعض ، وتحديداً لمعاني الأدوات ، وتبسيطاً للدلالات والصيغ الصرفية . كل هذا مع الحفاظ على مقاصد الآيات الكريمة ، وما تحمله من عقيدة وعبادة وخلق وأحكام تشريعية ، تستوعب كافة جوانب الحياة .

الفصل الثاني
أصول التحليل النحويّ

كان قدماء النحاة يُجرُون كثيرًا ، من التحليلات النحوية ، في المجالس وحلقات التدريس ، ويطلقون العبارات العلمية التي تبين الوظائف والصيغ والمعاني الإعرابية ، والعلاقات والتأثر والتأثير بين عناصر التركيب ، من دون تحديد للمرتكزات المنهجية التي يصدرون عنها . وليس ثمة من شك في أنهم يتوجهون من نقاط واضحة في أذهانهم ، ومستقرة في تجاربهم ، ومنقادة لألسنتهم ، حتى استطاعوا أن يقدموا تلك الإشارات والنظرات الإيجابية الناجحة ، منذ مطالع القرن الأول الهجري . ولولا ذلك الوضوح لكنتَ تجد في أقوال كل منهم توجيهات متناقضة وأحكامًا مشتتة ، لا يجمعها منطق أو استقرار . فكيف وقد رأينا ، فيما صدر عن جمهور الرعيل الأول وخلفائهم ، ما يشبه الاتفاق والتوحد في نقاط الانطلاق والفهم والبيان ؟

نعم إنهم قد يختلفون ، في تحديد الوظيفة أو الصيغة أو المعنى النحوي ، أو تعيين العلاقة بين بعض العناصر اللفظية ، ولكن هذا لا يعني الاختلافَ في منهج البحث والأصل الموجِّه للتحليل ، أو افتقادَ المنهج والأصل المتَّبَعَين ، إذ لا بد أن يكون للخبرة والذكاء والاجتهاد الشخصي أثر ظاهر في نتائج البحث ، وإن كانت الأصول موحدة ، ومنطلقات العمل مقررة ومتفقًا عليها لدى الجميع . كذلك استمرت مسيرة التحليل ، في أعمال الأجيال المتلاحقة من رجالات النحو ، تنثر من أفواههم وأقلامهم عبارات تعمّق

الفهم ، وتعبّد السبيل ، وتزيد وحدة التفكير ظهورًا واستقرارًا ، حتى أيامنا هذه ، وإن تباينت وجهات النظر في بعض الأحكام والأقوال .

على أن بعض المتأخرين شعروا بالحاجة إلى التنظير ، في هذه الزاوية النحوية ، لتحديد نقاط العمل واستبعاد ما يعرقل أو يضلل العاملين ، فكان لهم جهود لامعة تستحق العناية والتقدير . فابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١) مثلاً تُوقِفُه الدراسة المديدة لكتب الأعاريب ، والممارسات التعليمية للتحليل ، على سعة الأفق العملي لدى القدماء والمتأخرين ، بالتكثر والاستطراد والخلاف ، وعرض البسائط والأمور الجانبية أحيانًا – الأمر الذي قد يشتت أفكار الدارسين والباحثين – فيرى ضرورة متابعة الأصول ورسم الضوابط النظرية والعملية للتحليل الإعرابي .

ولهذا ينشط لتصنيف كتيّب تحت عنوان « الإعراب عن قواعد الإعراب » ، يتناول موضوع التحليل تنظيرًا وتطبيقًا ، فيبسط فيه وظائف الجمل وأشباهها ، وتفسير كلمات يحتاج إليها المُعرِب ، وبيان عبارات محررة ومستوفاة موجزة يجب على المُعرِب استخدامها . ثم يرى أن ما ذكره في ذلك الكتيّب غير واف بالمقصود لأنه « قواعد صغرى » ، فيُتبعه بمصنف أوسع يحشد فيه خبرته المتجددة ، يضيف كثيرًا من المعلومات والتوجيهات والضوابط ، بحيث يصح إطلاق اسم « القواعد الكبرى » على المصنف الجديد .

ولكن عدوان بعض المجرمين على كتب ابن هشام يذهب من عالم الوجود بهذه الغرسة الواعدة ،[١] فينشط لتأليف كتاب أوفى بهذه الميادين ، هو « مغني اللبيب عن كتب الأعاريب » . وإذ ذاك يستفيض في بيان التحليل الإعرابي للمفردات والجمل وأشباهها ، ثم يضع عدة أبواب ، توضح كثيرًا من قواعد التحليل وسبل تنفيذه بدقة ونجاح .

وذلك فيما ذكره ، من تبيين معاني الأدوات وتفسير أحوال الجمل وأشباهها ، والأحكام التي يقبح بالمُعرِب جهلها من خصائص وميزات وأقسام لعناصر التركيب ، والجهات التي يُعترض بها على المُعرِب من متشابهات ، والأمور الباطلة بين بعض المُعربين ، والسبل الواجب اتباعها في صناعة الإعراب ، والأمور الكلية التي يتخرج عليها ما لا ينحصر من الأمور الجزئية .[٢] وفي خلال ذلك من المصنفات الثلاثة ، يحلل آلاف العناصر التركيبية ، من النصوص القرآنية وغيرها في الشعر والنثر ، مستعينًا بالأصول الضابطة والأدلة القاطعة والقرائن المؤنسة .

وقد تابع المتأخرون من النحاة مسيرة ابن هشام هذه ، في شرح كتابيه المذكورين ، أو النقل عنهما ، فأضافوا لمسات وافرة ، في توضيح القواعد والعمل والتنفيذ . ثم جاء بعض الدارسين المحدثين في العصر الحاضر ، يريدون البحث من جديد عما يشبه الأصول والضوابط ، على غير معرفة كاملة بجهود المتقدمين ، فكانت لهم عدة شذرات متباعدة متفاوتة في القيمة العلمية .[٣] ذلك لأنهم انصرفوا إلى شروط الإعراب ، والأدلة التي تُعرف بها وظيفة الكلمة أو الجملة ، والقرائن المبيّنة للوظيفة أو الموقع ، والمعلومات المعينة على معرفة التحليل . . .

ولعلك لاحظت أن هذه الجهود كلها منصبة في حقل الإعراب وحده . وهذا أمر طبيعي ، لأن الكتب التي وضعها ابن هشام كانت لتقويم كتب الأعاريب ، وتقعيد الأصول المساعدة على الإجراءات الإعرابية ، في ميادين المفردات والجمل وأشباهها والدلالات النحوية للأدوات . فإن عرض في موقع لأمر صرفي كان ذلك لبيان الوجه الإعرابي ، كما حديثه عن الاسم المجرور من الآية الكريمة [٤] : ﴿ وإنَّهم عندنا لَمِ الأخيارِ ﴾ ، عندما بيّنَ أنه جمع لا مثنّى ، لأن النون في آ-

ولوصفه بالجمع أيضًا ، ولدخول « مِن » التبعيضية عليه ، إذ محال أن يكون الجمع في « إنهم » بعض اثنين .[٥]

وكذلك حصر المعاصرون أنفسهم في حقل الإعراب : فلم يطلوا على عالم الصرف إلا لمامًا . ولذا كانت التحليلات الصرفية أقل حضورًا بين أيدي جمهور العاملين ، في ميدان التحليل النحوي ، ولم تشغل حيزًا متميزًا واضحًا يجتذب أقلام المؤصِّلين والمنظِّرين . فأنت ترى بعضهم يشير إلى وجوب بيان أنواع الكلمات والأفعال ، وما هو مجرد أو مزيد ، وجامد أو متصرف ، ثم يقحم الحروف في هذا الميدان .[٦]

وإذا استرجعت معي وقائع الإجراء العملي للتحليل ، بغية فتح باب التنظير الواسع للمسائل المختلفة فيه ، رأيت أن الأصول الناظمة لذلك تتوزع في حقلين اثنين ، هما : المعارف الخاصة ، والمعارف العامة . ولكي نستطيع تفهم هذين الجانبين ، يحسن بنا التعرف لمفهوم « الأصل » الضابط للأمور . وعندما تتضح أبعاد هذا المصطلح العلمي في الأذهان ، يتيسر البحث المفيد ، والنتائج الإيجابية الناجعة .

فالأصل[٧] في اللغة هو أسفل الشيء وأساسه . ثم قد يراد به : الراجحُ بالنسبة إلى المرجوح ، والدليلُ بإزاء المدلول ، وما يحتاج إليه المخلوق كالغذاء للحيوان ، وما هو أولى من غيره كالعِلم للإنسان ، والمتفرِّعُ عليه كالأب مع الأبناء ، والحالةُ الأساسية كالإباحة والطهارة في الأشياء ، وحملُ المفهوم على وجه كلي لتندرج فيه أحكام جزئية ، والملزومُ إذ هو متبوع يكون الانتقال منه إلى الفرع ، والكُلُّ الذي يبني على الجزء ويُفهم بوساطته ، والسببُ لاحتياج المسبَّب إليه وابتنائه عليه . . .

ولهذا كان كثير من الأمور الموضوعية له أصل وفرع ، كالتوحيدِ أصلاً في الدين ، والإيمانِ بالمبدأ والمعاد أصلاً في الاعتقاد . وموافقةِ العُرف

العادي أصلاً في العُرف الشرعي ؛ والدلالةِ الحقيقية أصلاً في الكلام ، والتنكيرِ والتذكير والإفراد والإعراب أصلاً في الأسماء ، والأشجارِ والأرضِين أصلاً في الثمار . . . ثم إنّ الأصول تسمى قواعدَ لأنها مبنى وأساس للفروع . ومناهجَ لأنها مسالك واضحة للفروع ، وأعلامًا لأنها علامات للفروع . وهي في عامة أحوالها تجب مراعاتها والمحافظة عليها ، وتتحمل من الوقائع ما لا تتحمله الفروع .

ومن مجموع هذه الدلالات الوضعية والاصطلاحية ، تستطيع أن تتلمس معنى الأصل في العلوم عامة . إنه ما يُبْتَى عليه غيره ،[٨] أي : القاعدة التي تُبْنَى عليها الأحكام . فإذا تُوُهِّمَتْ هذه القاعدة لموضوع ما مستقرة ارتفع بذلك سائره .[٩] وحينما ننقل هذا المفهوم إلى الميدان الذي نحن بصدده ، تكون أصول التحليل النحوي هي : القواعد التي تُبْنَى عليها أحكام التحليل ، في الإعراب ومعاني الأدوات والصرف .

المعارف الخاصة

والمراد بها تلك المعلومات التي تحيط بالنص المحدَّد ، مع العناصر المساهمة في تشكيل مكوناته ومقاصده ، والموجِّهة للأنظار إلى حقائق مضامينه ومراميه. فالاطلاع على هذه وتلك بدقة واستيعاب يمهد لفهم العبارات والتركيب ، ويوضح كثيرًا من المعالم الخارجية والداخلية ؛ إذ لكل نص علمي أو أدبي ظروفٌ مختلفة رافقت ظهوره إلى حيز الوجود الفعلي ، ودفعت إلى ولادته وتبليغه ، وعناصرُ تركيبية توزعت في حناياه مشاركةً في أدائه وبيانه .

وهذه العناصر وتلك الظروف يجمعها المصطلح البلاغي المعروف : مُقتضَى الحال . وهو ما يستدعيه الأمر الواقع ، من مقاصد ومَرام وأساليب وتراكيب ، تناسب المقامات المختلفة لصنع الكلام .[١٠] ولا شك أن

حضور هذه المعالم في بصيرة الدارس يلقي الأضواء الكاشفة ، لتوجيه خطا الإجراء التحليلي السديد . ويمكننا أن نجعلها في مجال البحث هنا ، كما نص عليه علماء النقد والبيان ، موزعة في شطرين : ما يقتضيه المقام ، وما يقتضيه المقال .

١- مُقتضى المَقام : وهو يشمل المعلومات التي أحاطت بالنص حين ولادته وإيراده . وأهم ما يُذكر في هذا المجال معرفة مقام الكلام ، أي : المُناسَبة التي تطلبت إنشاءه وتبليغه ، ورسمت الحدود الخاصة لموضوعه الحقيقي . ولكي تتضح مُهِمّة هذه المعرفة نذكر بعض الأمثلة .

فعندما نزلت الآية الكريمة بالنهي ، عن القرب من الصلاة في حالة السكر . [11] قال عمر بن الخطاب : « اللّهمَّ ، بيِّنْ لنا في الخمر بيانًا شافيًا » ، فنزل قول الله تعالى : ﴿ إِنَّما يُرِيدُ الشَّيطانُ أن يُوقِعَ بَينَكُمُ العَداوةَ والبَغضاءَ ، في الخمرِ والمَيسِرِ ، ويَصُدَّكُم عَن ذِكرِ اللهِ وعَنِ الصَّلاةِ . فهَل أنتُم مُنتَهُونَ ﴾؟[12] والاستفهام بـ « هل » في آخر الآية هو الحُكم الذي طلب عمرُ في الدعاء بيانه ، ليكون الناس على وضوح من معاقرة الخمر ، فكان أن فَهِمَ الصحابة هذا الحكم على حقيقته - وهي أن المراد به هو الأمر ، لا الاستعلام الذي يُطلب به التصديق - وعَبَّرَ الفاروق عن ذلك بتحقيق الاستجابة للأمر مع التوكيد ، قائلاً : انتهينا انتهينا .[13]

وكان بعض العرب في الجاهلية ، إذا حجوا ورجعوا إلى ديارهم ، لا يدخلون بيوتهم من الأبواب ، بل يتسلقون الجدران ليدخلوا من ظهور الأبنية ، بدعوى أن ذلك هو البر في العبادة . ولما حج الصحابي الأنصاري قطبة بن عامر ، وعاد إلى المدينة المنورة ، تجاهل تلك العادة المتبعة ودخل بيته من الباب ، فكان أن عَيّره بعض الناس بذلك ، كأنه خرج على البر أي : الإحسان في العبادة . فأنزل الله عز و جل : ﴿ وليسَ البِرُّ بأن تأتُوا البُيُوتَ مِن

ظُهُورِها ، ولكِنَّ البِرَّ مَنِ اتَّقَى . وائتُوا البُيُوتَ مِن أبوابِها ﴾ .(١٤)

ومن هنا ترى ، في الآية ، أن « أل » في « البر » الأول هي : عَهدية ذهنية ، إذ المراد ما في أذهان الناس من معنى له ، وفي الثاني : جنسية للمبالغة والكمال ، وفي « البيوت » : نائبة عن ضمير المخاطبين ، إذ التقدير : بيوتكم. هذا مع أنك تراها ، في « السجن » من قول الله - سبحانه - على لسان يوسف : ﴿ رَبِّ ، السِّجنُ أحَبُّ إلَيَّ مِمَّا يَدعُونَني إلَيهِ ﴾ ،(١٥) عهدية ذكرية ، لأن المراد بالسجن ما جاء على لسان امرأة العزيز قبلُ تهديداً و وعيداً ، في الآية السابقة . والواو في « يدعون » يَتوهم بعض المعربين أنها ضمير جماعة الذكور . ولكن إذا علموا أن امرأة العزيز كانت قد آلمها ما تناقلته النساء حولها ، من مراودتها ليوسف وتمنّعه ، فدعتهنّ إلى وليمة فاخرة ، وأخرجته عليهنّ في زينة وأبّهة ، لتوقعَهنّ فيما وقعت فيه ، فأمرْنه بطاعة سيدته ودعونه أيضاً إلى أنفسهنّ ، إذا علم هؤلاء المعربون ذلك عرفوا أن الواو هي لام الفعل نفسه ، والنون بعدها ضمير لجماعة النساء في محل رفع فاعل .

وفي الحديث الشريف أن صحابيًا من بني الدِّيل اسمه محجن كان في المسجد ، والنبي ﷺ يصلي بالناس ، فلم يترك مجلسه ليشارك في الصلاة . ولما رجع النبي إليه قال له (١٦) : « ما مَنَعَكَ أن تُصَلِّيَ مَعَ النّاسِ ؟ ألستَ بِرَجُلٍ مُسلِمٍ » ؟ والظاهر أن الاستفهام الأول بـ « ما » هنا يفيد الإنكار التوبيخ ، في حين أن الثاني بالهمزة معناه التقرير والتحقيق . ولهذا كان جواب محجن : بلى - يا رسول الله - ولكني صلّيت في أهلي . فقال له الرسول الكريم : إذا جئتَ فصَلِّ مَعَ النّاسِ ، وإن كُنتَ قد صَلَّيتَ .

وعن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « إنّ اللهَ - تبارَكَ وتَعالَى - يَقُولُ يومَ القِيامةِ : أينَ المُتَحابُّونَ لِجَلالِي ؟ اليومَ أُظِلُّهُم في ظِلِّي ، يَومَ لا ظِلَّ إلّا

ظِلِّي » .[١٧] وذكرُ الاستفهام بـ « أين » هنا إنما يراد به الترغيبُ ، في إخلاص التواد إيمانًا واحتسابًا ، والحثُّ على مجانبة النفاق والمطامع الدنيوية الزائلة ، في إقامة علاقات الأخوة بين الناس .

وهذا أيمن بن خُريم يدعوه مروان بن الحكم ، إلى قتال الزبيريين في مرج راهط ، بقوله : إنّ أباك كانت له صحبة ولعمك . فخذ هذا المال وانطلق فقاتل ابن الزبير . فأبى وقال : إنّ أبي وعمي شهدا بدرًا ، وعَهِدا إليَّ ألّا أقاتِلَ مسلمًا . ثم أنشد :[١٨]

ولَستُ بِقاتِلٍ رَجُلاً ، يُصَلِّي ، عَلَى سُلطانِ ، آخَرَ ، مِن قُرَيشِ
لَهُ سُلطانُهُ ، وعَلَيَّ إثمِي مَعاذَ اللهِ مِن سَفَهٍ ، وطَيشِ
أ أقتُلُ مُسلِمًا ، في غَيرِ جُرمٍ ؟ فلَستُ بِنافِعِي ، ما عِشتُ ، عَيشِي

وفي البيت الأول تجد أنك إذا جَعَلتَ « على » للاستعلاء ، وعلقتها بالفعل قبلها « يصلى » ، أفسدت المعنى وخالفت ما يقصده الشاعر ، إذ قتل من يعبد الحاكم واجب لا يجوز إنكاره . ولكنك ، حين تستحضر المناسبة التي قيل فيها هذا الشعر ، ترى أن « على » فيه للتعليل ، وتتعلق باسم الفاعل « قاتل » ، والمراد : لا أقتل مؤمنًا لتثبيت تسلط غيره . ولهذا جاء بالاستفهام النكاري الإبطالي في مطلع البيت الثالث .

وقد أشار سيبويه مرارًا إلى أثر المناسبات ، في التحليل للنصوص ، كالذي تراه حين يذكر قول أحد العرب : أقائمًا وقد قعدَ الناس ؟ و أقاعدًا وقد سار الركب ؟ ثم يعلق عليه بما يلي : « وذلك أنه رأى رجلاً في حال قيام أو حال قعود . فأراد أن ينبهه . فكأنه لفظ بقوله : أتقوم قائمًا ؟ و أتقعد قاعدًا ؟ ولكنه حذف استغناء بما يُرَى من الحال ، وصار الاسم بدلاً من اللفظ بالفعل ... وإذا ذكرتَ شيئًا من هذا الباب فالفعل متصل ، في حال ذكرك » .[١٩]

وعلى مثل هذا كان شأن كثيرين من النحاة ، يتداولون أمثال هذه الإشارة، ويضيفون نماذج توضح الملابسات التعبيرية ، ليصح فهم النصوص وتحليل التركيب بنجاح . نحو قول ابن جنّي : [٢٠] ومن ذلك أن ترى رجلاً قد سدّد سهمًا ثم أرسله ، فتسمعَ صوتًا فتقولَ : « القِرطاسَ ، واللهِ » ، أي : أصاب القرطاس . فـ « أصاب » الآن في حكم الملفوظ به البتّة ، وإن لم يوجد في اللفظ . غير أن دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ به . وكذلك قولهم لرجل مُهوٍ بسيف في يده : « زيدًا » ، أي : اضربْ زيدًا . فصارت شهادة الحال بالفعل بدلاً من اللفظ به . . . وقولك للقادم من حجّه : « مبرورٌ مأجورٌ » أي : أنتَ مبرور مأجور .

ومن عناصر المقام في توضيح المراد أيضًا إدراك حال المتكلم ، بمعرفة حياته العامة ، وموقفه وقت إنشاء الكلام وإيراده . فهذا الإدراك يسلط الأضواء على مضامين النص ، ويهدي إلى الصواب في تحليل ما التبس منه . نضرب لذلك ما جاء في القرآن الكريم ، عن أصحاب النار [٢١] : ﴿ ونادَوا : يا مالِكُ، لِيَقضِ عَلَينا رَبُّكَ ﴾ . فاللام قبل الفعل « يقض » هي حرف جازم ، معروفة بين المعربين بأنها لام الأمر . ولكن لا يجوز أن تُحمل هنا على هذا المعنى ، إذ لا يصح أن يوجِّه المخلوق ذلك إلى الخالق . ولذا يقال عنها في التحليل النحوي : إنها طلبية للدعاء . وكذلك يقال عن « لا » التي في الآية الكريمة : ﴿ رَبَّنا ، لا تُواخِذْنا ، إن نَسينا أو أخطأنا ، ولا تَحمِلْ عَلَينا إصرًا كَما حَمَلتَهُ علَى الَّذينَ مِن قَبلِنا ﴾ .[٢٢] فهي في الموضعين طلبية للدعاء أيضًا .

وإذا قرأت بيت الأخطل ، في خطاب عبد الملك بن مروان : [٢٣]

أتاكَ بِهِ الجَحّـافُ ، ثُمّ أمَـرتَهُ بِجيرانِكُم ، وَسْطَ البُيُوتِ تُقَتِّلُ ؟

يُشكِل عليك قبول الاستفهام الذي أشرنا إليه بما في آخره . ولكنك ، حين

تعلم حال الشاعر في صياغته هذه ، تجد أن الإشكال قد زال ، ليحل محله البيان الجلي . فقد كان الأخطل شاعرَ بني أمية ، يُشيد بملكهم وبمعونة قومه على الزبيريين وأعوانهم ، من مثل قبيلة الجحاف بن حكيم . وبما قتلوه من فرسانها المشاهير . وكان عبيد الله بن زياد التيمي – وهو من أقرباء الأخطل – قتل مصعب بن الزبير وجاء برأسه إلى عبد الملك دليل العون والنصر .

ثم صالح قوم الجحاف بني أمية ، وصاروا من أنصارهم . ولما دخل الأخطل مجلس الخلافة ، ورأى الجحافَ فيه بين السادة ، غاظه ذلك وأنشد أبياتًا منها :

ألا سائلِ الجَحّافَ : هَل هُوَ ثائـــرٌ
بِقَتلَى ، أُصِيبَتْ ، مِن سُلَيمٍ وعامِرِ؟

فغضب الجحاف من ذلك ، وأجابه بقوله :

بَلَى ، سَوفَ نَبكِيهِم ، بِكُلِّ مُهَنَّدٍ ... ونَبكِي عُمَيرًا ، بالرِّماحِ الخَواطِرِ

وقال له : يا بن النصرانية . ما ظننتك تجترئ عليَّ بمثل هذا ، ولو كنتُ مأسورًا لك .

ثم ادعى أنه وُلّيَ صدقاتِ بني تغلب بصك مزوَّر من صكوك الخلافة ، فقاد بعض قومه وغزوا بني تغلب وقتلوا الرجال والنساء ، وأخذوا أسرى فيهم الأخطل . وكان هذا قد لبس ثياب العبيد ، ولما سألوه قال : « أنا عبد » ، فأطلقوا سراحه . فنظم قصيدته اللامية المشهورة ، ومنها البيت المذكور قبل ، يمنّ فيه على بني أمية بنصرة قومه لهم ، و يذكر مجيء عبيد الله برأس مصعب ، وينكر أن يكون عبد الملك أمر الجحاف بقتل التغلبيين ، بعد أن وطّدوا له أسباب الخلافة . ففي أول البيت همزة مقدرة ، والمراد بها

الإنكار الإبطالي ، أي : النفي لِما ادعاه الجحاف من ولايته لصدقات تغلب ، وما كان من مسوغات عدوانه عليهم .

والمتلقي للخطاب عنصر هام في صياغته وتكوينه : إذ يكون مركز الاهتمام في عملية الإنجاز ، ليتسنى التبليغ المناسب وإبراز المقصد المطلوب . ولهذا فإن معرفة حال المخاطَب ، في حياته العامة وصلته بالكلام وقت وروده ، تسهم في تحقيق التحليل النحوي الدقيق . فقول الله - جل وعلا - في خطاب النبي ﷺ [٢٤] : ﴿ وإن يُكَذِّبُوكَ فقَد كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِن قَبلِكَ ﴾ ، إذا حملت الشرط فيه على المعنى الحقيقي ، رأيت فيه إحالة لأن التكذيب للرسل من قبل لا يمكن أن يكون نتيجة لتكذيب مشركي مكة للرسول .

وإذا علمتَ أن الرسول كان يتأذى بتكذيب المشركين ، وأن الآية نزلت طمأنة له وتأنيسا ، وبيانًا أن المشركين لا يقصدون تكذيبه خاصة ؛ بل ينكرون الحقَّ ويجحدون ما يلزمه من ضياع امتيازاتهم المستبدة ، إذا علمت هذا تبين لك أن الشرط بـ « إن » هو مجازي ، للدلالة على الخبر المحقَّق ، مع ذكر السبب للجواب المحذوفِ . والفاء الرابطة هي جوابية للتعليل ، وليست للترتيب والتعقيب ، إذ المراد : لقد كذبوك حقًّا ، فلا تحزن وتأسَّ بالرسل قبلك ، لأن الكافرين إنما ينكرون الحق ، ولا يقصدون تكذيب الرسل . [٢٥]

وهذا العلاء بن حذيفة يقول : [٢٦]

وماذا عليكُم . إن أطافَ بأرضِكُم مُطالِبُ دَينٍ . أو نَفَتهُ حُـــرُوبُ ؟

وهو يخاطب قومًا دخل ديارهم ، يطوف في جوانبها متسكعًا ، ويتابع هواه لامرأة لديهم ، وهم قد تساءلوا عن سبب وجوده فيهم غريبًا مجهولاً . ومن هنا ترى أن الاستفهام في أول البيت مراد به النفي . والعطف بـ « أو » هو

للإبهام والتعمية ، إذ هو يعرف مقصَده من التطواف ، ويعمّي عليهم بالترديد بين المطالبة بالدَّين والهرب من الفتن .

وأخيراً فإن حال البيئة التاريخية والاجتماعية ، للنص وقت صناعته وإيراده ، تقدم خدمة ظاهرة لوضع التحليل السليم . فالآية الكريمة (٢٧) : ﴿ هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ : لا تُنفِقُوا علَى مَنْ عِندَ رَسُولِ اللهِ ، حَتَّى يَنفَضُّوا ﴾ ، إذا علمت الظروف التي نزلت فيها ، وحال المؤمنين المرادِ انفضاضُهم حينذاك ، رجح لديك أن معنى « حتى » هو التعليل ، أي : أمسكوا عنهم العون واحجبوه ليُضطروا إلى الكفر والارتداد . هذا في حين أنها في الآية التالية (٢٨) : ﴿ قالُوا : لَن نَبرَحَ علَيهِ عاكِفِينَ ، حَتَّى يَرجِعَ إلَينا مُوسَى ﴾ هي لانتهاء الغاية الزمانية ، أي : سنبقى في عبادة العجل إلى أن يرجع إلينا موسى من لقاء ربه . وذلك لأن بني إسرائيل كانوا بعد ذهاب موسى قد ضللهم السامري ، وأقنعهم أن يعبدوا العجل ، فأبوا ترك ذلك ما دام موسى بعيداً عنهم .

ولو أخذت بظاهر قول الأعشى في وصف النار : (٢٩)

تُشَبُّ ، لِمَقرُورَينِ ، يَصـــــطَلِيانِها
وباتَ ، علَى النّارِ ، النَّدَى والمُحَلَّقُ

لتوهمت أن الجود والممدوح كانا في لهيب النار يحترقان . ولكنك ، حين تتضح لك معالم البيئة التي كان فيها الشاعر والممدوح ، تعلم أن الأجواد يومذاك يوقدون النار ليلاً في الأعالي ، ويحوطونها بالرقابة والعناية ، لتجلب الأضياف التائهين . وهذا يعني أن « على » هنا هي : للاستعلاء المجازي لا الحقيقي ، والمراد أن الجود والممدوح يحيطان بالنار الموقدة ، فيما عندها ويقربها في ارتقاب الطارقين ، لا فوقها يُشوَيان .

٢ – مُقتضَى المقال :تلك أبرز المعارف الخاصة بالمَقام ، تهيئ للمحلّل

النحوي الأجواء الصحية لعمله . وقد أشار إليها بعض المعاصرين ، على أنها قرائن ،[٣٠] ونسوا أنها أصول علمية موضوعية تجب معرفتها ومراعاتها بدقة وعناية ، في العمليات التحليلية ، إن أريد لها النجاح . ويردفها في ذلك معارف خاصة أيضًا تتعلق بالمقال ، أي : بالتعبير المسوق به النص المدروس . ويمكننا أن نوزع هذه المجموعة من الأصول كما يلي :

فمما يُذكر هنا أن يتعرف المحلّلُ المعانيَ الدلالية للمفردات ، ضمن العبارات أنفسها ، لا كما تسردها المعاجم وبعض الناشرين التجاريين للكتب. أعني أن يحدد المحلل المقصد الدقيق الوحيد ، لكل عنصر من عناصر الكلام ، ليستطيع السبر بفهم واستيعاب . وقد نص على ذلك ابن هشام الأنصاري ، حين قال : « وأول واجب على المُعرِب أن يفهم معنى ما يعربه ، مفردًا أو مركبًا » .[٣١]

ولذلك فإن أحد النحاة ، لما سئل عن إعراب « كلالةً » من قول الله تبارك وتعالى[٣٢] : ﴿ وإنْ كانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلالةً ، أوِ امرأةٌ ، ولَهُ أخٌ أو أُختٌ فلِكُلِّ واحِدٍ مِنهُما السُّدُسُ ﴾ ، قال : أخبروني ما الكلالةُ ؟ قالوا : الورثةُ إذا لم يكن فيهم أب فما علا ، ولا ابن فما سَفَل . قال : « فهي إذًا تمييز » . كذا قال ، والصواب أنها حال من نائب فاعل : يورث ، والجملة خبرُ « كان » الناقصة ، أو صفةٌ لرجل و « كان » تامة . يعني أن كلالة : مصدر عُبِّرَ به عن النسبة إلى مشتق ، للمبالغة في الوصف ، إذ قرابة هؤلاء الورثة ضعيفة ليست كالآباء والأبناء . والتقدير : ذا وارثِينَ كلالةً .[٣٣]

وإذا جعلت جملة يورث : صفة لرجل ، فكلالة : خبر كان . وكذلك هي إذا فُسّرت بالميّت لا ولد له ولا والد . وعلى هذين الوجهين فهي مصدر أيضًا بمعنى اسم الفاعل للمبالغة في الوصف ، أي : كالًّا . فإن فُسّرت بالقَرابة المذكورة قبل فهي مفعول لأجله ، أي : لأجل كلالة . وهي مصدر

ملازم لدلالته المصدرية . وإذا فُسّرت بالمال الموروث فهي مفعول به ثان ، ومصدر عُبِّرَ به عن اسم الذات للمبالغة . وتكون مفعولاً مطلقًا نائبًا عن مصدر : يورث ، لبيان النوع والتوكيد حين تفسر بالوراثة . (٣٤)

ولمّا سأل أبو حيان النحويّ ابنَ هشام الأنصاري : علامَ تعطف « بحقلد » من قول زهير : (٣٥)

تَقِيٌّ ، نَقِيٌّ ، لَم يُكَثِّرْ غَنِيمَــةً بِنَهكَةِ ذِي قُربَى ، ولا بِحَقَلَّدِ ؟

قال : حتى أعرف ما الحقلد ؟ ثم نظروا فرأوا أنه السيئ الخلق ، فقال ابن هشام : « هو معطوف على شيء متوهم ، إذ المعنى : ليس بمكثّر غنيمة » ، فاستعظم أبو حيان ذلك التوجيه . ولولا أن ابن هشام كان في عجلة من أمره لتبدى له وجه آخر ، وأقرب إلى الصواب . فالظاهر أن المعنى : وما هو بحقلد . فالباء : حرف جر زائد معناه توكيد النفي . وحقلد : مجرور لفظًا منصوب محلًّا خبر لمبتدأ محذوف بعد « لا » . والجملة معطوفة على جملة لم يكثر ، ولا حاجة إلى زعم شيء متوهَّم ، أو افتراض وجوه مفتعلة متكاثرة . (٣٦)

وأنت عندما تقرأ بيت ذي الإصبع العَدواني : (٣٧)

لاهِ ابنُ عَمّكَ ، لا أفضَلتَ في حَسَبٍ
عَنّي ، ولا أنتَ دَيّانِي ، فتَخــزُونِي

تستوقفك اللفظة الأولى منه ، إذ تبدو فعل أمر من المُلاهاة ، أو منادى مرخمًا ممن اسمه « لا هي » . . . ولكنك حين تعلم أنها مركبة من لام ولفظ الجلالة والأصل « للهِ » ، ثم حُذفت اللام مع « أل » للتخفيف ، تتحقق أن « لاه » : اسم مجرور بحرف جر محذوف معناه التعجب والتفخيم ، والجار والمجرور متعلقان بالخبر المقدم المحذوف للمبتدأ المؤخر : ابن .

والجملة اسمية لا فعلية .

وقول الكميت يفتخر :[٣٨]

وما كُنّا بَنِي ثأداءَ ، حتَّى شَفَيْنا ، بالأسِنَّةِ ، كُلَّ وِترِ

يُشكِل عليك تبيُّنُ معنى « حتى » ، وإعرابها وإعراب ما بعدها ، إذا لم تعرف الدلالة المعنوية لـ « ثأداء » . فإذا علمت أن الثأداء هي الأمة المملوكة تسنى لك أن تقول : إنّ حتى : استئنافية للتحقيق بمعنى « لكن » . وهي حرف استئناف . وعلى هذا يكون المعنى : لسنا أبناءَ إماءٍ أذلاّءَ ، ولكننا انتقمنا من المعتدين لكل ثأر . وفي الجملة الثانية توكيد وتحقق لنفي المذلة والهوان . ولو زعمت أن حتى : للتعليل ، أو لانتهاء الغاية الزمانية ، لجعلت مكان الفخر هجاء وتحقيرًا ، إذ تُثبت أنهم صاروا أبناء إماء حقًّا ، لأجل ثأرهم أو حين ثأروا .

ثم إنّ قول منظور بن سُحيم الفقعسي :

ولَستُ بِهاجٍ ، في القِرَى ، أهلَ مَنزِلٍ
علَى زادِهِم أبكِي ، وأُبكِي البَواكِيا

يجب فيه أن يكونَ « القرى » بكسر القاف ، وبمعنى : طعام الضيف ، وتكونَ « في » : للسببية ، أي : لا أهجو بسبب عدم الضيافة من لا يكرمني . وربما توهّم متوهِّم أن « في » للظرفية المكانية ، وضمَّ القاف من « القرى » ، ليجعله جمع قرية . وفي ذلك ما ليس له فائدة .[٣٩]

وكذلك الحال في قول المولى ، تعالى[٤٠] : ﴿ اللهُ أعلَمُ حَيثُ يَجعَلُ رِسالَتَهُ ﴾ ، إذ يتبادر إلى الذهن منه أن « حيث » : ظرف مكان ، لأنه المعروف في استعماله ، فيُجعل مفعولاً فيه ، أي : أنّ علم اللهِ في مكان جعل الرسالة . إلا أن « حيث » هنا اسم ذات بمعنى : موضع ، والمراد أنه — عز

وجل – يعلم الموضعَ المستحقَّ للرسالة . فالاسم في محل نصب مفعول به لـ « أعلم » ، الذي هو بمعنى اسم الفاعل عليم ، مع المبالغة في الدلالة .

وبهذا ترى أن غياب المعنى الدلالي أو اختلافه ، لكلمةٍ ما في العبارة ، يضلل المحلِّل أو يسد عليه منافذ القول . فقد حكي أن أحد العلماء كان يعرب لتلميذ له شاهدًا من شواهد « المفصل » على حذف مبتدأ الخبر ، وهو بيت المرقش الأكبر : (٤١)

لا يُبعِــــــدِ اللهُ التَّلَبُّــــبَ والـ ـغاراتِ ، إذ قالَ الخَميسُ : نَعَمْ

فذكر أن نعم : حرف جواب . (٤٢) وفي هذا ما أفقد البيت الدلالة على ما استشهد به ، إذ لم يبقَ فيه خبر بحاجة إلى مبتدأ ، وفيه أيضًا ما لا يفيد معنى أو يقدم شيئًا من مراد الشاعر ، بل يفسد المعنى ويضيع ما تضمنه من المقاصد ، لأن النعم هنا : واحد الأنعام . وهو الخبر للمبتدأ المحذوف ، أي : موطن الاستشهاد .

ولو أنك فسرت « شطرين » ، من قول دريد بن الصمة ، في رثاء أخيه : (٤٣)

قَسَمنا ، بِذاكَ ، الدَّهرَ شَطرَينِ بَينَنا فما يَنقَضِي ، إلّا ونَحنُ علَى شَطرِ

بمعنى : قسمينِ ، كانت مفعولاً مُطلقًا نائبًا عن مصدر « قسم » ، لبيان العدد والتوكيد . و إذا فسرتها بمعنى « مختلفًا » كانت حالاً من الدهر ، أي : قسمناه مفرّقًا بيننا وبين أعدائنا . فإما أن تكون لنا الكرّة فننتقم من العدو ، وإما أن تكون الكرّة علينا فينالَ هو منا . وجاز وقوع الاسم موقع المشتق لأنه تضمن معناه .

فإذا حدّد المحلِّل معاني العناصر اللفظية ، وعيّن المقاصد الوضعية لها ، لزمه أن يتعرف المعنى العامّ للنص كي يستطيع تناوله بالتحليل الصحيح . ذلك لأن المعنى العامّ هو محصلة لتفاعل التركيب الناجز ، وليس مجموعَ

دلالات المفردات التي تكوّنه . وكثيرًا ما تزِل القدم في عمليات التحليل النحوي ، لعدم التنبه إلى هذه الحقيقة . وقد كان النحاة يتمثلونها دائمًا . حين يُجرون بعض الأعاريب في النصوص ، ويصححون ما يوهمه الجهل بالمقاصد المَعنيّة . فقد رسخ في أذهانهم أن الفهم للنصوص والتحليل للعناصر النحوية عمليتان متلازمتان أبدًا.(٤٤)

هذا سيبويه يعرض لقول امرئ القيس : (٤٥)

فلَو أنّ ما أســـعَى لأدنَى مَعيشـــةٍ
كَفاني ، ولَم أطلُبْ ، قَليلٌ مِن المالِ

ويقف عند لفظ « قليل » ليقول : « فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوبًا . وإنما كان المطلوبُ عنده المُلكَ ، وجعل القليل كافيًا . ولو لم يرد ذلك ونصب فَسَدَ المعنى » . ومصدر هذا الفساد أن جواب « لو » ممتنع وقوعه لامتناع وقوع الشرط ، وإذا نصب « قليلاً » بالفعل قبله كان المعنى : لو سعيت لأدنى معيشة لم أطلب قليلاً من المال . وفي هذا تناقض في المعنى ، لأن من سعى لأدنى معيشة طلب القليل .(٤٦) وثمت إحالة في المعنى أيضًا تتحصل من النصب ، إذ يكون المراد : كفاني القليل ولم أطلبه . والمعقول أن يطلب الإنسان ما يكفيه ، ولا يفخر بالإهمال له .

وإذا جعلت الجملة المكونة من « إن » وما تضمنته في التركيب ، من الآية الكريمة (٤٧) : ﴿ فلا يَحزُنْكَ قَولُهُم . إنّا نَعلَمُ ما يُسِرُّونَ وما يُعلِنُونَ ﴾ ، معمولة للمصدر « قول » ، فقد قلبت المعنى عن جهته وأزلته عن طريقته ، لأنك تجعل الرسول ﷺ محزونًا لقول المشركين : إنّ الله يعلم ما يسرون وما يعلنون . وهذا مما يرفضه كل ذي عقل ، وإنما المراد هو التسلية للنبي عما يختلقه المشركون من التكذيب والتهم والتسفيه ، مع التأنيس له بعلم الله وحسابه وعقابه الشديد على كل ما يزعمون ويقترفون .

والكلمة الأولى من قول المتنبي : [٤٨]

أيَّ يومٍ ، سرَرْتَني بوِصـــالٍ لَم ترُعْني ثلاثةً ، بِصُدُودِ ؟

يتحتم كونها استفهامية للإنكار الإبطالي ، أي : للنفي ، إذ المعنى : ما سررتني يومًا بوصالك ، إلا رعتني ثلاثة بصدودك . ولو جُعلت شرطية لكان المراد : إن سررتني يومًا بوصالك آمنتني ثلاثة أيام بصدودك . وهذا عكس المعنى المقصود .

والظاهر في قول الشاعر : [٤٩]

لَن ، ما رأيتُ أبا يَزِيدَ مُقاتِلاً ، أدَعَ القتالَ ، وأشهَدَ الهَيجــاءَ

أن « أشهد » معطوف على « أدع » . ولكن هذا يفسد المعنى ، إذ يصير النفي لمتناقضين : ترك القتال وحضوره . فيقال : كيف يجتمع قوله « لن أدع القتال » وقوله « لن أشهد الهيجاء » ؟ والجواب أن « أشهد » منصوب بـ « أن » مضمرة ، والمصدر المؤول معطوف على القتال ، والمعنى : لن أدع القتال وشهود الهيجاء .

وقد وهِمَ ابن السِّيد البَطَلْيُوسي حين زعم أن « مَن » ، في الآية الكريمة [٥٠] : ﴿ وللهِ علَى النّاسِ حجُّ البَيتِ مَنِ استَطاعَ إليهِ سَبِيلاً ﴾ ، في محل رفع فاعل للمصدر « حجّ » ، لأن المعنى يكون حينئذ : ولله على جميع الناس أن يحج المستطيع . وفي هذا تأثيمهم جميعًا ، إذا تخلف مستطيع عن الحج . وإنما يكون الصواب بجعل « مَن » في محل جر بدلاً من الناس ، ليصير وجوب الحج على المستطيع وحده .

وكذلك كان شأن أبي البقاء العكبري إذ أجاز في الاستثناء ، من قول الله سبحانه [٥١] : ﴿ فمَن شَرِبَ مِنهُ فلَيسَ مِنّي – ومَن لَم يَطعَمْهُ فإنَّهُ مِنّي – إلّا مَنِ اغتَرَفَ غُرفةً ﴾ ، أن يكون مما في الجملة الثانية . وهذا يقتضي أن

المعنى : ومن لم يطعمه فإنه مني ، إلا من اغترف غرفة فإنه ليس مني . وهو توجيه فاسد وعكس المراد ، إذ كانوا مسموحًا لهم الاغترافُ غرفة واحدة . ولهذا يجب أن يكون الاستثناء من فاعل « شرب » . والجملة الشرطية الثانية اعتراضية بين المستثنى والمستثنى منه ، فيصح المعنى المقصود .

يضاف إلى هذا كله أن التعبير الأدبي كثيرًا ما يكون فيه مقاصد مجازية ، فإن لم يراعِ المحلّل للنص تلك االمقاصد وقع في الوهم والإحالة . فالمتبادر إلى الذهن أن « مِن » ، في قول الله على لسان النبي زكرياء [٥٢] : ﴿ وإنِّي خِفتُ المَوالِيَ مِن وَرائي ﴾ ، تتعلق بالفعل « خاف » . وهو فاسد في التوجيه يكون المراد أن الخوف يحصل بعد موت زكرياء ، وفيه إحالة لأن الفعل ماض و « من ورائي » : للمستقبل . وإنما يكون التعلق بجمع التكسير « الموالي » ، لِما فيه من معنى الولاية ، ويصير التقدير : خفت الذين يَلُون الأمر بعدي ، أي : خفت ولايتهم وسوء خلافتهم لي .

وكذلك قول الراجز أبي المنهال : [٥٣]

أنا أبُو المِنهال ، بَعضَ الأحيانْ لَيسَ عَلَيَّ حَسَبي بِضُــولانْ

فالظرف « بعض » لايتعلق بخبر ثان مُحذوف للمبتدأ « أنا » ، إذ لا يفيد معنى ، وإنما يصح تعلقه بالكنية « أبو المنهال » لِما فيها من معنى الشجاعة . فكأنه قد عُرِف منه الغَناء والنجدة ، حتى إذا ذُكِرَ هو فقد ذكرا معه في مضمون الكلام . ويصير المعنى : أنا المغني والمنجد في بعض الأحيان . وبهذا يكون الراجز قد انتزع من الكنية معنى الصفة والفعل .

وتعليق الجار والمجرور « في الحرب » من قول دُرنَى : [٥٤]

هُما أخَوا ، في الحَربِ ، مَن لا أخا لَهُ
إذا خــافَ يَومًــا نَبْـوةً ، فدَعـاهُما

لا يكون بخبر ثان للمبتدأ « هما » أيضًا . وإنما يكون تعلقهما بما في « أخوا » من معنى الفعل ، لأن المراد : هما ينصرانه ويعاونانه في الحرب .

وهكذا نكون قد استوفينا أبرز معارف المقال ، في عملية التحليل النحوي. وهي توضح فعّاليتها في المسيرة العلمية الناجحة ، والوصول إلى الإجراء السديد . ثم إن مجموعها ومجموع ما ذكرناه قبل ، من معارف المقام ، يشكلان المعارف الخاصة بالنص . وهي معلومات موضوعية تكوّن الأصول الأولى في حقل التحليل ، وتمهد السبيل للسير العملي المنتظم . ثم هي أيضًا ما اصطلح عليه العلماء باسم مقتضى الحال ، في معالجة النصوص وفهم مقاصدها الحقيقية ، ومارسوه فعلاً في نتاجهم الشخصي . وفي المطارحات والمناظرات والمجالس .

المعارف العامة

يضاف إلى تلك الأصول الخاصة في التحليل النحوي أصول عامة ، يجب أن يتقنها المحلِّل ، ليتسنى له العمل اليسير الناجح ، والنتائج السليمة ذات القيمة العلمية . وقد تعرض لهذا الجانب عدد من القدماء والمتأخرين . ونثروا فيه مقولات كثيرة متفرقة ،[٥٥] يمكننا أن نعبر عنها بمعرفة ما يلي :

١- علوم اللغة والأدب :وهي كثيرة جدًّا أبرزها علوم : الدلالة المُعجمية والصرف والإعراب ومعاني الأدوات ، والبلاغة والعروض والقوافي والنقد ، وتاريخ القرآن الكريم والحديث الشريف والأدب ، وقواعد : الإملاء والكتابة وعلامات الترقيم ، والقراءة بما فيها من صوت وصيغة و وصل وفصل ونبر وتنغيم .

أما المعاصرون فقد ذكروا بعض ذلك العالَم الواسع الغني ، ممزوجًا بالشروط والأدلة والقرائن . ولم يُخلصوا للأصول حيزاً واضحًا منه .[٥٦] والحق أنّ موقع عناصر الكلام من حيز العلوم المذكورة يكون دليلاً أو قرينة ،

بحسب قيمته في الحكم ، وأنّ معرفة هذه العلوم أنفسها هي أصول ضرورية لتكوين عمليات التحليل إجراء وتنفيذاً .

وأول ما يذكر ، في هذا المجال ، هو معرفة المناهج للتصنيف والتفسير المعجمي ، إذ المحلّل للنص تعترضه مفردات مُشكِلة أومحتملة لدلالات مختلفة ، والرجوع بها إلى المعاجم يقتضي خبرة دقيقة واعية ، لتحديد المقصَد الحقيقي في السياق ، وإيراد الحكم المناسب له . فلا بد من تمييز الأحرف الأصلية من المزيدة ، ومعرفة ما يكون في الكلمة من تصرفات ، لممارسة المعجمية . فقول الله ، تعالى [٥٧] : ﴿ فخُذْ أربَعةً مِنَ الطَّيرِ ، فصُرْهُنَّ إلَيكَ ﴾ ، ترى فيه الفعل « صُر » يجب أن يبحث عنه في « صور » و« صير » من المعاجم ، لمعرفة الدلالة المعنوية له .

وهنا ستجد أنه يتضمن معاني : هدَّ واحكمْ وأمِلْ وقطِّعْ . ولا بد أن تستبعد المعنيين الأولين لعدم اتصالهما بالآية الكريمة . ثم إذا اعتمدت المعنى الثالث « أمِل » كان الجار والمجرور « إليك » متعلقين به . أما إذا اعتمدت المعنى الرابع فالتعلق يكون بالفعل السابق : خذ . [٥٨] وإن وقفت على قراءة « فصُرَّهُنَّ » كان عليك البحث في « صرر » ، لترى أن هذا الفعل يرد بمعنى : اجمعْ وشُدَّ واتركْ وقبِّضْ ، والمناسب لسياق النص القرآني هو الأول ، ويكون التعلق به أيضًا .

والحكم على « بها » ، من قول سعد بن ناشب : [٥٩]

فإنّا ، إذا ما الحَربُ ألقَتْ قِناعَها ، بِها ، حِينَ يَجفُوها بَنُوها ، لأبرارُ

قد يتبادر الذهن فيه إلى التعلق بالجمع « أبرار » ، لما كثر من قول نحو : هو بارّ به وعاقّ به . ولكن الرجوع إلى المعاجم بيّن لنا أن الفعل « بَرَّ يَبَرُّ أو يَبِرُّ » يقال فيه : بَرَّ والدَه وبَرَّ أمَّه وبَرَّ الغنمَ . وهذا يعني أن الفعل يتعدى بنفسه ، ولا يحتاج إلى الباء لتمام معناه . فلا بد أن تكون الباء هنا حرف جر زائدًا للتقوية

والتوكيد ، وهما : في محل جر لفظًا ونصب على المفعولية لـ « أبرار » .

وهذا الشاهد يقودنا إلى أصل آخر ، هو معرفة علم الصرف . فالأبرار : جمع بَرّ . والظاهر أنه صفة مشبهة من مصدر الفعل : بَرَّ . أو اسم فاعل أصله « بارٌّ » ، حذفت منه الألف تخفيفًا على الشذوذ ، كما ذكر بعض العلماء . ولكنك ، عندما تجده مصدرًا بمعنى الإجلال والتعظيم للفعل : بَرَّ ، [٦٠] ترى أنه يعبَّر به عن المشتقات في الكلام مبالغة في الوصف .

والنداء في الآية الكريمة ، على لسان لقمان [٦١] : ﴿ يابُنَيَّ ، لا تُشرِكْ باللهِ ﴾ ، يبدو منه أن « بنيّ » مركب من المنادى وياء المتكلم المضاف إليها . وإذا دققت النظر في ذلك اللفظ من الناحية الصرفية تبيّن لك أنه كلمة واحدة والمضاف إليه محذوف . فأصل الكلمة « بَنَوٌ » على وزن : فَعَلٌ ، بمعنى اسم المفعول للمبالغة من مصدر : بُنِيَ ، عُبِّرَ به عن اسم الذات لتوكيد المبالغة . ولما صُغِّرَ صار لفظه في التقدير « بُنَيْوٌ » ، فقلبت الواو ياء وأدغمت فيها الياء الأولى : بُنَيٌّ . وعندما اتصل بياء المتكلم صار « بُنَيِّي » فقلبت الياء نفسها للتخفيف ألفًا ، وقلبت الكسرة قبلها فتحة للمجانسة . ثم حذفت الألف مبالغة في التخفيف ، وهي في محل جر مضاف إليه .

ولذلك وهِمَ بعض المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين ، في التحليل الصرفي ، حين غفلوا عن الدقة في تصريف المركبات . ومن ذلك أن أبا عُبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤) ، عندما أراد تحليل الكلمة الأخيرة من قولنا : « ما لي عنه مَندُوحةٌ » أي : مُتَّسَعٌ ، ذكر أنها مشتقة من « انداحَ » أي : اتَّسعَ . [٦٢] ولو صح ما قال لكانت « مندوحة » على وزن : مَنْفُعْلَة ، إذ الانداياح هو من الدّوح والواو أصل فيه والنون مزيدة ، وهذا الوزن غير معروف في العربية . والصواب أن « مندوحة » على وزن : مَفْعُولة ، من الندح ، وبمعناه أيضًا مع شيء من المبالغة . فالواو مزيدة فيها لا أصل ، والنون هي الأصلية لأنها فاء

الكلمة .

وزعم ابن الأعرابي (ت ٢٣١) أن « أرْوَنان » من قول العرب : يومٌ أرونانٌ ، هو من الرنّة ، لما فيهما من الاشتراك في معنى البلاء والشدة . وهذا يعني أنه على وزن : أفْوَعال ، وهو غير معروف في أبنية العربية . والصواب أن يكون « أرونان » على وزن : أفعَلان ، من الرُّونة . وهي الشِّدة في الأمر .(٦٣)

ولما سئل ابن السِّكِّيت (ت ٢٤٤) عن الوزن الصرفي للفعل الثاني ، من الآية الكريمة (٦٤) : ﴿ فأرسِلْ مَعَنا أخانا نَكتَلْ ﴾ ، ذكر أن وزنه : نَفْعَلْ . قيل له : فما ماضيه ؟ فضاق عن الجواب . فذُكر له أن الوزن : نَفتَلْ ، من : اكتالَ يكتالُ ، وأصله « نَكتَيِلُ » فقلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها : نكتالُ . ثم حذفت الألف لسكونها وسكون اللام بالجزم .

وذهب أبو العباس ثعلب (ت ٢٩١) إلى أن « أُسكُفّة الباب » مشتقة من : استكَفّ ، أي : اجتمع . وهذا الزعم ظاهر الشناعة ، كما قال ابن جني ، لأن أُسكفة : أُفعُلّة ، من السكف أي : بناء عتبة للباب ، والسين أصلية فيه ، على حين أن « استكف » هو : استَفعَلَ ، من « الكفّ » والسين زائدة فيه ، ومحال الجمع بين الأسكفة والكفّ ، من حيث الصياغة . ثم إذا تابعت زعم ثعلب هنا كان وزن أُسكُفّة : أُسفُعْلة . وهو مفقود في العربية .(٦٥)

وذكر أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨) أن الأصل ، في « بِسم » من البسملة ، هو « سِمٌ » على لغة بعض العرب . ولما دخلتْ عليه الباء صار « بِسِمٍ » ، فحذفت حركت السين لئلا تتوالى ثلاث كسرات .(٦٦) ولا حاجة إلى إقحام اللغات النادرة . والذهاب إلى الوجوه البعيدة ، مع وجود الأصل الصرفي المشهور . ذلك لأن لفظ « اسم » هو بسكون السين على لغة الأكثرين ، وشأنه شأن كل ما أوله همزة وصل ، حين يوصل بما قبله في الكلام ، إذ تحذف همزة الوصل لفظًا . وإنما حذفت هينا في الرسم أيضًا تخفيفًا ،

لكثرة استعمال البسملة في الكتابة .

وأنت حين تقف عند قول الله ، عز وجل [٦٧] : ﴿ لَتُبْلَوُنَّ في أموالِكُم وأنفُسِكُم ﴾ ، ترى أن « لتبلونّ » أصله « لَتُبْلَوُوْنَنْنَ » ، قلبت الواو الأولى ياء كما هي في قولك « أنتنّ ترضَيْنَ » ، ثم قلبت الياء ألفًا لتحركها بعد فتح في الطرف فوق الثلاثة ، ثم حذفت الألف لالتقائها بالواو الساكنة ، وحذفت النون الأولى لتوالي الأمثال : ثلاث نونات ، فصار اللفظ « لَتُبْلَوْنَنَ » ، فحركت الواو بالضم لالتقاء الساكنين ، وأدغمت النون الأولى في الثانية . هذا ما تقتضيه العمليات التحليلية القويمة .

ولكن السيوطي (ت ٩١١) زعم أن واو الجماعة حذفت ، لالتقاء الساكنين ودلالة الضمة عليها . ثم نَقَلَ ذلك عنه من لم يحقق النظر والتحليل ، فادعى أن النون حذفت لأنها لامعنى لها ، وأن الواو المحذوفة هي واو الجماعة أيضًا لدلالة الضمة قبلها (كذا) عليها ، وأن الواو الثابتة هي لام الفعل .[٦٨] وأبعدُ من هذا الوهم ما يقع في تحليل ما أشكل من الكلمات ، نحو : خطايا .[٦٩]

ولهذا كان على من يمارس التحليل النحوي إتقان ضوابط علم الصرف ، والصور المختلفة من أحكام : المجرد والمزيد ، ومواضع زيادة الحروف ومقاصد تلك الزيادة ، وأبنية الأسماء والأفعال ، وأنواع المصادر والمشتقات ، والتأنيث والتثنية والجموع ، والإعلال والإبدال والإدغام والحذف والقلب المكاني ، والابتداء والوقف والإمالة والتقاء الساكنين وتخفيف الهمز ، وما تحتمله الصيغة الواحدة من الدلالات الصرفية عامة ، وفي سياقها التعبيري خاصة ، و وسائل التحديد للمراد الواقعي . وبذلك يستطيع تمييز الصيغ ، وتعيين أنواعها وما دخلها من تغيير .

وعدم إتقان تلك الأحكام يوقع المتكلم نفسه أيضًا ، في الخطأ والفساد . وهذا هو البحتري يقول في بيت له :

ومِن قَبلُ ، ما جَرَّبتُ أنباءَ جَـــمّةً ولا يَعرِفُ الأنباءَ إلّا المُجَرِّبُ(٧٠)

فيمنع « أنباءَ » من الصرف ، على توهم أنها مثل « أشياء » ؛ كما تسمع كثيرين من المعاصرين لنا يتكلمون .

وقد نبّه على ذلك أبو العلاء المعري ، ووصفه بأنه رديء جدًّا ، لأن « أشياء » شاذة في بابها ، إذ أصلها « شَيْئاء » ، وهو ممنوع من الصرف ؛ على وزن : فَعلاء ، اسم جمع واحده « شيء » ؛ قدمت فيه الهمزة الأولى على الفاء والعين للتخفيف ، فوزنه الآن : لَفعاء . أما « أنباء » فجمع قلة على وزن : أفعال ، مفرده نبأ ، ولا وجه لمنعه من الصرف إلا التوهم أو الضرورة. ولو أن الشاعر أضاف وقال : « أنباءَ جَمّةٍ » لتخلص من الإشكال . ويكون قد أضاف الموصوف إلى صفته للمبالغة . وهذا خلاف يسير لما ذهب إليه المعري من التوجيه .(٧١)

وكذلك شأن المعرفة لقواعد الإعراب وضوابطه ، هي أصل واجب في عملية التحليل . فلا بد من إتقان صور التركيب النحوي ، وأنواع الجمل وأشباهها وأحكام كل منها ، وكل من البناء والإعراب والمعارف والنكرات ، والابتداء والخبر والنواسخ ، واللزوم والتعدية ، والمرفوعات والمنصوبات والمجرورات والمجزومات ، والشرط والقسم والتعجب ، والتوابع والنداء ، والمنع من الصرف ، والحذف والزيادة والتقديم والتأخير ؛ والقواعد الكلية الضابطة لكثير من الصور الجزئية ، مع المعرفة الدقيقة لشروط كل باب إعرابي ، وما فيه من خلافات لهجية ومذهبية للنحاة من وجوب وجواز وضرائر ، وأساليب التوفيق بين المعنى والإعراب ، والترجيح لما هو أقوى وأولى بالاختيار .(٧٢)

فإنّ جهل هذه الأمور أو تجاهل مقاصدها يوقع في الوهم وفساد الرأي . فقد سأل أبو حيان التوحيدي أبا سعيد السيرافي عن انتصاب « قائمًا » في الآية

الكريمة (٧٣) : ﴿ شَهِدَ اللهُ أنَّهُ لا إلـهَ إلا هُوَ ، والمَلائكةُ وأُولُو العِلم ، قائمًا بالقِسطِ ﴾ ، فأجابه أنه منتصب بالحال . قال : لِمَنِ الحالُ ؟ أجابه : للهِ تعالى . فأشكل على التوحيدي أن ينسب إلى الله أحوالاً ، وأنكر ذلك : أ فيقال لله أحوال ؟ فأجاب السيرافي : إنّ الحال بُنِيَ للّفظ ، لا لِمَن يُلفظُ بالحال عنه . ولكنّ الترجمة - يعني : تفسيرات الوظائف - لا تستوفي حقيقة المعنى في النفس إلا بعد أن يصوغ الوهمُ هذه الأشياء صياغة ، تسكن إليها النفس ويقنع بها القلب . ثم تكون حقائق الألفاظ في مُفادها غير معلومة ولا منقوضة باعتقاد . وكما أن المعنى على بعد من اللفظ ، كذلك الحقيقة على بعد من الوهم . (٧٤)

وللبعد عن معرفة الضوابط الإعرابية ، جعل أحد المُعربين « ثمودَ » من قول المولى تعالى (٧٥) : ﴿ وأنَّهُ أهلَكَ عادًا الأُولَى ، وثَمودَ فما أبقَى ﴾ مفعولاً به مقدمًا للفعل « أبقى » . (٧٦) وفي هذا غفلة عن عنصرين يدفعان ما ذهب إليه ، وهما الفاء العاطفة و « ما » النافية ، لأنهما لا يجوز أن يعمل ما بعد واحدة منهما فيما قبلها . فكيف باجتماعهما معًا ؟ والصواب أن ثمود : منصوب عطفًا بالواو على « عادًا » .

وابن جرير الطبري زعم ، في تعليقه على (٧٧) : ﴿وما لَنا ألا نُقاتِلَ في سَبيلِ الله ﴾ ؟ أن ثمة واوًا محذوفة ، والتقدير : وما لنا ولِألاّ نقاتلَ ؟ كقولك : إياك أن تتكلم ، والتقدير : إياك وأن تتكلم . وهذا ضعيف جدًا ، إذ لم يثبت حذف مثل هذه الواو مع لام جر في العربية ، والمثالان المذكوران لكل منهما وجه في الإعراب ، بالإضافة إلى أن حرف الجر المقدر هنا في الآية لا يتضح المعنى بغيابه .

وجعل الأخفش الأوسط في هذه الآية « أن » زائدة ، (٧٨) والجملة بعدها حالية ، والتقدير : ما لنا غيرَ مقاتلين ؟ وزعمُ هذه الزيادة مردود أيضًا ، إذ

ليس هذا السياق من مواضع زيادتها . والأصل في الكلام عدم الزيادة ، ولايصار إليها إلا عند الحاجة . ثم إنّ زيادة « أن » تقتضي أن تصير مهملة ، لا أن تعمل النصب كما هي هنا . والوجه القريب في مثل هذه الآية أن المصدر المؤول من « ألا نقاتل » هو في محل نصب بنزع الخافض ، والمعنى : وأيُّ شيء حاصلٌ لنا في تركِ القتال ؟

ولما غاب عن أحد المعاصرين لنا بعض المصطلحات الإعرابية فهم قول ابن جنّي ، على غير ما يجب . ذلك أن ابن جني يعرض لقول العرب [٧٩] : « أقائمٌ أخواك أم قاعدان » ؟ وينقل عن المازني أن القياس : « أم قاعدان هما » ؟ وأن العرب لا تقوله على القياس ، فتصل الضمير ، والقياس يوجب فصله . وهذا يعني أن في قولهم « قاعدان » ضميرًا مستترًا ، عبر عنه المازني بقوله « تصل الضمير » ، إذ المستتر كالمتصل بالمشتق « قاعد » ، لاستتاره فيه . وقد ظن المعاصر المذكور قول المازني يعني بالاتصال ضميرًا متصلاً ، فقال عن « قاعدان » : « والألف فاعل » .

وقد منع الزمخشري تعليق « مع » بـ « السعي » ، من الآية الكريمة : ﴿ فلَمّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعيَ قالَ : يا بُنَيَّ ، إنِّي أرَى في المَنام أنّي أذبَحُكَ ﴾ [٨٠] ، محتجًا بأنه لا يجوز تقدم صلة المصدر عليه . ثم أوجب وجهًا بعيدًا جدًا ، قدّر فيه جملاً متوالية ليتعلق الظرف بفعل منها ، كما يلي : كأنه لما قال : « فلمّا بلغ السعي » أي : الحد الذي يقدر فيه على السعي ، قيل : معَ مَن يسعى ؟ فقال : يسعى مع أبيه . وأنت ترى أن هذا كله سيكون اعتراضًا بين الفعل « بلغ » ومفعوله « السعي » ، وهو إقحام مبالغ فيه ولا حاجة إليه ، إذ تقدُّمُ الظرف على المصدر العامل فيه أمر سائغ جدًا عند العرب ، وهم يتسعون في الظروف ما لا يتسعون في غيرها .

و في هذا أيضًا ما له صلة بمعاني الأدوات ، إذ معرفةُ تلك المعاني

و وظائف كل أداة ، وصلتها بالاسمية والفعلية والحرفية ، ودلالاتها المختلفة في السياق المعيّن ، وكيفية اختيار ما هو أفضل وأصح ؛ مع أحكام التركيب والاستقلال والإعمال والإهمال ، والتقديم والتأخير والزيادة والحذف . . . تلك المعرفة هي أيضًا أحد أصول التحليل النحوي ، [٨١] والغفلةُ عن بعض ذلك تفسد الإجراءات العملية ، وتسبب الوهم والبعد عن الصواب .

فقد زعم ابن عصفور ، في تعليقه على قول الأعور الشنّيّ : [٨٢]

هَوِّنْ عليكَ ، فإنَّ الأُمُورَ بِكَفِّ الإلـٰهِ مَقادِيـــرُها

وقول امرئ القيس : [٨٣]

دَعْ عَنْكَ نَهْبًا ، صِيحَ في حَجَـــراتِهِ ولكِنْ حَدِيثًا ، ما حَدِيثُ الرَّواحِلِ ؟

أن « على » و « عن » في البيتين اسمان ، فيعلق كل منهما بفعل الأمر قبلهما ، لئلا يتعدى الفعل إلى ضميرِ فاعله في « عليك » و « عنك » . [٨٤]

فكان أن تعقبه أبوحيان النحوي ، بأن « على » الاسمية معناها : فوق ، و« عن » الاسمية معناها : جانب . وهذان المعنيان لا يصلحان هنا ، ولا بد من بقاء الكلمتين حرفين ، مع تقدير مضاف محذوف بعدهما ، فيكون المعنى : هوّن على نفسك ، ودع عن نفسك . وبذلك يندفع المحذور المذكور في التعدية . [٨٥] ومثل هذا يقال فيما روي عن سعيد بن المسيّب من قوله : « إنَّ أخوَفَ ما أخافُ عليَّ فِتنةُ النساء » . [٨٦] فيقدر : أخاف على نفسي .

والواقع أن هذه المسألة وعرة المسلك ، اضطرب فيها كثير من النحاة . ولذلك أوجب بعض النحويين تقدير المضاف المحذوف أيضًا ، في قول الله تعالى[٨٧] ﴿ أمسِكْ عليكَ زَوجَكَ ﴾ ، لئلا يتعدى الفعل إلى ضميرِ فاعله ، وهو المتصل بـ « على » .

ولما أجاز بعض النحويين ، في الآية الكريمة [٨٨] : ﴿ ويَجعَلُونَ للهِ

البَناتِ - سُبحانَه - ولَهُم ما يَشتَهُونَ ﴾ ، أن يُعطف « ما » على « البنات » ، و « لهم » على « لله » ، [٨٩] ليكون التقدير : ويجعلون لهم ما يشتهون ، خطأهم أبو حيان أيضًا ، لعدم تقدير مضاف بعد حرف الجر ، بذهولهم عن تلك القاعدة في مثل هذا التركيب ، إذ لا يجوز : « زيدٌ ضربَه » أي : ضرب نفسه ، ولا « زيدٌ مرَّ به » أي : مرّ بنفسه ، ولا « زيدٌ غضبَ عليه » أي : غضب على نفسه . [٩٠]

والحق أن ما أوجبه بعض النحاة غير لازم ، وأن أبا حيان قد ذهل أيضًا ، في تعقبه هذا ، عن جانبين من قواعد هذه الأدوات . أما أولهما فقد ذكره السمين الحلبي ، و هو أن تعدي الفعل هنا ليس كتعديه في نحو : « زيد مرّ به » ، إذ المرور هنا واقع على المارّ ، في حين أن الجعل واقع على « ما يشتهون » لاعلى الجاعلين أنفسهم . فقياس أبي حيان كان مع الفارق ، وهو يُفسد الحكم الذي بناه عليه . وهذا وارد أيضًا في الآيات المذكورة من سور الأحزاب و مريم و القصص . [٩١] و أما الثاني فهو أن المفعول الثاني للفعل « يجعل » تقديره : « كائناتٍ » ، عطف عليه منصوب آخر تقديره « كائنًا » . والجار والمجرور في « لهم » متعلقان بهذا المعطوف ، فليس للفعل « يجعل » تعدٍّ إليهما ، إذ العطف هو لمعمولين على معمولين . وهذا ما لم يتنبه إليه أحد ، فيما علمتُ .

وأعجب من هذا ، في الذهول عن الأوضاع الإعرابية ، أن ترى أحد المعاصرين لنا يقف عند قول العرب : « أقائمٌ أخواك أم قاعدان » ؟ ليحلل وظيفة آخره ، فيذكر أن الفاعل مستتر والألف علامة الاثنين والنون للرفع ، والتقدير : أم قاعدان هما ؟ أو أن الألف فاعل والتقدير : أم هما قاعدان ؟ ثم يحتج بآية كريمة لتحقيق الوجه الأول . كل هذا ، من صور التخليط والأوهام المركبة ، [٩٢] ليدفع ما ذكره ابن جنّي ، في موضوع الاطراد

والشذوذ.

ومن الوهم أيضًا، بسبب الغفلة عن معاني الأدوات، أن أبا عُبيدة حين تعرض للآية المباركة [٩٣]: ﴿كَما أخرَجَكَ ربُّكَ مِن بَيتِكَ بالحَقّ﴾، قال: مجازها مجاز القَسَم، كقولك: والذي أخرجك ربك. لأن «ما» في موضع «الذي». [٩٤] وقد نقل هذا الرأي مكي القيسي [٩٥] عن أبي عبيدة، دون أن يتعقبه، فشنع ذلك عليه ابن االشجري وبعض النحاة، لأنه لا تكون الكاف للقسم، ولأن «ما» ههنا لا تحتمل الدلالة على الله سبحانه، لئلا يتصل الموصول بجملة فيها اسم ظاهر، وهو من ضرائر الشعر. [٩٦]

وفي هذا وضوح لضرورة معرفة الضوابط التركيبية في الإعراب أيضًا، لتسيير التحليل النحوي في سبيله القويم. وقد وظّف العلماء دائمًا هذه المعرفة، وهم يتعرضون للنصوص بالإجراءات العملية للإعراب. فابن جني مثلاً يستعرض عجز بيت الحطيئة، في مدح زيد الخيل لإطلاقه سراحه دون فداء: [٩٧]

إلّا يَكُنْ مالٌ يُثابُ فإنّـــــهُ سَيأتِي ثَنائِي زَيدًا ابنَ مُهَلهِلِ

فيرى أن إعراب «ابن» فيه هو البدلية من «زيد»، ولا يكون صفة له، إذ لو كان صفة لحذف تنوينه، وقيل: زيدَ بنَ مهلهل. ثم يقول: ويجوز أن يكون وصفًا أُخرج على أصله، ككثير من الأشياء تخرج على أصولها، تنبيهًا على أوائل أحوالها... ومثله قول الآخر:

* جاريةٌ، مِن قَيسِ ابنِ ثَعلَبهْ *

وأبو البركات الأنباري يذكر قول لبيد، في وصف حمار الوحش وأتنه: [٩٨]

حَتّى تَهَجَّرَ، في الرَّواحِ، وهاجَها طَلَبَ الْمُعَقِّبِ حَقَّهُ، الْمَظلُومُ

ليبيّن أن الشاعر أراد بالشطر الثاني: طلبَ المعقبُ حقَّه. ثم أضاف المصدر

إلى المعقِّب وهو فاعل . ولهذا رُفع « المظلوم » ، وهو صفة للمجرور لفظًا « المعقب » ، حملاً على محله من التركيب معنًى ، وهو الرفع بالفاعلية .

وأبو البقاء العُكبَري يتعرض لبيت الشنفرى ، في استئناسه بالوحوش :(٩٩)

هُمُ الأهلُ ، لا مُستَودَعُ السِّرِّ ذائعٌ لَدَيهِم ، ولا الجاني بِما جَرَّ يُخذَلُ

فيذكر أن « لا » هي في الشطرين غير عاملة ، لدخولها على معرفة . فمستودع : مبتدأ خبره « ذائع » ، وكذلك شأن « الجاني » وجملة « يخذل » . أما « لدى » فهو ظرف لـ « ذائع » ، أي : لا يظهر لديهم ، ولا يجوز أن يكون ظرفًا لـ « مستودع » ، لئلا يكون فصل بين العامل والمعمول بخبر المبتدأ .

ثم إن المعارف البلاغية هي أيضًا أصل ، في إجراء التحليل النحوي . ولذا وجب استيعابها للاستعانة في ذلك بوظائف صورها المختلفة ، من أنواع الإسناد والتعريف والتنكير ، وأساليب الإنشاء والخبر والتوكيد والعطف والشرط والقسم والاستثناء والقصر ، وضروب الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والتقييد والإطلاق ، وأشكال الفصل والوصل والإيجاز والإطناب ، والمعاني البلاغية للأدوات في مختلف السياقات . يضاف إلى هذا كله ما يكون ، من استخدامات فنية خاصة ، أوتبادل للوظائف بين تلك الأنواع المتقابلة في التركيب اللغوي .

وعلى سبيل المثال ، ترى أن المبتدأ لا يُحكم عليه بالابتداء لأنه منطوق به أولاً ، والخبر لا يكون خبرًا أيضًا لأنه مذكور بعد ، بل يصير الاسم مبتدأ لأنه مسند إليه ومثبَت له المعنى ، ويصير الآخر خبرًا لأنه مسند ومثبَت به ذلك المعنى . ولهذا فإنك ، إذا أردت إثبات القدوم لزيد ، تقول : زيدٌ قادمٌ . فـ « زيد » مثبَت له ، و« قادم » مثبَت به .

أما إذا أردتَ الحديث عن قدوم حصل، وعَرف صاحبك حدوثه، إلا أنه لا يعلم مَن الذي قام به، أزيد أم عمرو ؟ ثم قلتَ له : « زيدٌ القادمُ » أو « القادمُ زيدٌ » ، فتكون قد أزلت الشك عنه، وجعلته يقطع بأن القدوم حصل من زيد، بعد أن كان يرى ذلك على سبيل الجواز . و على هذا فإن « زيد » في الجملتين مبتدأ خبره « القادم » ، مع توكيد مقصود بالتقديم والتأخير في الجملة الثانية .

وأما إذا رأيت إنسانًا قادمًا بالبُعد منك، ولم تعلم : أزيدٌ هو أم عمروٌ ؟ فقال لك صاحبك : « القادمُ زيدٌ » أو « زيدٌ القادمُ » ، فهو يُعلمك أن هذا الشخص الذي تراه من بُعد هو زيد . وبهذا يصير «القادم» مبتدأ خبره « زيد » في الجملتين أيضًا، مع توكيد أيضًا في الثانية . وليس هذا لما كان من تقديم أو تأخير فحسب، بل لما في الموقفين من فرق ظاهر، في الحصول والإفادة .[١٠٠]

وعندما تقرأ قول ابن الدمينة :[١٠١]

تَعالَلتِ، كَي أشجَى، وما بِكِ عِلّةٌ تُريدِينَ قَتلِي، قَد ظَفِرتِ بِذلِكِ

تجد أن الفصل والاستئناف، بين الجملتين الأخيرتين، مراد بهما تثبيت التحقيق بـ « قد» ، وأن الجملة بعده حصلت فعلاً . فهي استئنافية تفيد الخبر المؤكَّد، وليست حالية ذات اتصال تركيبي بالتي قبلها . ولو وصلت الكلام لضاع ذلك القصد المحقق .

وترى المقصد البلاغي يتجلى في قول حُميد بن ثور أيضًا :[١٠٢]

وما لِيَ مِن ذَنبٍ إلَيهِم، عَلِمتُهُ
سِوَى أنَّنِي قَد قُلتُ : يا سَرحةُ، اسلَمِي
بَلَى فاسلَمِي، ثُمَّ اسلَمِي، ثُمَّةَ اسلَمِي
ثَلاثُ تَحِيّاتٍ، وإن لَم تَكَلَّمِي

لأنه في صدر البيت الثاني يورد جملاً كالمكرَّرة ، وهي متعاطفات وليست الثنتان الأخيرتان لتوكيد الأولى ، في الإعراب ، بدليل أنه قال « ثلاث تحيات » . فهو يقصد تكرار التحية مرارًا بالذكر إخبارًا بها ، كلًّا على حدة ومتعاطفات ، ويكون في الثانية توكيد بلاغي للأولى ، مع « ثم » التي تفيد التراخي الزمني ، وفي الثالثة توكيد مثله آخر للثنتين معًا ، بورود « ثمة » التي هي أكثر توكيدًا للتراخي ، بما فيها من زيادة اللفظ بالتاء .

تلك نماذج عملية ، توضح مُهِمّة المعارف العامة في مسيرة التحليل النحوي ، وتبين أنها أصول ضرورية في كثير من مواقف الإجراء ، إذ كل منها يلزم في موطن ليُحتكم إليه ويَفرض أبعاده ومقولاته . ثم إن هناك معارف عامة أخرى غفيرة ، تشارك في هذا الميدان ، وتكون أصولاً يُركن إليها في المسيرة المذكورة ، نحو معرفة : تاريخ الأدب والعلوم ، والنقد الأدبي بكامل وظائفه ، لتعرف أساليب التفكير والتعبير عند الأدباء والعلماء ، وخصائص الفنون الأدبية وطوابع مسيرة كل منها . ثم ترد المعرفة لعِلمَي العروض والقوافي .

فهذا حسان بن ثابت يقول في الهجاء :

عَلاما ، قامَ يَشتِمُني لَئِيمٌ كَخِنزِيرٍ ، تَمَرَّغَ في رَمادِ ؟[١٠٣]

فيبدو إشكال في أول بيته . وأنت إذا تأملت مراده فيه تبين لك أنه ردّ الألف التي تحذف ، من « ما » الاستفهامية ، بعد حروف الجر ، لينجو من الزحاف المعروف في علم العَروض ، بحذف ياء « مفاعيلن » .[١٠٤] ولهذا تقول : إن « علا » هي حرف الجر « على » ، رسمت الألف الممالة فيها مشالةً لاتصالها بما بعدها تقديرًا ، وما : اسم استفهام للتعجب في محل جر . والجار والمجرور متعلقان بـ « شتم » ، ولا يعلقان بـ « قام » لأنه هنا من أفعال الشروع .

وقول الأخطل :(١٠٥)

أمسَتْ مَناها بأرضٍ ، ما يُبَلِّغُها   بِصاحِبِ الهَمِّ إلّا النّاقةُ ، الأُجُدُ

فيه خلاف ذلك ، لأنه حذف منه ولم يزد فيه ، إذ المراد : أمست مَنازِلُها. فحذف حرفين وحركتين بالضرورة ، ليسلم له الإيقاع الشعري . ولا بد في التحليل من ذكر أن « منا » : اسم « أمسى » مرفوع بالضمة الظاهرة على اللام المحذوفة للضرورة ، وهو جمع تكسير مفرده « مَنزِل » ، الذي هو اسم مكان من مصدر : نَزَلَ .

وربما حُذف من الضمائر – وهي ألفاظ مكثفة جدًّا – بعض الأصوات ، فتغيب معالم التركيب ، كقول الراجز :(١٠٦)

* دارٌ لِسُعدَى ، إذ هِ مِن هَواكا *

فقد حَذف من الضمير « هِيَ » الياءَ مع حركتها ، فصارت « هِ » . وكذلك فعل العُجير السَّلولي في « هُوَ » :(١٠٧)

فَبيناهُ يَشري رَحلَهُ قالَ قائلٌ :   لِمَن جَمَلٌ ، رِخوُ المِلاطِ ذَلُولُ ؟

أما الشاعر في قوله : (١٠٨)

ألا يا حَبَّذا غُنمٌ ، وحُسنُ حَديثِها !   لَقَد تَرَكَتْ قَلبي بِها هائمًا ، دَنِفْ

فإنه حذف حركة الإعراب والألف من المفعول الثاني المكرَّر « دنفا » ، وسكّنه للضرورة أيضًا أو على لغة بني ربيعة ، ليوافق القوافي المقيدة في سائر الأبيات .

وفي ضرورات القافية أيضًا ترى مثل قول رؤبة :(١٠٩)

قالَتْ أُبَيلَى لِي ، ولمْ أَسَبِهِ :   ما العَيشُ إلا غَفلةُ المُدَلَّهِ

وفيه « أسبه » : فعل مجزوم بالسكون . ولما التقت الياء الساكنة بسكون

الوقف حركت بالكسر . فتقول في إعراب أسبه : فعل مضارع مجزوم بالسكون ، وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين .

أما أبو رؤبة – وهو العجاج – فقد غيّر كثيرًا من صورة الكلمة في القافية من قوله :(١١٠)

* قَواطِنًا مَكَّةَ ، مَن وُرْقِ الحَمِي *

لأنه يريد « الحَمام » ، فحذف الميم الثانية مع حركة الجر ، وقلب الألف ياء والفتحة قبلها كسرة للمجانسة . وعلى هذا فالحمي : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة على الميم المحذوفة . وهو اسم جنس جمعي واحدته حمامة .

وقد تُلجئ الشاعرَ ضرورةُ القافية إلى الالتواء في التعبير ، بحيث يتنكر لما هو أولى ، ويعتمد البعيد عن الأساليب القياسية المطردة . وهذا كثير جدًا ، نذكر منه ما يرد في التنازع ويكون الحكم للأقرب ، فيضطر الشاعر إلى إعمال الأبعد حفاظًا على الصورة الصوتية للقافية . وعلى هذا تجد المرار الأسدي :(١١١)

وقَد نَغنَى بِها ، ونَرَى عُصُورًا ، بِها يَقتَدْنَنا ، الخُرُدَ الخِدالا

أعمل الفعل الأول من المتنازعين « نرى » في « الخرد » ، فنصبه هو وصفته بعده : مراعاة لحركة الروي ، إذ القصيدة مبنية على النصب . ولو أعمل الثاني – وهو الأقرب – لقال : « يقتادنا الخردُ الخدالُ » بالرفع ، فاختل النظم كله . ومثل هذا يقال في بيت الشاعر :(١١٢)

ولَمّا أن تَحَمَّلَ آلُ لَيلَى سَمِعتُ : بِبَينِهِم نَعَبَ ، الغُرابا

إذ نصب « الغرابا » بالفعل الأول « سمع » . ولو أعمل الأقرب لقال : « نعب الغرابُ » ، وفيه رفع ما يناسبه النصب في حركة الرويّ .

وربما كان في رسم الألفاظ ما يوهم خلاف المقصود من الكلام ، فيكون التحليل للعبارة على غير الصواب . ومن ذلك قول الشاعر :(١١٣)

إنَّ مُسْتَهتَرٌ ، بِحُبِّكِ ، قَلبي فاهجُريني ، فما بَقِيْ لَكِ حَظُّ

إذ تجد ما بعد « إنّ » مرفوعًا ، وفي المعنى إحالة ، لأن استهتار القلب لا يناسبه الأمرُ بالهجر ، وقطعُ طريق الأمل على المخاطبة . والحق أن الشاعر يريد بأول البيت : « إنْ أنا » ، أي : ما أنا مستهتَر . إلا أنه حذف للتخفيف الهمزةَ والألفَ المزيدة في آخر « أنا » ، فأدغمت النون الساكنة في النون الباقية من الضمير ، وصار اللفظ « إنّ » .

ولذا يقال في الإعراب : إنْ : حرف نفي . ونَ : ضمير منفصل مبني على الفتح الظاهر في محل رفع مبتدأ . ومستهتر : خبر مرفوع . وبحب : متعلقان بمستهتر . وقلبي : نائب فاعل لمستهتر مع الضمير المضاف إليه . ولكي تتضح هذه المقاصد الخفية ، يحسن أن يُقرأ أول البيت بنبر وظيفي ومدّ للنون الأولى ، ثم سكتة داخلية خفيفة بعدها متصلة ، وسكتة مثلها بعد النون الثانية ، كما يلي : إنْ – نَ – مُسْتَهتَرٌ . وإلا فإن الوهم يستبد بالذهن ، وتتعمى دلالة التركيب ، ويبدو التناقض في المعنى بين صدر البيت وعجزه ، كما ذكرنا من قبل .

٢- أساليب الكتابة والقراءة : رأيت فيما مضى أن قواعد الكتابة قد موّهت الصورة الحقيقية للمراد ، إذ صارت الكلمتان بالإدغام واحدة . وضاعت معالم التميز والانفراد . وقد يكون في القراءة الواهمة مثل هذا من التأثير . ولذلك تكون أصولاً للتحليل معرفة قواعد : الكتابة وعلامات الترقيم ، وقواعد القراءة : صوتًا وصيغة ونبرًا وتنغيمًا وفصلاً و وصلاً . وليس من اليسير التوقف عند كل من هذه الأصول . فحسبنا بعض نماذج منها فيما يلي .

هذا أبو العيناء ، يَرِدُ في كتاب له إلى صديق قوله : « جُعلتُ فِداكَ من السُّوءِ كُلِّهِ » ، دون ضبط كامل ، فيلقاه الصديق بعدُ قائلاً : أنا أستفيد أبداً منك ، لا عَدمتُ ذاك . وقد كتبتَ إليَّ : « جُعلتُ فِداكَ من الشَّوكَلةِ » . فما الشوكلة ؟ (١١٤) وبهذا ترى أن فهم المعنى والتحليل للعبارة لا يستقيمان إلا بالقراءة الصحيحة ، إذ يتعذر ارتباط الجار والمجرور بمتعلق ظاهر ، حين يكون التصحيف والتحريف .

وإذا قرأتَ البيت التالي :(١١٥)

إنَّ فِيها أخيكَ ، وابنَ زِيادٍ ‏ و عَلَيها أبيكَ ، و المُختارا

على هذه الصورة ، من الرسم الإملائي ، أشكل عليك ورود « أخيك » في الشطرين بالياء ، مع أن الأول فيما يبدو منصوب بـ « إنّ » ، والثاني معطوف عليه في الظاهر . فتلجأ إلى لغة من يجمع الأخ جمع مذكر سالمًا ، ليكون في « أخيك » اسم منصوب بالياء ومضاف إلى الكاف . ثم يُشكل عليك لفظ « أبيك » ، إذ لا يكون للإنسان آباء على الحقيقة . ولكنك حين تعلم أن البيت رُسم بالإلغاز ، وصواب إنشاده :

إنَّ ، فِيها ، أخِي كَوَى ابنَ زِيادٍ ‏ و عَلَيها ، أبِي كَوَى المُختارا

تجد أنه قد صار لديك وضوح في الدلالة ، واسم لـ « إنّ » منصوب بالفتحة المقدرة ومضاف إلى ياء المتكلم ، عطف عليه مثله ، وفعلان جملتاهما في محل رفع . ثم لا بد في القراءة من سكتة داخلية ظاهرة ، بعد الياء في الموضعين .

وهذا ابن الأعرابي ، ينشد قول إسماعيل بن عمار الأسدي :(١١٦)

لَو قاتَلَ المَوتَ امرُؤٌ ، عَن حَمِيمِهِ ،

لَقاتَلتُ ، جَهدِي ، سَكرةَ المَوتِ عَن مَعنِ

فَتًى ، لا يَقُولُ المَــوتُ ، مِن وَقعِــهِ بِهِ :
لَكَ ابنُكَ ، خُذْهُ ، لَيسَ مِن حاجتي دَعني

فيكون مطلع البيت الثاني مُصَحَّفًا ، لا يَبين منه معنى مناسب أو إعراب قويم . ولما عُرِض ذلك على أبي مُحلِّم السعدي ضحك من جهل ابن الأعرابي ، وأنشد مطلع البيت الثاني كما يلي : « قِتالاً ، يَقُولُ الموتُ » . وبهذا يكون لدينا مفعول مطلق لبيان النوع والتوكيد ، وجملة بعده في محل نصب صفة له .

وعندما تتجاوز هذه الأوضاعَ والهناتِ الواهمةَ ، تجد عبارات صحيحة التركيب ، ولرسمها ما يقتضي اختلافًا في القراءة والتحليل . فقد روى الأصمعي بيتًا لأوس بن حجر ، كما يلي :(١١٧)

أجَونُ ، تَدارَكْ ناقتي ، بِقِرَى لَها وأكبَرُ ظَنّي أنَّ جَونًا سَيَفعَلُ

فشنّع عليه ابن الأعرابي ذلك قائلاً : صحّفَ الدَّعِيُّ . إنما هو « بِقُرابِها » ، أي : ما دمتُ أطمعُ فيها .(١١٨)

أيًّا ما كان الصواب هنا فالرواية الأولى توجب الفصل بين « قِرَى » و « لها » بسكتة داخلية ظاهرة ، مع النبر الدلالي(١١٩) للفظ ما بعدها . وتكون الباء : حرف جر للاستعانة ، وقِرَى على وزن : فِعَل ، مصدرًا مجرورًا وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف المحذوفة لفظًا لالتقاء الساكنين . والجار والمجرور متعلقان بـ « أدرك » . واللام : حرف جر زائد للتقوية والتوكيد . وها : ضمير متصل في محل جر لفظًا ونصب على أنه مفعول به للمصدر قرى . والرواية الثانية تعني وصل اللفظ بعضه ببعض ، فالباء : حرف جر للمصاحبة ، وقُراب : اسم ذات مجرور بالكسرة الظاهرة ومضاف إلى الضمير « ها » الذي يُنبر تصويته بشدة . والجار والمجرور متعلقان بحال محذوفة من الناقة .

وقول لبيد ، في وصف صباحِ ليلته الحمراء ، روي على الشكل التالي : (١٢٠)

بِصَبُوحِ صافِيةٍ ، وجَذبِ كَرِينةٍ بِمُــوتَّرٍ ، تأتالُــهُ إبهامُها

و تأتاله ، أي : تُصلِحهُ وتضبطه . فيقرأ متصلاً مع نبر شديد للهاء آخره ، إذ هو فعل اتصلت به الهاء العائدة على الموتر . والفعل مضارع وزنه : تَفتَعِلُ ، من قولك : « آلَ يؤولُ أولاً » ، من الإصلاح للشيء و سياسته . و أصله « تأتَوِلُ » قلبت الواو ألفًا لتحركها بعد فتح ، نحو قولنا : تعتاد وتحتال وتجتاز . و « الإبهام » هنا مؤنث .

وروي أيضًا « تأتَى لَهُ » . فيقرأ بسكتة ظاهرة بين الألف واللام ، مع النبر الدلالي لاللام والهاء ، إذ كل منهما كلمة متميزة : حرف جر ، وضمير متصل . والفعل هنا ماض وزنه : تَفعَلَ ، من الإتيان والتأتية والتأتّي . وهو تناولُ الشيء من جهته الصالحة ، والمعالجةُ له برفق وأناة وتهيئتُه لإتقان العمل . و « الإبهام » هنا مذكر . وأصل الفعل « تأتَيَ » قلبت الياء ألفًا لتحركها بعد فتح . فهو نحو : تَرفَلَ يُترْفِلُ تَرفَلةً ، وتَرمَسَ يُترمِسُ تَرمَسةً . (١٢١) فتقول منه : تأتَى يُتأتِي تأتاةً . والمصدر أصله « تأتَيَة » قلبت الياء ألفًا لتحركها بعد فتح أيضًا . وهذا لم يتنبه إليه أحد ، فيما أعلم ، لأن العلماء اضطربوا في التوجهات ، وافترضوا صورًا غريبة من التصرفات . (١٢٢)

ومن هذا ترى أن أداء الألفاظ في العبارة ، بما يصوره من تصويت وصيغ ونبر ، يقدم أشكالاً من العمليات التحليلية لدى كل من المتكلم والمتلقي ، ويقتضي خلافًا ظاهرًا في التوظيف والفهم والإجراء . أضف إلى ذلك ما يكون عن الفصل والوصل والتنغيم للصوت ، والوظائف المختلفة لكل علامات الترقيم في الكتابة ، من نقطة وفاصلة واعتراض وتعجب واستفهام . . . فلا شك أن تلك الوسائل الملفوظة أو المكتوبة ذات أثر كبير ، في تسديد

الإعراب والصرف وتعيين معاني الأدوات .

فقولك مثلاً : « الخيرُ ما فعلتُ » إذا أردت به النفي لفظت « ما » منه بنبر وظيفي ظاهر ، مع سكتة لطيفة بعدها ، وإذا أردت به الخبر كانت « ما » اسمًا موصولاً ، أضعف نبرًا وألصق لفظًا بما بعدها . وعلى هذا ، فإن قول الله عز وجل [١٢٣] : ﴿ إنَّما صَنَعُوا كَيدَ ساحِرٍ ﴾ يكون فيه نبر وظيفي [١٢٤] شديد في لفظ « إنّما » ، لأنها كافة ومكفوفة تُلفظ دُفعة واحدة بغية إفادة الحصر . أما إذا رفعتَ « كَيدُ » فلا بد من تركيز النبر على « إنّ » وحدها ، وفصلها عن « ما » لفظًا ورسمًا « إنّ – ما » ، مع سكتة داخلية متصلة ، ليتحقق كون « ما » اسمًا موصولاً في محل نصب اسم « إنّ » ، وكون الخبرهو « كيد » . ولهذا جاء قول أوس بن غلفاء : [١٢٥]

ذَرِيني ، إنَّما خَطَئي وصَوبي عليَّ ، و إنَّ ما أنفقتُ مالُ

وعندما تسمع قول الأخطل : [١٢٦]

أبَنِي كُلَيب ، إنّ عَمَّيَّ اللَّذا قَتَلا المُلُوكَ ، وفَكَّكا الأغلالا
وأخُوهُما السَّفّاحُ ظَمّأ خَيلَهُ حَتّى وَرَدْنَ جِبَى الكُلابِ ، نِهالا

وقول الآخر :

النّاسُ حَربٌ ، على الأحرارِ ، مُذ خُلِقُوا
يا شَقوَةَ الحُرِّ ، في دُنيا الأرِقّاءِ

تشعر بضياع لفظ الألف من « قتلا وفكّكا وأخوهما وجِبى ودنيا » لوقوعها قبل حرف ساكن ، مع همزة الوصل من « آل » التعريف أيضًا . إنهما في الرسم ظاهرتان تؤديان الوظائف التركيبية ، ولكنهما في الأداء الصوتي تغيب معالمهما ، فيجب حينذاك نبر المقطع الذي هما فيه ، نبرًا وظيفيًا ظاهرًا ، لتبيين المراد وتعيينه .

ومن هذا القبيل ما تراه في قول الله تعالى [١٢٧] : ﴿ ولا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدعُونَ مِن دُونِ اللهِ ، فَيَسُبُّوا اللهَ عَدْوًا بِغَيرِ عِلم ﴾ ، و ﴿ اللهُ عَزِيزٌ ذُو انتِقام ﴾ ، [١٢٨] و ﴿ إنّا مُرسِلُو النّاقةِ فِتنةً لَهُم ﴾ ، [١٢٩] و ﴿ يَظُنُّونَ أنَّهُم مُلاقُو اللهِ ﴾ ، [١٣٠] و ﴿ إنّا كاشِفُو العَذابِ قَلِيلاً ﴾ ، [١٣١] و ﴿ واعلَمُوا أنَّكُم غَيرُ مُعجِزِي اللهِ ، وأنَّ الله مُخزِي الكافِرِينَ ﴾ ، [١٣٢] و ﴿ لَقَد كانَ في قَصَصِهِم عِبرةٌ لأُولِي الألباب ﴾ ، [١٣٣] و ﴿ قِيلَ لَها : ادخُلِي الصَّرحَ ﴾ ، [١٣٤] و ﴿ وإنْ كُلُّ مَن في السَّماواتِ والأرضِ إلا آتِي الرَّحمـٰنِ عَبدًا﴾ ، [١٣٥] و ﴿ قالَ : لا يَنالُ عَهدِي الظّالِمِينَ ﴾ . [١٣٦]

فيحسن في مثل هذا عند الأداء إظهار النبر الوظيفي ، للمقاطع الصوتية التي فيها واو أو ياء ساكنة قبل حرف ساكن ، ليتضح المعنى المراد ، ولئلا يُتوهَّم مثلاً أنَّ فِعلَي « تسب » و « يسب » منفيان ومسندان إلى مفردين ، وأنَّ « مرسل » و « ملاق » و « كاشف » ليس فيها واو جمع المذكر السالم ، وأنَّ « معجز » لمفرد أيضًا ، وأنَّ اللفظ هو « مخز » اسم ثلاثي مجرد وليس اسم فاعل من مصدر : أخزَى يُخزي ، وأنَّ فعل الأمر هو « ادخلِ » لمذكر لا لمؤنث ، وأن المراد « آتِ » أيضًا .

ذلك لأنه إذا وقع حرفُ المد قبلَ ساكن ، أو همزةُ الوصل في وسط الكلام ، فإن اللفظ يُسقط كلًّا منهما ، وقد يحذفان في الرسم أيضًا ، فيكون لهما النبر اللازم للبيان ، ويستعاض من الصوت الغائب ما يدرك به المخاطَب أبعاد التركيب ، ويعطيه حقه من الوظائف التحليلية .

وإنك لتلحظ مثل هذه النبرات في نحو : ﴿ ولَتَعلَمُنَّ نَبأهُ بَعدَ حِين ﴾ ، [١٣٧] و ﴿ أ فغَيرَ اللهِ تأمُرُونّي أعبُدُ ، أيُّها الجاهلُونَ ﴾ ؟ [١٣٨] ، ﴿ ولا تَتَّبِعانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لا يَعلَمُونَ ﴾ [١٣٩] ، و ﴿ اهدِنا الصِّراطَ المُستَقِيمَ ، صِراطَ الَّذِينَ أنعَمتَ علَيهِم ، غَيرِ المَغضُوبِ علَيهِم ، ولا الضّالِّينَ ﴾ ، [١٤٠] ﴿ وأقِيمُوا الصَّلاةَ وآتُوا الزَّكاةَ واركَعُوا مَعَ الرّاكِعِينَ ﴾ ، [١٤١] و ﴿ قُل : لا يَستَوِي

الخَبيثُ والطَّيِّبُ . ولَو أعجَبَكَ كَثرةُ الخَبيثِ . فاتَّقُوا اللهَ ، يا أُولِي الألبابِ ﴾ ،(١٤٢) و ﴿ لِلرِّجالِ نَصيبٌ مِمّا اكتَسَبُوا ، ولِلنِّساءِ نَصيبٌ مِمّا اكتَسَبْنَ ﴾ ،(١٤٣) و ﴿ أصطَفَى البَناتِ علَى البَنِينَ ﴾ ؟(١٤٤) و ﴿ رَبَّنا اصرِفْ عَنّا عَذابَ جَهَنَّمَ ﴾ ،(١٤٥) و ﴿ يا أيُّها النَّبيُّ ، جاهِدِ الكُفّارَ والمُنافِقِينَ واغلُظْ علَيهِم ﴾،(١٤٦) وقولك في خطاب الأنثى : لاتتركِنَّ ما يجب عمله ولَتسمَعِنَّ أو فاذهَبِنَّ .

ثم إن وسائل الكتابة التعبيرية تتداخل وظائفها ، من فصل و وصل وتنغيم ورسم وعلامات للترقيم . وكل ذلك يساهم في تيسير الإجراءات التحليلية . ولو راجعتَ بيت المتنبي . في مستهل الفصل الأول ، للمست ما يكون لعلامات الترقيم من أثر ظاهر . وإذا وصلتَ القراءة ، في هذه الآية الكريمة (١٤٧) : ﴿ ولا يَحزُنْكَ قَولُهُم إنَّ العِزّةَ للهِ جَميعًا ﴾ بوضع نقطتين « : » بعد « قولهم » ، كانت إحالة مستنكرة ، إذ يتبادر إلى الذهن أن جملة « إنّ » هي من قول المشركين ، وليس من المعقول أن يكون ذلك مما يحزن النبي ﷺ . غير أنك عندما تفصل هذه الجملة عما قبلها بوقفة خارجية ظاهرة ، وتمثلها بنقطة في الرسم : « قولهم . إنّ » يزول الإشكال ، ويتحقق أن هذه الجملة استئنافية تفيد التهديد للمشركين وتأنيس النبي والمؤمنين .

وقريب من هذا ما يردُ في قوله . تعالى (١٤٨) : ﴿ ولَقَد هَمَّتْ بِهِ . وهَمَّ بِها لَولا أن رأى بُرهانَ رَبِّهِ ﴾ . فإذا عطفتَ جملة « همَّ » على جملة « همّت » انسحب التحقيق بـ « قد » على المعطوفة ، ونسبتَ إلى يوسف الصِّدّيق ما لا يكون مع عصمة الأنبياء . وهو ما زعمه بعض المفسرين جريًا مع الإسرائيليات المصنوعة . والصواب أن جملة « همّ » معطوفة على جملة « قال » في الآية ٢٣ من تلك السورة ، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه ، أي : لهمّ بها . وعلى هذا يكون الوقف بعد « به » إشعارًا بعدم التعاطف بين الجملتين المتواليتين .

فيوسف إذاً لم يهم بها لأن الجواب ، أي : الهمّ ، ممتنع لا متناع الشرط . ونفي الهمّ أبلغ من نفي الإرادة أو الفعل نفسه . ويؤنسك في تحقق ما ذكرنا قول الشاعر :

وقد يَنبُتُ المَرعَى ، على دِمَنِ الثَّرَى
وتَبقَى حَزازاتُ الصُّـــدُورِ كَما هِيا

إذ المراد فيه أن التقليل بـ « قد » مقصور على مضمون الجملة الأولى . أما الجملة الثانية فيراد بها تثبيت مضمونها ، وهي استئنافية لا معطوفة . ولا بد من وقفة خارجية ظاهرة بعد : الثرى ، ليتحقق المراد .

ثم انظر قول المثقب العبدي :(١٤٩)

أفاطِمَ ، قَبلَ بَينِـــكِ ، مَتِّعِيني ومَنعُكِ ، ما سألتُ ، كَأَنْ تَبِيني

ترَ في عجزه أن « منع » مبتدأ خبره كاف تشبيه المضافة إلى المصدر المؤول ، أي : منعُكِ إياي ما سألته مثلُ بينِكِ . فإذا رويته كما جاء عن ابن الأعرابي : « ومنعُكِ ما سألتُكِ أنْ تَبِيني » كان المراد : منعكِ إياي ما سألته حاصلٌ لِبينِكِ . فالمصدر المؤول في محل جر بحرف جر مقدر ، والجار والمجرور متعلقان بخبر محذوف .

وقول الشاعر :

لا يَكُونُ الحُرُّ عَبْداً لا يَكُونُ الحُـرُّ حُـرٌّ

يشكل عليك معناه وتحليل ما فيه من التركيب ، للتناقض الظاهر بين صدره وعجزه . ولكنك عندما تضع فاصلة بعد الفعل الثاني ، وتقطع ما بينه وبين الجملة التالية ، بوقفة خارجية واضحة . يزول الإشكال ويتبين أن هذا الفعل مع حرف النفي هو توكيد لفظي للأول ، لا محل له من الإعراب ، وأن « الحر حر » جملة استئنافية مستقلة ، تفيد السببية والتوكيد للجملة الأولى

أيضًا .

ومن هذا القبيل ، مع شيء من التعقيد في الرسم أيضًا ، أن تقرأ بيت تميم بن رافع :[١٥٠]

أقُــولُ لِعَبـدِ اللهِ لَمَّا سِــــقاؤُنا   و نَحنُ بِوادِي عَبدِ شَمسٍ و هاشِمِ

على هذه الصورة من الرسم والكتابة ، فلا تجد لـ « لَمَّا » و « أقول » ما يناسب معنييهما . ثم إذا قرأته بوقفتين ظاهرتين بعد « شمس » وبعد « وها » ، وكتبته على هذه الصورة :

أقُــولُ لِعَبدِ اللهِ ، لَمَّا سِــــقاؤُنا ،

ونَحنُ بِوادِي عَبدِ شَمسٍ ، وَهَى : شِمِ

يتبين لك أن الفعل « وَهَى » ، أي : تخرق وانشق ، هو تفسير للفعل المحذوف بعد « لَمَّا » ، وأن « شِمِ » فعل أمر بمعنى : انظر البرق ، و جملته هي مقول القول . وجملة نحن بوادي عبد شمس : في محل نصب حال . فيكون المراد : قلت لعبد الله ، عندما تمزق سقاؤنا ونحن في هذه الحال : انظرِ البرقَ ترجيًا للمطر .

وكذلك تجد قول الشاعر :[١٥١]

عافَتِ الماءَ ، في الشِّتاءِ ، فقُلنا :   بَرِّدِيــهِ ، تُصــادِفِيهِ سَخِــينا

فقد ذكر ابن الأنباري عن بعض أهل اللغة أن الفعل « بَرَّدَ » هو من الأضداد ، يكون بمعنى التبريد والتسخين ، واحتجوا بهذا البيت للمعنى الثاني . وهذا يقتضي أن « برّدي » : فعل أمر مبني على حذف النون ، والياء : في محل رفع فاعل ، ووزنه : فَعِّلِي ، والتضعيف فيه للتعدية .

وذكر أيضًا عن أبي العباس ثعلب أن المراد « بلْ رِدِيهِ » من الورود لشرب الماء . فـ « بل » : استئنافية للإضراب الانتقالي . و « رِدِي » وحده هو فعل

الأمر مع الياء ، وزنه : عِلي ، حذفت منه الواو حملاً على حذفها من المضارع : يَرِدُ . ولا بد في القراءة من مدّ التصويت بالراء الأولى ، مع سكتة داخلية لطيفة : برْ - ردِيه . ولما سئل المازني عن هذا البيت فكّر في الإجابة ، ثم قال :

أيُّها السائلُونَ لِي ، عَنْ عَوِيصٍ حارَ فِيهِ الأفكارُ ، أن يَستَبِينا
إنّ لامًا ، في الرّاءِ ، ذاتُ ادِّغامٍ فا فصِلْنَها ، تَرَ الجَوابَ يَقِينا

وربّما وَرَد في القراءات القرآنية ما هو من قبيل هذا ، فكان يحتاج إلى بيان في اللفظ والتفسير . فقول الله سبحانه ، على لسان بني إسرائيل (١٥٢) : ﴿ إنَّ البَقَرَ تَشابَهَ علَينا ﴾ ، قرئ أيضًا : « تَّشابَهَتْ » ، فذكر ابن مهران (ت ٣٧٥) أن في هذه القراءة زيادةَ تاء في أول الفعل الماضي « تَشابهت » ، كما قال الشاعر : (١٥٣)

طَلَبُ لِعُرفِكَ ، يا ابنَ يَحيَى ، بَعدَما تَتَقَطَّعَتْ بي ، دُونَكَ الأسبابُ

فالأصل في القراءة : « تَتَشابَهَتْ » ، على وزن : تَتَفاعَلَتْ ، ثم سكنت التاء الأولى وأدغمت في الثانية .

والصواب أن التاء الأولى أُقحمت في البيت ضرورة ، أو زيدت على التوهم . فقد قيل : إن عبارة « تقطعت » كثر ترددها في كلام العرب ، حتى ظنّ الشاعر أنها على وزن : فَعَلَّتْ ، فزاد في أولها التاء التي تكون دائمًا في « تَفَعَّلَتْ » . وبهذا يكون البقر : اسم « إنّ » منصوبًا بالفتحة الظاهرة .

والحق أن مثل هذا لا يجوز تفسير القراءات الكريمة به . والظاهر أن الرسم الكتابي للقراءة المذكورة ، بالإدغام مفصولاً عما قبله ، حمل ابنَ مهران على هذا الزعم . ولولم يُثبت الإدغامُ بالرسم ، وعُبِّرَ عنه باللفظ ، لاتضحت معالم المقصود . فأصل هذه القراءة : « إنّ البَقَرةَ تَشابَهَتْ » ، ثم

سُكِّنَتْ تاء « البقرة » وأدغمت في تاء الفعل بعدها . وهذا إدغام من كلمتين ، لا من كلمة واحدة . فالبقرة : اسم « إنّ » منصوب بالفتحة وسكن للإدغام العارض . والفعل وزنه : تَفاعَلَتْ ، وجاز فيه التعبير بالمشاركة عن البقرة ، لأنها اسم جنس يحتمل معنى الكثرة . ويحسن في الأداء لمثل هذا أيضًا مد التاء الأولى قليلاً ، مع سكتة داخلية متصلة بعدها ، لتعيين المراد فيقال : البقرتْ - تَشابَهَتْ .

والآية الكريمة [١٥٤] : ﴿ عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّى سَلْسَبِيلًا ﴾ ، روي عن الإمام علي أن معنى آخرها [١٥٥] : تلك عين شريفة سَلْ سَبِيلاً إليها . يعني : اسأل طريقًا موصلة إليها ، كما قال الشاعر :

سَلْ سَبِيلاً فِيها ، إلى راحةِ النَّفـ ـسِ ، بِراحٍ ، كأنَّها سَلْسَبِيلُ

وبهذا تكون الكلمة المذكورة اسمًا علمًا مركبًا من جملة ، أي : فعل أمر مع فاعله المضمر والمفعول المنصوب ، كقولك : تأبَّطَ شرًّا . وسمِّيَتِ العين بذلك لأنه لا يَشرب منها إلا من سأل إليها سبيلاً بالعمل الصالح . غير أن بعض المفسرين أنكروا هذا ، وما يكون له من تفسير ، بدون دليل علمي قاطع .[١٥٦]

فعلى ما نُسب إلى الإمام علي تكون الجملة الأمرية في محل نصب مفعولاً ثانيًا بالحكاية ، والتنوين فيها حكاية للأصل في التسمية . والفعل وزنه : فَلْ . أصله « اسْوَلْ » نقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها وقلبت ألفًا ، فسقطت همزة الوصل لتحرك ما بعدها ، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين . ويجب تبيين اللفظ في الأداء ، بسكتة داخلية ظاهرة بعد « تُسمى » ، و بعد « سل » . وعلى الرأي الآخر فالكلمة « سلسبيلاً » كلها مفعول به ثان منصوب بالفتحة الظاهرة ، اسم خماسي مزيد فيه حرف واحد بين اللامين الأخيرتين ، و وزنه : فَعْلَلِيلاً .

نموذج وأمثلة

لعلنا قد استوفينا ، بما ذكرنا من المعلومات والأمثلة المفسرة ، جملة الأصول التي يعتمد عليها التحليل النحوي القويم . ولكي تتضح معالم تلك الأصول ، وآثارها في الإجراءات العملية للتحليل ، بكامل مقتضياته وأبعاده ، نبسط بعض الصور التطبيقية ، مستعينين بما مضى من حقائق منهجية واجبة المراعاة . ولا بد هنا من الإشارة إلى أن كل نص له خصوصية ذاتية ، تستدعي أصولاً تناسبه . وليس من الممكن أن تفرض كلها دائمًا في كل مجال .

١ - نموذج شعري : خذ معي مثلاً قول الشاعر :[١٥٧]

وصَفراءَ ، لَونَ التِّبرِ ، مِثلِي جَـــلِيدةٍ
عَلَى نُوَبِ الأيامِ ، والعِيشَـــةِ الضَّنْكِ

تُرِيكَ ابتِســـامًا دائمًـا ، وتَجَـــلُّدًا
وصَبرًا عَلَى ما نابَها ، وهْـيَ في الهُلْكِ

ولَو نَطَقَـــتْ ، يَومًا ، لَقالَتْ : أَظُنُّكُم
تَخالُونَ أنِّيَ ، مِن حِـذارِ الرَّدَى ، أَبكِي

فلا تَحسِبُوا دَمعِي لِوَجدٍ ، وَجَـــدْتُهُ ،
فَقَد تَدمَعُ الأحداقُ ، مِن كَثرةِ الضَّحكِ

ففي تحليل هذا النص يتوجب علينا التعرّفُ أن الشاعر هو أبو العلاء المعري ، الذي قضى عمره في معاناة الفقر والعمى والتعلم والتعليم والتأليف ونظم الشعر ، مع عدوان الناس عليه .[١٥٨] إنه يضيء للعالَم سبل المعرفة والجمال ، ويكشف ظلمات الجهل والخنوع ، بصبر وابتسام وسخرية مما يسود الأمة حينذاك . ثم تسمعه في هذه الأبيات يصف الشمعة ، فيُسقط عليها ما في نفسه من حرقة وألم ، وشعور بالغبن والقهر والإحباط

والتظلم ، ويخاطب بقوله جمهور المسلمين في القرن الخامس ، وفيه الشعراء والأدباء والشغف بالصنعة والتفنن في تناول الموضوعات . وهذا يعني أن البيئة ميدان علم وأدب ونكبات وحروب وبلاء .

تلك عناصر المَقام ، تبدت لنا متعاونة على تذليل بعض الصعوبات ، وإضاءة السبيل لمتابعة المسير في العمل التحليلي . فإذا تتطلبتَ ما يقتضيه المقال أيضًا كان عليك التعرّف ما يلي :

فصفراء أي : كائنة مصفرّة . واللون : اسم مصدر بمعنى التلوّن للفعل : تلوّنتُ . والتبر : الذهب . والجليدة : الكثيرة التحمل والصبر . والنوب : جمع نَوبة . وهي المصيبة . والعيشة أي : عيشتها . والضنك : الضيق الشديد، مصدر للفعل : ضَنُكَ ، يراد به ما يصيب من الاحتراق لتبديد الظلمة للناس . والتجلد : تكلف الصلابة واحتمال الأذى . والصبر : ضبط النفس في الشدائد دون ضجر أو تشكٍّ . ونابها أي : نزل بها من البلاء . والهلك أي : هلاكها وفناؤها ، مصدر للفعل : هَلَكَ . ونطقت : تكلمت . وأظن : أعتقد يقينًا . وتخال : تتوهم وتتخيل. وهذا أبعد عن اليقين من الظن . والحذار : الخوف الشديد والتحرز. والردى : الهلاك . وأبكي : تدمع عيني . وتحسب : تظن وتتوهم . والوجد : الحزن العظيم . والأحداق : جمع حَدَقة . وهي السواد المستدير وسَط العين .

فقد اتضح لدينا ، من التفسير الدلالي والسياقي ، أن أبا العلاء يجسّم لنا واقع حياته ، بوساطة الوصف لحال الشمعة وما تكابده من الاحتراق والذوبان والاضمحلال . وفي قوله « مثلي » ما يعطي تشبيهًا يحقق المراد ، وهو ضرب من التشبيه المقلوب يفيد المبالغة في الوصف ، حتى ليوحي إلينا أنه بلغ الغاية في العطاء ، والتحرق بالمظالم مع التجلد والبشاشة ، فصار تقرّبُ أحوال الكائنات المغبونة جدًّا ، يجعلها شبيهة به في بعض ما يعانيه .

وقد تدرج في هذا : من بسط الشدائد ، إلى إشاعة الابتسام ودفع توهم البكاء، فالمجاهرة بالضحك الكثير الكثير . وكأن الشمعة تستبشر بدنو الأجل ، لتتخلص مما هي فيه . واستفاد من أنواع الصور البيانية ، كالتشبيه : « لون التبر، ومثلي » ، والاستعارة : « جليدة ، وتريك ، وابتسامًا ، وتجلدًا ، وصبرًا . ونطقت ، وقالت ، وأظن ، وحذار ، والردى ، وأبكي ، ودمعي ، و وجد ، و وجدته » ، والكناية في الشطرين الأول والأخير من الأبيات . وهذه العناصر كلها تساهم في تكوين التشبيه المركب ، الذي يستغرق المقطوعة برمتها .

فإذا انتقلنا إلى معارف علوم العربية والأدب تلقانا التعامل والمعاجم ، بما يقتضيه من تبصر في أصول المفردات استعدادًا لكشف معانيها . فـ « صفراء » مثلاً فيها الألف والهمزة زائدتان ، و « جليدة » من : جلد ، و « تري » من : رأي ، و « ابتسام » من : بسم ، و « دائمًا » من : دوم ، و « ناب » من : نوب، و « قالت » من : قول ، و « أظنّ » من : ظنن ، و « تخال » من : خيل، و « الردى » من : ردي ، و « الأحداق » من : حدق .

والمعارف الصرفية توضح لنا بإيجاز أن « صفراء » على وزن : فَعْلاء ، اسم ثلاثي مزيد فيه حرفان بعد اللامْ ممدود مؤنث ، وهو صفة مشبهة تفيد المبالغة في الوصف ، يوقف عليه بالسكون المجرد ، ويجوز الروم والتقاء الساكنين في الوقف . وكذلك يكون الوقف في : لون والأيام والضحك وتريك و ناب و الهلك و الضحك ، مع جواز حذف الهمزة من صفراء . و « لون » على وزن : فَعْل : اسم ثلاثي مجرد صحيح الآخر مذكر مجازي ، وهو اسم مصدر للفعل : تَلَوّنَ ، يفيد المبالغة أيضًا . و « التبر » وزنه : الفِعل ، اسم ثلاثي مجرد صحيح الآخر مذكر مجازي وهو مشتق على وزن : فِعل ، بمعنى اسم المفعول للمبالغة من مصدر : تُبِرَ ، أي : كُسِرَ ، عُبِّرَ به

عن اسم الذات لتوكيد المبالغة .

و « مِثل » على وزن : فِعْل ، بمعنى اسم الفاعل للمبالغة : مُمائِل ، من مصدر : ماثَلَ . و « جليدة » على وزن : فَعِيلة ، اسم ثلاثي مزيد فيه حرف واحد بين العين واللام صحيح الآخر مؤنث ، وهو مشتق على صيغة الصفة المشبهة للمبالغة من مصدر : جَلُدَ ، يوقف عليه بالسكون المجرد مع إبدال التاء هاء ، وتجوز إمالة الفتحة قبل التاء في الوقف . و « نوب » على وزن : فُعَل ، اسم ثلاثي مجرد صحيح الآخر مذكر جمع نَوبة . وهي اسم مصدر يفيد المبالغة للفعل : ناوَبَ . و « الأيام » وزنه : الأفعال ، اسم ثلاثي مزيد فيه حرفان بينهما الفاء والعين صحيح الآخر . وهو جمع قلة لليوم ، أصله « أيْوام » قلبت فيه الواو ياء وأدغمت فيها الياء الأولى ، ويجوز حذف الهمزة بعد نقل حركتها إلى اللام قبلها . و « الضنك » على وزن : الفَعْل ، مصدر يكون للمبالغة كذلك حين يوصف به ، فيكون للمذكر والمؤنث ويؤوّل بمعنى : الشديدة الضيقة ، أبدلت فيه اللام ضادًا وأدغمت في الضاد الثانية ، وبقيت اللام في الرسم اصطلاحًا . وكذلك اللام في الردى .

والفعل « تري » على وزن : : تُفِلُ ، أصله « تُؤَرِيُ » ، ماضيه : أرَى ، فعل ثلاثي مزيد في حرف واحد قبل الفاء ، وهي الهمزة الأولى للتعدية ، وحذفت منه حملاً على حذفها من « أُرِيْ » ، وحذفت الهمزة الثانية للتخفيف ، وسكنت الياء للتخفيف أيضًا . و « ابتسامًا » فيه زيادة ثلاثة أحرف متفرقة للمبالغة ، والألف الأخيرة مزيدة في الرسم اصطلاحًا ، يوقف عليه بإبدال التنوين ألفًا ، وتجوز إمالة الألف الأولى والثانية إتباعًا لها . وكذلك الزيادةُ في « تجلد » من التاء والتضعيف للتكلف والمعاناة ، والوقفُ أيضًا . وهو مصدر للفعل : تَجَلَّدَ . أصله « تَجَلْلُدٌ » أدغمت اللام الأولى في الثانية . إدغامًا صغيرًا واجبًا .

و « دائمًا » وزنه : فاعلاً ، اسم ثلاثي مزيد فيه حرف واحد بين الفاء والعين صحيح الآخر مذكر . وهو مشتق على صيغة اسم الفاعل من مصدر : دامَ ، أصله « داوِمٌ » قلبت الواو ألفًا ، وأبدلت الألف همزة لالتقاء الساكنين ، يوقف عليه مثلما يوقف على « ابتسامًا » . و « ناب » فعل ثلاثي مجرد أجوف من الباب الأول ، وزنه : فَعَلَ ، وأصله « نَوَبَ » فقلبت الواو ألفًا لتحركها بعد فتح . وكذلك « قال » . والضمير « هْيَ » أصله بكسر الهاء « هِيَ » ، ولما دخلت عليه الواو خفف بتسكين الهاء ، كما يخفف نحو : كَتِف وفَخِذ .

و « أظنّ » وزنه : أفْعُلُ ، ماضيه : ظَنَّ ، على وزن : فَعَلَ . فهو فعل ثلاثي مجرد مضعف من الباب الأول ، أصله « أظْنُنُ » ، فنقلت حركة النون الأولى إلى الساكن قبلها وأدغمت في الثانية . وهو إدغام كبير واجب . و « تخال » على وزن : تَفْعَلُ ، ماضيه : خالَ . فهو فعل ثلاثي مجرد أجوف من الباب الرابع ، أصله « تَخْيَلُ » ، فنقلت حركة الياء إلى ما قبلها وقلبت الياء ألفًا . و« الرَّدَى » على وزن : الفَعَل ، اسم ثلاثي مجرد مقصور مذكر مجازي ، أصله « الرْدَيُ » فقلبت الياء ألفًا ، وأبدلت اللام راء وأدغمت في الراء الثانية ، يوقف عليه بالسكون المجرد ، وتجوز إمالة الألف لتطرفها وانقلابها عن ياء ، على الرغم من الراء المفتوحة قبلها .

و « أبكي » وزنه : أفعِلُ ، ماضيه : بَكَى ، فعل ثلاثي مجرد ناقص من الباب الثاني ، وياؤه مضمومة في الأصل وسكنت للثقل ، ويجوز جعل همزته بينَ بينٍ لوجود الألف قبلها . و « تَحسِبُوا » : فعل مضارع ماضيه « حَسِبَ » . فهو ثلاثي مجرد صحيح سالم ، من الباب السادس ، أي : من نادر الأفعال في صيغته . و « دمع » وزنه : فَعْل . اسم ثلاثي مجرد صحيح الآخر مذكر مجازي ، اسم جنس جمعي واحدته دمعة ، منقول عن مصدر : دَمَعَ . لإفادة المبالغة . و « تدمع » فعل مضارع ماضيه : دَمَعَ . فهو ثلاثي

مجرد صحيح سالم من الباب الثالث . و « الأحداق » وزنه : الأفعال، حكمه في الهمز والوقف كالأيام ، جمع قلة مفرده حدقة . وهي مبالغة اسم الفاعل من مصدر : حَدَقَ ، عُبِّرَ بها عن اسم جنس جامد يدل على ذات لتوكيد المبالغة . والتاء زائدة فيها للنقل من الوصفية إلى الاسمية .

ثم تقول في الإعراب مثلاً : الواو : واو « رُبَّ » ، وصفراء : صفة لمبتدأ محذوفٍ مجرورٍ لفظًا ، وهي أيضًا مجرورة لفظًا بالفتحة عوضًا عن الكسرة في محل رفع . ولون : مفعول مطلق منصوب نائب عن مصدر : تلوّن ، لبيان النوع والتوكيد . وهو مضاف إضافة المصدر إلى فاعله في المعنى . ومثل : صفة ثانية للمبتدأ المحذوف مجرورة بالكسرة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم . وهي مضافة وفي محل رفع ، إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله في المعنى . وجاز وصف النكرة بها لأن الإضافة فيها لفظية . وجليدة : صفة ثالثة . وعلى نوب : متعلقان بجليدة . وتري : فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة . وابتسامًا : مفعول به ثان منصوب . ودائمًا : صفة له منصوبة . وما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر . والجار والمجرور تنازع فيهما المصدران « تجلدًا وصبرًا »، فالتعلق بالثاني لأنه أقرب . والواو : حرف حال . وفي القلب : متعلقان بالخبر المحذوف للمبتدأ : هي .

والواو : حرف استئناف . ولو : حرف شرط غير جازم . ويومًا : مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بـ « نطق » . واللام : واقعة في جواب الشرط . وأنّ : حرف مشبه بالفعل . والمصدر المؤول في محل نصب سد مسد مفعولي : تخال ، أي : البكاءَ بسبب التخوف من الموت . ومن حذار : متعلقان بالفعل أبكي . والردى : مضاف إليه إضافةَ المصدر إلى مفعوله في المعنى ، مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة للتعذر . والفاء : حرف

استئناف في الموضعين . ولا : حرف جازم . ودمعي : مفعول به أول منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم . ولوجد : متعلقان بالمفعول الثاني المحذوف . والهاء : ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول مطلق نائب عن مصدر : وجد ، للتوكيد . ومن كثرة : متعلقان بـ « تدمع » . والضحك : مضاف إليه إضافة المصدر إلى فاعله ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

وفي إعراب الجمل تجد أن الأبيات الأربعة في محل نصب مفعول به للفعل « قال » ، وجملة تُري : في محل رفع خبر للمبتدأ المحذوف بعد واو « ربّ » . وهي جملة فعلية صغرى . والجملة المكونة من المبتدأ والخبر ابتدائية في مقول القول . وهي اسمية كبرى ذات وجهين . وناب : صلة الموصول لا محل لها من الإعراب . وهي جملة فعلية . وهي في الهلك : في محل نصب حال من فاعل تري . وهي جملة اسمية . ولو نطقت لقالت : استئنافية لا محل لها من الإعراب . وهي جملة شرطية . ونطقت : جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب . وهي جملة فعلية . وقالت : جواب الشرط غير الجازم لا محل لها من الإعراب . وهي جملة فعلية .

وأظنكم تخالون . . . الضحك : في محل نصب مفعول به لـ « قالت » . وأظنكم تخالون : ابتدائية في مقول القول لا محل لها من الإعراب . وهي جملة فعلية كبرى ذات وجه واحد . وتخالون : في محل نصب مفعول به ثان للفعل : أظن . وهي جملة فعلية صغرى تفيد جملة « أظن » معنى التوكيد لاعتقاد التوهم . وأبكي : في محل رفع خبر « أنّ » . وهي جملة فعلية . ولا تحسبوا : استئنافية لا محل لها من الإعراب . وهي جملة فعلية . و وجدت : في محل جر صفة لوجد . وهي جملة فعلية . وتدمع الأحداق : استئنافية لا محل لها من الإعراب . وهي جملة فعلية .

وتبين لنا من هذا مثلاً أن الواو قد تدل على حرف جر محذوف ، وهي للابتداء في مثل هذا الموقع ، لأنها في أول الكلام . ولو كانت في وسطه لدلت على الاستئناف ، خلافًا لما كان بين البصريين والكوفيين من توجيهات . وصفراء : صفة مشبهة تعمل عمل الفعل . وكذلك جليدة . وإنما وجب توظيف الموصوف المحذوف بـ « صفراء » هنا ، خلافًا لما تقرر في كثير من أبواب الإعراب ، لأن إغفال وظيفته واعتماد الصفة يخلان بأصل إعرابي معتبر . هو أن الصفات الحقيقة لا توصف ، فلا بد من ملاحظة موصوفاتها في الإجراء . والمجرور بـ « رُبّ » يكون بحسب موقعه من السياق ، وخبره هنا جملة فعليا مضارع لا ماض ، خلافًا للكثير من كلام العرب .

ثم قد تكون الإضافة إلى ما هو فاعل أو مفعول في المعنى . ومثل : لا يتعرّف بالإضافة . والشيء قد يكون له صفة أو أكثر . والمصدر قد يوصف به فيكون بمعنى المشتق للمبالغة . وتري : فعل ينصب مفعولين تعدى إلى الثاني لزيادة الهمزة الأولى المحذوفة للتخفيف . وتجلدًا وصبرًا : مصدران يعملان عمل الفعل . والتنازع قد يكون للمصادر وفي أشباه الجمل أيضًا . وقال : فعل ينصب كلامًا فيه أكثر من جملة . وأظن وتخال وتحسب : ينصب كل منها مفعولين . و « أنّ » مع معموليها تؤول بمصدر يعرب إعراب الأسماء . والضمير المتصل قد يكون في محل نصب مفعولاً مطلقًا للتوكيد . ومقول القول قد يكون أكثر من جملة : نصًا مطولاً ، أو جملاً متعددة .

أما معاني الأدوات فتعطينا هنا ما يلي : الواو : ابتدائية . ورب : للتكثير . وأل في التبر والضحك : جنسية لتعريف الماهية . وعلى : للاستعلاء المعنوي في البيتين الأول والثاني . و « أل » في الأيام والعيشة والهلك : نائبة عن ضمير الغائبة ، وفي الضنك : حرفية موصولة . والواو : عاطفة لمطلق الجمع قبل « تجلدًا » و « صبرًا» . وما : اسمية موصولة لغير العاقل .

والواو : للحال والاقتران . والواو في البيت الثالث : للاستئناف . ولو : شرطية امتناعية لا متناع في الماضي . واللام : جوابية للتوكيد . وأنّ : مصدرية للتوكيد . ومن : للسببية في البيتين الثالث والرابع . و « أل » في الردى : عهدية ذكرية ، لما جاء قبلها من ذكر للهلك . والفاء : استئنافية للسببية في الموضعين . ولا : طلبية للالتماس . واللام : للسببية . وقد : للتقليل . و « أل » في الأحداق : جنسية لتعريف الحقيقة .

وبهذا نكون قد ميزنا العناصر اللفظية لكل عبارة من الأبيات ، وحددنا صيغها ووظائفها ومعانيها النحوية إعرابًا وصرفًا ، وعلاقات بعضها ببعض مفردات وجملاً ، وما جرى في بعضها من تصرف بإبدال أو إعلال أو إدغام ، وما تحتمله في الوقف والإمالة وتخفيف الهمز . وهذه الإجراءات ، على الرغم من تعقيدها وتعدد جوانبها وأبعادها ، يسرته لنا الإحاطة بأصول التحليل النحوي ، من المعارف الخاصة والعامة ، فتبدى أثرها الفعال وتعاونها الكامل ، لتذليل العمل وتهيئة السبيل الإيجابي القويم . ومن خلال ذلك ظهرت أيضًا ألوان من التعاون ، بين عمليات الإعراب والصرف ومعاني الأدوات ، للوصول إلى النتائج المنتظمة .

٢ - أمثلة حرانية : لقد رأينا ، فيما ذكرنا حتى الآن ، أن العمليات التحليلية تسير بخطا مطمئنة ، إذا راعت تلك الأصول ، واستهدت بمعالمها والمواد التي تقدمها للباحثين . ذلك لأنها تمهد السبيل للعمل العلمي ، وتحدّد ميدان الإجراءات ، وتضع بين يدي المحلّل مفاتيح الفهم والحكم والصياغة والتعبير . وعلى هذا فإنه من اليسير أن تحلل مثل قولنا : شَرِبَ الطِّفْلُ اللَّبَنَ ، إذ المعلومات التي تقدمها الأصول عنه ميسورة ، تتبين من خلالها الدلالات والعلاقات والوظائف والمعاني النحوية ، في التركيب عامة والمفردات خاصة ، لما في العبارة من تحقيق لقواعد الكلام وضوابط الخطاب .

لكنك إذا خالفت بعض هذه القواعد والضوابط ، بتراكيب هرائية مصطنعة . فقلت مثلاً : طَفَلَ اللَّبْنُ الشَّرْبَ ، تعذر عليك السير في مسالك التحليل النحوي . فأنت لا تتبيّن من هذه الأصوات معنى ؛ ولا تتلمس فيها وظائف تعبيرية ، ولا علاقات تركيبية ، على الرغم مما هي فيه من صورة ، تناسب الصيغ والتراكيب العربية . إن افتقاد الدلالات الوظيفة ، والبعد عن الاستجابة لتلك المفاتيح الموضوعية ، يشكلان عقبات كُؤُدًا وحُجبًا قائمة ؛ لا تسمح ببارقة أمل في التحرك الإيجابي ، أو التناول العملي لأساليب الإجراءات المعهودة .

ومع هذا فإن بعض الدارسين المعاصرين ، المتأثرين بالدرس اللغوي الحديث ، بهرتهم أساليب التراكيب الأعجمية ، يفقدها وسائل الإعراب والاشتقاق والتصريف ، فنقلوا ظواهر العجمة ليسقطوها على لغة القرآن الكريم . وبذلك رأوا أن التحليل النحوي عمليات شكلية سطحية ، يكفيها حضور المعنى الوظيفي ، على المستويات الصوتية والصرفية والتركيبية ، ولا تحتاج إلى ما يقتضيه المقام من عناصر الحال والمقال .

فإذا صنعنا نسقًا عشوائيًا من الأصوات ، بالحرف العربي والمباني الصرفية وظاهر العلاقات التركيبية ، مع تجاهل الاعتبارات المعجمية وغيرها ، أمكننا التحليل الإعرابي . ولذلك صنع أحد أساتذتهم ما يلي :

قاصَ التَّجينُ شِحالَهُ بِتَريسِهِ الـ ... ـغاخِي فلَمْ يَستَفْ بِطاسِيَةِ البَرَنْ

هذا ما اصطنع من الرَّطانة ، ثم رأى أنه قد تحققت فيه شروط قرائن التعليق ، فصار من الممكن إعرابه بنجاح تام .[159] وكان مما ذكره في ذلك : « قاص : فعل ماض ، التجين : فاعل مرفوع ، شحال : مفعول به منصوب ، الهاء : مضاف إليه ، الباء : حرف جر ، تريس : مجرور بالباء ، الهاء : مضاف إليه ، الغاخي : نعت لتريس ، الفاء : حرف عطف ، لم : حرف

نفي وجزم ، يستف : فعل مضارع مجزوم ، الباء : حرف جر ، طاسية : مجرورباالياء ، البرن : مضاف إليه » . ثم وصف هذا النسق الهراتي بأنه بيت شعري من البحر الكامل ، وجعل ما علقه عليه إعرابًا كامل التفاصيل ، اتكل على المعنى الوظيفي وحده .

وأنت إذا امتحنت هذا التركيب الاعتباطي ، بما تقتضيه الأصول العلمية للتحليل الإعرابي ، تحقق لديك الغياب التامّ لكل شيء ، من الموضوع المحتوَى، وظروف المخاطَب ، والمعنى الدلالي عامًا أو مجازيًا أو فنيًا . وهذا يعني استحالة العمل التحليلي ؛ لأن العلاقات أيضًا غير واضحة ، بل هي مفقودة فقدًا كاملاً . فزعمُ التحليل باطل من الأباطيل . إن صاحب هذه المقولات الغريبة يريد إثبات أنّ الإعراب يسير ، دون الاعتماد على الأصول المذكورة ، لأنه يكتفي بالمعنى الوظيفي الذي هو ثمرة لعملية التعليق . ولكنه يتجاهل أنّ التعليق لا يكون إلا بوضوح العلاقات المعنوية أولاً : الدلالية والتركيبية والوظيفية .

ذلك لأن « قاص » ليس فعلاً ماضيًا ، إذ الفعل ما يدل على معنى مستقل بالفهم ، والزمنُ جزء منه ، والماضي ما يدل على حدوث شيء قبل زمن التكلم . وانعدام هذه الدلالات في « قاص » يحول دون إجراء التحليل . وإذا أصررت على المضي في الإعراب فأنت موزع في هذه « القاف والألف والصاد » بين احتمالات عشوائية مختلفة ، هذه بعضها : « المنادى المرخم ، والفعل الناقص ، واسم الفعل ، واسم الصوت ، والابتداء باسم مبني ، والأداة من نحو : ليت ولات » .

ثم إن المنادى ما يُطلب إقباله وتنبيهه ، والفعل الناقص يدل على حدث فيه إسناد للخبر إلى الاسم ، واسم الفعل فيه معنى الحدث المقيد بزمان ، واسم الصوت يتضمن الزجر أو الحث أو المحاكاة لبعض الأصوات ،

والمبتدأ موضوع يسند إليه خبر أو فاعل أو نائب فاعل ، والأداة تدل على معنى تركيبي يحدّده السياق ، ولا تكون مترجَمة أو مولّدة أو مصنوعة . وكل هذا معدوم في مضمون الأحرف الثلاثة المذكورة ، فلا مجال لتعيين وجه من الأوجه الإعرابية المحتملة فيها ، إلا إذا أردنا العبث وتسويغ المُحال .

وكذلك الشأن في المصنوعات بعدها : فـ « التجين » ، لا يتعين أنه فاعل ، مع العلم أن الفاعل اسم أُسند إليه فعل تام مقدم عليه ، و « أل » هنا ليس في السياق ما يفيد أنها جنسية أو عهدية أو موصولة أو نائبة عن الضمير أو زائدة ، وما دام المتقدم أولاً مجهول الهُويّة . فالأحرف المكونة لهذا البناء فاقدة للوظائف الإعرابية : ليست مبتدأ ولا اسمًا مضافًا إليه ، ولا اسمًا لفعل ناقص ، ولا خبرًا مقدمًا أو لمبتدأ محذوف ، ولا اسم فعل أو صوت ولا فعلاً مضارعًا . فالخبر ما حصلت به الفائدة مع المبتدأ ، والمضارع ما يدل على حدوث شيء في زمن التكلم أو بعده .

و « شحال » ليس مفعولاً به ، لأن هذه الوظيفة التركيبية تبيّن ما وقع عليه فعل الفاعل . ولمّا كان ما قبله فاقد التعيين للوظيفة ، وليس فيه ما يفيد حصول حدث أو وقوع فعل على شيء ، فإن الحكم بالمفعولية هنا ضرب من العبث . والاحتمال بالتوهم وارد أن يكون : مفعولاً لأجله أو فيه ، أو فعل أمر لاثنين مع جار ومجرور : شيحا ، له .

ولكن المفعول لأجله مراد به الدلالة على سبب الفعل أو علته ، والمفعول فيه مقصود به تحديد زمن أو مكان لحدوث الفعل ، وفعل الأمر يطلب به حصول شيء بعد زمن التكلم . وكل هذه المقاصد مفقود مفقود مفقود . فلا يصح اعتماد شيء منه أو تعيينه وظيفة تركيبية ، في الأحرف المطروحة هنا . ثم إن المضاف يكتسب من المضاف إليه تعريفًا أو تخصيصًا أو تخفيفًا . و « شحال » لم يكن له شيء من ذلك في اللفظ أو

الدلالة أو الظن أو التكهن أو التخيل . فما بعده من لغظ للهاء هو صوت عقيم الفائدة ، ولا قيمة له في عالم النحو .

وهذا في التحليل الإعرابي ينسحب على بقية التركيب الهرائي المصنوع ، لتنزع عن حروفه المنسوجة كل معنى وظيفي مزعوم . ثم إذا انتقلت إلى التحليل الصرفي كانت استحالة تامة للعمليات الإجرائية ، لأن الأحكام الصرفية أدق وأعقد من الإعرابية . فالصيغة ومعانيها الوظيفية ، والتغيرات الصوتية مع ما يرافقها من تغيرات لفظية أو معنوية ، لا بد لها من أصل ودلالة وأدلة . وأعقد من هذا وذاك تحليل معاني الأدوات ، لأنه يعتمد على وظائف الإعراب والصرف ، مستعيناً بالدلالات العامة والخاصة والفنية للتركيب كله ، وبعناصر المقال والحال . وهذا ما لن تجد له حضوراً هنا أبداً ، إذا تجنبت العبث والضرب في مسارب الأوهام .

وكأن صاحب هذا التركيب العشوائي المصطنع أعجبته الأصداء التي ترددت حوله ، وشجعه استحسان الأغرار وسدنة الاستعجام ، فراح يتطاول بما وصل إليه ، واستسمح من القارئ الجرأة على خلق هذا النص الذي كل كلماته هراء ، كما يقول . وهو « حنكف المستعصّ بسقاحه في الكمظ فعنّذ الترّان تعنيذاً خسيلا فلما اصطقّفَ الترّان وتحنكف شقله المستعصّ بحثله فانحكر سُحَيلاً سُحَيلاً حتى خزب » . (١٦٠)

ثم توهم أن القارئ بدأ يُعرب معه هذا التركيب إعرابًا صحيحًا . وإن كان لا يدل على معنى ، لما تحمل كلماته الهرائية في طياتها من معنى وظيفي ، كما قال . بصيغها ومواقعها وما تحمله من علامات . وقد انتهى من ذلك كله إلى أن الإعراب فرع المعنى الوظيفي ، لا المعنى المعجمي ، ولا المعنى الدلالي .

وأوضح دليل ، على عبثية ما يُصطنع من اللغو وبُطلان تحليله ، هو

الضبط للمفردات . أعني تعيين الحركات والسكونات في بنية الكلمات الداخلية وطرفها المهيأ للبناء أو الإعراب . فالعربي عاجز عن القيام بهذه المهِمة في كل لفظ ، قبل أن يتضح في ذهنه المعنى الدلالي لمادته اللغوية الأصلية ؛ والمعنى الصرفي لصيغته التي تُستخدم ، والوظيفة التركيبية ، والعلاقات المتبادلة بين عناصر الكلام . إنه يستحضر هذه المقاصد مجتمعة متعاونة ، ليقوم بالعمليات التعبيرية المناسبة . وإذا فُقدت تلك المقاصد ؛ أو بعضها ، استعصى الأمر على التكلم والكتابه ، واستبهم الهُراء على المتلقي. وكان الطريق مسدودًا ، لا يسمح بشيء من الأداء والتواصل اللغوي .

فأنت لا تستطيع أن تصوغ كلمة من مادة « تجن » قبل أن تدرك المعنى الوضعي لها . ثم إذا حمّلتها معنى واضحًا احتجت إلى معرفة الوظائف الصرفية والإعرابية والتركيبية التي تعبر عنها ، لتضع الصيغة المناسبة بالضبط المناسب . خذ مثلاً لفظة « معلم » ، وهي معروفة الأصل اللغوي . فهي تحتمل صورًا مختلفة من الضبط . تحددها السياقات المقصودة في التعبير : مَعْلَم ، مِعْلَم ، مُعْلِم ، مُعْلَم ، مُعَلِّم ، مُعَلَّم .(١٦١) ولكل من هذه المفردات معنى صرفي يناسب وظيفة معينة من المراد ، ويقتضي أن يوضع في الموقع الملائم له من التعبير . ثم عليك أن تُحمّل المفردة المختارة علامة الإعراب التي تحددها وظيفة التركيب ، بناء على ذلك في سياق العبارة .

وكذلك الأمر في سائر الأسماء والأفعال والأدوات من كل تعبير ، توجهك المقاصد إلى اختيار الصيغ والضبط ، بعد معرفة المضمون الوضعي للمواد الأصلية للمفردات . وإذ ذاك تستطيع أن تؤدي كلامًا ، فيه مضامين لغوية ومعان صرفية و وظائف نحوية وعلاقات تركيبية ، تيسّر للباحث سبل التحليل النحوي .

وإذا تقرر هذا كان لك أن تتساءل مثلاً : لمَ قيل « قاصَ » ؟ ولَم يُقل : قاصِ أو قِيصَ أو قَوصَ أو قَيصَ أو قاصً أو قاصٌ . . . ؟ ومثل هذا ، من التساؤل ، يلقى في سائر الألفاظ الهرائية أيضًا . فليس ثمة مضمون لغوي يسمح لنا باختيار أو تعيين ، والتحكمُ بفرض صورة معينة هو ضرب من العبث والافتعال ، لا يقره منطق لغوي .

والحق أن ما عرضه الزميل الكريم ، من سياقات عشوائية مصنوعة ، عقيم الدلالة الوظيفية والتركيبية أيضًا . لِما ذكرنا قبل من مقاصدِ كلّ وظيفة نحوية عند العلماء . ولن يكون للفظِ وظيفة إعرابية أو صرفية ، إذا لم يكن له معنى لغوي معروف . ولذلك فإن النحاة والمفسرين أجمعوا على أن الحروف المقطعة ، في أوائل بعض السور من القرآن الكريم ، إذا لم يُعرف لها معنى محدّد فهي لا تُعرّب ولا يكون لها محل من الإعراب ، وإن كنت تلفظ مثلاً : ألف لام ميم ، أو : كاف هاء ياء عين صاد .

فهذا إن لم يعيّن له دلالة كان مبهمًا في التركيب ، كهذه المفردات : واحد اثنان ثلاثه أربعه خمسه ، و ألف باء تاء ثاء جيم . . . [١٦٢] بل هو أبعد منها في الإبهام ، لأنها تَضُمُّ دلالات لغوية لا تجد لمثلها صدى فيه . فالأصوات الفيزياوية وحدها ، إذاً خلت من المضمون المعنوي القاصد ، تكون صماء بكماء عقيمًا ، وهي تشبه المادة الملقاة على غير انتظام ، في افتقاد الدلالة على صور مقصودة محددة . نعم قد يستطيع الإنسان أن يصطنع لهذه الأصوات خيالات وأوهامًا ، كما يتوهم الطفل في السُّحب المبعثرة من أشكال وأحداث. لكن هذا يبقى انطباعًا ذاتيًا يتعذر حمل الآخرين عليه .

بل إن التركيب اللغوي للمادة قد يكون عاجزًا عن الإفادة ، لما فيه من عمومية ، وإن أخذ الشكل التعبيري المعروف . فأنت تقول مثلاً « وَجَدَ » ،

فترى أنها كلمة حقيقية ، ولكنها مبهمة صماء .[١٦٣] فإذا ربطتها بمضمون مصدرها « الوَجد » كانت بمعنى : استغنى ، واكتفت بالفاعل وحده . وإذا جعلت فيها مراد « الوُجود » صارت بمعنى : أدرك ، واحتاجت إلى مفعول به أيضًا . وإن زعمت فيها الدلالة على « المَوجِدة » أصبحت بمعنى : غَضِبَ ، واقتضت جارًا ومجرورًا « عليك » مثلاً . وإذا حمّلتها مقصد « الوَجد » عادت بمعنى : هامَ ، وتطلبت مثل قولك : بها . ثم حين تريد بها حدوث العلم تلقاها في حاجة إلى مفعولين أيضًا .

تلك حال الكلمات الحقيقية . فما بالك بالاعتباطي العشوائي ؟ إن أقرب مثال ، لما هو مصنوع هراتي من المنثور المزعوم ، هو ماجاء عن قدماء العرب، جمعًا للحروف العربية . أعني : أبجدْ هوزْ حطّيْ كلمنْ سعفصْ قرشتْ ثخذْ ضظغْ . وأنت ترى أنه أصوات غُفل من كل دلالة أو علاقة أو وظيفة تركيبية . أما المصنوع من الموزون الاعتباطي فيذكرنا بالبيت الثاني ، من قول ابن الرومي في الهجاء :

وأنتَ مِن بَيتِ أهلِ سُــــوءٍ قِصّتُهُم قِصةٌ تَطُــولُ
مُستَفعِلُنْ فاعِلُنْ فَعُـــولُ مُستَفعِلُنْ فاعِلُنْ فَعُولُ
بَيتٌ كَمَعناكَ : لَيسَ فِيهِ مَعـ نًى ، سِوَى أنّهُ فُضُولُ

وقد كفانا الشاعر نفسُه مؤونة العبث والتخمين ، حين ذكر أن ذلك البيت لا فائدة فيه ، وأنه فضول ولغط ، وُضع للسخرية والتهكم فحسب .

لن يكون لشيء من اللفظ تحليل نحوي ، إذا لم يقدم فائدة معنوية . فالأفهام تضطرب فيه ، والتقديرات تختلف وتتعاند على غير هدى أو دليل ، ولا تصل إلى قول يطمئن إليه عربي . أما ما استشهد به الأستاذ الكريم ، برهانًا على خلاف ذلك ، من قول المجنون بن جُندب ، في ترقيص ابنته :[١٦٤]

مَحكُوكَةُ العَيْنَينِ ، مِعطاءُ القَفَا　　كَأنَّما قُدَّتْ علَى مَتنِ الصَّفَا
تَمشِي علَى مَتنِ شِراكٍ أعجَفَا　　كَأنَّما تَنشُرُ ، فِيهِ ، مُصحَفَا

فهو مغالطة مكشوفة . إنّ هذه الأبيات من مشطور الرجز ، ولا يجيز أحد لنفسه أن يقرنها بالمصنوع الهراني ، الذي ليس فيه ما يقدم خدمة لتحليل ، أيًّا كان نوعه .

نعم لقد أقرّ علماء العربية أن الأبيات الأربعة هذه يتعذر تحديد معانيها . لقد سأل أبوحاتم من أنشده إياها : ما معنى قول هذا الرجل ؟ قال : لا أدري . فسأل أبا عبيدة أيضًا ، فقال : ما أطلعني اللهُ على الغيب . ثم لقي الأصمعيَّ وسأله ، فقال : أنا أحسب أن الشاعر لو سُئل عنه لم يدر ما هو ؟ ولما لقي أبا زيد الأنصاري وسأله أجابه : إن هذا المرقّص اسمه المجنون بن جندب ، وكان مجنونًا ، ولا يعرف كلام المجانين إلا مجنون .

ومع هذا الغموض ، في المقاصد المعنوية ، فإن الرجز يقدم شيئًا من الدلالات اللغوية والتركيبية ، تساعد على إعراب يناسب ما بدا منه . وقد تختلف الآراء في تحديد وظائف بعض المفردات منه ، لكن محال أن يقال : إنه هراني فاقد لكل شيء من الفائدة ، وإنه مثلُ تلك المصنوعات العشوائية ، للمغالطة والافتنات .

ثم لو سلمنا أن واضع هذه المفتعلات فَهِم منها ما ذكر ، من الإعراب ، لبقي ذلك قاصرًا عليه وحده ، ولم يجز لنا أن ندعي وجوده لدى غيره ، لأن الفهم الاعتباطي لا يلتقي فيه اثنان . ولو سلمنا جدلاً أن اللغو يمكن تحليله أيضًا لكان ذلك قاصرًا على ما هو هراني ، أو تعبير عامي يسير . أما الحل العلمي للموضوع المطروح - وهو تحليل النصوص الأدبية والعلمية ، كما ذكرنا من قبل - فيقتضي أن يشمل أيضًا هذه المستويات المعقدة ، لا اليسير الساذج أو المفتعل للمغالطة فحسب .

فالتعبير الفني في مثل قول أحمد شوقي :

وَلِمِصرٍ ، وأنتَ بالحُبِّ أدرَى ، بِكَ ، يا حاميَ الحِمَى ، استِعصامُ

لا يتحقق تحليله إعرابًا وصرفًا ومعنى أدوات ، إلا باعتماد ما قرّرناه سابقًا من الأصول الموضوعية . ولو جعلناه على هذه الصورة :

وَلِفِعْلٍ ، وَفَعْلَ بالفِعْلِ فَعْلَلْ ، يفَ ، يا فاعِلَ الفِعَى ، استِفعالُ

لصار عقيمًا غير مبين ، واستعصى علينا كل إجراء نحوي فيه ، لأنه افتقد المقومات المُعِينة على ذلك ، ولا سيّما المعاني الدلالية . ذلك لأن المعنى المقصود والتحليل النحوي بينهما تعاون وتكامل ، لا يتم أحدهما بدقة دون الآخر .

والسرّ في هذا أن التحليل المذكور إنما يكوّن ، في الإجراء العملي ، معادلات مادتها الأولية من معطيات الأصول العلمية التي عرضناها بالتفصيل مع البيان من قبل . ولا تصح نتائجه إلا بتحققِ كل معادلة على حدة أولاً ، ثم تضافرِ المعادلات في النص الواحد ثانيًا ، لتقديم وحدة عضوية متكاملة . فعندما ترى اسمًا مرفوعًا مخبرًا عنه باسم آخر أو جملة ، تتمثل في ذهنك المعادلة التاليه :

كلمة تدل على ذات أو حدث مجرد + مرفوعة + مُخبَر عنها = مبتدأ + مرفوع + علامة رفعه الضمة الظاهرة .

ولا بد أن يكون ما في الطرف الأول من المعادلة حاضرًا بوضوح لدى القارئ أو السامع ، ليستطيع أن يصوغ الطرف الثاني بنجاح ، فيحقق هذه المعادلة . وإذا غاب بعض ذلك عنه فإنه يحاول أن يستعين بالأصول التي ذكرناها ، لتتضح له المعالم وتستجيب له عملية الإجراء ، بالحكم المذكور . وإلا كانت المحاولات عبثًا وافتئاتًا .

وعندما تجد فعلاً يفيد المضيَّ ، وقد أُسند إلى فاعل بعده ملفوظ أو مقدر ، تصنع ما يحقق ذلك في هذه المعادلة :

كلمة تدل على حدث قبل التكلم + مسندة إلى فاعل + مفتوحة الآخر = فعل ماض + مبني على الفتح الظاهر .

وعلى هذا تكون المعادلات التالية ، في بعض صور التحليل :

كلمة تدل على ذات أو حدث + مرفوعة + أُسند إليها فعل تام قبلها = فاعل مرفوع + علامة رفعه الضمة الظاهرة .

كلمة تدل على ذات أو حدث + منصوبة + وقع عليها الفعل = مفعول به منصوب + علامة نصبه الفتحة الظاهرة .

إنّ + اسم منصوب ظاهر أو مضمر + اسم مرفوع ظاهر أو مقدر = حرف مشبه بالفعل + معناه التوكيد .

كانَ + اسم مرفوع ظاهر أو مضمر+ اسم منصوب ظاهر أومقدر = فعل ماض ناقص + مبني على الفتح الظاهر .

إنْ + فعلان مضارعان مجزومان + حدوث الأول يسبب الثاني بعدُ = شرطية للمستقبل + حرف شرط جازم .

ما يتضمن معنى حدث مضى + وزنه فَعُلَ = فعل ثلاثي مجرد + من الباب الخامس .

ما يتضمن ذاتًا قامت بعمل + وزنه فاعل = اسم ثلاثي مزيد فيه حرف بعد الفاء + مشتق على صيغة اسم الفاعل .

هذه نماذج بسيطة جدًّا ، من المعادلات التي تتحصل بين أيدى المحلّلين للنصوص ، وهم يجرون العمليات العقلية ، لتبين أحكام عناصر التركيب ،

والتعبير عن الوظائف والعلاقات والمعاني النحوية فيها . وإذا افتُقد أحد عناصر الطرف الأول من المعادلة ، ولم يتيسر تقديره باعتماد الأصول العلمية المذكورة قبل ، تعذرت إقامة العناصر المقابلة في الطرف الثاني ، وأصبح الإجراء التحليلي مستحيلاً أو قاصراً غير موضوعي . ويستطيع كل باحث ، بعد هذا ، أن يتصور ما يتجدد من معادلات معقدة متطاولة ، تستغرق أوضاع المفردات في مختلف التراكيب العلمية والأدبية ، ليكون لتحليل الإعراب والصرف ومعاني الأدوات الإجراءات الإيجابية الصادقة .

الباب الثاني
أدلّة التحليل النحويّ

يعتمد التحليل النحوي على وسائط ذهنية ، ومعلومات موضوعية يقدمها السياق ، منها اللفظي والمعنوي والتركيبي . وبعضها عام والآخر خاص . ويتضافر هذه الوسائط والمعلومات ، تسير الإجراءات التحليلية في سبيل واضحة ، تحقق النتائج الطيبة المجدية . ويمكننا أن نضع هذه العناصر في حقلين متمايزين متعاونين ، هما حقلا : الأدلة والقرائن .

والدليل في اللغة هو : المُرشد الذي يوصل إلى الحقيقة القطعية ، كآثار الأقدام دليلاً على المسير ، وطرق الباب دليلاً على قادم ، والرعد دليلاً على برق ، والدخان دليلاً على نار . هذا معناه اللغوي ، أما معناه الاصطلاحي فهو ما يلزم من العلم به علمُ شيء آخر ، نحو : احْمرار الوجنة إشعارًا بذات الرئة ، واصفرار العينين إعلامًا باليَرَقان ، وحذف نون المثنى تمييدًا للإضافة ، وقبول التسويف تعيينًا للمضارعة .

وقد تلتبس « القرينة » بالدليل ، مع أنها متميزة عنه ، لأنها في اللغة هي : ما يقارن الشيء ، كالنفْس والزوجة للإنسان والزوج . وهي في الاصطلاح : ما يشير إلى المقصود ، من لاحق الأمر أو ضمنه أو سابقه ، مفيدًا خصوص المقصود . وذلك نحو قولك للمسافر : « مع السلامة » ، أي : سِر مصاحبًا إياها . وهذه تسمى قرينة حالية . ومن القرينة المقالية ورود « إلا » ، في مثل

قول الله تعالى : ﴿ هَلْ جَزَاءُ الإِحْسَانِ إِلا الإِحْسَانُ ﴾ ؟ (١) مشيرًا إلى كون « هل » فيه للنفي .

ومن هذا القبيل أن تستعرض « ألا » مثلاً من قول الأخطل ، في هجاء جرير العِجلي : (٢)

ألا تَنْهَى بَنُو عِجلٍ جَرِيرًا ، كَما لا تَنْتَهِي ، عَنّا ، هِلالُ ؟

فتتوارد عليك في وظيفته المعنوية احتمالات جمة ، منها : التحضيض والتمني والاستفتاح والتوبيخ والفعل الماضي من « الأَلْوِ » أي : الاجتهاد . ولكنك تختبر هذه الاحتمالات بالسبر والتقسيم ، فتستبعد قبول كل واحد منها ، لأن النظم النحوي في السياق يرفض الانسجام وتحقيق المراد من الكلام .

فلو كانت « ألا » للتحضيض لأفادت الحث الشديد على النهي . وهذا لا يناسبه الانتظام مع عدم انتهاء بني هلال ، في التشبيه . وكذلك جعلها للتمني والاستفتاح ، إذ لا يكون تمن للنهي أو تنبيه وتوكيد له في سياق هذا التشبيه بالمنفي من الانتهاء . أما التوبيخ فيقتضي أن نهي بني عجل واقع يوبِّخون عليه ، وهذا ما لا ينتظم مع النهي في الشطر الثاني من البيت . وأما الفعل الماضي فمردود أصلاً ، لافتقاد ذلك المعنى وتركيبه في النظم النحوي ، إذ ليس فيه معنى الإسناد ولا عناصره ، ولا سيما بدخوله على فعل « تنهى » .

فدخول « ألا » على الفعل يعني أنها ليست من الأفعال في شيء . و وجود قرينة النفي بـ « لا » مع عناصر التشبيه ، في الشطر الثاني ، يبين أن المقصود بفعل النهي في الشطر الأول هو النفي أيضًا ، ليتحقق معنى التشبيه في سياق التركيب . وعلى هذا فإن « ألا » مكونة من همزة الاستفهام التعجبي . و « لا » النافية للفعل . والمراد هو التعجبُ من رضا بني عِجل عن سفاهة شاعرهم

جرير ، وتقبيحُ ذلك لِما هو عليه من الشَّبه بانيماك بني هلال في الغي والسفاهة من الهجاء .

ومثل هذه المواقف ، للأدلة والقرائن ، ينتشر في مستويات التحليل النحوي : وقائع صرفية ، و وظائف إعرابية ، ومعانيَ للأدوات . ولذلك يحسن بنا أن نتتبع مسيرته ، من تلك المستويات ، في فصول ثلاثة .

الفصل الأول
أدلّة التحليل الصرفيّ

علم الصرف هو : أصول تُعرف بها أحوال أبنية الأفعال والأسماء ، مما لا يكون في الإعراب . وعندما يصوغ المتكلم أو الكاتب هذه المفردات ، يستعين بتلك الأصول ليبني الأفعال والمشتقات من المصادر ، على صورة المباني الصرفية المحددة ، بغية التعبير عن المعاني المقصودة ، ويستخدم الجوامد أيضًا لمقاصدها الدلالية المحددة .[1] ثم يكون عمل المحلّل ، في هذا الميدان ، لمتابعة تلك العمليات وتحقق مراميها ، ودراسة أبعادها في مواقعها الآنية .

التحليل الصرفيّ

يكون التحليل بتحديد بُنى هذه الكلمات . وأنواعها وصفاتها ، وما يطرأ عليها من تغيرات ذاتية وموقعية ، وما يتوارد عليها من معان صرفية ، في سياق العبارة . وعلى هذا ، فإن المراد بالتحليل الصرفي هو : تمييز العناصر اللفظية في العبارة . لدراستها في إطار النظم ، وتحديد صيغها و خصائصها و وظائفها البِنْيوية ، وتفسير ما فيها من تبدل في اللفظ والصيغة والدلالة والوظيفة ، مع بيان ما تحتمله من تغير صوتي ، في موقعها الخاص من التركيب .

وبذلك يتعرض التحليل للوزن الصرفي ، ونوع الكلمة وصفاتها فيه ، ومعناها الصرفي ، والتبدلات الصوتية الطارئة والمحتملة : بإعلال وإبدال

وإدغام وحذف وزيادة وتخفيف وإمالة و وقف والتقاء ساكنين . . . مع بيان التقلبات المعنوية بين الجمود والاشتقاق . فعندما نقف على قول الله ، تبارك وتعالى [٢] : ﴿ قالَتْ : إنَّ المُلُوكَ إذا دَخَلُوا قَرية أفسَدُوها ، وجَعَلُوا أعِزَّةَ أهلِها أذِلَّةً . وكَذلِكَ يَفعَلُونَ . وإنّي مُرسِلةٌ إلَيهِم بِهَدِيَّةٍ ، فناظِرةٌ : بِمَ يَرجِعُ المُرسَلُونَ ﴾ ؟ نرى من التبدلات والتقلبات مثلاً ما يلي :

فأصل « قالَتْ » هو « قَوَلَ » على وزن : فَعَلَ ، فقلبت الواو ألفًا لتحركها بعد فتح .

والمُلُوك : جمع تكسير مفرده مَلِكٌ . وهو في الأصل مشتق على صيغة مبالغة اسم الفاعل من مصدر : مَلَكَ ، عُبِّرَ به عن اسم الذات لتوكيد المبالغة . وتسقط همزة الوصل بدرج الكلام . يوقف عليه بالسكون المجرد ، ويجوز الروم والتقاء الساكنين في الوقف .

وقَرْيَة : مصدر المرّة بمعنى اسم الفاعل للمبالغة ، فعله : قَرَى ، أي : جمعَ ، عُبِّرَ به عن اسم الذات لتوكيد المبالغة . يوقف عليه بالسكون المجرد مع إبدال التاء هاء . وتجوز إمالة الفتحة في الوقف .

وأفسَدُوا : زيدت فيه الهمزة للجعل ، ويجوز حذفها بعد نقل حركتها إلى التنوين قبلها . وضمة الدال بناء إعرابي لا نتعرض له .

وأعِزَّة : جمع قلة على وزن : أفعِلة ، مفرده عَزِيزٌ . وهو مشتق على صيغة الصفة المشبهة للمبالغة من مصدر : عَزَّ يَعِزُّ ، عُبِّرَ به عن اسم الذات لتوكيد المبالغة . وأصل الجمع « أعْزِزَةٌ » ، فنقلت حركة الزاي الأولى إلى الساكن قبلها ، وأدغمت الزاي في الثانية . وهو إدغام كبير واجب . يوقف عليه بالسكون المجرد مع إبدال التاء هاء . وتجوز إمالة فتحة الزاي في الوقف . ويجوز حذف الهمزة بعد نقل حركتها إلى الواو الساكنة قبلها .

وأهْل : مصدر بمعنى اسم الفاعل للمبالغة فعله : أهَلَ يأهُلُ ،(٣) عُبِّرَ به عن اسم الذات لتوكيد المبالغة . وقد يوصف به فيكون فيه توكيد المبالغة .

وأذِلَّة : جمع قلة أيضًا على وزن : أفْعِلة ، مفرده ذَلِيلٌ . وهو مشتق على صيغة الصفة المشبهة للمبالغة من مصدر : ذَلَّ يَذِلُّ . وباق على معناه الوصفي. وأصل الجمع « أذْلِلةٌ » ، فنُقِلَت حركة اللام الأولى إلى الساكن قبلها . وأدغمت اللام في الثانية . وهو إدغام كبير واجب . يوقف عليه بالسكون المجرد مع حذف التنوين وإبدال التاء هاء . وتجوز إمالة الفتحة في الوقف ، ويجوز جعل الهمزة بينَ بينِ في الدرج . وفي الدرج أيضًا يبدل التنوين واوًا فتدغم في الواو بعدها .

ومُرسِلة : اسم فاعل مؤنث من مصدر : أرسَلَ ، أصله « مُؤَرْسِلةٌ » . والهمزة مزيدة للتعدية ، حذفت منه حملاً على حذفها من الفعل المضارع . يوقف عليه بالسكون المجرد مع حذف التنوين وإبدال التاء هاء . وتجوز إمالة الفتحة قبل الهاء . وفي الدرج يجوز حذف الهمزة من « إليهم » ونقل حركتها إلى التنوين .

وهَدِيَّة : فَعِيلة ، بمعنى اسم المفعول للمبالغة من مصدر : أُهدِيَ ، عُبِّرَ به عن اسم الذات لتوكيد المبالغة . والتاء مزيدة فيه للنقل من الوصفية إلى الاسمية ، لأنه من الصفات الغالبات . وأصله « هَدِيْيَةٌ » . فأدغمت الياء الأولى في الثانية . وهو إدغام صغير واجب . والوقف مثل : أذلة .

وناظِرة : اسم فاعل مؤنث من مصدر : نَظَرَ . وفي الدرج يبدل التنوين ميمًا ، لوجود الباء بعده . والوقف مثل : أذلة ، ولا تجوز إمالة الفتحة لأنها على راء .

والمرسلون : جمع مذكر سالم أطلق على مفرد للتعظيم ، إذ المرسل رجل واحد من أشراف القوم . وهو اسم مفعول من مصدر : أرسِلَ ، عُبِّرَ به

عن اسم الذات للمبالغة . وأصله « مُؤَرْسَلٌ » ، والهمزة مزيدة للتعدية ، حذفت منه حملاً على حذفها من الفعل المضارع المبني للمجهول : أُرسَلُ . يوقف عليه بالسكون المجرد ، ويجوز الروم في الوقف والتقاء الساكنين . وفي الدرج تحذف همزة الوصل .

الأدلة والقرائن في أبنية الكلمة

يعتمد التحليل الصرفي على الأدلة والقرائن اللفظية التركيبية ، لتحديد نوع الأسماء المعربة والأفعال المتصرفة ، في البناء التقسيمي من الاسمية والفعلية . أما حروف المعاني ، وما يشبهها من أسماء مبنية وأفعال جامدة ؛ فلا تستجيب للإجراءات الصرفية ، لِما هي عليه من الجمود وعدم التصرف . وقد اكتشف العلماء خصائص مميزة لكل من الاسم والفعل ، تكون أدلة لتعيين نوع الكلمة ، من ذلك التقسيم .(٤)

ففي الاسم يُستدل بتلبس صيغة من أبنية الأسماء الخاصة ، وبالدلالة على مسمى كالحدث أو الذات أو الموصوف مع الصفة . ثم يكون الاسم قابلاً لبعض ما يلي : التنوين والجر ، والتعريف والإضافة والنداء ، وطرفَي الإسناد في الجملة الاسمية ، والاتصال بضمائر الجر ، والتصغير والنسبة والوصفية ، والتأنيث والتثنية والجمع .

أما الفعل فيُستدل عليه بتلبس صيغة من أبنية الأفعال الخاصة أيضًا ، وبالدلالة على الحدث مع الزمن ، ماضيًا أو حاضرًا أو مستقبلاً . ثم يكون قابلاً لبعض ما يلي : الإسناد إلى الاسم ، والاتصال بضمائر الرفع والنصب وتاء التأنيث ، ونوني التوكيد وأحرف المضارعة والتسويف ، والشرط والجزم ، ودخول « قد » و « لم » و « لن » . ومن هذه الخصائص ما يكون للفعل الماضي ، ومنها ما يكون للمضارع ، ومنها ما يكون للأمر .

وهذه الأدلة المعروفة تكون معايير ومقاييس ، يستعين بها المحلّلون ،

للحكم على الكلمة بوضعها في حقل الاسمية أو الفعلية ، فيكون لديهم إجراءات محقِّقة السداد غالبًا . وقد يرد في ظاهر النصوص ما يخل بذلك ، ويوهم الخلاف . فالرسم المصحفي ، لمثل قول اللهِ تعالى : ﴿ وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ ﴾ ، و ﴿ لَنَسْفَعًا بالناصية ﴾ ، [٥] لا يعني التنوين فيه أن الكلمتين المتصلتين به اسمان ، لأنه في الحقيقة هو نون التوكيد الخفيفة ، رسمت كالتنوين اصطلاحًا ، دلالة على أنها تبدل في الوقف ألفًا . ثم قد يلحق التوكيدُ اسمًا أو فعلاً ماضيًا . والتنوينُ فعلاً أو حرفًا ، [٦] لأسباب لهجية أو بلاغية أو فنية . وهذا لا يعني تداخل الصيغ والتركيب ، ولا بد من الاحتراس في التمييز والتفصيل ، قبل الحكم في التحليل وتحديد الحقول للمفردات .

وقد يكون للكلمة أحد تلك الأدلة أو بعضها ، وقد تتضافر عدة أدلة وقرائن مقالية أو حالية لتحقيق الحكم المقصود . مثال ذلك أن « آتي » ، في النص القرآني الكريم [٧] : ﴿ قالَ عِفْرِيتٌ مِنَ الجِنِّ : أنا آتِيكَ بِهِ قَبلَ أن تَقُومَ مِن مَقامِكَ . . . قالَ الَّذِي عِندَهُ عِلمٌ مِنَ الكِتابِ : أنا آتِيكَ بِهِ قَبلَ أن يَرتَدَّ إلَيكَ طَرْفُكَ ﴾ ، يحتمل أن يكون اسم فاعل من مصدر « أتى » وزنه « فاعِلٌ » ، والهمزة أصلية فيه و الألف بعدها زائدة ، و أن يكون فعلاً مضارعًا وزنه « أفْعِلُ » ، والهمزة حرف مضارعة والألف مبدلة من همزة .

هذا ما ذهب إليه كثير من العلماء ،[٨] لأن الظاهر يساعد كلًّا من الاحتمالين ، في الصيغة والمعنى . وقد رجح بعضهم اسم الفاعل لأنه أنسب بمقام ادّعاء الإتيان في المدة المذكورة ، أو لأن الأصل في الخبر هو الإفراد . وقراءة الإمالة للألف تقتضي أنها زائدة لا مبدلة من همزة . وهذه ، كما ترى ، قرائن من المقال والمقام ، تساعد الوجه الأول . غير أنك لو رجعت إلى سياق النظم الكريم لكان لك من الأدلة ما يخالف ذلك ، ويرجح

الوجه الثاني.

فالآيتان المذكورتان هما جواب لآية متقدمة جاء فيها، على لسان سليمان [٩] : ﴿ أيُّكم يأتيني بعرشِها ، قَبلَ أن يأتوني مُسلِمينَ ﴾ ؟ والسؤال هنا صيغته بالفعل المضارع ، والمعهود غالبًا في نظم الكلام أن يكون الجواب على نمط السؤال . فالأولى حمل « آتي » على الفعلية أيضًا ، وهذه قرينة لفظية ترجح ما ذكرنا .

وثمة دليل من السياق أيضًا . فالأصل في اسم الفاعل ، إذا أضيف إلى مفعوله في المعنى ، أن يُخبَر به عما قد وقع وانقضى فيما مضى . [١٠] وهذا منافٍ لِما أُخبر به هنا من احتمال الوقوع مستقبلاً . أما الخبر بالفعل المضارع فهو أوجهُ وأقرب إلى الملاءمة والانسجام ، في مثل هذا السياق ، حتى لكأنه قيل : أنا سوف آتيك به . ولا يُحتج هنا بقوله ، عز وجل [١١] : ﴿ وكُلُّهُم آتِيهِ يَومَ القِيامةِ فَردًا ﴾ ، لأن هذا خبر عن المستقبل بلفظ الماضي لتحقق وقوعه حتمًا ، والتعبير باسم الفاعل يؤدي ذلك خير أداء .

ومن هذا القبيل كلمة « أخرق » في بيت سالم بن وابصة : [١٢]

ولا أنَّ نَفسِـــــــي يَزدَهِيها وَعِيدُكُم
ولا أنَّني بالمَشيِ ، في القَيدِ ، أخرَقُ

فهي تحتمل أن تكون صفة مشبهة من الخَرَق ، وهو الاضطراب ، وأن تكون فعلاً مضارعًا من ذلك المعنى . غير أن الخبر لـ « أنّ » الأولى بجملة « يزدهي » يرجح الفعلية ، لتصير جملة « أخرق » من الفعل والفاعل في محل رفع خبرًا لـ « أنّ » الثانية .

وعندما تتحرى قول جميل بن معمر : [١٣]

إذا قُلتُ : ما بِي ، يا بُثَــينةُ ، قاتِلِي
مِنَ الوَجــدِ ، قالَتْ : ثابِتٌ ، ويَزِيــدُ

وإن قُلْتُ : رُدّي بَعضَ عَقلِي ، أَعِشْ بِهِ
مَعَ النّاسِ ، قالَتْ : ذاكَ مِنكَ بَعِيــــــدُ
فلا أنا مَردُودٌ ، بِما جِــــــئتُ طالبًا ،
ولا حُـــــبُّها ، فِيما يَبِيـــــدُ ، يَبِيــــدُ

تتبدّى لك الأحكام البالية :

قُلتُ : فِعل ، لما هو عليه من صيغة الفعلية ، ولدلالته على الحدث مع الزمن ، ولإسناده إلى الفاعل ، واتصاله بضمير الرفع . ومثله : جئتُ .

وبُثَينة : اسم ، لما هو عليه من صيغة الاسمية ، ولدلالته على الذات والاسم العلم ، وقبوله النداء والتصغير والتأنيث .

وقاتِلِي : يحتمل الاسمية والفعلية . لما هو عليه من صيغة فعل الأمر واسم الفاعل من القتل ، ولا تصاله بضمير المتكلم أو المخاطبة . غير أن قرينة الابتداء بـ « ما » الموصولة ، واقتضائها خبرًا لا يناسبه الأمر بالقتل ، تُعيِّن اسمية « قاتل » بكونه خبرًا مضافًا إلى ضمير المتكلم .

والوَجدِ : اسم ، لما هو عليه من صيغة الاسمية ، ولدلالته على الحدث مجردًا من الزمان ، ودخول التعريف عليه وقبوله الجر .

وقالَتْ : فعل ، لما هو عليه من صيغة الفعلية ، ولدلالته على الحدث مع الزمن ، ولاتصاله بتاء تأنيث المسند إليه .

وثابتٌ : اسم ، لما هو عليه من صيغة الاسمية ، ولدلالته على موصوف وصفة ، وكونه خبرًا لمبتدأ محذوف ، وقبوله التنوين . ومثله : طالبًا ، مع كونه حالاً .

ويَزِيدُ : يحتمل أنه فعل مضارع أو اسم علم ، بقرينة احتمال أن يكون « ثابت » اسمًا علمًا . إلا أن قرينة العطف بالواو على « ثابت » ، لتَقصد

حصول الزيادة للوجد في المستقبل ، تُعيِّن الفعلية . فتكون الياء في أوله دليلاً على الفعلية . وهي حرف مضارعة .

ورُدِّي : فعل . لما هو عليه من صيغة الفعلية ، ولدلالته على الحدث الأمري المقرون بزمن المستقبل ، وإسناده إلى الفاعل ، واتصاله بضمير الرفع للمخاطبة .

وبَعضَ : اسم ، لما هو عليه من صيغة الاسمية ، ولدلالته على الذات ، وقبوله المفعولية والإضافة .

وعَقلِي : مثل « بعض » ، مع ملاحظة قبوله الجر والإضافة إليه .

وأعِشْ : فعل ، لما هو عليه من صيغة الفعلية ، ولدلالته على الحدث مع الزمن ، ولإسناده إلى الفاعل ، واتصاله بهمزة المضارعة ، وقبوله الجزم .

والنَّاسِ : اسم ، لما هو عليه من صيغة الاسمية ، ولدلالته على الذات والجمع ، وقبوله التعريف والجر .

وبَعِيدٌ : اسم ، لما هو عليه من صيغة الاسمية ، ولدلالته على موصوف وصفته ، وقبوله الخبرية للمبتدأ اسم الإشارة . ومثله : مردود ، مع زيادة قبوله للتنوين .

وحُبُّيا : اسم ، لما هو عليه من صيغة الاسمية ، ولدلالته على الحدث مجردًا من الزمان ، وقبوله الابتداء لخبر يلي بعد ، وقبوله الإضافة إلى ضمير الجر .

ويَبِيدُ : فعل ، لما هو عليه من صيغة الفعلية . ولدلالته على الحدث مع الزمن ، وقبوله الإسناد إلى فاعل مضمر ، وقبوله حرف المضارعة .

وقد يشكل على النحاة تعيين نَوعِ الكلمة ، كما كان في صيغة « حاشا » ، من قول الله تعالى [١٤] : ﴿ حاشَ للهِ ﴾ . فقد استدل بعضهم على أنها فعل ، [١٥]

بورود حرف الجر بعدها ، وبالتصرف فيها إذ قيل : حاشَى وحاشْ وحشَى . فالمعنى : جانَبَ يوسفُ المعصيةَ لأجل الله . غير أن هذا الاستدلال ينفي الحرفية [١٦] ولا يثبت الفعلية ، إذ التصرف والدخول على الحرف قد يردان في الأسماء أيضًا . والدليل على اسميتها قراءة « حاشًا » معربةً بالتنوين . فهي مرادفة للبراءة والتنزيه ، كأنه قيل : تنزيهًا للهِ وبراءةً له ! [١٧]

وربما تبادر إلى الذهن ، من بعض التراكيب ، ما هو مخالف لحقيقة اللفظ ، بسبب ما يوهمه ظاهر الكلام . فقول النابغة الجعدي ، يصف ما تركته الخيل بعد الغارة : [١٨]

كأنَّ الغُبارَ ، الَّذِي غادَرَتْ   ضُحَيًّا ، دَواخِنُ مِن تَنضُبِ

قد يُظن أن « تنضب » فيه ، بما هو عليه من صيغة « تَفْعُل » ، فعل مضارع حرك بالكسر للضرورة . إلا أن دخول حرف الجر عليه دليل قاطع بالاسمية دون الفعلية . ثم إن المعنى اللغوي يؤكد هذه الدلالة القاطعة . فالتنضب : شجر ضخم يبدو للناظر مغبرًّا كاليابس ، ودخانُ حريقه أبيض مثل الغبار . وإنما سُمِّي بذلك لقلة مائه ، فهو كالناضب لا ماء فيه . وبهذا يستقيم المعنى العامّ للبيت ، وتتضح العلاقات والوظائف في السياق التركيبي .

وأظهر من هذا ما جاء في قول امرأة أعرابية ، تسحر زوجها بالرُّقى المزعومة : [١٩]

أَخَّذْتُهُ ، باليَنجَلِبْ   فلا يَرِمْ ، ولا يَغِبْ
ولا يَزَلْ عِندَ الطُّنُبْ

فقد يُتوهَّم أن « الينجلب » فعل مضارع أيضًا ، أقحمت قبله « أل » ضرورة ، أو أُدخلت عليه وهي اسمية موصولة بمعنى « الذي » ، أي : الذي ينجلب به المرء . ولكن المعنى اللغوي فيه دلالة قاطعة بغير ذلك ، إذ الينجلب : خرزة

يُجلب بها الإنسان إلى أمر لا يريده ، ويقال لها أيضًا : اليَنجَلِبةُ .[٢٠]

وليس من هذا قول الفرزدق :[٢١]

ما أنتَ بالحَكَمِ التُّرضَى حُكُومَتُهُ ولا الأصيلِ ، ولا ذِي الرَّأيِ والجَدَلِ

فوجود « أل » هنا ليس دليلاً على أن « تُرضَى » اسمٌ وزنه : فُعْلَى ، من « تِرياض »[٢٢] المذكور في أسماء النساء ، وصفةٌ للحكم ، إذ لا تصرُّف لمادة « ترض » فيما استعمله العرب ، ولا مجال لصياغة « فُعْلَى » منها . وعلى هذا فإن احتمال الاسمية لا يصح هنا ، والفعلية هي الصواب ، لأن المعنى : ما أنت بالحكم الذي تُرضَى حكومته . فـ « أل » هي اسمية موصولة دخلت على الفعل المضارع المبني للمجهول ، وهذا أمر معروف وجائز في الشعر والنثر .[٢٣]

وكذلك الشأن في قول الأعشى ، يصف الذين أدمنوا شرب الخمر :[٢٤]

لا يَستَفِيقُونَ مِنها ، وهْيَ راهِنةٌ إلّا بـ « هاتِ » ، وإن عَلُّوا ، وإن نَهِلُوا

فورود الباء لا يدل على اسمية « هاتِ » ، وإن بدا الكسر في الآخر أيضًا . وعدم التنوين في مثل هذا الموقع ينافي الاسمية ويوجه إلى الفعلية ، إذ ليست هذه الصورة مما يوجب البناء على الكَسر في صيغ الأسماء المتصرفة ، ولا معنى لـ « هاتِ » في تصرُّف « هوت » أو « هيت » . وإذا علمنا أن معنى هاتِ : أعطِ وناولْ ، تحقق لدينا أنه فعل أمر أصله « آتِ » ، فأبدلت الهمزة هاء ،[٢٥] وأنه هنا وارد على الحكاية ، إذ التقدير : بقولهم هاتِ . فالباء لها مجرور محذوف ، وهاتِ : في محل نصب مفعول به للمصدر « قول » .[٢٦]

ومن هذا القبيل ما جاء في بيت امرئ القيس :[٢٧]

ألا هَل أتاها ، والحَوادِثُ جَمَّةٌ ، بأنَّ امرأَ القَيسِ بنَ تَملِكَ بَيقَرا ؟

فـ « تملك » هنا ليس في الأصل اسمًا مضافًا إليه ، ممنوعًا من الصرف

للعلمية والتأنيث . وإنما هو فعل مضارع من المُلك ، عُبِّرَ به عن الاسم العَلَم لأمّ الشاعر . فمنعُه من الصرف للعلمية مع النقل من الفعلية . و قد روي : « تَملِكُ » على الحكاية أيضًا .

وكذلك ما تراه في قول جميل بثينة :[٢٨]

أبُوكَ حُبابٌ سارِقُ الضَّيفِ بُردَهُ وجَدّيَ ، يا حَجّاجُ ، فارسُ شَمَّرا

فالمعروف أن صيغة « فَعَّلَ » خاصة بالأفعال ، وليس لها في الأسماء حضور أصلاً . ولا يصح كون « شمّر » فعلاً لأمرين : أولهما فساد المعنى ، والثاني إضافة « فارسُ » إليه . وهذان دليلان يوجبان أن يكون « شمّر » اسمًا ، وهو الصواب ، إذ المراد به اسم فرس مشهورة كانت لجدّ جميل . فهو منقول من الفعلية إلى الاسمية .

وقد يكون اللفظ صريحًا في صيغته ، فيتوهم بعض الناس غير الصواب . ومن ذلك أن ابن هشام الأنصاري سمع مَن يُعرب ﴿أَلْهاكُمُ التَّكاثُرُ﴾ :[٢٩] مبتدأ وخبرًا ، على غرار : المنطلقُ زيدٌ . فقد ظن المُعرِب « ألهاكم » اسمًا لورود « أل » في أوله . ولو تجاهلنا دلالة المعنى ، وتوجهنا إلى اللفظ وحده ، لورد على هذا المُعرِب أن « هاكُم » ليس له دلالة معنوية ، إذ لا يُعلم من « التهكّم » ما جاء على مثل هذا اللفظ ، ولا ما كان من صيغ لها أصل ثلاثي مجرد .

أضف إلى ذلك أن « هاكُم » إذا زعمته اسمًا كان على وزن : فاعُل . وهذا مفقود في أبنية الأسماء العربية ،[٣٠] فلا يصح حمل الكلمة هذه على الاسمية . فإن ادعيت أنها اسم على وزن : فَعْلَى ، من مصدر : ألِهَ ، أي : اشتاق ، أو مثنى مفرده « ألْهٌ » مصدر : ألَهَ ، أي : تحيّر ، وهو مضاف إلى ضمير المخاطبين ، كنتَ قد ذهبت إلى ما لا يصح له معنى في هذا التركيب .

ذلك لأن ما بعده – وهو قوله ، جلّ وعلا [٣١] : ﴿ حَتَّى زُرْتُمُ المَقَابِرَ ﴾ – يقتضي حدثًا له استمرارٌ في الماضي ونهايةٌ زمانية دلت عليه « حتّى » . وليس في الجملة الاسمية المزعومة شيء من هذا . ثم إن الهمزة في « أل » من الآية الكريمة همزة قطع ، وهي مع اللام من أصل الكلمة لا للتعريف ، فلا مجال للافتراض وتوهم الاحتمالات الخيالية ، وقد قطعتْ جهيزة قول كل خطيب .

على أن هذا كله لا يمنع احتمال وجهين في بعض المواقع ، تبعًا لتقديرين مختلفين في السياق ، فوصف الخمر في بيت عمرو بن كلثوم :[٣٢]

مُشَعْشَعَةً ، كأنَّ الحُصَّ فِيها إذا ما الماءُ خالَطَها سَخِينا

ترى فيه أن « سخينا » يختلف تحديد نوعيته من الاسمية والفعلية ، بحسب تعيين الوظيفة التركيبية لـ « إذا » . فإن جعلتها ظرفية زمانية بمعنى : حين ، تتعلق بالخبر المحذوف لـ « كأنّ » ، تحقق أن « سخينا » : حال منصوبة عن الماء ، أي : إذا خالطها الماء في هذه الحال . وإن جعلت « إذا» شرطية تعينت الفعلية في الكلمة الأخيرة من البيت ، وكان التقدير : إذا مُزجت بالماء ، وشربناها ، سخينا بالمال واستهلكناه .

وقريب من هذا ما تراه في قول الراجز :[٣٣]

مَن رَوَّلَ اليَومَ ، لَنا ، فقَد غَلَبْ خُبْزًا بِسَمنٍ ، فهُوَ عِندَ النّاسِ جَبّْ

فإذا جعلت الضمير « هو » عائدًا على « مَن » تعيّن أن « جَبّ » فعل ماض بمعنى : غلب ، والتقدير : فالذي يفعل ذلك عند الناس جَبَّ الآخرينَ وتغلّب عليهم . وفي هذا توكيد لما في آخر البيت الأول . وإن جعلت الضمير عائدًا على المصدر المتضمَّن في « روّل » ، أي : الترويل ، كان التقدير : فهذا الفعل عند الناس جَبٌّ ، أي : غلبةٌ وانتصار .

وهكذا ترى أن الخصائص المختلفة قد تتقابل ، لتسير في اتجاهين متنافيين من خدمة التحليل الصرفي، أو تتضافر لتيسير عمليات التحليل الصرفي ، بتعيين نوع الكلمات في حقول الاسمية أو الفعلية . وعندما تلتبس أحوال بعض المفردات وتكاد تحتمل وجهتين ، تقدّم قرائن المقال أو الحال عونًا ظاهرًا لترجيح كِفّة أحد الجانبين ، وتعيين الحقل الواقعي لِما أشكل .

مراحل التحليل الصرفي

تتوزع الإجراءات العملية للتحليل ، من المستوى الصرفي ، على مراحل ثلاث ، بالانتقال من الظاهر إلى الخفي كالمحتمَل من الصفات والمعاني والتصرف . وفي كل مرحلة من هذه الثلاث ، يسير الإجراء من الأعمّ إلى العامّ ، فالخاصّ فالأخصّ ، وكأنه يتدرج في الانتقال بين ضلعي زاوية حادة، متوجهًا إلى رأسها . وبذلك ينتهي إلى أخص ما يكون من الصفات للمفردة المحلَّلة . ويمكننا أن نعرض تلك المراحل فيما يلي :

١ - **تحليل بنية الكلمة** : وهنا يبسط المحلّل الظواهر الجلية من صور المفردة، لتحديد صفاتها الصرفية . فيبدأ بالوزن الصرفي ، معتمدًا الفاء والعين واللام والحركات والسكون وحروف الزيادة ، مع مراعاة تتابع الأصوات وما في الكلمة من زيادة أو حذف أو قلب مكاني . نحو :[٣٤]

زَهْرٌ : فَعْلٌ وَلَدٌ : فَعَلٌ أعمالٌ : أفعالٌ مَنصُورٌ : مَفْعُولٌ
سامٍ : فاعٍ يَدٌ : فَعٌ قِسِيٌّ : فُلُوعٌ .

سَمَحَ : فَعَلَ عَمِلَ : فَعِلَ أسمَعَ : أفعَلَ انتَقَلَ : افتَعَلَ
أعطِ : أفْعِ خُذْ : عُلْ أيِسَ : عَفِلَ .

ومن هذه العملية المادية الظاهرة جدًا ، يتبيّن لنا بعض خصائص المفردات من تجرد وزيادة . ولكي يكون الحكم في هذا الجانب مبنيًا على الحقيقة ، يجب في الأسماء إسقاط : علامات التعريف والتنكير [٣٥]

والتأنيث والنسبة والتصغير ، والتثنية والجمع السالم . وحروف الإعراب والندبة والسكت . وذلك على النحو التالي :

فالجَبَل : ثلاثي مجرد ، والكِتاب : ثلاثي مزيد فيه حرف . والمُستقبَل : ثلاثي مزيد فيه ثلاثة ، وبَيتٌ : ثلاثي مجرد ، وناجِحةٌ : مزيد فيه حرف واحد ، وسُودانيٌّ : مزيد فيه حرفان ، وأُصَيحابٌ : مزيد فيه حرفان ، واستِعمالانِ : مزيد فيه أربعة ، ومُستغفِرونَ : مزيد فيه ثلاثة ، وصالِحاتٌ : مزيد فيه حرف واحد ، وأخُوكَ : مجرد محذوف اللام ، و وا قَلْبا : مجرد ، و وا إسلاماهْ : مزيد فيه حرفان .

أما الفعل فلكي يصح الحكم عليه ، في هذا الجانب أيضًا ، يجب أن يُرَدّ إلى صيغة الماضي المبني للمعلوم والمسند إلى المفرد الغائب المذكر . فقولنا « يَتعلّمُونَ » يردّ إلى « تَعلَّمَ » ليتضح أنه ثلاثي مزيد فيه حرفان . و « اخشَوشِنوا » يُجعَل « اخشَوشَنَ » ليتبين أنه مزيد فيه ثلاثة . و « يُنصَرونَ » نعيده إلى « نَصَرَ » ليتحقق أنه مجرد . و « ينتظِرْنَ » يعاد إلى « انتَظرَ » ليقال : إنه مزيد فيه حرفان .

وفي عناصر الأسماء والأفعال ، لاّ بد من ردّ ما حُذف في الرسم اصطلاحًا . فالاسم العَلَم « طاوس » مثلاً يلاَحظ أنه في الأصل « طاووس » ، وهو ثلاثي مزيد فيه حرفان . ولفظ الجلالة « الله » : أصله « إلاهٌ » مزيد فيه حرف واحد . والناس : أصله « أناس » مزيد فيه حرف واحد . والرحمن : أصله « رحمان » مزيد فيه حرفان . و أنتصرتَ ؟ هو في الأصل « انتصرَ » وهمزة القطع قبله للاستفهام ، حذفت بعدها همزة الوَصل ، وألحقت بآخره تاء الفاعل . فهو فعل ثلاثي مزيد فيه حرفان . ويراعى أيضًا ما حُذف للإعراب أو للوقف ، أو لتخفيف الهمز ، أو لالتقاء الساكنين ، أو في رسم المصاحف ، أو في ضرائر الشعر وقوافيه .(٣٦)

وكذلك شأن ما زيد في الرسم اصطلاحًا ، تجب مراعاته حين التحليل . فعَمرٌو : مجرد . ومائة : مجرد محذوف اللام أيضًا . والشّمال : مزيد فيه حرف واحد . واللّعب : مجرد . وذَهَبُوا : فعل ثلاثي مجرد زيدت في آخره الألف للتفريق بين واو الجماعة والواو التي هي لام الفعل في مثل « يدعُو » . ومن هذا أيضًا الألف في آخر نحو : لا تذهبُوا ، واجلسوا . ويراعى أيضًا ما يزاد للتركيب كالألف قبل نون التوكيد ، في نحو : اصبِرانٍّ واصبِرْنانٍّ ، أو في الوقف ، أو في رسم المصاحف ، أو في ضرائر الشعر والقوافي للإطلاق والترنم والغلوّ . (٣٧)

ولكي تتضح لنا الصفة الحقيقية للكلمة المحلَّلة ، من ثلاثية ورباعية وخماسية وتجرد وزيادة ، نستعين بالوزن الصرفي ، مع التكرار لما هو مكرر من الحروف الأصول ، وتكرار اللام أيضًا مقابل ما زاد على الثلاثة من أصول . وبهذا فوزن سَحاب : فَعال . وهو ثلاثي مزيد فيه حرف واحد . ومثله : أحمَرُ ، وسُلَّم ، وكاتِب ، وعَمُود ، وكَبِير ، وعَطْشَى ، وخِدَبٌّ ، لأن أوزانها : أفعَل ، وفُعَّل ، وفاعِل ، وفَعُول ، وفَعِيل ، وفَعْلَى ، وفِعَلّ . وأطفال وزنه : أفعال ، مزيد فيه حرفان . وكذلك قَوافِل ، ومَسرُور ، ومِعطار ، وسَيْرانٌ ، لأن أوزانها : فَواعِل ، ومَفعُول ، ومِفعال ، وفَعلانٌ . وانتِصار وزنه : افتِعال ، مزيد فيه ثلاثة . واستِفهام وزنه : استِفعال ، مزيد فيه أربعة . وكُذُبْذُبانٌ وزنه : فُعُلعُلانٌ ، مزيد فيه خمسة .

وعَنبَر وزنه : فَعلَل . وهو رباعي مجرد ، لأن اللام الثانية من الوزن تمثل الحرف الرابع الأصلي من الكلمة . وكذلك دِرهَم ، وبُرقَع ، وبُلبُل ، ودِعبِل ، وهِزَبْر ، لأن أوزانها : فِعلَل ، وفُعلَل ، وفُعلُل ، وفِعلِل ، وفِعَلّ . ومُزخرِف وزنه : مُفَعلِل . فهو رباعي مزيد فيه حرف واحد . وكذلك : مُغَربَل ، ودِرياس ، وعُصفُور ، وقَنابِل ، وزِبَعرَى ، لأن أوزانها : مُفَعلَل .

وفِعلال ، وفُعلُول ، وفَعالِل ، وفِعَلّى . وصَنادِيق وزنه : فَعالِيل . فهو مزيد فيه حرفان . ومثله : زَيزَفُون ، ومُضمَحِلّ ، وشَعشَعانٌ ، وعَنكَبوت ، لأن أوزانها : فَيعَلُول ، ومُفْعَلِلّ ، وفَعلَلانٌ ، وفَعلَلُوت . واطمِئنان وزنه : افعِلال ، مزيد فيه ثلاثة .

وزَبَرجَد وزنه : فَعَلَّل . وهو خماسي مجرد ، لأن اللامين الأخيرتين تمثلان الحرفين الرابع والخامس الأصليين . وكذلك : خُزَعْبِل ، وقِرطَعْب ، وجَحْمَرِش ، لأن أوزانها : فُعَلّل ، وفِعْلَلّ ، وفَعْلَلِل . وعَنْدَلِيب وزنه : فَعلَلِيل . فهو مزيد فيه حرف واحد . ومثله : سَلسَبِيل ، في وزنه أيضًا . أما عَضرَفُوط فوزنه : فَعلَلُول . وأما مَرْزَنجُوش فوزنه : فَعْلَنلُول . والأول مزيد فيه حرف واحد ، والثاني مزيد فيه حرفان .

هذا ما يمكن أن يذكر في الأسماء . والأمر في الأفعال شبيه به . فقولك « أكرَمَ » على وزن : أفعَلَ ، وهو ثلاثي مزيد فيه حرف واحد . وكذلك : جادَلَ ، وعَلَّمَ ، وجَلبَبَ ، وسَيطَرَ ، وحَوقَلَ ، ودَهْوَرَ ، لأن أوزانها : فاعَلَ ، وفَعَّلَ ، وفَعلَلَ ، وفَيعَلَ ، وفَوعَلَ ، وفَعْوَلَ . وتَعالَمَ وزنه : تَفاعَلَ، وهو مزيد فيه حرفان . ومثله : تَكَلَّمَ وتَجَلبَبَ ، وتَحَيَّزَ ، وتَمَسكَنَ ، وانحَدَرَ ، واحتَرَمَ ، واربَدَّ ، لأنها على أوزان : تَفَعَّلَ ، وتَفَعلَلَ ، وتَفَيعَلَ ، وتَمَفعَلَ ، وانفَعَلَ ، وافتَعَلَ ، وافعَلَّ .

واستَخرَجَ وزنه : استَفعَلَ ، ثلاثي مزيد فيه ثلاثة أحرف . وكذلك : اخشَوشَنَ ، واعلَوَّطَ ، واملاسَّ ، واقعَنسَسَ ، واستَلقَى ، وابيَضَضَّ ، لأنها على أوزان : افعَوعَلَ ، وافعَوَّلَ ، وافعالَّ ، وافعَنلَلَ ، وافتَعلَى ، وافعَلَلَّ . وتَسربَلَ وزنه : تَفَعلَلَ ، وهو فعل رباعي مزيد فيه حرف واحد . واحرَنجَمَ وزنه : افعَنلَلَ ، مزيد فيه حرفان . وكذلك : اقشَعَرَّ ، لأنه على وزن : افعَلَلَّ .

ثم بعد أن تحدد المجرد والمزيد ، تحاول بيان الصفات الخاصة للكلمات المحلَّلة . فالاسم (٣٨) مثلاً بحسب طرفه يكون صحيح الآخر ، نحو : طِفل وبَحر وغِربال وصَغير وشيء وكلمة وقناة . ويكون أيضًا شبه صحيح الآخر، مثل : سَهْو وجَوّ وعَدُوّ ومرجُوّ وهَدْي ورأي ومرضِيّ وكُرسِيّ ، أو منقوصًا، نظير : الداعي والوالي والمُستقي والمُتعالي ، أو مقصورًا كقولك : فتى وهُدى وهَوى وشَذا ورِضا وليلى ومَرمى ومُنتَدى ومُستَهدى ، أو ممدودًا مثال : سَماء وهَناء ودُعاء وهُراء ولِقاء وضِياء وحَمراء وكِبرياء وسُعَداء وأنبياء ، أو محذوف اللام على غرار : أب وأخ ويَد ودَم وغد، واسم وشَفة وفِئة ومائة وشاة .

ومن حيث الجنس يكون الاسم مذكرًا حقيقيًا ، نحو : رَجُل وطِفل وجَمَل وكَلب وقِرد ونَمِر ، أو مذكرًا مجازيًا مثال : نَجم وقَمر ومَسْح وقُرب ورُجوع وامتِحان واستِقبال . وقد يكون مؤنثًا حقيقيًا ، نحو : سُعاد وزَينب ونعامة وعُصفُورة ، أو مجازيًا نظير : مِلعقة وصحراء وذِكرى وعَين ونار وسماء ، أو لفظيًا كالأسماء الأعلام : حمزة وأُسامة وطرفة وفاطمة وسلوى ، أو معنويًا مثل : مَريم ودعد وهند وعُقاب وأتان وقَدم .

ومن حيث النوع (٣٩) يكون الاسم جامدًا ، كالأسماء الأعلام : سَعد ومِصر وحَلَب ودِجلة وتميم وعُثمان وعِمران ، وأسماء الأجناس : إنسان وحيوان ونبات وحمار ونسر وبِطّيخ وزيتون وجِدار ومَلعب ومِفتاح ومِرآة ، وأسماء المعاني : فَهم و عِلم وجلوس واحترام وتقديم واطمئنان وسلام وتسامح . ويكون أيضًا من المشتقات ، كأسماء الفاعلين : راكب ومُساعِد وسائل ومانع ومُنتصِر ومُتواضِع ومُزخرِف ومُحدودِب ، أو مبالغات اسم الفاعل : جَرّاح وصَبور ومِقدام وشَهيد وحاطوم وصِدِّيق وقَيدوم ومِكَرّ ومَلِك ومِسكين وهُمَزة ومَدّاحة .

ويكون أيضًا من أسماء المفعولين : مَعدود و مدفوع وميمون ومسؤول ومَهيب ومَروم ومُجهَد ومُعاهد ومُعرقَل ومُزعزَع ومُراد ومُستطاع ومُحَبّ ومُستبَدّ ، أو مبالغات اسم المفعول : أسير وجريح وطِحن ونُقب وقَنَص وقدوة وصَبوح ونُثار وشَراب وبِساط وعُصارة وأُعجوبة . أو يكون من الصفات المشبهة : بطل وضخم وفَطِن وكريم وعطشان وأخضر وأشيب وسيّد وصَيرف وكُبار وطُوال وشَعشعان ورَعشَن وكُذُبذُب وصُعلوك سَمَيدَع وتَيّحان ، أو يكون اسم تفضيل : أوسَع وأكرَم وأجوَد وأكبَر وفُضلى وعُظمى وصُغرى .

وقد يكون مشتقًا ، وهو من أسماء الأجناس ، كأسماء المكان أو الزمان : مَسرح ومَشتل ومَعهد ومَغرِب ومَجلِس ومَوعِد ومَوسِم ومُجتَمع ومُتنَزَّه ومُستودَع ومُستقَرّ ومُعسكَر ومَدرسة ومطبعة ومغارة ومصحّة ، أو من أسماء الآلة : مِصعَد ومِلفّ ومِسنّ ومِسطرة ومِضخّة ومِبراة ومِصفاة ومِيزان ومِنشار ودَبّابة وغَسّالة وغِطاء وحِزام وناسِخة وساقِية وساطور وناقوس وناعورة وطاحونة وجرّار وبرّاد ومُحرّك ومُنبِّه ودِرياس وجِلباب ومِغناط وتِلفاز وكِيتار .

وهذه الصفات الخاصة المتميزة المتعددة قد تكون أصلية ، في المفردات المدروسة ، وكثيرًا ما تنتقل بين الصِّيَغ المختلفة في السياقات النافذة . فالأسماء الأعلام : محمّد وعليّ وعُثمان وحسّان ومصطفى وسليم وهاشم وكامل وليلى وعاتكة وزهراء ، هي في الأصل مشتقات يوصف بها . غير أنها نقلت من وظيفة الوصفية ، وأصبحت أسماء جامدة تدل على ذوات معينة من البشر. وكذلك ما يطلق على بعض الحيوان والنبات والأمكنة أو الأزمنة . وقد يَرِد عكس ذلك . فيستعمل الاسم العلم في وظيفة الوصفية ، كقولك : هذا حاتمٌ في دياره ، و عنترةٌ في الحروب .

وأمثال : الساعد والكاهل والوادي والسهل والبحر والنهر والقارب

والصاحب والنافذة والسماء والشارع والرصيف والكثيب والزميل والزّبون والسّكّين والخليفة والمعلّم ، كانت مشتقات أيضًا ، ثم صارت في الاستعمال أسماء جنس ؛ يدل كل منها على فرد شائع من أفراد حقيقة ذهنية مجردة ، ولا يختص بواحد دون آخر من جنسه . ويتضح لك ذلك في مثل قول ليلى الأخيلية : (٤٠)

وأقسمتُ ، لا أنفكُّ أبكيكَ ، ما دَعَتْ عَلَى غُصُنٍ وَرقاءُ ، أو طارَ طائرُ

فالغُصُن : أصله بسكون الصاد ، وحركت بالضم إتباعًا لحركة ما قبلها . وهو مشتق على صيغة « فُعْل » بمعنى اسم المفعول للمبالغة من مصدر : غُصِنَ ، أي : مُدَّ وطُوِّلَ ، ونقل إلى الدلالة على ما يُمدُّ من ساق الشجرة . ويتضح هذا المعنى في قول المتنبي مادحًا :

لَو تَعقِلُ الشَّجَرُ الَّتي قابَلتَها مَدَّتْ ، مُحَيِّيَةً ، إلَيكَ الأغصُنا

والورقاء : صفة مشبهة تفيد المبالغة من مصدر : وَرِقَ ، أي : اغبَرَّ في سواد ، ثم عُبِّرَ به عن الحمامة لونها الوُرقة لتوكيد المبالغة . والطائر : اسم فاعل من مصدر : طارَ ، أصبح في الاستعمال يدل على الحيوان الذي يحلق في الهواء بجناحين .

والفعل أيضًا لا بد من بيان صفاته الخاصة ، إذ يكون ماضيًا أو مضارعًا أو للأمر ، ومبنيًّا للمعلوم أو المجهول ، ومتصرفًا أو جامدًا . فمن الجوامد : ليسَ وعسَى ونعمَ وبئسَ وتباركَ وطالَما ويَسوَى وهبْ وهاتِ وتعالَ . ثم يتصف الفعل بأنه صحيح ليس في أصوله حرف علة ، نحو : جلس وكتب وأخذ وسأل وزلزل وطمأن ، أو سالم ليس في أصوله حرف علة أو همزة ، مثل : سمع وفهم وخرج ودحرج وبعثر واشمخرّ ، أو مهموز أي : في أصوله همزة أو أكثر ، نظير : أسر وأكل ورأف وجأر وقرأ وبدأ وطأطأ واشمأزّ ، أو مضعف من أمثال : شبّ وعدّ وجلّ وهمّ وقلقل وحمحم وقهقه .

ويكون الفعل معتلًا ، أي : في أصوله واو أوياء . فإذا كان ذلك في أوله قيل : إنه مثال ، نحو : وَعدَ و وَقفَ و وَلدَ وَيَبِسَ وَيَمُنَ . وإذا وقع ذلك في وسطه قيل إنه أجوف ، نظير : حَوِلَ وهَيِفَ ويعودُ ويسيرُ . وإذا توضع في طرفه قيل إنه ناقص أمثال : سَرُوَ و بَغِيَ و يرجُو و يرمِي . فإن اعتل من الثلاثي فاؤه ولامه كان لفيفًا مفروقًا ، كقولك : وَلِيَ و وَرِيَ و وَشَى و وَقَى وَيَدِيَ . وكذلك يسمى الرباعي إن اعتلت فاؤه ولامه الأولى ، أو عينه ولامه الثانية ، كما هو في : وَسوَسَ وَيَهْيَهَ و قَوقَى وعاعَى . وإن اعتلت عين الثلاثي ولامه قيل : إنه لفيف مقرون ، على غرار : رَوِيَ وقَوِيَ وشَوَى وطَوَى .

ويتميز الفعل الثلاثي المجرد بأنه غالبًا ما يكون متوضعًا في نمط معين ، حين يتصرف بين الماضي والمضارع والأمر ، فتكون حركة العين ذات طابع واحد يمثل وجهة محددة . وقد جُمعت تلك الأنماط في أبواب ستة . فإذا كان على وزن : فَعَلَ يَفعُلُ ، وصف بأنه من الباب الأول ، نحو : شكَرَ يشكُر وسما يسمُو . وإذا كان على وزن : فَعَلَ يَفعِلُ ، وصف بأنه من الثاني ، مثل : عرَفَ يعرِف وقضَى يقضِي . وما انتظم في : فَعَلَ يَفعَلُ ، قيل : إنه من الثالث ، نظير : سحَبَ يسحَبُ ورعَى يرعَى . ويقال : إنه من الرابع ، إذا جاء من : فَعِلَ يَفعَلُ ، نحو : علِم يعلَم ورضِيَ يرضَى ونامَ ينام . ومن الخامس ما ورد على : فَعُلَ يَفعُلُ ، نظير : سيُلَ يسيُل وطالَ يطولُ . ومن السادس ما انتظمه : فَعِلَ يَفعِلُ ، مثل : حَسِبَ يَحسِبُ ونَعِمَ يَنعِمُ .

وللثلاثي المزيد صفات خاصة في التحليل الصرفي أيضًا . فهو قد يكون على وزن الرباعي وملحقًا به [٤١] ، أمثال : جلبَبَ وهيمَنَ وجوهَرَ وهروَلَ وتدافَعَ وتوقَّفَ وتمعدَدَ وتحيَّزَ وتمنطَقَ واقعنسَسَ واسلنقَى واسوَدَدَ . وقد يكون على وزن الرباعي وغير ملحق به ، نظائر : أخرَجَ وصارَعَ وكسَّرَ واستخرَجَ واعشَوشَبَ واعلَوَّطَ واشيابَّ ، أو يكون غير موازن للرباعي ولا

ملحقًا به ، من نحو : انطلقَ واندفعَ واستمعَ واستقلَّ واصفرَّ واحولَّ .

وكثيرًا ما تلحق الأفعالَ حروفُ الزيادة ، فتضفي عليها معاني صرفية متعددة ، أشهرها : التعدية والتكثير والمبالغة والمشاركة والطلب والصيرورة والمطاوعة والإغناء عن المجرد .(٤٢) ولذلك وجب في إجراء التحليل أن يُعيَّن المعنى الذي اكتسبه كل فعل مزيد .

وإنك لترى أن قول الله ، تعالى (٤٣) : ﴿ و اللهُ أنبَتَكُم مِنَ الأرضِ نَباتًا ، ثُمَّ يُعيدُكُم فِيها ، ويُخرِجُكُم إخراجًا ﴾ ، فيه الأفعال الثلاثة قد استفادت معنى التعدية بزيادة الهمزة ، لنصبها ضمير المخاطَبين . فنَبَتَ وعادَ وخرجَ : أفعال لازمة . ولما صيغ منها « أنبتَ وأعادَ وأخرجَ » (٤٤) صارت متعدية تنصب المفعول به ، وعلى وزن الرباعي « دَحرَجَ » وغير ملحقة به .

أما قوله ، عز و جل (٤٥) : ﴿ نَزَّلَ عليكَ الكِتابَ بالحَقِّ ، مُصَدِّقًا لِما بَينَ يَدَيهِ ، وأنزَلَ التَّوراةَ والإنجيلَ ﴾ ، فقد صار فيه الفعل « نزَلَ » متعديًا مرة بتضعيف الزاي « نَزَّلَ » ، وثانية بزيادة الهمزة « أنزَلَ » . وكلاهما على وزن الرباعي وغير ملحقين به .

هذا في حين أن الفعل « يُخَدِّشُ » من قول تميم بن مقبل :(٤٦)

ولا أقومُ إلَى المَولَى ، فأشتِمَهُ ولا يُخَدِّشُهُ نابِي ، ولا ظُفُرِي

قد أصبح فيه بتضعيف الدال مع موازنة الرباعي معنى إضافي ، هو المبالغة في التكثير . ونفي المبالغة غالبًا ما يفيد المبالغة في النفي . وأما « تَجتَلِدُ » من قول قطري بن الفُجاءة :(٤٧)

يا رُبَّ ظِلِّ عُقابٍ قد وَقِيتُ بِهِ
مُهرِي مِنَ الشَّمسِ ، والأبطالُ تَجتَلِدُ

فهو مضارع : اجتَلَدَ .(٤٨) وزيادة الهمزة والتاء جعلت فيه معنى المشاركة ،

وصيرته على غير وزن الرباعي وغير ملحق به أيضًا .

وأما « تَزَعزَعُ » من قول طارق بن دَيسَق :[٤٩]

وَنَحنُ حَبَسنا الدُّهمَ وسْطَ بُيُوتِكُم فلَم تَقرَبُوها ، والرِّماحُ تَزَعزَعُ

فأصله « تتَزَعزَعُ » ، وهو مضارع : تَزَعزَعَ . وزيادة التاء في أوله ، وهي محذوفة من المضارع للتخفيف ، للمطاوعة إذ يقال : زعزعتُه فتَزعزعَ .

وفي الأسماء ينبغي للمحلِّل أن يميز الأنواع بعضها من بعض . فقد يلتبس عليك أمر « المُصطَفَينَ » من قول المولى ، سبحانه[٥٠] : ﴿ وإنَّهُم عِندَنا لَمِنَ المُصطَفَينَ الأخيارِ ﴾ ، أهو مثنى أم جمع مذكر سالم ؟ غير أن فتح النون دليل على الجمع ، كما قال حاتم طيئ :[٥١]

تَحَلَّمْ عَنِ الأدنَينَ ، واستَبقِ وِدَّهُم ولَن تَستَطيعَ الحِلمَ ، حَتّى تَحَلَّما

وفي الآية دليل ثان على ما ذكرنا ، هو الوصف بالجمع « الأخيار » . وثمة دليل ثالث ، هو دخول « من » التبعيضية على الاسم بعد قول « إنهم » بما فيه من ضمير الجماعة ، ومحال أن يكون الجمع بعض الاثنين .

وقد اختُلف كثيرًا في « ظَنًّا » ، من[٥٢] : ﴿ قُلتُم : ما نَدري ما السّاعةُ ، إن نَظُنُّ إلا ظَنًّا ، وما نَحنُ بِمُستَيقِنِينَ ﴾ ، فقيل : إنه مصدر أصلي للتوكيد ، إذ يحتمل الفعل قبله توهم تعدد من المعاني المجازية ، فكان المصدر في الحصر لتحقيق المعنى الوضعي للظن . وقيل وقيل وقيل ، والراجح أن المصدر ههنا مبين للنوع ، حذفت صفته للمبالغة في الدلالة ، والتقدير : « إن نظنّ إلا ظنًّا ضعيفًا» ، والجملة بعده تفيد التوكيد أيضًا ، والمراد بها استمرار النفي المحقّق .

٢- تفسير تطور الكلمة : عندما نحلل بنية الكلمة ، نكون قد وصفنا ما هي عليه في ظاهر اللفظ والصفات والخصائص الصرفية ، ضمن السياق

التعبيري للنص المدروس . وهذا يساعدنا على الانتقال إلى المرحلة التالية ، من الإجراءات التحليلية ، وهي أبعد غورًا وتدخلاً في التكوين الصوتي للمفردات ، لتكون مسيرتنا كما ذكرنا قبل ، من المعلوم إلى المجهول ، وداخل الزاوية الحادة شطر رأسها ، من العموميات إلى الخصوصيات .

وهنا نتفحص المفردات ، كلا منها على حدة ، لنتبين ما طرأ عليها من تبدلات صوتية في بنيتها ، لتكوين الشكل الناجز في الصياغة . وتتناول هذه التبدلات ما كان من قلب مكاني ، أو حذف أو زيادة ، أو إبدال أو إعلال أو إدغام . وفي الإعلال قد يكون قلب للحرف أو تسكين أو حذف ، وقد يشترك أكثر من عمل فيه . وفي الإدغام يتناول الإجراء كلًّا من المِثلين أو المُتقاربين ، فيتعرضان لاندماج صغير أو كبير ، وجائز أو واجب ، ولفظي مجرد أو لفظي وكتابي .

فـ « أشياء » مثلاً من قول الله ، عز و جل [٥٣] : ﴿ لا تَسألُوا عَن أشياءَ ، إن تُبدَ لَكُم تَسُؤكُم ﴾ ، هي في الظاهر جمع « شيء » على وزن : أفعال ، بزيادة حرفين بينهما الفاء والعين ، كما ذكر بعض العلماء . ولكن منعها من الصرف يعني أن الهمزة في آخرها هي للتأنيث ، على غرار : عذراء وصحراء . وهذا يقتضي أن يكون الأصل على وزن : فَعْلاء ، واللفظ هو « شَيْئاء » بزيادة حرفين في الطرف .

بيد أنه استثقل تقارب الهمزتين ، وبينهما حاجز غير حصين كالحرف الساكن وهو الألف ، مع كثرة استخدام الكلمة في التعبير ، فجرى في الصياغة نقل مكاني ، أي : نقلت الهمزة الأولى إلى ما قبل الشين ، وصيغت الكلمة بما يناسب الشكل الظاهري للأصل ، في الحركات والسكون . أعني الوزن : لَفْعاء . وبذلك صارت اسم جمع لـ « شيء » ، وحافظت على ما تحمله من صورة صوتية ، تحقق المنع من الصرف في التعبير .

ومن هذا القبيل ما يقع في جمع القلة للبئر . فهو إذا صغته على « أفعال » كان لفظه « أبآر » . أي : « أبأار » وفيه ، كما ترى ، زيادة حرفين بينهما الفاء والعين ، وهمزتان أيضًا بينهما حرف ساكن ، مع كثرة الاستخدام في التعبير . ثم إذا تتبعت كلام العرب رأيت مثل قول عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - في غزوة تبوك ، إنّ الرسول ﷺ نزل بالصحابة في الحِجر ، عند ديار ثمود ، « فاستقى الناس من الآبار التي كان يشرب منها ثمود » .(٥٤)

وفي هذا الجمع قدمت الهمزة الثانية على الباء ، بقلب مكاني أيضًا ، فصارت ساكنة في صيغة « أعْفال » بعد همزة مفتوحة ، فأبدلت ألفًا على الوجوب . ومثل هذا يقال في « آرام » من جمع رئم ، إذ هو في الأصل « أرآم » ، كما جاء في بعض كلام العرب ، وعليه بيت امرئ القيس :(٥٥)

تَرَى بَعَرَ الأرآمِ ، في عَرَصاتِها ، وقِيعانِها ، كأنّهُ حَبُّ فُلفُلِ

ثم جرى فيه ما جرى في نظيره قبل ، من قلب مكاني . وبه روي قول زهير بن أبي سُلمَى :(٥٦)

بِها العِينُ والآرامُ ، يَمشِينَ خِلفةً ، وأطلاؤُها يَنهَضْنَ ، مِن كُلِّ مَجثِمِ

والفعل « يبالي » ، من مثل قول كعب بن سعد :(٥٧)

فَتًى ، ما يُبالِي أن يَكُونَ بِجِسمِهِ ، إذا نالَ خَلّاتِ الكِرامِ ، شُحُوبُ

يظهر أنه من البَلْو ، أي : الاختبار ، لما بين المبالاة والاختبار من تقارب في المعنى العلاجي ، كما جاء في أكثر المعاجم المعروفة . إلا أن اتصاله المعنوي بالبال ، وهو الخاطر والرُّوع ، و ورود البال والبالة مع المبالاة اسمي مصدر لهذا الفعل ، يعنيان أن المادة اللغوية المشتركة هي « بول » . ومن ثَمَّ يكون الوزن الصرفي للفعل هو : يُفالِعُ ، والأصل في اللفظ « يُباوِلُ » من البال ، والزيادة في الفعل للمبالغة . ثم جرى فيه قلبان : مكاني بتقديم

اللام على الواو « يُبالِوُ » ، وإعلالي بجعل الواو ياء لأنها في موقع لام الكلمة بعد كسر ، واستثقلت الضمة على الياء فحذفت : يُبالِيْ .

واسم المصدر « بالة » ، وقد ذكرناه منذ قليل ، يمثل في التحليل الصرفي قاسمًا مشتركًا بين القلب المكاني ولونين آخرين من التصرف . فهو في الأصل على وزن : فاعِلة ، مثل : عافِية وراغِية وثاغِية ، (٥٨) أي : كان لفظه « باوِلة » ، فتقدمت فيه اللام على الواو بالقلب المكاني ، وقلبت الواو ياء بالإعلال ، كما جرى في « يُبالِي » ، فصار « بالِية » ، ثم حذفت الياء للتخفيف . ومثل هذا ما يقال في « حانة » ، (٥٩) عدا القلب المكاني ، إذ هي في الأصل على وزن : فاعِلة ، أي : « حانِوَة » ، فقلبت الواو ياء : « حانِية » ، ثم حذفت الياء تخفيفًا .

فهذا يمثل ما وقع في اللفظ من اختزال . مع تصرفات أُخرى صوتية تناسب صيغ المفردات . ومنه ما ترى من حذف واقتطاع في نحو « يَدٌ » ، إذ هو في الأصل « يَدَيٌ » ، حذفت منه الياء الثانية تخفيفًا لكثرة الاستعمال . وصارت الدال حرف الإعراب ، تتلقى الحركات وما كان في التثنية من ألف أوياء . وعليه فإن وزن الكلمة هو : فَعٌ . وكذلك الشأن في « أبٌ و أخٌ وحمٌ وغدٌ » ، مع اختلاف في الحرف المحذوف ، إذ هو هنا الواو لا الياء ، والأصل من الأبوّة والأخوّة والحمو والغدوّ .

وقد يكون الحذف للفاء . نحو : يَعِدُ ، يَصِلُ ، يَقِفُ ، خُذْ ، كُلْ ، مُرْ ، صِفْ ، جِدْ ، (٦٠) جِهة ، صِلة ، أو للعين مثل : قُلْ ، رُمْ ، سِرْ ، مِلْ ، أو للام كما في : ادعُ ، اسمُ ، ارمِ ، اسقِ ، ارتقِ ، انتهِ ، استغنِ ، استبقِ ، أو للفاء واللام معًا ، كالذي تراه في نحو : قِ ، عِ ، لِ ، (٦١) من الوقاية والوعي والولاية . وربما اقتصر الحذف على الحركات ، مثل قولك : يهديْ ، يبتيْ ، نغدوْ ، يصفوْ ، ترتضيْ ، تقتفيْ ، أشكوْ ، أفديْ .

وربما تناول الحذف جانبًا صوتيًا للحرف ، بإدغامه في آخر . فتقول عمرو بن شأس :(٦٢)

ألم يأتِها أنّي صَحَـــوتُ ، وأنّني تَحَلّمتُ ، حَتّى ما أُعارِمُ مَن عَرَمْ ؟

كان الفعل « تحلّم » منه أصله « تحللّم » فأدغمت اللام الأولى في الثانية . وهو إدغام صغير واجب . وكذلك تقول في « أنّ » و « حتّى » من إدغام للنون والتاء .

ولما وقف العلماء على قراءة أبي حيْوة ، للآية المباركة (٦٣) : ﴿ وبالآخِرةِ هُم يُؤْقِنُونَ ﴾ ، أشكل عليهم ظاهر الفعل وذكروا أن الهمزة فيه مبدلة من واو « يُوقنون » ، إعطاء لما يجاور الضمة حكم المضموم ضمًّا لازمًا ، نحو : وُجوهٌ و أُقِّتتْ . وقد غاب عنهم أن الواو إذا كانت من « يوقن » فهي منقلبة عن ياء « أيقن » . وليست أصيلة كما في : وُجوه و وُقِّتتْ . وهذا قياس مع الفارق . وغاب عنهم أيضًا أنه يقال : أقَنَ ، بمعنى : أيقَنَ .

فالراجح أن الفعل أصله « يُؤَأْقِنون » بزيادة الهمزة الأولى للمبالغة ، وقد حذفت منه للتخفيف ، كما تحذف في نحو : يُؤمِن ويُؤلِم . ويعكس ما ذهب إليه أولئك العلماء قراءة قُنْبل (٦٤) : ﴿وإليهِ النُّشُورُ ، وَ أمِنتُم مَن في السَّماءِ﴾ ؟ فقد توهم أن الواو قبل الفعل حرف استئناف ، والصواب أنها مبدلة من همزة الاستفهام ، لتحركها بالفتح بعد ضمة الراء .

أما نحو « أيّام » فأصله « أيْوام » قلبت منه الواو ياء وأدغمت فيها الياء الأولى . وهو إدغام للمتقاربين واجب . وأما نحو « الشّهر » ففيه إدغام للمتقاربين في اللفظ وحده ، إذ أبدلت منه اللام شينًا وأدغمت في الشين الثانية ، وبقيت اللام في الرسم اصطلاحًا . وعلى هذا الغرار كل لام للتعريف تدخل على الحروف الشمسية المعروفة ، كالتاء والثاء والراء والزاي والصاد والنون . . . فإذا اتصلت بها لام الجر حذفت الهمزة رسمًا .

وأما مثل « مُصَدِّق » فيجمع ضربين من التصرف ، إذ أصله « مُتَصَدْدِقٌ » : في الأول سكنت التاء وأبدلت صادًا وأدغمت فيما بعدها ، وهو إدغام للمتقاربين جائز . وفي الثاني أدغمت الدال الأولى فيما بعدها أيضًا ، وهو إدغام للمثلين واجب . وربما كان الإبدال مجردًا لايصاحبه تصرف آخر ، نحو : تُراث واصطبرَ ودينار وكاس وشُوم وذِيب ، حيث أبدلت التاء من الواو ، والطاء من التاء ، والياء من النون ، والألف والواو والياء من الهمزة .

وعندما تتفحص عبارات ناجزة ، تجد في صيغ مفرداتها ألوانًا متعددة من التطورات الصوتية الذاتية . خذ مثلاً قول مجنون ليلَى :(٦٥)

فيا لَيلَ ، كَم مِن حاجةٍ لِي ، مُهِــــمَّةٍ
إذا جِئتُكُم ، باللَّيلِ ، لَم أدرِ : ماهِيا ؟

وإنك لواجد فيه أن ليلَ : اسم علم للمرأة أصله « ليلَى » . فحذفت منه الألف في النداء للترخيم . وحاجة : اسم ذات أصله « حَوَجة » ، فقلبت واوه ألفًا . ومهمّة : اسم فاعل مؤنث أصله « مُهْمِمَة » ، فأدغمت ميمه الثانية في الثالثة . وجئت : فعل ماض مع فاعله أصله « جَيِئتُ » ، فنقلت حركة الياء إلى ماقبلها ، و حذفت الياء لالتقاء الساكنين . والليل : اسم ذات أصله « الْلَيل » ، فأدغمت اللام الأولى في الثانية ، وبقيت في الرسم ظاهرة. وأدر : فعل مضارع أصله « أدرِيُ » ، فسكنت الياء للتخفيف ، ثم حذفت بالجزم .

وقد يكون الحذف في الأصوات أحيانًا للتخفيف ، من دون سبب صرفي أو إعرابي . وذلك نحو قول الله ، تعالى (٦٦) : ﴿ يَومَ يَدْعُ الدّاعِ إلَى شَيءٍ نُكُرٍ﴾ ، حيث ذهبت واو « يدعو » وياء « الداعي » لمجرد التخفيف الصوتي ، وليس ثمة سبب نحوي يقتضيه . ومن هذا ماجاء عن العرب ، في مثل قولهم : لم يكُ بأس ، ولا أدرِ ، ولم أُبَلْ ، والأصل أن يقال : لم يكنْ بأس ، ولا

أدرِي ، ولم أُبالِ . فحذفت النون من الفعل الأول ، والياء من الثاني ، والكسرة من الثالث ، فكان حذف الألف منه لالتقاء الساكنين .

٣- **بيان ما تحتمله الكلمة** : إنَّ المفردات ، وهي مستقلة ، تتوارد عليها احتمالات صوتية مختلفة ، تبعًا للهجات العربية . ثم إذا دخلت في سياق التركيب تعرضت لمؤثرات جديدة ، وانفعلت بما حولها ، لتقيم بين عناصر النظم انسجامًا ظاهرًا . فهي تحتمل درجتين من التصرفات الصوتية فعلاً ، ويجب على المحلِّل أن يرقب تلك الظواهر الذاتية والمستجدة ، وما يضاف إليها من احتمالات ، في الوصل والوقف والإمالة والتخفيف للهمز .

فقولك « لِسانٌ » تجوز فيه إمالة الألف نحو الياء . وكذلك الألف من مثل: كاتِب وساحِل وجِبال وسليمان وشَيبان ودِيباج وهُدى وفَتى وحُبلى وكسالى ، وباعَ ونالَ ورمَى وينْهَى وينادِم . وفعل الأمر « شُدَّ » مثلاً يجوز أن تضم الدال منه إتباعًا لحركة الشين ، وأن تكسر أيضًا على الأصل في التقاء الساكنين ، ويجوز أن يقال فيه : اشْدُدْ . ومثل قولنا : شابّة وجانّ وهامّ ، تبدل فيه الألف همزة للتخلص من التقاء الساكنين : شأبّة وجأنّ وهأمّ .

أما نحو : دأب وفأل وسؤل ومؤمن ورئم وذئب ، فيرد فيه إبدال الهمزة حرف مد من جنس الصوت قبلها : داب وفال وسول ومومن وريم وذيب . ومع هذا الإبدال يكون الإدغام أيضًا في : هُدوء ومقروءة ونبيء وبريئة ، إذ يقال : هدوّ ومقروّة ونبيّ وبريّة . وأما أمثال : ساءلَ وتثاءبَ وبائع ومتلائم وتفاؤل وتشاؤم ، فتجعل الهمزة منه بينَ بينٍ ، أي : بين الألف والهمزة في الأولين ، وبين الياء والهمزة في المتوسطين ، وبين الواو والهمزة في الأخيرين . وأما نظائر : مَرأة ومسألة وتَوءم وجَيْئل ومسؤول ومِدئيل ويرأفُ ويلؤمُ ويُسئم ، فيحتمل أن تحذف همزته بعد نقل حركتها إلى ما قبلها : مَرَة ومَسَلة وتَوَم وجَيَل ومَسُول ومِدِيل ويَرَفُ ويَلُمُ ويُسِمْ .

وعندما تتلو قول الله ، عز وجل (٦٧) : ﴿ ونادَى نُوحٌ ابنَهُ ، وكانَ في مَعزِلٍ : يا بُنَيَّ ، اركَبْ مَعَنا ، ولا تَكُنْ مَعَ الكافِرينَ ﴾ ، ترى أن وصل الكلام سقطت فيه همزات الوصل من « ابنه » و « اركب » و « الكافرين » ، وأبدلت باء « اركب » ميمًا وأدغمت في الميم بعدها ، و كذلك جرى في نون « تكن » .

وإذا قرأت قول النبي ﷺ ، يومَ الخندق : (٦٨) « اللَّهُمَّ ، لاعَيشَ إلا عَيشُ الآخِرَه . فأكرِمِ الأنصارَ والمُهاجِرَهْ » تبيّن لك أن الوقف اختزل الميم المشددة مع الفتحة بعد المنادى ، وأبدل التاء هاء ، من « الآخره » و « المهاجره » ، مع حذف الكسرة والفتحة . وبإنشاد قول عمرو بن كلثوم مثلاً : (٦٩)

مَتى نَنقُلْ ، إلَى قَومٍ ، رَحانا   يَكُونُوا ، في اللِّقاءِ ، لَها طَحِينا

يصبح التنوين في آخر « طحينًا » ألفًا للوقف .

وفي مثل قول الله ، سبحانه (٧٠) : ﴿ قُلْ أعُوذُ بِرَبِّ النّاسِ ﴾ ، يَرِدُ حذفُ الهمزة بعد نقل حركتها إلى اللام : قُلَ عُوذُ . ويَرِدُ أيضًا الوقف على « النّاسْ » بالسكون المجرد مع زيادة مد الألف . وللوقف على آخر قول المرار بن منقذ ، في وصف ترف المرأة : (٧١)

تَطأُ الخَزَّ ، ولا تُكرِمُهُ   وتَطِيلُ الذَّيلَ ، مِنهُ ، وتَجُـرْ

تُحذف الراء الثانية من الفعل « تَجُرُّ » لتحقيق التسكين في الراء الأولى .

والتنوين في صدر هذا البيت ، من قول الربيع بن ضبع : (٧٢)

كأنَّها دُرَّةٌ ، مُنَعَّمَــــــــةٌ   مِنْ نِسْوَةٍ ، كُنَّ قَبلَها ، دُرَرا

تراه يغيب في اللفظ ، إذ يبدل ميمًا مرتين : أولاهما من « درةٌ » ليدغم في ميم « منعمة » ، و ثانيتهما من « منعمةٌ » ليدغم في ميم « مِن » . ثم إنّ نون « من » تدغم لفظًا في نون « نسوة » ، وتنوين « دررًا » يبدل ألفًا للوقف .

وفي قول النبي ﷺ لمن كان كثير الإلحاف :[٧٣] « إنَّ هذا المالَ خَضِرٌ حُلوٌ . فمَن أخَذَهُ بِسَخاوةِ نَفْسٍ بُورِكَ لَهُ فِيهِ ، ومَن أخَذَهُ بإشرافِ نَفْسٍ لَم يُبارَكْ لَهُ فِيهِ ، و كانَ كالَّذِي يأكُلُ و لا يَشبَعُ . واليَدُ العُليا خَيرٌ مِنَ اليَدِ السُّفلَى » ، يُلحَظ أنه تجوز إمالة الألف في « المالَ » سماعًا . وإن لم يكن في السياق ما يجيزها. وتجوز أيضًا في « العليا » لتطرف الألف فوق الثالثة ولوجود الياء قبلها ، وفي « السفلى » لتطرف الألف فوق الثالثة ، و لِمشاكلة « العليا » في اللفظ أيضًا . أما « السخاوة » فلاتجوز الإمالة فيه ، رغم الكسرتين في الباء والتاء من الطرفين ، لِما تقتضيه الخاء من الاستعلاء في اللفظ . و « الإشراف » مثله في الحكم ، لِما تتطلبه الراء من التكرار .

نماذج من الاستدلال

لقد أصبح في مكنتنا ، بعد ما بسطناه من ظواهر التحليل الصرفي ، أن نورد نماذج عملية تبيّن أساليب الاستدلال لتعيين الأحكام في المفردات ، من سياقات مختلفة . ذلك لأن المفردات كثيرًا ما تحتمل في صيغها معاني صرفية مختلفة ، فتحتاج إلى أدلة وقرائن تحدّد حقيقة الوظيفة التي تشغلها في النص .

فقولك « بديع » يحتمل أن يكون مبالغة اسم فاعل ، واسم فاعل أيضًا . واسم مفعول ، وصفة مشبهة ، واسمًا علمًا ، ومصطلحًا بلاغيًا . ومُثنّى : يتوارد عليه أسماء المفعول والزمان والمكان ، والصفة المشبهة ، والمصدر الميمي ، والاسم العلم . ومُختار : يجوز أن يحتمل اسماء الفاعل والمفعول والمكان والزمان ، والصفة المشبهة . والمصدر الميمي ، والمصطلح العلمي ، والاسم العلم . وكذلك أحوال كل من « مُشتقّ » و « مصاحبة » ، مع خلاف يسير .

وقولك « أسعد » قد يكون فعلاً ماضيًا ، أو فعلاً مضارعًا ، أو اسم

تفضيل ، أو اسم ذات ، أو اسمًا علمًا . وجلوس : ربما كان مصدرًا أو جمع جالس . وتعلَّم : يحتمل كونه فعلاً ماضيًا أو مضارعًا محذوف التاء ، أو فعل أمر ، أو اسمًا علمًا . وأرى : يجوز أن يكون فعلاً ماضيًا من الإراءة ، أو فعلاً مضارعًا مسندًا إلى المتكلم من الرؤية .

وإذا وقفت على قول الله ، سبحانه ، في وصف المنافقين(٧٤) : ﴿ وإذا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قالُوا : آمَنَّا ﴾ ، تردد في ذهنك أن الألف في « آمَن » تحتمل أنها زائدة أو مغيرة من أصل ، إذ لايجوز أن تكون أصلاً في فعل . ولو زعمت زيادتها لصار وزن آمَن : فاعَلَ ، و وجب أن يكون مضارعه على وزن : يُفاعِلُ ، أي : يُؤامِنُ . ولما كان المضارع هو « يُؤْمِنُ » دلَّ على أن الألف ليست زائدة .

وهذا يعني أن « آمَن » وزنه : أَفْعَلَ ، والهمزة مزيدة في أوله للإغناء عن المجرد ، والألف هي فاء الكلمة مقلوبة عن واو أوياء أو مبدلة من همزة . فليس من الصواب أن تكون مقلوبة عن واو أوياء ، لأنها في موقع السكون ، ولا تقلب كل منهما ألفًا في مثل هذا الموقع . وإذ لم يجز انقلابها عن الواو أو الياء ثبَتَ أنها مبدلة من همزة ، والأصل في الفعل أنه « أَأْمَنَ » . وإنما أبدلت الهمزة هنا ألفًا ، على الوجوب ، لأنها ساكنة في كلمة واحدة بعد همزة مفتوحة ، نحو : آتَى وآجَرَ وآخَر وآدَم .

وكلمة « تُنُوفة » في مثل قول الشاعر ، يصف عمل المطايا في انطلاقها :(٧٥)

يُقَرِّبْنَ ما قُدّامَنا ، مِن تُنُوفةٍ ويَزْدَدْنَ ، مِمَّن خَلْفَهُنَّ ، بِنا بُعدا

قد يقال : إنها على وزن : تَفْعُلَة ، مثل « تَنضُبَة » اسمًا لنوع من الشجر ضخام ، والواو أصلية من : نافَ يَنُوف - وهو فعل مشهور في الكلام - نقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها للإعلال . غير أن هذا القول يردّه مجيء

الجمع على : تنائف ، إذ أبدلت الواو همزة ، ومثل هذا الإبدال قياسه أن تكون الواو زائدة . فلا بد أن تكون الكلمة على وزن : فَعُولة ، [٧٦] وإن لم يكن ثمة استعمال مشهور لمادة « تنف » في الكلام .

ثم لو نظرت في قول الله ، عز و جل [٧٧] : ﴿ وهُوَشَدِيدُ المِحالِ ﴾ لتوهمت أن المِحال من الحول بمعنى القوة ، فالميم مزيدة فيه ، وهو على وزن : المِفعَل ، كما زعم ابن قتيبة . [٧٨] والحق أنه لو كانت الميم زائدة لوجب أن تصح الواو ، كما جاءت في « مِفْعَل » من القول والحور والدور والعول والدوم والزود، إذ المعروف في الكلام : مِقوَل ومِحوَر ومِدوَر ومِعوَل ومِدوَم ومِزوَد . ومادامت الحال هذه فلا مفرّ من القول بأصالة الميم وزيادة الألف ، لتكون الكلمة على وزن : فِعال ، من المَحْل بمعنى النقمة والجَدَل ، وكأن أصله من المَحْل بمعنى القحط ، مصدرًا للفعل : ماحَلَ يُماحِلُ .

و كلمة « مُهَراقة » في بيت امرئ القيس :[٧٩]

و إنّ شِفائي عَبْـــــرةٌ ، مُهَراقـــةٌ
فهَل عِندَ رَسمٍ ، دارِسٍ ، مِن مُعَوَّلِ ؟

إذا زعمت أن الألف فيها مزيدة أشكل عليك الأمر من وجهين : أحدهما أن الوزن الصرفي يكون : مُفَعالة . وهو لا نظير له في الكلام . والثاني أن مادة « هرق » ليس لها في العربية نصيب أصيل من الاستعمال .

فإذا استدللت بإبدال الهاء من الهمزة ، كما في : هِيّاكَ وهِنَّ وهِنْ وهَيا وهَما ، بدلاً من : إيّاكَ وإنَّ وإنْ وأيا وأما ، صحّ لديك أن المهراقة من مصدر : أراق يُريقُ ، إذ يقال : أرقتُ الدمعة وهَرَقتها ، فهي مُراقةٌ ومُهَراقةٌ .

فأصل الكلمة « مُؤَرْيَقة » ، كما قيل : مُؤَكْرَمٌ ومُؤَكْرَمةٌ . وعوضًا من حذف الهمزة على القياس . أبدلت هاء للمبالغة في الدلالة « مُهَرْيَقة » . ثم

نقلت حركة الياء إلى الساكن قبلها ، وقلبت الياء ألفًا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن .

أما لفظ « تَيهُورة » ، في مثل قول ساعدة بن العجلان ، يذكر الجبل :[٨٠]

فطَلَعتُ ، مِن شِمراخِهِ ، تَيهُورةً شَمّاءَ ، مُشرِفةً ، كَرأسِ الأصلَعِ

فيحتمل أنه : فَيعُولة من « وهر » أو « تهر » ، و تَعفُولة من « هير » أو « هور » ، و تَفعُولة من « يهر » . ويُستبعد الأول لارتكاب إبدال الواو تاء ، و ورودِ نحو : تاهور وتَوهَريّ ، وفقدِ تأنيث « فَيعُول » ،[٨١] ويَضعف الثاني بفقد التأنيث أيضًا وعدم تصرف « تهر » ، ويُرفض الثالث والرابع لالتزام تقديم العين وقلب الواو ياء بلا داع . ولهذا يترجح الخامس بثبوتِ النظير في « تَفعُولة » وتصرفِ « يهر » ، والعلاقةِ المعنوية بين التيهورة واليَهَر : التمادي .

تلك نماذج مفردة ، تلمسنا أحوالها والأدلة المساعدة على تحقيق الأوضاع الصرفية لها . ومثل هذه الأحوال يتكاثف في النصوص ، لِما تمتاز به العربية ، من غنى وطواعية للتنويع والتردد بين الأنماط المختلفة للمفردات ضمن التركيب . ولكي تتضح لنا هذه الأبعاد ، نأخذ على سبيل المثال قول أبي تمام ، في وصف الأبل المهزولة من شدة العناء :[٨٢]

عَلى كُلِّ رَوّادِ المِلاطِ ، تَهَدَّمَتْ عَريكَتُهُ العَلياءُ ، وانهَدَّ حالِبُهْ
رَعَتْهُ الفَيافي ، بَعدَما كانَ حِقبَةً رَعاها ، وماءُ الرَّوضِ يَنهَلُّ ساكِبُهْ
فأضحَى الفَلا قَد جَدَّ في بَريِ نَحضِهِ وكانَ زَمانًا ، قَبلَ ذاكَ ، يُلاعِبُهْ
فكَم جِذعِ وادٍ جَبَّ ذِروَةَ غارِبٍ ، وبِالأمسِ ، كانَت أتمَكَتهُ مَذانِبُهْ !

فـ « كُلّ » هنا اسم بدلالة الجر والإضافة ومعنى اسم الذات وصيغة الاسمية . وهو في الأصل مشتق على وزن : فُعْل ، بمعنى اسم المفعول

للمبالغة من مصدر : كُلَّ يُكَلُّ ، أي : جُمِعَ يُجمَعُ . يوقف عليه بالسكون المجرد ، ويجوز الروم والتقاء الساكنين في الوقف ، أو حذف اللام الثانية .

و رَوّاد : اسم بدلالة الجر والإضافة مع الإضافة إليه والوصفية لما بعده وصيغة الاسمية . وهو على وزن « فَعّال » ، وأصله « رَوْوادٌ » ، فيه إدغام صغير واجب . وهو مشتق على صيغة مبالغة اسم الفاعل ، من مصدر : رادَ يَرُودُ . وصار هنا بمعنى الصفة المشبهة لتوكيد المبالغة ، لأنه مضاف إلى فاعله في المعنى . يوقف عليه بالسكون المجرد ، ويجوز الروم والتقاء الساكنين في الوقف . وتجوز إمالة الألف للكسرة بعدها ، على الرغم من وجود الراء المفتوحة ، لأنها بعيدة من الألف .

والمِلاط : اسم بدلالة التعريف والإضافة والجر ومعنى الذات وصيغة الاسمية . وهو في الأصل مشتق على وزن : فِعال ، بمعنى اسم المفعول للمبالغة من مصدر : مُلِطَ ، أي : سُوِّيَ وسُطِّحَ ، عُبِّرَ به عن اسم الذات لتوكيد المبالغة . ولام التعريف ساكنة ، فجيء بهمزة الوصل للتمكن من النطق بالساكن ، وتسقط في الدرج . يوقف عليه بالسكون المجرد ، ويجوز الروم والتقاء الساكنين في الوقف . ولا تجوز الإمالة ، رغم الكسرتين ، لوجود حرف الاستعلاء .

وتَهَدَّمتْ : فعل بدلالة الاتصال بتاء التأنيث والإسناد إلى فاعل ومعنى الحدث الماضي وصيغة الفعلية . وهو على وزن : تَفَعَّلَ ، وأصله « تَهَدْدَمَ » ، وفيه إدغام صغير واجب ، والزيادة فيه للمطاوعة والمبالغة في التكثير . يوقف عليه بالسكون المجرد .

وعَريكتُهُ : اسم بدلالة الإسناد إليه والإضافة ومعنى الذات وصيغة الاسمية . وهو على وزن : فَعِيلة ، بمعنى اسم المفعول للمبالغة من مصدر : عُرِكَ ، أي : ضُغط وكُثِّف ، عُبِّرَ به عن اسم الذات لتوكيد المبالغة ، لأنه من

الصفات الغالبة ، والتاء مزيدة فيه للنقل من الوصفية إلى الاسمية . يوقف عليه بالسكون المجرد مع حذف الواو التي هي بعد هاء الضمير في اللفظ . ولايجوز الروم ولا الإشمام في الوقف ، لوجود الضمة قبل الهاء .

والعَلياءُ : اسم بدلالة التعريف والتأنيث والوصفية مع الموصوف وصيغة الاسمية مع الرفع . وهو على وزن : فَعلاء ، مشتق على صيغة الصفة المشبهة [٨٣] للمبالغة من مصدر : عَلِيَ يَعلَى ، [٨٤] أي : ارتفعَ يرتفعُ . وأصله « عَلياى » بألفين ، أبدلت الثانية – وهي ألف التأنيث – همزة لالتقاء الساكنين . ولام التعريف ساكنة ، فجيء بهمزة الوصل للتمكن من النطق بالساكن ، وتسقط مع الواو قبلها في الدرج . يوقف عليه بالسكون المجرد ، ويجوز الروم والتقاء الساكنين في الوقف ، أو حذف الهمزة . وتجوز إمالة الألف للياء قبلها .

وانضَمَّ : فعل بدلالة الإسناد إلى فاعل ومعنى الحدث الماضي وصيغة الفعلية . وهو على وزن : انفَعَلَ ، وأصله « انضَمَمَ » ، وفيه إدغام كبير واجب ، والزيادة فيه للمطاوعة . والنون ساكنة ، فجيء بهمزة الوصل للتمكن من النطق بالساكن ، وتسقط في الدرج . يوقف عليه بالسكون المجرد ، ويجوز الروم والتقاء الساكنين في الوقف ، أو حذف الميم الثانية .

وحالِبٌ : اسم بدلالة الإسناد إليه والإضافة ومعنى الذات وصيغة الاسمية مع الرفع . وهو مشتق على صيغة اسم الفاعل من مصدر : حَلَبَ ، أي : أعانَ وأمدَّ ، عُبِّرَ به عن اسم الذات للمبالغة ، لأنه من الصفات الغالبة . يوقف عليه بالسكون المجرد . وتجوز إمالة الألف للكسرة بعدها .

ورَعَتْهُ : فعل بدلالة الاتصال بتاء التأنيث وضمير المفعول والإسناد إلى فاعل ومعنى الحدث الماضي . وهو على وزن : فَعَتْ ، وأصله « رَعَيَ » ، فيه إعلال بالقلب والحذف لالتقاء الساكنين . وحذف المدّ بعد الهاء لسكون

ما قبلها . يوقف عليه بالسكون المجرد ، ويجوز الروم والإشمام والتقاء الساكنين في الوقف .

والقَيافِي : اسم بدلالة التعريف والتأنيث والجمع والإسناد إليه ومعنى الذات وصيغة الاسمية . وهو جمع تكسير وزنه : فَعالي ، مفرده قَيفاءُ على وزن : فَعْلاء ، صفة مشبهة للمبالغة من « قيف » فعله مهمل ، عُبِّرَ به [٨٥] عن اسم الذات لتوكيد المبالغة ، لأنه من الصفات الغالبة . وأصل المفرد : « قَيفاى » بالفين ، أبدلت الثانية – وهي ألف التأنيث – همزة لالتقاء الساكنين . وفي الجمع قلبت الألف ياء لوقوعها بعد كسر ، وأبدلت الهمزة ياء وأدغمت فيها الياء الأولى : قَيافِيُّ . ثم حذفت الياء الأولى للتخفيف ، ويوقف عليه بالسكون المجرد . وتجوز إمالة الألف لما حولها من ياءين وكسر .

وبَعدَ : اسم بدلالة الإضافة ومعنى الذات والظرفية وصيغة الاسمية . وهو مشتق على صيغة الصفة المشبهة للمبالغة من مصدر : بَعُدَ يَبعُدُ ، عُبِّرَ به عن اسم الذات لتوكيد المبالغة . يوقف عليه بالسكون المجرد ، ويجوز الروم والتقاء الساكنين في الوقف .

وكانَ : فعل بدلالة الإسناد إلى الضمير المستتر ومعنى الحدث الماضي [٨٦] وصيغة الفعلية . وهو على وزن : فَعَلَ ، وفيه إعلال بقلب الواو ألفًا . يوقف عليه بالسكون المجرد ، ويجوز الروم والتقاء الساكنين في الوقف .

وحِقْبةٌ : اسم بدلالة التنوين والتأنيث والظرفية ومعنى الذات وصيغة الاسمية . وهو على وزن : فِعْلة ، بمعنى اسم المفعول للمبالغة من مصدر : حَقِبَ ، أي : جُمِعَ وحُشِدَ ، عُبِّرَ به عن اسم الذات لتوكيد المبالغة ، لأنه من الصفات الغالبة ، والتاء مزيدة فيه للنقل من الوصفية إلى الاسمية . وفي الدرج يبدل التنوين راء وتدغم في الراء بعدها . يوقف عليه بالسكون المجرد مع حذف التنوين وإبدال التاء هاء . وتجوز إمالة الفتحة بعد الباء في الوقف .

وماءُ : اسم بدلالة الإضافة والإسناد إليه ومعنى الذات وصيغة الاسمية مع الرفع . وهو على وزن : فَعَل ، وأصله « مَوَهٌ » فيه قلب الواو ألفًا وإبدال الهاء همزة للتخفيف . وهو اسم جنس إفرادي مصدر بمعنى اسم الفاعل للمبالغة من : ماءَ يَماءُ ، أي : سالَ يسيلُ ، عُبِّرَ به عن اسم الذات لتوكيد المبالغة . يوقف عليه بالسكون المجرد ، ويجوز الروم والإشمام والتقاء الساكنين في الوقف .

والرَّوضِ : اسم بدلالة التعريف والجر والإضافة إليه ومعنى الذات والجمع وصيغة الاسمية . وهو على وزن : الْفَعْل ، وأصله « الْرَوض » ، وفيه إدغام اللام في الراء باللفظ وجوبًا ، مع بقاء اللام في الرسم اصطلاحًا . وهو اسم جنس جمعي واحدته روضة ، ومصدر بمعنى اسم المفعول للمبالغة فعله : رُيِّضَ ، أي : وُسِّعَ ولُيِّنَ ، عُبِّرَ به عن اسم الذات لتوكيد المبالغة . ولام التعريف فيه والوقف مثل : الملاط .

ويَنْهَلُّ : فعل بدلالة الإسناد إلى فاعل والاتصال بياء المضارعة ومعنى الحدث المستمر وصيغة الفعلية . وهو على وزن « يَنْفَعِلُ » وأصله « يَنْهَلِلُ » ، والزيادة فيه للمطاوعة ، وفيه إدغام كبير واجب ، مع حذف همزة الوصل حملاً على ما أسند إلى ضمير المتكلم . يوقف عليه بالسكون المجرد . ويجوز التقاء الساكنين في الوقف أو حذف اللام الثانية .

وساكِبُهُ : اسم بدلالة الإسناد إليه والاتصال بضمير الجر والإضافة ومعنى الذات وصيغة الاسمية . وهو مشتق على صيغة اسم الفاعل من مصدر : سَكَبَ ، بمعنى : سال ، عُبِّر به عن اسم الذات للمبالغة . والوقف فيه والإمالة مثل : حالبه .

وأضحَى : فعل بدلالة الإسناد إلى الاسم ومعنى الحدث الماضي . وهو على وزن « أفعَلَ » والزيادة فيه للإغناء عن المجرد ، وأصله « أضحَوَ » قلبت

الواو ياء لتحركها متطرفة فوق الثالثة بعد فتح ، وقلبت الياء ألفًا . يوقف عليه بالسكون المجرد . وتجوز إمالة الألف لانقلابها عن ياء . وفي الدرج تسقط الألف مع همزة الوصل بعدها .

والفَلا : اسم بدلالة التعريف والجمع والإسناد إليه ومعنى الذات . وهو اسم جنس جمعي واحدته فَلاة ، مصدر بمعنى اسم الفاعل للمبالغة فعله : فَلِيَ ، أي : انقطع ، عُبِّرَ به عن اسم الذات لتوكيد المبالغة . وهو على وزن « فَعَلٌ » ، وأصله « فَلَو » وفيه قلب الواو ألفًا . ولام التعريف فيه مثل : الملاط . يوقف عليه بالسكون المجرد .

وجَدَّ : فعل بدلالة الإسناد إلى الضمير و معنى الحدث الماضي و دخول « قد » عليه . وهو على وزن « فَعَلَ » ، وأصله « جَدَدَ » فيه إدغام كبير واجب . وفي الدرج يجوز إبدال الدال قبله جيمًا وإدغامها في الجيم . يوقف عليه بالسكون المجرد ، ويجوز الروم والتقاء الساكنين في الوقف ، أو حذف الدال الثانية .

ويَرْيِ : اسم بدلالة الجر والإضافة ومعنى الحدث المجرد وصيغة الاسمية . وهو اسم جنس معنوي جامد ، مصدر : بَرَى يَبرِي . يوقف عليه بالسكون المجرد ، ويجوز الروم والتقاء الساكنين في الوقف ، أو نقل حركة الياء إلى الساكن قبلها .

ونَحضِهِ : اسم بدلالة الجر والاتصال بضمير الجر والإضافة إليه مع الإضافة ومعنى الذات وصيغة الاسمية . وهو مصدر بمعنى الصفة المشبهة للمبالغة فعله : نَحُضَ ، أي : اكتَزَّ ، عُبِّرَ به عن اسم الذات لتوكيد المبالغة . يوقف عليه بالسكون المجرد .

وزَمانًا : اسم بدلالة التنوين ومعنى الذات والظرفية وصيغة الاسمية . وهو صفة مشبهة للمبالغة من مصدر : زَمِنَ ، أي : امتدَّ ، عُبِّرَ به عن اسم

الذات لتوكيد المبالغة . يوقف عليه بالسكون المجرد مع إبدال التنوين ألفًا . وتجوز إمالة الألف لأنها فوق الثالثة ، وتجوز إمالة الألف الأولي أيضًا إتباعًا لذلك .

ويُلاعِبُهْ : فعل بدلالة الإسناد إلى الضمير والاتصال بياء المضارعة ومعنى الحدث المستمر وصيغة الفعلية . والزيادة فيه للمشاركة . والوقف فيه مثل : حاليه . وتجوز إمالة الألف للكسرة بعدها .

وجِذْعٍ : اسم بدلالة الجر والإضافة إليه مع الإضافة ومعنى الذات وصيغة الاسمية . وهو على وزن : فِعْل ، بمعنى اسم المفعول للمبالغة من مصدر : جُذِعَ ، أي : قُطِعَ ، عُبِّرَ به عن اسم الذات لتوكيد المبالغة . يوقف عليه بالسكون المجرد ، ويجوز الروم والتقاء الساكنين في الوقف ، أو نقل حركة العين إلى الذال .

وَ وادٍ : اسم بدلالة الجر والتنوين والإضافة ومعنى الذات وصيغة الاسمية . وهو على وزن : فاعٍ ، اسم فاعل من مصدر : وَدَى ، أي : سال ، عُبِّرَ به عن اسم الذات للمبالغة . وأصله « وادِيٌ » استثقلت الضمة على الياء فسكنت ، وحذفت الياء لالتقائها بسكون التنوين . يوقف عليه بالسكون المجرد مع حذف التنوين ، ويجوز الروم والتقاء الساكنين في الوقف . وتجوز إمالة الألف للكسرة بعدها .

وجَبَّ : فعل بدلالة الإسناد إلى الضمير ومعنى الحدث الماضي . وهو على وزن : فَعَلَ ، وأصله « جَبَبَ » وفيه إدغام كبير واجب . والوقف فيه مثل : جدّ .

وذُرْوَةَ : اسم بدلالة المفعولية والتأنيث ومعنى الذات وصيغة الاسمية . وهو على وزن : فُعْلة ، بمعنى اسم الفاعل للمبالغة من مصدر : ذَرا ، أي :

عَلا وأشرفَ ، عُبِّرَ به عن اسم الذات لتوكيد المبالغة . يوقف عليه بالسكون المجرد مع إبدال التاء هاء ، وتجوز إمالة الفتحة قبل الهاء في الوقف .

وغاربٍ : اسم بدلالة الجر والتنوين والإضافة ومعنى الذات وصيغة الاسمية . وهو على وزن : فاعِل ، اسم فاعل من مصدر : غَرَبَ ، أي : غابَ، عُبِّرَ به عن اسم الذات للمبالغة . وفي الدرج يبدل التنوين واوًا ، وتدغم الواو في واو العطف بعدها . يوقف عليه بالسكون المجرد مع حذف التنوين ، ويجوز الروم والتضعيف في الوقف . وتجوز إمالة الألف لكسر الراء بعدها .

والأمسِ : اسم بدلالة التعريف والجر ومعنى الذات وصيغة الاسمية . وهو مصدر بمعنى اسم المفعول للمبالغة فعله مهمل : أُمِسَ ، أي : خُلِفَ ، عُبِّرَ به عن اسم الذات لتوكيد المبالغة . يجوز حذف الهمزة بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها ، وفي الدرج تسقط همزة الوصل . يوقف عليه بالسكون المجرد ، ويجوز الروم والتقاء الساكنين في الوقف .

وأتمَكَتْهُ : فعل بدلالة الإسناد إلى الفاعل والاتصال بتاء التأنيث وضمير النصب ومعنى الحدث الماضي وصيغة الفعلية . والهمزة مزيدة فيه للجعل . يجوز حذفها في الدرج بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها . والوقف فيه مثل : رَعَتْهُ .

ومَذانِبُهُ : اسم بدلالة الإسناد إليه والإضافة والاتصال بضمير الجر والجمع ومعنى الذات وصيغة الاسمية . وهو جمع تكسير على صيغة منتهى الجموع ، مفرده مِذنَب ، مبالغة اسم الفاعل من مصدر فعل مهمل : ذَنَبَ ، أي : وَطَأَ وذَلَّلَ ، عُبِّرَ به عن اسم الذات لتوكيد المبالغة . والوقف فيه مثل : حالِبُهُ . وتجوز إمالة الألف للكسرة بعدها .

لقد استطعنا في هذه الجولة أن نبين الأدلة المحدِّدة لأنواع المفردات ، ونتتبع ما طرأ على اللفظ من تغير ، وما يحتمله من تلون تصويتي ضمن سياق التعبير . وكان في ذلك كثافة من العمليات الصرفية ، احتشد الكثير منها في عبارة واحدة أو بيت واحد ، مما يحقق غنى العربية بالانفعالات الصوتية في صياغة المفردات ، وفي نطاق التركيب الكلامي . وهذا كله دون أن نتعرض للانفعالات الإعرابية المعروفة . وقد رأينا ، من خلال ذلك ، أن الظواهر الصوتية الصرفية ليست بمعزل عن العلاقات الإعرابية للمفردات في التركيب ، وأنها كثيرًا ما تكون صدى لتلك العلاقات .

بل إنك لترى أن بعض المفردات تكون وظائفها الإعرابية دليلاً ، على تحديد وظائفها ومعانيها الصرفية . فالأصل في التمييز هو اسم الذات أو اسم المعنى ، وفي الصفة والحال والخبر هو المشتق ، وفي المفعول المطلق والمفعول لأجله هو المصدر ، وفي المفاعيل : به وفيه ومعه ، هو اسم الذات . وقد تتوارد على هذه المعاني الصرفية ، في التركيب ، وظائف تخالف هذا الأصل . ويمكننا أن نقف على شيء من هذا فيما يلي :

فقول الله ، جلّ وعلا [٨٧] : ﴿ اعمَلُوا - آلَ داوُدَ - شُكْرًا . وقَلِيلٌ مِن عِبادِيَ الشَّكُورُ ﴾ ، ترى أن « شكرًا » يكون مفعولاً لأجله ، والمعنى : لتشكروا الله على النعم ، إذ من حق العمل أن يكون للشكر ، لا للرجاء والخوف . فهو اسم جنسي معنوي ، أي : مصدر أصلي . وكذلك شأنه إذا قدّرت أن « اعملوا » مضمَّن معنى : اشكروا . فإن جعلت « شكرًا » حالاً من الفاعل قبله ، أي : اعملوا شاكرين ، لأن الشكر يعم القلب والجوارح ، صار بتأويل اسم الفاعل للمبالغة . وإن قلت : إنه مفعول مطلق ، لأن الشكر نوع من العمل ، صار التقدير : اعملوا عَمَلَ شكرٍ ، أو عملاً شكرًا ، فهو مصدر نوعي .

وإذا ادعيت أنه مفعول به ، والتقدير : اعملوا ماهو شكر ، أو زعمت أنه تمييز ، لما في العمل من الإبهام والتنوع ، أصبح مؤوّلاً بمعنى اسم الذات للمبالغة . فهذه الصور الصرفية المتنوعة تتوارد على المفردة الواحدة ، بحسب الوظائف الإعرابية المتعددة . والراجح منها هو الصورة الأولى لعدم الحاجة إلى تأويل أو تقدير . ثم إذا كان « قليل » أو « الشكور » مبتدأ فهو اسم ذات منقول من مشتق للمبالغة ، وإن كان خبرًا فهو على أصله من الاشتقاق .

وما رأيناه من التنوع في « شكرًا » يرد كثيرًا في الكلام . فقولك : انتبهتُ من النوم فَرَحًا ، يحتمل الفرح فيه الحالية . وذلك إذا كنت قد استيقظتَ في حالة فرح . أما إن كان الفرح بحلم هو الذي أيقظك ، فهو مفعول لأجله ، أي : سبب للانتباه . وأما إذا كان الانتباه في صورة الفرح فالوظيفة تكون المفعولية المطلقة نيابة عن مصدر : انتبهتُ . فإن أردت أنك تبين نوع الانتباه ، لما قد يكون فيه من إبهام ، فالفرح تمييز لذلك .

وإذا كان هذا التنوع يغلب في المنصوبات فإنه كثيرًا ما تضيق درجته فيها ، أو تُفقد منها أصلاً . ففي الحديث الشريف أن النبي ﷺ قال : « إنِّي لأعلَمُ آخِرَ أهلِ النّارِ خُرُوجًا مِنها ، وآخِرَ أهلِ الجَنّةِ دُخُولاً الجَنّةَ . رَجُلٌ يَخرُجُ مِنَ النّارِ حَبْوًا . . . ذاكَ أدنَى أهلِ الجَنّةِ مَنزِلةً » .(٨٨) فـ « حبوًا » يحتمل الحاليةَ مؤوّلاً باسم الفاعل ، والمفعوليةَ المطلقة مصدرًا نوعيًا ، في حين تتعين في « آخِرَ » المفعوليةُ اسم ذات منقولاً من اسم التفضيل ، معطوفًا عليه نظيره ، والمفعوليةُ أيضًا في « الجنة » ، والتمييزُ في : دخولاً وخروجًا ومنزلة .

وقول يزيد بن الحكم :(٨٩)

تُكاشِرُني كُرهًا ، كأنّكَ ناصِحٌ
وعَينُكَ تُبدِي أنَّ صَدرَكَ ، لِي ، دَوِي

يتعين فيه أن كرهًا : حال من الفاعل قبله ، وتقديره إما « مضطرًا » - فهو مصدر مؤوّل باسم المفعول - وإما « كارهًا » . فهو مؤوّل باسم فاعل .

ومثل « ادخار » ، في قول حاتم الطائي : (٩٠)

وأغفِرُ عَوراءَ الكَريمِ ، ادِّخَـــارَهُ وأُعرِضُ ، عَن شَتمِ اللَّئيمِ ، تَكَرُّما

يتعين أنه مفعول لأجله . فهو مصدر أصلي . وقولك : تَمَيَّزتُ غيظًا ، يترجح فيه أن « غيظًا » مفعول لأجله أيضًا ، استئناسًا بقول الله - عز وجل - في وصف نار جهنم (٩١) : ﴿ تَكادُ تَمَيَّزُ مِنَ الغَيظِ ﴾ .

والمنصوبات في قول النبي ﷺ : « رَبَّنا لَكَ الحَمدُ ، مِلءَ السَّماواتِ ومِلءَ الأرضِ ، ومِلءَ ما شِئتَ مِن شَيءٍ بَعدُ ، أهلَ الثَّناءِ والمَجدِ » ، (٩٢) يتوضع منها الأول والأخير في النصب على النداء ، ويكون نصب الثاني على الحال من الحمد ، والثالث والرابع بالعطف . و « ملء » في المواضع الثلاثة على وزن : فِعْل ، بمعنى اسم الفاعل للمبالغة من مصدر : مَلأ . وجازت الحالية في الأول منها ، رغم إضافته إلى معرفة ، لأن هذه الإضافةَ لفظية مجازية ، والتنوينَ مَنوِيٌّ ، إذ التقدير : مالئًا السماواتِ .

الفصل الثاني
أدلّة التحليل الإعرابيّ

لقد تبارى العلماء واللغويون والنحاة في تشقيق الكلام ، عند الحديث عن الإعراب ، فكان لديهم بضعة عشر معنى لغويًّا ، يدور هذا المصطلح في فلكها . ثم اختلفوا في الأصل الذي يمكن أن يعود إليه ، لينال مفهومه الاصطلاحي المعهود . وعندي أن أوضح معنى وضعي ، انحدر عنه الإعراب النحوي ، هو التحسين والتجويد ، إذ يقال : أعربتُ الشيءَ ، إذا حسّنته وجوّدته . فالإعراب في الأصل تجويد في التعبير وتحسين له ، والعربي : من أتقن البيان وجوّد صياغته وأداءه ، على أحسن ما يكون .[١]

ولم ينج المفهوم الاصطلاحي للإعراب ، من اختلاف أنظار الباحثين والدارسين ، فكان له أيضًا عشرات من التفسير أو التعريف أو التحديد أو البيان . فقيل : هو تغيُّرُ الكلمة لتغيُّر آخرها باختلاف العوامل عليها .[٢] وقيل : هو أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الكلمة .[٣] وقيل : تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا .[٤] وقيل وقيل ، توجهاتٌ كثيرة مختلفة ، دارت داخل تلك الزوايا الثلاث ، تحاول وضع تعريف لمفهوم مصطلح الإعراب ، فضيقت على الباحث سبل النجاة ، لكثرة ما زرعت من تشتت واضطراب .[٥]

ولعلنا ندخل البيوت من أبوابها ، إذا رجعنا إلى علم الإعراب ، نتلمس فيه سبيلاً إلى فهم حقيقة المصطلح المذكور . والحق أن علم الإعراب[٦]

هو: « الأصول التي تُعرفُ بها أحوال تركيب كلام العرب » . وهذا يعني أنه لاينحصر في انفعال أواخر المفردات ، أتهيُّؤًا كان أم أثرًا أم تغييرًا ، وإنما يشمل جميع الأصول التي تضبط سلوك المفردات والجمل وأشباهها ، حين تنتظم داخل التعبير .

وعندما يمارس العربي الكلام ، يستخدم أحكام هذه الأصول ويجريها في التركيب ، ليكون فيما ينجزه من نثر أو شعر تحقيق لعمليات الإعراب . وعلى هذا يصح أن نقول : إن الإعراب هو « التعبير عن الوظائف التركيبية ، والمعاني النحوية ، والعلاقات الإعرابية ، لعناصر العبارة ، بالنسق والنمط والصوت » .

أعني أنه يصاغ التركيب اللغوي في الإعراب ، بحيث تحمل كل كلمة أو جملة ، أي : كل عنصر تركيبي ما يقتضيه ، في سياقه التعبيري ، من وظيفة أو معنى أو علاقة بما حوله . ويتضح ذلك بالنسق الذي تنتظم فيه تلك العناصر ، والصيغ التي تملؤها ، والأصوات التي تبدو أو تقدَّر في أواخرها . فليس ما دار حوله خلاف النحاة ، من التعريف ، إلا زاوية محدودة من ميدان الإعراب ، تمس الجانب الأخير منه . ألا وهو أصوات الضم والنصب والكسر والسكون ، وما ينوب عنها من أحرف أو حذف .

التحليل الإعرابي

بعد أن تعرفنا المدى الذي يدور في فلكه الإعراب ، نستطيع أن نعبر عن التحليل الإعرابي بأنه : « تمييز العناصر اللفظية للعبارة ، وتحديد وظائفها التركيبية ، ومعانيها النحوية ، وعلاقاتها الإعرابية ، وذكر الأدلة على ذلك بالنسق والنمط والصوت ، لفظًا أو تقديرًا أو محلًا » . إنه يتناول العناصر الحاضرة والمقدرة من المفردات معربة ومبنية ، ومن الجمل التي لها محل والتي لا محل لها ، ومن الأدوات أيضًا ، ليبين وظيفة كل منها في تكوين

العبارة ، والمعنى النحوي الذي تؤديه في نظمها، والصلات القائمة بينها وبين العناصر التعبيرية المتقدمة والمتأخرة .

فهو يبدأ بالفصل بين تلك العناصر ، ليستقل كل منها عما حوله بالتميز والوضوح ، ويتيسر تبيُّن ما له من قيم إعرابية محقَّقة . والمراد بالعناصر هذه ما كان من الأسماء والأفعال ، والمصادر المؤولة والمنتزعة ، وحروف المعاني ، والجمل وأشباهها . ولكل من هذه المفردات والتراكيب نشاط ، في النظم التعبيري ، يتتبعه المحلِّل ويعبر عنه بما يؤيده ، من موقع حقيقي أو اعتباري ، وصورة لفظية واقعية أو مستعارة ، وعلامات صوتية ظاهرة أو مقدرة .

أما الوظائف التركيبية فتشمل مفاهيم كثيرة جداً ، أهمها: الاسمية والفعلية والحرفية ، والتشبيه بالفعل أو الحرف ، والجُمْلية وشبيهها ، والابتداء والخبر ، والفاعلية والمفعولية والموصولية ، والظرفية والتعليل والسببية ، والتمييز والتوكيد ، والوصفية والحالية والمعية والمصاحبة والاقتران الزماني والمكاني ، والاستثناء والحصر والإضراب ، والاستدراك والتوطئة ، والأصالة والنيابة والتعويض .

وأما المعاني النحوية فهي ما تحمله العناصر اللفظية في النظم الناجز . ومنها : التعريف والتنكير والتخصيص ، والتبيين والتفسير والتحقيق ، والتقديم والتأخير ، والإضمار والذكر والحذف والتأويل ، والإعمال والإهمال ، والإفراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث ، والبناء والإعراب ، والرفع والنصب والجر والجزم ، والضم والفتح والكسر والسكون ، والقسَم والنداء والتعجب والندبة ، والأمر والنهي والإثبات والنفي والاستفهام ، والاختصاص والإغراء والتحذير ، والمضيّ والاستقبال والحال ، واللزوم والتعدية ، واللفظية والمعنوية والمحلية ، والمعلومية والمجهولية ، والبساطة

والتركيب ، والكبرويّة والصغرويّة والبينيّة .(٧)

وأما العلاقات الإعرابية فهي الصلات التركيبية التي تتحقق في التعبير . نحو : الإسناد والشرط ، والإضافة والتبعية بوصف أو بدلية أو عطف أو توكيد ، والوصل والاستئناف والاعتراض والإقحام ، والجواب والتعليق والإلغاء ، والربط بالمبتدأ والشرط والقسم والفعل والمتبوع ، والاقتضاء والترتب ، والتأثير والتأثر ، والتقييد بمفعولية أو حالية أو زمان أو مكان أو سبب أو علة .(٨)

وللتعبير عن هذه الوظائف والمعاني والعلاقات ، يكون الانتقال في الإجراء ، من الأعمّ إلى العامّ ، فالخاصّ فالأخصّ ، ضمن زاوية حادّة نحو رأسها ، كما ذكرنا في مراحل التحليل الصرفي . وفي ذلك يتدرج التحليل من الظاهر إلى الخفي فالمقدر والمؤول . وتنفيذاً لهذه المعالم المتباينة المتكاثرة ، نقف عند الآية الكريمة (٩) : ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي ﴾ ، فنرى أن :

لكن : حرف استدراك .

وأنا : ضمير رفع منفصل حذفت همزته للتخفيف ، مبني على الفتح الظاهر على النون ، في محل رفع مبتدأ أول . والألف : حرف زائد في الرسم للوقف .

وهو : ضمير الشأن مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ ثان .

ولفظ الجلالة : مبتدأ ثالث مرفوع .

وربي : خبر للمبتدأ الثالث مرفوع . وعلامة رفعه الضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، منع من ظهورها الحركة المناسبة . وهو مضاف . والياء : ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه .

وجملة : الله ربي : في محل رفع خبر للمبتدأ الثاني ، وهي جملة اسمية

صغرى .

وجملة هو الله ربي : في محل رفع خبر للمبتدأ الأول ، وهي جملة اسمية كبرى ذات وجه واحد بالنسبة إلى التي بعدها ، وصغرى بالنسبة إلى جملة الآية كلها .

وجملة أنا هو اللهُ ربي : ابتدائية لا محل لها من الإعراب ، وهي جملة اسمية كبرى ذات وجه واحد .

ثم نستعرض تحليل قول النبي ﷺ :[١٠] « إنَّ اللهَ - تَعالَى - يُحِبُّ ، إذا عَمِلَ أحَدُكُم عَمَلاً ، أنْ يُتقِنَهُ » ، فيكون ما يلي :

إنّ : حرف مشبه بالفعل .

ولفظ الجلالة : اسم « إنّ » منصوب . وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

وتعالى : فعل ماض مبني على الفتح المقدر على آخره للتعذر . والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره : هو ، يعود على لفظ الجلالة .

ويحب : فعل مضارع مرفوع . وعلامة رفعه الضمة الظاهرة . والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره : هو ، يعود على لفظ الجلالة أيضًا .

وإذا : اسم مبني على السكون الظاهر في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان ، متعلق بالفعل « يتقن » . وهو مضاف .

وعمل : فعل ماض مبني على الفتح الظاهر .

وأحدكم : أحد : فاعل مرفوع . وعلامة رفعه الضمة الظاهرة . وهو مضاف . والكاف : ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه . والميم : حرف لجمع الذكور ، غُلّبوا فيه على الإناث ، لأنّ المراد هم الرجال والنساء .

وعملاً : مفعول مطلق منصوب . وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

وأن : حرف ناصب .

ويتقنه : يتقن : فعل مضارع منصوب . وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة . والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره : هو ، يعود على أحد . والهاء : ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به .

والمصدر المؤول من « أن يتقنه » : في محل نصب مفعول به للفعل : يحب . والتقدير : يحب إتقانَه .

والحديث كله في محل نصب مفعول به للمصدر « قول » قبله .

وجملة إنّ الله يحب : ابتدائية لا محل لها من الإعراب . وهي جملة اسمية كبرى ذات وجهين .

وجملة تعالى : اعتراضية لا محل لها من الإعراب . وهي جملة فعلية بين بين .

وجملة يحب : في محل رفع خبر « إنّ » . وهي جملة فعلية صغرى .

وجملة عمل أحدكم : في محل جر مضاف إليه. وهي جملة فعلية بين بين. والتقدير : حينَ عملِه .

وجملة يتقن : صلة الحرف المصدري لا محل لها من الإعراب . وهي جملة فعلية بين بين .

وأخيرًا نعرض قول عنترة :(١١)

هَلّا سألتِ الخَيلَ ، يا بنةَ مالِكِ ، إن كُنتِ جاهِلةً : بِما لَم تَعلَمِي

يُخبِرْكِ مَن شَهِدَ الوَقائعَ أنَّني أغشَى الوَغَى ، وأعِفُّ عِندَ المَغنَمِ

فيكون تحليله الإعرابي أيضًا على الشكل التالي :

هلّا : حرف تحضيض لأن الفعل بعده معناه المستقبل .

وسألت : فعل ماض مبني على السكون الظاهر لاتصاله بضمير رفع متحرك . والتاء : ضمير متصل مبني على الكسر الظاهر في محل رفع فاعل .

والخيل : مفعول به منصوب . وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

ويا : حرف نداء .

وابنة : منادى مضاف منصوب . وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

ومالك : مضاف إليه مجرور . وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

وإن : حرف شرط جازم . وقد حذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه .

والتقدير : فاسألي . وفي هذا توكيد بتكرار الجملة مذكورة ومقدرة .

والفاء المقدرة : رابطة لجواب الشرط .

وكنت : فعل ماض ناقص مبني علي السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك ، وهو في محل جزم بـ « إن » . والتاء : ضمير متصل مبني على الكسر الظاهر في محل رفع اسم « كان » .

وجاهلة : خبر « كان » منصوب . وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

وبما : الباء : حرف جر . وما : اسم موصول مبني على السكون الظاهر في محل جر . والجار والمجرور متعلقان بالفعل : سأل .

ولم : حرف جازم .

وتعلمي : فعل مضارع مجزوم . وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة . والياء : ضمير متصل مبني على السكون الظاهر في محل رفع فاعل .

ويخبرك : يخبر : فعل مضارع مجزوم ، لأنه جواب شرط محذوف مع فعله . وعلامة جزمه السكون . والتقدير : إن سألتِ يخبرْك . وفي هذا أيضًا توكيد بتكرار الجملة مذكورة ومقدرة . والكاف : ضمير

متصل مبني على الكسر الظاهر في محل نصب مفعول به أول مقدم .
ومن : اسم موصول مبني على السكون الظاهر في محل رفع فاعل مؤخر .
وشهد : فعل ماض مبني على الفتح الظاهر . والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره : هو ، يعود على « مَن » .
والوقائع : مفعول به منصوب . وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .
وأنّني : أنّ : حرف مشبه بالفعل . والنون : حرف وقاية . والياء : ضمير متصل مبني على السكون الظاهر في محل نصب اسم « أنّ » .
والمصدر المؤول من « أنّ » ومعموليها في محل نصب سد مسد المفعولين الثاني والثالث للفعل : يخبر .
وأغشى : فعل مضارع مرفوع . وعلامة رفع الضمة المقدرة على آخره للتعذر . والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره : أنا .
والوغى : مفعول به منصوب . وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره للتعذر .
والواو : حرف عطف .
وأعف : فعل مضارع مرفوع . وعلامة رفعه الضمة الظاهرة . والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره : أنا .
وعند : مفعول فيه ظرف زمان منصوب ومضاف . وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة متعلق بالفعل : أعف .
والمغنم : مضاف إليه مجرور . وعلامة جره الكسرة الظاهرة .
والبيتان : في محل نصب مفعول به للمصدر « قول » قبلهما .
وجملة سألت : ابتدائية لا محل لها من الإعراب . وهي جملة فعلية بين بين .
وجملة يا بنة مالك : اعتراضية لا محل لها من الإعراب . وهي جملة فعلية بين بين .

وجملة إن كنت جاهلة فاسألي : في محل نصب حال من فاعل : سأل . وهي جملة شرطية .

وجملة : كنت جاهلة : جملة الشرط غير الظرفي لامحل لها من الإعراب . وهي جملة فعلية .

وجملة « اسألي » المحذوفة : في محل جزم جواب الشرط . وهي جملة فعلية .

وجملة لم تعلمي : صلة الموصول لا محل لها من الإعراب . وهي جملة فعلية بين بين .

وجملة إن سألت يخبرك من : في محل نصب حال ثانية من فاعل : سأل . وهي حال مقدرة ، والجملة شرطية .

وجملة « سألت » المحذوفة : جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب . وهي جملة فعلية .

وجملة شهد : صلة الموصول لا محل لها من الإعراب . وهي جملة فعلية بين بين .

وجملة أغشى : في محل رفع خبر « أنّ » . وهي جملة فعلية .

وجملة أعف : معطوفة على جملة « أغشى » في محل رفع بالعطف . وهي جملة فعلية .

الأدلة والقرائن في التحليل الإعرابي

يعتمد المحلّل للإعراب أيضًا على أدلة وقرائن ، حالية ومعنوية ولفظية وتركيبية ، منها العامة ومنها الخاصة ، لتمييز العناصر الاسمية والفعلية والحرفية في النظم ، وتعيين وظائفها ومعانيها وعلاقاتها . وقد تتضافر هذه القرائن أو بعضها ، للوصول بالعمليات الإعرابية إلى الدقة والصواب .

وقد كنا ، في الفصل الثاني من الباب الأول ، عرضنا لكثير من الأدلة

والقرائن العامة والخاصة ، حين بسطنا الحديث عن أصول التحليل النحوي .
ومما يجب ذكره هنا بعض الأدلة الخاصة بالنص ، نحو : المعنى العامّ للموضوع كله ، والمعنى الخاصّ للعبارة أو التركيب . فقول الله ، تعالى [١٢] : ﴿ واتَّقُوا يَومًا لاتَجزِي نَفسٌ عَن نَفسٍ شَيئًا ﴾ ، ينتصب فيه « يومًا » على أنه مفعول به ، لا على الظرفية ، إذ المراد هو طلب التأهب ليوم القيامة بالعمل الصالح ، وليس المراد هو حصول التقوى في ذلك اليوم . ومثل هذا كثير في الآيات الكريمة .

والضمير « هو » في قوله ، عز وجل [١٣] : ﴿ وأنَّهُ هُوَ أضحَكَ وأبكَى ، وأنَّهُ هُوَ أماتَ وأحيا ، وأنَّهُ خَلَقَ الزَّوجَينِ الذَّكَرَ والأُنثَى ﴾ ، يكون للفصل والتوكيد في الموضعين ، لا محل له من الإعراب . وإنما وردا هنا للحصر ، إذ كثيرًا ما يزعم بعض الناس أنه يضحك ويبكي ، وهذا النُّمرود يقول لإبراهيم ، ﷺ : أنا أُحيي وأُميتُ . وإنما خلت الآية الثالثة من ضمير الفصل ، لعدم حاجة التوكيد أو الحصر ، إذ لم يدَّعِ أحد أنه يخلق البشر بما فيه من الجنسين :

وقول جعفر بن علبة الحارثي : [١٤]

فقالُوا لَنا : ثِنتانِ ، لا بُدَّ مِنهُمـا : صُدُورُ رِماحٍ أُشرِعَتْ ، أو سَلاسِلُ

ذكر الشاعر فيه أن الأعداء خيروا قومه في شيئين : القتل أو الأسر . فهو يريد : لا بد منهما على طريق التعاقب ، لا على طريق الجمع . والمعنى : لا بد من أحدهما . وهذا يعني أنه حذف المضاف « أحد » وأقام المضاف إليه مقامه .

والكاف في النص الكريم [١٥] : ﴿ لَيسَ كَمِثلِهِ شَيءٌ ﴾ يجب أن تكون حرفًا زائدًا للتوكيد ، ليصح معنى التركيب ، ويتحقق مقصود توحيد الألوهية . وذلك لأنك إذا أنكرت الزيادة صارت الكاف للتشبيه ، وأثبتَّ للمولى – جل وعلا – مِثلاً في الوجود ، وزعمتَ أنه ليس لهذا المِثل شيء . وهذا فاسد

من وجهين : أوليهما مخالفة التوحيد بإثبات مثيل في الألوهية . والثاني هو فساد المعنى وإحالته ، لأن المماثل للشيء يكون الشيء نفسه مماثلاً له أيضًا . وفي هذا ما يناقض معنى النفي المحقق في الآية المباركة .

ثم نقف عند دلائل المقال في التحليل ، وهي تشمل الجوانب الاتية :

١ - الأدلة التركيبية : فالنص المقصود تحليله إعرابيًا يتضمن وظائف ومعاني وعلاقات ، في النظم والسياق ، توجه الدارس إلى تحديد الصفات الحقيقية للمفردات . وأول ما يذكر هنا هو الإسناد . كالفعل والفاعل أو نائب الفاعل ، والفعل الناقص واسمه ، والمبتدأ والخبر ، واسم الفعل وفاعله ، والمصدر أو المشتق وفاعله أو نائب الفاعل . نحو : جاء الشتاءُ ، وجُمِعَ الطلابُ ، وكان الإنسانُ عجولاً ، والدِّينُ النصيحةُ ، وهيهاتَ الصفاءُ .

فعندما تقرأ قول الله ، تبارك وتعالى [١٦] : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ، رِجَالٌ ﴾ ، تجد الفعل المبني للمجهول في حاجة إلى المسند إليه ، أي : النائب عن الفاعل ، إذ لايصح أن يكون « رجال » هو نائب الفاعل . وإلا جعلتَ التسبيح موجهًا إلى المخلوقات ، وهو مما لايجوز أصلاً . ولذا يحكم على الجار والمجرور « له » بأنهما في محل رفع نائب فاعل ، ثم يكون « رجال » فاعلاً لفعل محذوف ، أي : يسبِّحه رجال . وهذه الجملة استئنافية تفيد البيان والتوكيد . وإنما ساغ ذكر الفاعل بعد حذف فعله ، لأنه قد ذكر في جملة قبله ما يدل على المحذوف .

وفي قول الفرزدق يفتخر بالسيادة [١٧] :

وبَيتانِ : بَيتُ اللهِ نَحنُ وُلاتُهُ وبَيتٌ ، بأعلَى إيلياءَ ، مُشَرَّفُ

يظهر في أول شطريه كلمتان كلتاهما في حاجة إلى عنصر تركيبي ، ينعقد به الإسناد . ولو زعمت أن « بيتان » خبر مقدم للمبتدأ : « بيت الله » وما عطف

عليه لاستحال المعنى ، إذ يصير خبرًا بما هو تحصيل حاصل ، لا فائدة فيه . وليس في نظم القصيدة ما يعطف « بيتان » عليه . فهو مبتدأ لخبر مقدم محذوف ، أي : كائنان لنا بيتان .

أما « بيتٌ » فهو مبتدأ أيضًا ، ولا يصح أن يكون ما بعده خبرًا له ، لئلا يرد تحصيل الحاصل أيضًا ، ويُجاز الابتداء بنكرة دون فائدة . فالجار والمجرور متعلقان بصفة محذوفة لبيت ، ومشرف : صفة ثانية له . والخبر محذوف ، أي : وبيتٌ صفته كذا وكذا نحن ولاته أيضًا . وإنما جاز حذف الخبرين هنا ، لدلالة الجملة بينهما « نحن ولاته » على ذلك ، ليتحقق الفخر بالسلطان والشرف في أبلغ إيجاز .

ثم يرد الشرط علاقة تركيبية ، تبين صلة الجمل بعضها ببعض . فيكون الترتب بين الجملتين إيجابيًا ، كما في الشرط الجازم ، وإذا و لمّا ولو ، أو سلبيًا كما في : لولا . فالظاهر من قول الله ، سبحانه [١٨] : ﴿ وإنْ تَوَلَّوا فإنّي أخافُ عَلَيكُم عَذابَ يَومٍ عَظيم ﴾ ، أن صيغة « تولَّوا » فعل ماض . إلا أن جملة الجواب المترتبة على الشرط يرد في « عليكم » منها ضمير المخاطبين ، وهذه قرينة لفظية تعني أن الضمير في الفعل الأول هو للمخاطبين أيضًا . فالفعل إذًا مضارع كان لفظه « تَتَوَلَّوا » ، فحذفت منه التاء الثانية للتخفيف . ومثل ذلك يقال في فعل الشرط من : ﴿ فإنْ تَوَلَّوا فإنّما عَلَيهِ ما حُمِّلَ ، وعَلَيكُم ما حُمِّلتُم ﴾ ، [١٩] بقرينة ما في الجملة المعطوفة على الجواب .

والاقتضاء دليل تركيبي كثير الحضور في الكلام ، ويتضمن قرائن لفظية تساعد في تحديد المقاصد . وهو إما أن يكون لغويًا ، فيراد به طلب الكلمة ما يتمم معناها الدلالي . نحو قولك : جناح الذل ، وماء الوجه ، وماء الهوى ، وعين المال ، وسويداء القلب ، وعَنان السماء ، ولمحُ البصر ،

وذو النون ، وذات النطاقين ، وأبو لهب ، وابن آوَى ، وأُمُّ القُرَى ، والمدينة المنورة ، والمسجد الحرام ، والمسجد الأقصى ، وبعلبكّ ، وحضرموت ، ومعديكرب ، ونفطويه ، وعمرويه ، وتأبط شرًّا ، وجاد المولى ، وبينَ بينَ وصباحَ مساءَ ، وحَيصَ بَيصَ وشَذَرَ مَذَرَ . وقلَّما وطالما ، وما عدا وما خلا ، وحينئذ ويومئذ ، وسيّما وكلّما . . .

وإما أن يكون نحويًا ، فيراد به طلب الكلمة ما يتمم معناها في النظم ، وهو عندي [٢٠] سبب العمل الإعرابي ، ويتضمن جمهور الوظائف النحوية المعروفة ، كالتعدية والتعليل والظرفية والمعية ، والتوكيد والتبيين والملابسة والتفسير والتضمين ، والإخراج والحصر والتحقيق ، والمشاركة والمخالفة والاعتراض ، والرفع والنصب والجر والجزم ، والوصل والجواب . مثال ذلك قول جرير : [٢١]

يا صاحِبَيَّ ، دَنا الرَّواحُ ، فسيرا لا كالعَشيّةِ زائرًا ، ومَزُورا

فإن الاسم « زائرًا » منصوب ، وليس في البيت أو ما حوله ما هو صاحب هذه الوظيفة ، ولا بد له من فعل أو ما يشبهه يقتضي هذا العمل الإعرابي ، من التعدية ، بالإضافة إلى افتقار المعنى إلى التمام . وعليه يكون التقدير : لا أرى زائرًا ومزورًا له ، مثل ما أراه في هذه العشية . وقد جاز حذف ذلك لما في الكلام من الدلالة عليه .

وفي النص الكريم [٢٢] : ﴿ لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِسائِهِم تَرَبُّصُ أَربَعَةِ أَشهُرٍ ﴾ ، يبدو فيه الجار والمجرور « من نساء » في حاجة إلى ما يتعلقان به ، لأن « يؤلون » يتعدى بـ « على » . فإن قلت : كيف عُدّي بـ « من » ؟ قلنا : قد ضُمِّنَ ههنا معنى البعد . فكأنه قيل : يَبعُدون من نسائهم مؤلِينَ . فتضمين الفعل لمعنى غيره يقتضي تعديته بمثل ما يتعدّى به الآخر . والجملة الأخيرة من قوله ، عز و جل [٢٣] : ﴿ فَأْتُوهُنَّ مِن حَيثُ أَمَرَكُمُ اللهُ – إنَّ اللهَ يُحِبُّ التَّوّابِينَ ويُحِبُّ

المُتَطَهِّرِينَ – نِساؤُكُم حَرْثٌ لَكُم ﴾ ، هي تفسير لـ « من حيث أمركم الله » ، فبي ذات صلة تركيبية به ، وتقتضي أن الجملة الكبرى قبلها هي اعتراضية للحث على الطاعة .

واللفظ الأول من الآية الكريمة (٢٤) : ﴿ عَمَّ يَتَساءلُونَ ﴾ ؟ قد يبدو للقارئ فعلاً ماضيًا ، لغياب صورة اسم الاستفهام الأصلية . غير أن تركيب « عن » الجارة مع « ما » الاستفهامية يقتضي حذف الألف ، للفرق بين الاستفهام والخبر . وهو قرينة لفظية ظاهرة . وبذلك يكون تعلق الجار والمجرور بالفعل بعدهما ، وقدما عليه لما فيهما من معنى يتطلب التصدير . وكذلك الشأن من : ﴿ فِيمَ أنتَ مِن ذِكراها ﴾ ؟ (٢٥)

والوصل بالعطف في قول أبي دواد الإيادي : (٢٦)

أكُلَّ امرِئٍ تَحسَبِينَ امرأً ونارٍ ، تَوَقَّدُ باللَّيلِ ، نارا ؟

يقتضي أن يكون بعد الواو اسم منصوب ، يتبع « كلَّ » في الإعراب ، كما أن جر « نارٍ » يتطلب ما هو مضاف يستوعبه . فكأن الشاعر أراد : وكلَّ نارٍ ، فحذف « كلَّ » من الشطر الثاني ، وهو يريدها ، وجرَّ بها أيضًا ، واكتفى بذكر ذلك في أول البيت . ومن هذا القبيل ما جاء في قول العرب : ما كلُّ سوداءَ تمرة ، ولا بيضاءَ شحمة .

والفعل الناقص يقتضي عنصرين ليتم معناه التركيبي ، وأنت ترى في قول النبي ﷺ : (٢٧) « مَن كانَ آخِرُ كَلامِهِ لا إلـٰهَ إلا اللهُ وَجَبَتْ لَهُ الجَنَّةُ » عدم ظهور العنصر الثاني ، أي : الخبر . فقد حلَّت محله عبارة التوحيد ، وهي جملة « لا إلـٰهَ إلا اللهُ » ، فتكون في محل نصب على الحكاية ، أي : قولَ . . .

وقول العوام بن عقبة (٢٨) : « وخُبِّرتُ سوداءَ القُلوبِ مَريضةً » ترى فيه أن الفعل يقتضي ثلاثة مفاعيل . فالثاني : سواده ، والثالث : مريضة ، والأول

صار نائب فاعل : الضمير المتصل بالفعل . وقول الشاعر الآخر : (٢٩)

فجِئتُ قُبورَهم بَدْأً ، ولَمّا فناديتُ القُبُورَ ، فلَم يُجِبْنَه

يقتضي فيه « لَمّا » أن يكون بعده فعل مضارع يجزمه . ولهذا نقدر : لَمّا أكنْ بَدأ ، أو : لمّا أسُدْ .

ولأن القول محتاج إلى جواب أحيانًا فإنه ، حين يرد بعده قول آخر متعلقًا به ، يتحقق تأمين تلك الحاجة . ومن ذلك مثلاً (٣٠) : ﴿ دَخَلُوا عَلَيهِ فقالُوا : سَلامًا . قالَ : إنّا مِنكُم وَجِلُونَ ﴾ . فجملة القول الثانية تكون من الاستئناف البياني ، كما يرى علماء البلاغة ، لأنها جواب لسؤال مقدر ، أي : فماذا قال لهم ؟ ولهذا فُصلت عن الأولى ولم تُعطف عليها .

والعلاقة بين القسم وجوابه يظهر مقتضاها ، في قول المولى الكريم (٣١) : ﴿ وإنْ لَم يَنتَهُوا عَمّا يَقولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنهُم عَذابٌ أَلِيمٌ ﴾ . فاللام ونون التوكيد مع الفعل المضارع تعنيان أنه جواب قسم ، وهذا يقتضي قسمًا محذوفًا مع اللام الموطئة أيضًا ، والتقدير : و اللهِ لَئن لم ينتهوا . ونظير هذا قوله : ﴿ وإنْ لَم تَغفِرْ لَنا وتَرحَمْنا لَنَكُونَنَّ مِنَ الخاسِرِينَ ﴾ (٣٢) .

٢- الأدلة اللفظية : وهي ظواهر التصويت والتنسيق والصياغة والتوفيق . ففي التصويت نذكر العلامات الإعرابية ، كالحركات والأحرف والحذف للحركة أو الحرف . ومعلوم أن الإعراب أصلاً هو للاسم والفعل المضارع ، والبناء أصل في الحرف والفعل الماضي وفعل الأمر .

فالبيت المشهور عند النحاة ، وهو قول طرفة بن العبد : (٣٣)

لَنا هَضْبةٌ ، لا يَنزِلُ الذُّلُّ وَسْطَها ويأوِي إليها المُستَجيرُ ، فيُعصَما

ورد فيه الفعل الأخير منصوبًا بالفتح . وهذا يقتضيه ما يتطلب النصب من الأدوات ، وليس قبله طلبٌ يُضمر له ناصب بعد . ومع ذلك فلا بد من

إضمار « أن » بعد الفاء ، ليستقيم النظم ويتحقق نسق الكلام ، وإن كان هذا قد لايرد إلا في الضرورة .

والفعل المضارع ورد في قول الله ، جل و علا [٣٤] : ﴿ إن شاءَ جَعَلَ لَكَ خَيرًا مِن ذلِكَ . . . ويَجعَلْ لَكَ قُصُورًا ﴾ ، مجزومًا بحذف حركة الضم وهو معطوف . فالجزم يعني أن يكون قبله ما هو مجزوم أيضًا ليتسنى العطف عليه. ولما كان « جعلَ » جوابًا للشرط الجازم ، وهو مبني على الفتح وفي محل جزم ، فقد جاء الفعل « يجعل » بالجزم تبعًا لمحل المعطوف عليه .

والنصب لـ « سوق » ، في قول الرسول ﷺ : « رُوَيدَكَ سَوقَكَ بالقَوارِيرِ » ، [٣٥] دليل على أنه مفعول به ، وليس في ظاهر الكلام ما ينسب ذلك النصب إليه . والمعروف أن « رويد » اسم فعل يحتاج إلى مفعول ، وتتصل به الكاف حرفًا لتبيين المخاطب المخصوص ، والتقدير : أمهِلْ سوقَكَ . وبهذا يكون « سوقَ » مفعولاً به لـ « رويد» .

وغياب الحركة أيضًا بعد « أن » الناصبة ، في قراءة طلحة بن سليمان والفيض بن غزوان [٣٦] : ﴿ أ لَيسَ ذلِكَ بِقادِرٍ عَلَى أن يُحيِيْ المَوتَى ﴾ ؟ دلالة لفظية على تصرفٍ تعبيري في حاجة إلى بيان ، تتضح منه العلاقات الإعرابية . ولهذا يقال : إن الفعل المعتل الآخر بالياء أُجريَ النصب فيه هنا مُجرى الرفع ، للتخفيف بحذف الياء لفظًا فقط بسبب التقاء الساكنين . وعلى ذلك جاء قول الأعشى ، [٣٧] وإن لم يكن بعده ساكن :

فآلَيتُ ، لا أرثِي لَها ، مِن كَلالَــةٍ ولا مِن حَفًى ، حَتَّى تُلاقِيْ مُحَمَّدا

وغياب نون الإعراب أيضًا من الفعل المضارع ، في الآية الكريمة : ﴿ قُلْ لِعِبادِي الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاةَ ﴾ ، [٣٨] دلالة تحتاج إلى تعيين سبب الحذف . وفي مثل هذا يُخَصُّ الجزم ، ويحمل على المعنى . لأن التقدير :

إن تقل لهم يقيموا الصلاة .

ثم إن كثيرًا من الأدوات له علامة فيما بعده ، كحروف الجر والجزم والنصب ، والأحرف المشبهة بالفعل التام أو الناقص . وعندما تختفي العلامة، كما هي حال المبني والمعرب تقديرًا أو محلًّا من اسم وفعل ، يستبدل بأحدهما مرادف له ظاهر الإعراب ، لتحديد العلامة الدالة على المراد ، وتحقيق التحليل الإعرابي .

والرتبة التي يحددها نظم الكلام دليل مهم جدًّا في هذا التحليل . وهي قد تكون محفوظة تلازم التنسيق في التركيب ، فتبقى مع صويحباتها في مواقع معينة لا تخرج عليها . وأشهر ما يذكر هنا الأدوات ، لأنها تقوم بوظائف ومعان نحوية ، وليس لها صيغ قياسية محدّدة ، ولا علامات إعرابية فيها ، وقد تظهر تلك العلامات فيما بعدها أحيانًا . فالظاهر ، في الآية الكريمة : ﴿ وتَعاوَنوا عَلَى البِرِّ والتَّقوَى ، ولا تَعاوَنُوا عَلَى الإثمِ والعُدوانِ ﴾ ، [٣٩] أن الفعلين متماثلان . بيد أن الحرف الجازم « لا » يميّز بينهما ، فيجعل الثاني مضارعًا لوروده قبله ، إذ النهي لايدخل إلّا عليه . ولأن الأول خال من أدوات الجزم فهو فعل أمر .

والمخصصات والمتممات لها رتب محفوظة غالبًا ، كالوصف والتوكيد والبدل والمعية . فالصفة [٤٠] المشتقة مفردة أو مركبة تركيبَ إسناد تخصّص اسم الذات ، وتميّزه مما سواه ، وتحصر الوصف فيه ، وتكون بعده في النظم غالبًا وتابعة له في الإعراب ، كقولك : استعنتُ برجلٍ كريمٍ ، أو برجلٍ كريمٍ أبوه . فإذا كان تركيبها إضافيًّا حصرَتِ الوصف في الاسمِ أيضًا ، مع بيانِ السببِ الذي صيره كذلك . نحو : استعنتُ برجلٍ كريمِ الأبِ . وإنما بقي النعت كله للرجل ، لأن في الصفة ضميرًا يعود عليه لتحقيق ذلك فيه .

وإذا كان التركيب تفسيريًّا ، بالتميز مثلاً ، تحقق عموم الوصف لاسم

الذات مع التخصيص ؛ ثم كان من الوصف ملحظ لما بعده . فعندما تقول : استعنتُ برجلٍ كريمٍ أبًا ، أو كريمِ الأبَ ، ترى أنه قد انسحب بعض معنى الكرم على الأب أيضًا . وكذلك إن كان التركيب جملة اسمية ، فإنها تخصّص اسم الذات وتميزه ، وينسحب بعض معنى الوصف بها على عنصر منها ، ولكن تغيب فيها المطابقة ، كأن تقول : استعنتُ برجلٍ كريمٌ أبوه .

ومن الرتب المحفوظة أيضًا ما يكون بين الفعل وفاعله أو نائب فاعله ، والمتضايفين والمتعاطفين ، والفعل الناقص واسمه ، والحرف المشبه بالفعل واسمه وخبره ، والشرط أو القسم مع الجواب . وقد تكون الرتبة ذات نشاط وتنقل ، ليس لها موقع لازم ، كما هو الشأن في المفعولات والحال والمبتدأ والخبر وأشباه الجمل .

وصيغة المفردات تقدم أدلة في الإجراء الإعرابي ، وتوجه إلى تحديد كثير من الوظائف والعلاقات . فلكل من الفعل اللازم والمتعدي ، والمبني للمعلوم والمبني للمجهول ، والناقص والتام ، والمصادر والمشتقات اللازمة والعاملة ، أنماط لفظية تميز بعضها من بعض ، وتعيّن المقصود الذي له مقتضياته وحاجاته .

فأنت ترى في قول عبد مناف الهذلي : (٤١)

و ما لِيَ فِيهِم مَعْتَبٌ ، إن عَتَبْتُـــهُ
عَلَيهِم ، وما فِيهِم لَدَى الظُّلمِ مَنصَرُ

أن الفعل « عتب » هو لازم لايحتاج إلى مفعول به ، ولكنه متصل بضمير النصب للغائب المفرد . وفي هذا قرينة تعني أن الهاء المذكورة ضمير يعود على المصدر « معتب » ، وهو في محل نصب مفعول مطلق نائب عن المصدر. فكأن الشاعر قال : إن عتبتُ عتبًا عليهم . فأضمر لدلالة فعله عليه ، كما جاء في قول زهير الكلبي :

مِن كُلِّ ما نالَ الفَتَى قَدْ نِلتُهُ ، إلّا التَّحِيَّة

يعني : قد نلتُ من كل شيء نيلاً . والفعل هنا متعدّ ، غير أنه استوفى ما يقوم مقام المفعول بالجار والمجرور .

أضف إلى هذا أن صيغ الصفات تكون للخبر والوصف والحال ، وصيغ المصادر تختص بالمفعول المطلق والمفعول لأجله ، والأسماء الجامدة تلازم المفعول به والمفعول معه والتمييز ، والمبتدأ والفاعل ونائبه ، واسم الفعل الناقص والحرف المشبه بالفعل ، وأن المعرفة تكون للمبتدأ والفاعل ، ولاسم الفعل الناقص ، ولصاحب الحال ، في حين أن النكرة تتوضع في الخبر والتمييز والمضاف ، وأن الفعل مستأثر بالجزم ، والاسم مستأثر بالجر .

فإذا زعمت أن « حلقًا » ، من قول عمرو بن معديكرب :[٤٢]

قومٌ ، إذا لَبِسُوا الحَدِيـ ـدَ تَنَمَّرُوا ، حَلَقًا وقِدّا

هو مفعول مطلق ، كان ما يتطلب تقدير مصدر محذوف : « تَنَمُّرَ حلقٍ » ، لتصح هذه المفعولية . وهذا يعني أنه حذف المصدر ، وقام المضاف إليه مقامه . فهو نائب عن المصدر في هذه الوظيفة .

ومن ناحية أُخرى ، فإن قول الله ، تبارك وتعالى[٤٣] : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُم أُمَّهاتُكُم وبَناتُكُم . . . كِتابَ اللهِ عَلَيْكُم ﴾ ، لا يحتمل أن يكون « عليكم » اسم فعل أمر ، خلافًا لما ذهب إليه الكسائي ومن تابعه ، إذ ينقطع به النظم الكريم ، ولا يظهر اتصال بين العبارتين . ولذا يحمل « كتاب » على أنه مصدر : كَتَبَ . فيكون قرينة على فعل محذوف ، والتقدير : كتبَ كتابًا اللهُ عليكم . وإنما قُدِّرَ هذا الفعل لدلالة ما تقدم من التحريم المذكور .

والمطابقة بين المتلازمات في التركيب تساعد على توضيح العلاقات . فكثيرًا ما تجد بين الفعل وفاعله ، أو المبتدأ وخبره ، أو الموصوف وصفته ،

أو اسم الإشارة والمشار إليه ، عناصر وخصائص لفظية مشتركة ، من تحديد الشخص والعدد والنوع ، أو التعريف والتنكير ، أو الإعراب .

ترى من هذا نحو (٤٤) : ﴿ فأنذَرتُكُم ناراً تَلَظَّى ﴾ . فالفعل هنا مسند إلى ضمير النار ، وفيه ضمير مستتر يعود عليها ، وفي ذلك قرينة لفظية تحقق أن الفعل مضارع ، كان في اللفظ « تَتَلَظَّى » فحذفت التاء الثانية للتخفيف . ولوكان ماضيًا كما هو ظاهر ، والنار مونثة ومقدمة عليه ، لوجب في المطابقة أن يتصل بتاء التأنيث ، فيقال : تَلَظَّتْ .

ولهذا يقال في بيت قصي بن كلاب مفتخرًا : (٤٥)

وقد شُئِيَتْ ، بها ، الأقوامُ قَبلِي فما شُـئِيَتْ أبيَّ ، وما شُـئِيتْ

إن « أبيّ » جمع ، ودل على صحة ذلك اتصال الفعل قبله بتاء التأنيث . وإنما لحقت التاء لأن هذا الجمع ، وهو من المذكر السالم بمعنى : آباء ، محمول على جمع التكسير ، وكلُّ جمع مؤنث . وقد جاز هذا الحمل ، لأن تغير نظم المفرد في صياغة الجمع شبيه بجمع التكسير ، فسهل اعتداده لغير العاقل ، كما قيل في تفسير الآية الكريمة : ﴿ الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنو إسرائيلَ ﴾ . (٤٦)

وإذا كان يجوز ، في الظاهر ، أن تجعل « كافة » حالاً عن الفاعل أو المجرور ، من قول الله تبارك وتعالى : ﴿ ادخُلُوا في السِّلمِ كافَّةً ﴾ ، (٤٧) كما زعم الزمخشري ، فإن ما تلازمه هذه الكلمة يدفع الوجه الثاني ، ويعين وجوب الوجه الأول . ذلك لأنها مختصة بمن يعقل ، فهي تُطابِق المخاطبين ، ولا يصح جعلها قيدًا للسلم أبدًا . أما احتجاج الزمخشري بالتأنيث المعنوي للسلم ، ومطابقة « كافة » لها بالتاء ، فإنه وهمٌ منه لأن التاء ههنا ليست للتأنيث ، وإنما هي منقولة مع الكلمة باللزوم لمعنى : جميع وكل ، كما هي في « قاطبة وعامة » لهذا المعنى أيضًا .

وقد تكون المطابقة معنوية لا لفظية . وهي أيضًا دليل يساعد المحلِّل في إجراءاته العملية . ومن ذلك ما تجده في قول المولى - عز وجل - عن اليهود [٤٨] : ﴿ لَيسُوا سَوَاءً ﴾ . فالخبر لـ « ليس » هنا مفرد ، مع أن صاحبه جماعة ذكور بدلالة الواو . وإنما كان هذا المفرد خبرًا لجماعة الذكور لأنه مصدر بمعنى المشتق : متساوين . وإذا استعمل المصدر للوصف جازت ملازمته للإفراد ، وقد يكون مطابقًا للمثنى والجمع بما فيه من مقاصد المبالغة .

وكذلك تساهم وسائل الربط في تقديم أدلة ، لتعيين الصلات والوظائف الإعرابية . فأدوات العطف والجواب ، والضمائر العائدة على المبتدأ أو الاسم الموصول أو الموصوف أو صاحب الحال ، وأساليب الشرط والقسم والنداء والإضافة ، وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة ، و « أل » العهدية أو الموصولة ، كل هذا أدلة لفظية ، يستعين بها المحلِّل ليصل إلى الإعراب السليم .

فالجملة الأخيرة ، من هذه الآية المباركة [٤٩] : ﴿ نَعبُدُ إلـٰهَكَ وإلـٰهَ آبائكَ . . . ونَحنُ لَهُ مُسلِمُونَ ﴾ فيها ضميران رابطان : أولهما « نحن » وهو عائد على فاعل « نعبد » ، والثاني المتصل في « له » وهو عائد على المفعول . فهي تحتمل في الحالية وجهين : أن تكون في محل نصب حالاً من الفاعل ، أي : مُستسلمين لنهيه وأمره في كلّ أمورنا ، وأن تكون في محل نصب حالاً من المفعول ، أي : مُستسلَمًا لنهيه وأمره في كلّها . والأولى أن تجعل حالاً من الفاعل والمفعول ، لتضمنها الضميرين الرابطين .

وقراءة الرفع للكلمة الأخيرة ، من : ﴿ يَسألُونَكَ : ماذا يُنفِقُونَ ؟ قُلِ : العَفوُ ﴾ ، [٥٠] تعني أن « ماذا » مركبة من كلمتين : « ما » اسمَ استفهام في محل رفع خبر مقدم ، و « ذا » اسمًا موصولاً في محل رفع مبتدأ مؤخر ،

ويكون التقدير : ما الذي ينفقونه ؟ قل : إنفاقُكم العفوُ . وقد ترجح هذا لأن الأصل تطابقُ صياغتَيِ السؤال والجواب ، في الاسمية والفعلية . ولما كان الجواب جملة اسمية حسُنَ أن يكون في السؤال كذلك . وإنما تعين في « ذا » أنه اسم موصول ، في هذه القراءة ، بدليل افتقاره للجملة بعده صلة تكمل معناه .

وربما كانت الروابط غير ظاهرة أحيانًا ، ويحتاج النص إلى تدقيق لاكتشافها . فالقراءة السريعة ، لقول النبي ﷺ :[٥١] « ما مِن رَجُلٍ مُسلِم ، يَمُوتُ لَهُ ثَلاثةٌ مِن ولَدِهِ لَم يَبلُغُوا الحِنثَ ، إلّا أدخَلَ اللهُ – عزَّ وجَلَّ – أبَوَيهِمُ الجَنّةَ بِفَضلِ رَحمتِهِ إيّاهُم » ، توهم أن المبتدأ المجرور لفظًا « رجل » ليس في جملة « أدخل » ضمير يعود إليه ، ليكون الربط بين المسند والمسند إليه . والحق أن الضمير في « أبويهم » يشمل المبتدأ ، لأن الرجل المسلم هنا هو أحد أبوَيِ الأولاد ، وقد وُضع الاسم الظاهرموضع المضمر ، لإضافة الأم أيضًا في حسن الجزاء .

وقد يقابل هذه الوسائل الإيجابية ظواهر سلبية ، يكون لها أثر واضح في عمليات التحليل الإعرابي . فالتنافي بين الوظائف قرينة مهمة جدًّا في التركيب ، تميز أنواع الوظائف والعلاقات . ومن ذلك عدم اجتماع الوظيفتين المتنافرتين ، كالتنوين والإضافة ، وحرف الجر والفعل ، وحرف الجزم والاسم ، و « أل » والإضافة المحضة . وكذلك حال الوظيفتين المتوافقتين أحيانًا ، كالفعلين ، وحرفي الجر أو العطف أو الشرط أو الاستفهام أو النفي أو الجزم أو النصب . . . في غير مقاصد التوكيد .

ثم إن نغمة الأداء تكون دليلاً على تعيين كثير ، من وظائف المفردات والعبارات . فالإطار الصوتي الخاص للكلمة والجملة والعبارة في سياق النظم يقدم خدمة كبيرة لفهم العلاقات والمعاني التركيبية . وهو يظهر في

الكلام المنطوق والمقروء جهرًا ، ويقوم مقام علامات الترقيم وإعادة النظر في النص المكتوب ، لاكتشاف الأدلة والقرائن . ولهذا الإطار المذكور أنواع من المظاهر ، كتنغيم الصوت ، والنبر الوظيفي ، وتلوين الوقفات .

أما تنغيم الصوت فهو التصرف في نغمة اللفظ تبعًا لمقاصد التعبير . مثال ذلك أن قول الكميت :[52]

طَرِبتُ ، وما شَوقًا إلى البِيضِ أطرَبُ
ولا لَعِبًا مِنِّي ، وذُو الشَّيبِ يَلعَــــبُ

يجوز أن ينشد آخره بنغمة الاستفهام ، فيكون فيه معنى الإنكار والنفي للعب ، ويجب تقدير همزة استفهام محذوفة : أَوَ ذو الشيب يلعب ؟ ويجوز أن ينشد أيضًا بنغمة الإخبار ، فيصير المراد أن لعب الشّيب أمر مألوف ، ولكن الشاعر لم يكن لاعبًا ، ولا حاجة حينئذ إلى تقدير شيء .

ويتضح بعض هذا أيضًا ، في الفرق بين قولك بالشرط : مَن نجح فأكرمْه ، وبين قولك بالاستفهام : مَن نجح فأكرمَه ؟ وبين قولك بالاسم الموصول : مَن نجح فأكرمُه . وعندما تنشد بيت المتنبي :[53]

أُحادٌ ، أم سُداسٌ في أُحادِ لُيَيلَتُنا المَنُوطــةُ ، بالتَّنادِي

بأسلوب الاستفهام ، تعني أن الشاعر استطال ليلة الرحيل ، فشك : أواحدة هي أم ستّ اجتمعت في واحدة ؟ فطلب التعين . وعلى هذا يكون قد حذف همزة الاستفهام في أول البيت ، وتكون « أم » متصلة لطلب التعيين أيضًا . فإن أنشدته بأسلوب الخبر عنيت أن الشاعر أخبر عن ليلته بأنها واحدة ، ثم نظر إلي طولها فشك في ذلك ، وجزم أنها ست في ليلة . فكان لـ « أم » معنى الإضراب .

وأما النبر الوظيفي فهو ضرب من التصويت لدلالة المقال ، أي : تضخيم

الصوت في بعض عناصر الكلام ، بقوة اندفاع الزفير ، ليكون بارزًا واضحًا في النطق والسمع ، ويتميز بمعانيه النحوية و وظائفه .[٥٤] وذلك أنك إذا قصدت النفي بقولك « هذا ما أردته » قلتَ : هذا ما أردته . فيكون في نبر « ما » بيان أنها حرف نفي . وإذا قصدت الإخبار قلت : هذا ما أردته . فيصير نبر « هذا » دليلاً على أن « ما » اسم موصول . ولو أردت بقولك « إنّ ما طلب أخوك هوى » الحصرَ لوصلت « إنّما » مع النبر ، لتشعر أن « ما » كافة ، في حين أنك تفصل « إنّ ما » ، وتنبر « إنّ » وحدها ، إن قصدت موصولية « ما » .

وعلى هذا فإن قراءة[٥٥] : ﴿إِنَّما صَنَعُوا كَيدَ ساحِرٍ﴾ ، للآية الكريمة ، تُنبَر فيها « إنّما » بلفظ واحد ، ليتضح أنها كافة ومكفوفة تفيد الحصر ، وأن « ما » مبنيّة لدخول « إنّ » على جملة فعلية ، وأن « كيد » مفعول به للفعل قبله . أما في القراءة المشهورة : « إنّ ما صَنَعُوا كَيدُ ساحِرٍ » فيكون النبر خاصًا بـ « إنّ » مفصولة عن « ما » للإشعار بالموصولية أو المصدرية .

وعندما تنشد قول الفرزدق :[٥٦]

كَم عَمَةٍ لَكَ ، ياجَرِيرُ ، وخـــالةٍ
فَدعاءَ ، قَد حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشارِي ؟ !

فأنت بين الاستفهام والتعجب . فإن توجهتَ إلى الأول وجب أن يكون نبر « كم » قويًا ، يشعر بمقصد الاستفهام والتحقير . ويكون النبر أخفّ . إذا أردت أسلوب التعجب . ثم يجب تضخيم النبر في « عليّ » للإشعار بما تفيده شبه الجملة هذه من الحالية ، إذ المعنى : خَدَمَتني على كُرهٍ مني ، ولم أكن راضيًا بذلك لخستهنّ ولؤمهنّ .

والبيت المشهور في وصف الخمر لعمرو بن كلثوم :[٥٧]

مُشَعشَعَةً . كأنَّ الحُصَّ فِيها ، إذا ما الماءُ خالَطَها سَخِينا

يختلف نبر آخره تبعًا لوظيفته الإعرابية . فإن كان « سخينا » جوابًا للشرط ، أي : مؤلفًا من فعل وفاعل ، احتاج لفظه إلى تضخيم أقوى منه ، إن كان حالاً من الضمير المستتر في « خالط » ، أي : كلمة واحدة هي صفة مشبهة على وزن : فَعِيلا . ويظاهر ذلك أيضًا ما يرد في النبر الصرفي ، إذ يتوضع في السين و « نا » مع الجواب ، ويقتصر على « خي » مع الحالية .(٥٨)

وأظهر ما يبدو النبر الوظيفي مع مفردات : القصر والتوكيد والأمر والنهي والاستفهام والتحضيض ، والنفي ، والتعجب والشرط والاستثناء والتمني والترجي . وتختلف درجاته في هذه العبارات ، من حيث ضخامة التصويت ، وتمديد أصوات الحروف . ويقوى هذا النبر مع ألف الاثنين وضميرهما ، ليتميزا من التعبير عن المفرد إذا كان قبل ساكن .

فعندما يأخذ امرؤ كتابًا ، تعبر أنت عن ذلك بقولك : أخذَ الكتاب . فإذا كان الآخذ اثنين قلت : أخذا الـكتاب ، بنبر المقطع الواصل بين الكلمتين . وكذلك الشأن حين تريد التعبير عمن استُشهد وهو يفجر قنابل ، وعمن استشهدا ومهمتهما ذلك التفجير . فتقول عن الأول : مات مفجِّرُ القنابل ، وعن الاثنين : مات مفجِّـرا الـقنابل ، بتضخيم ظاهر أيضًا .

ومن هذا القبيل ما يرد ، لتمييز واو المذكر السالم ويائه وضمير جماعة الذكور وضمير المخاطبة ، عن مقصد المفرد المذكر في التعبير . ويمكننا أن نلاحظ ذلك في الفوارق النبرية الظاهرة بين قولينا : سينتصر طالبُ الحق ، وسينتصر طالبـوالـحق ، أو بين قولينا : نحن مع طالبِ الحق ، ونحن مع طالبـي الـحق ، أو بين : ساعدِ المظلومَ ، وساعـدِي الـمظلومَ .

وأما تلوين الوقفات(٥٩) فيرد أيضًا في الكلام المنطوق أو المقروء . وهو يتضمن التعبير عن كثير من الوظائف الإعرابية . والأصل في الوقفة أنها :

انقطاع الصوت بقصد أو بغير قصد . فالوقف المقصود ذو وظيفة دلالية في النبر ، لأنه يطيل الحرف الساكن وحركة المتحرك ، عند إرادة قطع التصويت ، وهو يتوزع في درجات . فالوقفة الداخلية ترد ضمن الجملة الواحدة ، والخارجية ترد بين الجمل في العبارة الواحدة ، ولكل منهما درجتان .

وأوضح تلك التلوينات هي وقفة الاستئناف ، تكون قبل السكتة مطولة ، تحدد نهاية النطق وتمام الكلام ، وتسمى الوقفة النهائية . وفيها يتلبس المقطع الموقوف عليه والحرف الأخير منه ضربًا من الطول والنبر . كالذي نلحظه في مقاطع الفواصل القرآنية ، نحو : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ ، [٦٠] و ﴿ أَتَى أَمْرُ اللهِ فَلا تَسْتَعْجِلُوه ﴾ [٦١] ﴿ وآخِرُ دَعواهُم أَنِ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العالَمين ﴾ . [٦٢]

وفي هذه السكتات يخضع التصويت لأحكام الوقف عند فصحاء العرب ، من حيث السكون المجرد ، وحذف مدة هاء الغائب ، وحذف تنويني الرفع والجر ، وإبدال تنوين النصب ألفًا ، وإبدال تاء التأنيث هاء ، والتقاء الساكنين أونقل الحركة المحذوفة إلى ساكن قبلها ، والتضعيف أو الروم أو الإشمام أو الحذف ، ومد الحركات في قوافي الشعر للإطلاق . [٦٣]

وعلى هذا يكون الوقف في مثل قول الله – تعالى – من الحديث القدسي : [٦٤] ﴿ إذا أَحَبَّ عَبدي لِقائي أَحبَبْتُ لِقاءَهْ ﴾ ، وقوله على لسان أحد عباده : [٦٥] ﴿ لَيُعَذِّبَنِّي عَذابًا . لا يُعَذِّبُهُ أحَدًا مِن خَلْقِهْ ﴾ . وقول الرسول ﷺ : [٦٦] « كُلُّ شَرابٍ أَسكَرَ فَهُوَ حَرامْ » . وقوله : [٦٧] « ويأكُلُ الكافِرُ في سَبعةِ أمعاءْ » . وقوله حين اشتد عليه وجعه قبيل وفاته [٦٨] : « ائتوني أكتُبْ لَكُم كِتابًا ، لَن تَضِلُّوا بَعدَهُ أَبدا » ، وقوله عندما ملَّك الفرسُ عليهم بنتَ كِسرى [٦٩] : « لَن يُفلِحَ قَومٌ وَلَّوا أَمرَهُمْ امرأةْ » .

والتقاء الساكنين تجده في الوقف على مثل قول قُسّ بن ساعدة : « أيُّها النّاسْ ، مَن عاشَ ماتْ » . وقول العرب في المَثَل : (٧٠) « أدهَى من قيسِ بنْ زُهَيْرْ » ، وقول الرسول ﷺ : « حُبُّكَ الشَّيءَ يُعمِي ويُصِمّ » . (٧١) ثم يجوز نقل الحركة المحذوفة في نحو : لقد نجح سَعُدْ ، و هذا صوت بِشِرْ ، أو تضعيف الحرف الأخير من مثل : الطفل يلعَبّ ، و العلم ينفَعّ .

والحذف للحرف الموقوف عليه يظهر في آخر الشطر الأول ، من قول طرفة : (٧٢)

أصَحَوتَ اليَومَ ، أم شاقَتْكَ هِرّ ومِنَ الحُبِّ جُنُونٌ ، مُستَعِرْ ؟

وفي قافية بيت أبي دواد الإيادي : (٧٣)

وفُتُوٌ ، حَسَـــنٍ أوجُهُهُـــم مِن إيادِ بنِ نِزارِ بنِ مَعَدْ

ومدة الإطلاق مشهورة جداً ، تكون في جميع الحركات ، كإنشادك قولَ ابن زيدون :

ما عَلَى ظَنّيَ باسُـــو يَجرَحُ الدَّهرُ ، ويأسُو

وقولَ جرير : (٧٤)

أقِلّي اللَّومَ ، عاذِلَ ، والعِتابا وقُولِي ، إن أصَبتُ : لَقَد أصابا

وقولَ عنترة : (٧٥)

هَل غادَرَ الشُّعراءُ ، مِن مُتَرَدَّمِي أم هَل عَرَفتَ الدّارَ ، بَعدَ تَوَهُّمِي ؟

وقد يختلف موضع الوقف في النص الواحد ، تبعًا للمعنى المراد ، كما في هذه الآية : ﴿ وما يُشعِرُكُم أنّها إذا جاءتْ لا يُؤمِنُونَ ﴾ ؟ (٧٦) إذ يكون المصدر المؤول من « أنّ » وما بعدها في محل نصب سد مسد المفعولين الثاني والثالث لـ « يشعر » . و الاتصال مستمر في القراءة ، لأن الاستفهام منسحب على آخر الآية . وإذا جعلت « أنّ » بمعنى « لَعَلّ » كانت سكتة قبلها ،

حيث ينتهي الاستفهام ، ويشكل التركيب الجديد جملة استئنافية ، تبين تعنت الكافرين في اقتراح المعجزات .

ويلي هذه النماذج من السكتات ضرب أقل منها ظهورًا وحِدّة ، وهو وقفة خارجية تستمر معها متابعة الكلام ، و ترد بين الجمل المتواصلة في العبارة الواحدة . وإذا اعتُدّتْ في النثر وقفة استئناف خضعت للحكم الذي ذكرناه قبل . فأنت تقول مثلاً :

تُشرقُ الشمس صباحًا ، فتضيء الكونَ ، وتغرّد العصافيرُ ، ويستيقظ النائمونْ .

و قد سافر الطُّلابُ ، يحملون الكتبَ ، ولن يعودوا قبل شهرٍ ، لِمتابعة الدراسةْ .

فيكون بين الجمل ما لاحظت من الوقفات الخفيفة ، لتدل على العطف أو العلاقات التركيبية الأُخرى .

وإذا كنت تطلب كتابين ، وسهوت فذكرت واحدًا ، ثم استدركت فأضربت عن السهو ، فإنك تقول : « أريد كتابًا لا كتابين » . والمعنى : لا أريد كتابًا ، بل أريد كتابين . وهنا يبدو الفرق واضحًا بين قراءة (٧٧) : ﴿ إنَّ الأمرَ كُلَّهُ للهِ ﴾ ، وقراءة « إنَّ الأمرَ – كُلُّهُ للهِ » ، إذ تكون في الثانية جملتان : كبرى تشمل العبارة كلها ، وصغرى هي في محل رفع خبر « إنّ » . ويحسن في مثل هذا أن تفصل سكتة خفيفة قبل الجملة الثانية ، لتدل على العلاقة الفرعية بين الجملتين . وقريب من هذا أن قولك « زيد وعلي كلاهما صادقان » تصل فيه اللفظ ، إذا أردت التوكيد بـ « كلا » . فإن أردت أن « كلا » مبتدأ خبره « صادقان » ، و الجملة في محل رفع خبر ، وجبت وقفة لطيفة بعد « علي » لتوضيح ذلك المراد .

وإنك لترى أن قراءة (٧٨) : ﴿ وامرأتُهُ – حَمّالةَ الحَطَبِ – في جِيدِها حَبلٌ من مَسَدٍ ﴾ تتطلب وقفتين ، للدلالة على الجملة الاعتراضية بالوصف الذميم ، في حين أن قراءة « حَمّالةُ » تكتفي بوقفة واحدة بعد « الحطب » ، للإشعار بأن الجملة التالية ذات علاقة تركيبية بالمبتدأ : امرأة . وأعتقد من ذلك ما يتميز به مذهب القُرّاء ، فيما يعرف عندهم بتعانق الوقفين . وهو يعني تتابع وقفين في سياق واحد ، فإذا أُجري أحدهما امتنع إجراء الآخر . ويتمثل هذا في قول الله ، تبارك وتعالى (٧٩) : ﴿ ذَلِكَ الكِتابُ لا رَيبَ فِيهِ هُدًى لِلمُتَّقِينَ ﴾ .

فإذا وقفت على « لاريب » وجب الوصل في الباقي ، لأن الجار والمجرور « فيه » يصيران متعلقين بالخبر المقدم المحذوف للمبتدأ المؤخر « هدى » . وإذا وقفت على « فيه » كان الوصل فيما تقدم ، لأن الجار والمجرور متعلقان بالخبر المحذوف لـ « لا » . ولا يجوز الوقف معًا بينها وبينهما في اللفظ . ثم يرد في هذه الآية أن يكون « ذلك الكتاب » جملة من مبتدأ وخبر ، أو « لاريب فيه » جملة في محل رفع خبر لاسم الإشارة ، والكتاب : بدلاً منه ، أو هدى : خبرًا لمبتدأ محذوف ، أي : هو هدى ، أو خبرًا لاسم الإشارة ، أو بدلاً من جملة « لأريب فيه » ، أو منصوبًا على القطع من اسم الإشارة ، أو من الضمير المتصل في « فيه » . . . ولكل من هذه الأوجه الإعرابية وقفات تناسب دلالاتها المقصودة .

والضرب الثالث من الوقفات ألطف من جميع ما مضى ، وهو وقفة الكلمات المتمايزة . فيما لايكون للتالية تتمة لمقطع في المتقدمة . وهنا يُشعر القارئ أو المتكلم بتميز بعض عناصر التعبير من بعض ، على الرغم من الاتصال التركيبي ، والسرعة في الأداء . فهو يقول مثلاً : دخل – طالبان – مسرعان – بلا استئذان . ويقول أيضًا : أريد – كتابًا – لا – كتابين ، إذا كان يطلب كتابًا واحدًا فقط . ثم ينشد مثل هذا البيت ، كما يلي :

دَعِي - ماذا - عَلِمتِ - سأتَّقِيهِ ولكِن - بالمُـــغيَّبِ - نَبِّئِيني

وعلى هذا فإن الكلمات الظاهرة التماثل ، في الأبيات التالية ، يكون بينها وقفات لطيفة تعين الانفصال :

عَضَّـــنا الدَّهـــــرُ بنابِـــهْ لَيتَ ما حـــــــــلَّ بِنا - بِـهْ

وكَم لِجِـــباهِ الرَّاغِـــبينَ لَدَيهِ مِنْ مَجالِ - سُجُودٍ في مَجالِسِ - جُودِ !

وهَــدَّمَ بُنيانَ صَـــــبري بِهِ فما أحَــدٌ هَــدَّ - ما هَــدَّما

إلى حَـــتفِي ، سَــعَى قَدَمِي أرَى - قَدَمِـــي أراقَ - دَمِـــي

وكذلك ما يحتمل أكثر من شكل في الرسم تبعًا للمعنى المراد ، لأنه يتطلب وقفة تناسب ذلك الرسم . فالآية المباركة [٨٠] : ﴿ وَيَ - كَأَنَّهُ لا يُفلِحُ الكافِرُونَ ﴾ ! يظهر التلبث فيها بعد « وي » ، ليتضح انفصالها عما بعدها ، ويتبين معنى التعجب في اسم الفعل المضارع ، ومعنى الظن اليقيني في « كأنّ » . فإن أريد بالكاف حرف خطاب يلحق فعل التعجب ، أو أريد « ويلَكَ » مع حذف اللام ، قرئ « وَيكَ - أنَّهُ » ، والمصدر المؤول في محل نصب بنزع الخافض . وإن أريد اتصال الأحرف الستة مكونة كلمة واحدة هي بمعنى : « أ لَم تَرَ » وجبت القراءة بالوصل : « وَيكأنَّهُ » ، ويكون ضمير الشأن المتصل في محل رفع مبتدأ خبره الجملة بعده .

وحسبك أن تستقري الوقفات المختلفة ، في نص قوله - سبحانه - عن الطيبات [٨١] : ﴿ هيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا ، في الحَياةِ الدُّنيا - خالِصَةً ، يَومَ القِيامةِ ﴾ . ففي هذه القراءة ، أي : نصب « خالصة » ، تكون سكتة لطيفة قبله لأن الجملة قد تمت بخبر محذوف تعلق به « للذين » ، والجار والمجرور « في الحياة » متعلقان بالفعل « آمن » . والنصب بالحالية من الضمير المستتر في الخبر المحذوف ، و « يوم » يتعلق بخالصة .

أما قراءة « خالصةٌ » بالرفع فتحتمل صورًا من السكتات متباينة . فقد

تكون ثلاثٌ : أولاها بعد « هي » والثانية بعد « آمنوا » والثالثة بعد « الدنيا » ، للدلالة على أن « خالصة » خبر ثان للمبتدأ . وأن « للذين » متعلقان بهذا الخبر ، و « في الحياة » متعلقان بالخبر الأول المحذوف . ويجوز أن يكتفَى بالثانية والثالثة ، لبيان أن للمبتدأ خبرين هما : « خالصة » ، والمحذوف أي ما تعلق به « للذين » و « في الحياة » . ويجوز أن يكتفَى بالأولى والثالثة ، فيصير للمبتدأ خبر واحد يتعلق به « للذين » ، ويتعلق « في الحياة » بـ « آمن » . ويجوز الاكتفاء بالثالثة وحدها ، فيكون للمبتدأ خبران أيضًا ، مع تعلق « في الذين » بـ « آمن » .

وآخر ضروب الوقَفات وأخفاها ما يكون بين الكلمات المتصلة بمقاطع متمايزة . وهو سكتة خاطفة جدًّا ، تيسر بيان التركيب والصيغ والسياق والعلاقات والوظائف . نحو قولك : أ خذْ تُ ، و أ خذْ نا ، و أ خذْ نَ ، وعَمْـ مَ ، وفيـ مَ ، و قـ لـ قَد . وبمثل هذه الوقفات السريعة الخاطفة ، يتميز المراد مما فيه جناس ، من مثل قول الشاعر :

فدارِ هم ، ما دُمتَ في دارِ هِـــم   وأرضِـ يهم ، ما دُمتَ في أرضِـ يهِم

وهي بين المضاف والمضاف إليه ألطف منها بين الفعل ومفعوله .

نماذج من الاستدلال والتوجيه

لقد بسطنا فيما مضى أنواع الأدلة والقرائن ، لتعيين الوظائف والعلاقات والمعاني الإعرابية . ويمكننا بعد هذا أن نستفيد من تلك الوسائل المختلفة ، لتحقيق المعادلات الإعرابية التي حددتها قواعد التحليل . فلنقف أمام قول عمرو بن كلثوم ، في معلقته : [(٨٢)]

أَلا هُبّي ، بِصَحنِكِ ، فاصبَحِينا   ولا تُبقِي خُـــمُورَ الأندَرِينا

مُشَعشَعةً ، كأنَّ الحُـــصَّ فيها   إذا ما الماءُ ، خالَطَها ، سَخِينا

تَرَى اللَّحِزَ الشَّحِيحَ ، إذا أُمِرَّتْ عَلَيهِ ، لِمالِهِ فِيها مُهِينـــــا

ولنحاول اختبار بعض مفرداته ، لنرى ما يتعين فيه من وجود الإعراب .

ففي أوله تجد : « ألا » ، وهو يحتمل أن يكون : فعلاً ماضيًا ، وحرف عرض ، وحرف تحضيض ، وحرف توبيخ ، وحرف تمن ، وحرفي استفهام ونفي ، وحرفي استفهام وجواب ، واسمًا مبتدأ أو خبرًا ، وحرف نداء ومنادى ، واسم صوت لزجر الخيل أصله « هلا » أبدلت الهاء همزة . . . غير أن وروده جامدًا في أول القصيدة ، قبل فعل أمر ، يحجب تلك الاحتمالات ما عدا حرف التحضيض ، فيكون لدينا المعادلة التالية :

كلمة جامدة في أول النص معناها الطلب قبل فعل أمر = حرف تحضيض .

وهبي : يجوز أن يكون : منادى ومبتدأ وخبرًا وفاعلاً ، ومفعولاً به متقدمًا ، وفعلاً وفاعلاً ، وفعلاً ناقصًا مع اسمه . ولكن ما فيه من الطلب الأمري مع وقوعه بعد حرف تحضيض يعني أنه فعل أمر وفاعله . ولا يصح الفعل الناقص هنا لأنه لا يصاغ للأمر ، ولا وجود للخبر بجملة فعلية :

تركيب طلبي بالأمر مع ضمير المخاطبة = فعل أمر مبني على حذف النون ، وضمير متصل في محل رفع فاعل . وبصحن : متعلقان بـ « هب » أو « اصبح » أو بحال محذوفة عن فاعل « هب » ، أو بفعل مقدر مع الفاعل والمفعول به : اسقينا . ولا معنى للتعلق بالفعل « هب » لأنه لا يتعدى مباشرة بالباء ، وليس المراد أن تهب داخل الصحن . ولا يعلق بالفعل « اصبح » للفصل بالفاء . ولا حاجة إلى تقدير فعل وفاعل لأن الحالية مغنية عن ذلك :

جار ومجرور يدلان على المصاحبة بعد فعل يقتضي الحالية = متعلقان

بحال محذوفة عن فاعل : هب .

والفاء : حرف عطف ، حرف زائد ، حرف استئناف ، رابطة لجواب شرط مقدر : إن تهبي . ولا تكون الفاء هنا زائدة ، ولا للاستئناف ، وليس في السياق ما يشير إلى محذوف ، ثم هي تصل بين فعلين اتصالاً سببيًّا ، بحيث يترتب الثاني منهما على الأول :

حرف وصل يفيد السببية بين فعلين = حرف عطف .

ولا : نافية للجنس ، مشبهة بـ « ليس » ، حرف نفي بعده فعل مخاطب أو غائبة ، حرف جازم ، حرف زائد . وليس لنفي الجنس أو التشبيه موقع هنا للدخول على فعل ، وليس للنفي معنى إذ المقصود الطلب لا الإخبار ، ولاتصح الزيادة لفساد المعنى ولأن الفعل « تبقي » مجزوم :

حرف يفيد الطلب قبل فعل مضارع مجزوم = حرف جازم .

و خمور : خبر لـ « لا » المشبه بـ « ليس » ، منادى مضاف ، تمييز ، مفعول به ، منصوب بنزع الخافض . وقد استحال أن يكون تشبيه بـ « ليس » . ولا معنى للنداء هنا ، وما في النص شيء مبهَم يميَّز ، والتمييز لا يضاف إلى معرفة ، ولا حاجة إلى تقدير فعل محذوف ، إذ لدينا فعلان متعديان : « اصبحي » و « تبقي » أولهما يتعدى إلى اثنين ، ولا يحتاجان إلى تقدير حرف جر أيضًا :

اسم منصوب بعد فعلين يقتضيان المفعول = مفعول به منصوب ، تنازع فيه الفعلان ، فيكون للثاني لأنه أقرب .

ومشعشعة : مفعول به لمحذوف ، مفعول مطلق لمحذوف ، مفعول ثان لـ « اصبحي » أو لـ « تبقي » ، بدل من خمور ، منادى ، وصف لخمور . وهو لا يكون مفعولاً به لمحذوف لعدم الحاجة إلى تقدير ، والمصدر لا يرد

على هذه الصيغة لتتسع المفعولية المطلقة . وفعلا « اصبحي » و « تبغي » استوفيا المفعول . والبدلية والنداء غير متحققين . والوصف واضح هنا لكنه لا يصح هنا لعدم المطابقة :

اسم منصوب نكرة يصف معرفة = حال من خمور الأندرين منصوبة .

وكأنّ : حرف ينصب ويرفع يفيد الظن . أو مركب من اسم بمعنى « مثل » ومن « أنّ » ، نحو : وي كأنه . وكأنّ الأرض ليس بها هشام . ونحو :

وأنتَ تُبارِزُهُ ، بالذّنُــــوبِ   وتَركَبُ ، مِنها ، الّذي تَركَبُ
كأنّكَ ، في كَسبِها ، مُحسِنٌ   وأنّكَ ، في تَركِــها ، مُذنِبُ

فعطفُ « أنّ » هنا يعين التركيب في « كأنّ » . [٨٣] والتركيب في قول عمرو غير وارد لأن المعنى لا يتقبله :

حرف ينصب ويرفع معناه الظن قبل منصوب ومتعلّق بمرفوع = حرف مشبه بالفعل .

وفيها : فعل أمر للمخاطبة ومفعول به ، جار ومجرور متعلقان بـ « كأن » ، أو بخبر محذوف لها ، أو بحال من الحص أو الماء ، أو بـ « خالط » أو بـ « سخين » . وفعل الأمر لا يكون خبرًا لـ « كأنّ » ، والتعلق بـ « كأنّ » هنا لا يصح موقعه ، والحالية من الماء والتعلق بأحد الفعلين ممنوعان للفصل بـ « إذا » ، والتعلق بحال من الحص يفقد خبرَ « كأنّ » أيضًا :

جار ومجرور بعد « كأنّ » واسمها ، يفيدان المكان للاسم = متعلقان بالخبر المحذوف لـ « كأنّ » .

وإذا : فعل أمر مع فاعله مثل « عدا » ، حرف مفاجأة ، أو ظرف متعلق بـ « كأنّ » أو بخبرها ، أو بـ « خالط » أو بـ « سخين » ، أو اسم شرط متعلق بـ « سخي » . والفعلية مردودة لأنه ليس في اللغة تركيب « إذا » .

والمفاجأة غير واردة هنا ، والتعلق بـ « كأنّ » أو بخبرها مدفوعان لمعنى الشرطية ، والتعلق بـ « خالط » ممتنع لأنه تفسير لمحذوف ، والتعلق بـ « سخين » مرفوض لأنه إذا كان حالاً من الماء فهي متممة لفعل الشرط أو الجملة المضاف إليها ، لايجوز تعلق الظرف بها :

اسم يفيد الشرطية والظرفية ، قبل جملتين تترتب ثانيتهما على أولاهما = اسم شرط غير جازم متعلق بالجواب .

وما : اسم موصول ، اسم استفهام ، اسم شرط جازم ، نكرة موصوفة ، نكرة تامة ، حرف مصدري ، حرف نفي ، حرف مشبه بالفعل ، حرف زائد. والاسمية مردودة هنا لأنها لاتكون بعد « إذا » ، وكذلك الحرف للمصدرية أو النفي أو التشبيه بالفعل :

حرف لفظه « ما » بعد « إذا » الشرطية الزمانية = حرف زائد .

والماء : مبتدأ ، خبر لمحذوف ، فاعل لـ « خالط » ، فاعل لمحذوف . والابتداء والخبرية لامعنى لهما هنا لأن « إذا » تختص بالجمل الفعلية ، والفاعلية لـ « خالط » مردودة لتأخر الفعل :

اسم مرفوع بين « إذا » الشرطية وفعل مسند إلى ضميره = فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور .

وسخينا : فعل أمر للمخاطبة مع الفاعل والمفعول مثل « ذرينا » ، فعل وفاعل ، مفعول به لـ « اصبح » ، حال من فاعل « خالط » ، أو من مفعوله وعدم التأنيث ضرورة . ولايصح الأول لأنه لايتصرف « وَسخَ » هذا التصرف ، وقد استوفى « اصبح » مفعوليه ، والحالية للمذكورَين تفقد الشرط جوابه :

تركيب فعلي يفيد الترتب على مضمون جملة بعد اسم شرط غير جازم =

فعل ماض وفاعل .

والشحيح : مفعول لمحذوف على الاختصاص ، مفعول ثان لـ « ترى » ، حال من اللحز ، أو صفة له . والمفعولية مردودة لعدم الحاجة إلى تقدير فعل محذوف ، ولأن فعل « ترى » لايتم اقتضاؤه بالشحيح ، والحالية مدفوعة لتعريف الشحيح :

اسم يصف ما قبله وفيه ضميره ومطابق له في التعريف والتذكير والإفراد والنصب = صفة للحز منصوبة .

وإذا : بعض الاحتمال المذكورة في « إذا » قبل ، والتعلق بـ « ترى » ، أو بـ « مهين » . والاحتمالات الأولى مردودة أيضًا ، ومعنى الشرطية مفقود هنا ، والتعلق بـ « ترى » و « مهين » محتمَلان ، لكن الثاني أصحّ ، لأن إهانة المال مقيدة بإدارة الخمر وشربها :

اسم يفيد الزمانية ومقيِّد إهانة المال = في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلق باسم الفاعل : مهينا .

وعليه : متعلقان باللحز أو الشحيح أو مهين أو « أمرّ » . ولا يكون التعلق باللحز أو الشحيح للفصل بـ « إذا » ، ولعدم وجود علاقة معنوية ، ولا التعلق بمهين لفقد العلاقة المعنوية أيضًا ، والإمرار يقتضي « على » :

حرف جر يفيد الاستعلاء وضمير في محل جر = متعلقان بـ « أمرّ » .

ولماله : الاحتمالات المذكور في « عليه » وكلها مردودة ، لأن اللام حرف جر زائد لايحتاج إلى تعليق ولا يقيد حدثًا في التعبير ، مع أن الإهانة تقتضي ذكر المال :

حرف زائد واسم مجرور قبل ما يقتضي المفعولية = حرف جر زائد واسم مجرور لفظًا منصوب محلًّا مفعول لمهين .

و فيها : الاحتمالات الواردة في « عليه » ، والصواب هو التعلق بمهين ، لأن الجار والمجرور يفيدان معنى السببية لتقيّد إهانة المال .

والجمل أيضًا ترد فيها احتمالات ، وبالأدلة والقرائن يترجح بعض ذلك دون الآخر :

فجملة هبي : تحتمل الاستئناف والابتداء . لكن الاستئناف مردود لعدم كلام سابق تمّ معناه وتركيبه :

فعل وفاعل في أول بيت من مطلع القصيدة : جملة ابتدائية لامحل لها من الإعراب ، وهي فعلية .

وجملتا اصبحي ولا تبقي : يرد فيهما الاستئناف والعطف . ولكن الاستئناف مردود بما قبلهما من حرف رابط بما قبل :

فعل وفاعل بعد حرف عطف على جملة متقدمة = جملة معطوفة لا محل لها من الإعراب ، وهي فعلية .

وجملة كأنّ : استئنافية أو اعتراضية ، أو صفة لمشعشعة ، أو حال من نائب فاعل مشعشعة ، أو صفة لخمور . والاستئناف والاعتراض مردودان لأن الكلام متصل ، ومشعشة لا يوصف لأنه مشتق ، ونائب الفاعل ليس له علاقة بالجملة بعده ، والمعرفة لاتوصف بالجملة :

حرف مشبه بالفعل مع اسمه وخبره بعد معرفة مقيِّدًا لها = جملة في محل نصب حال ثانية ، وهي اسمية .

جملة إذا . . . سخينا : استئنافية أو اعتراضية أو صفة أو حال . والأوجه الثلاثة الأولى مردودة . لأن الجملة شرطية في محل نصب حال ثالثة من خمور الأندرين .

وجملة « خالطها » المحذوفة : استئنافية أو اعتراضية أو مضاف إليها .

وكلا الاستئناف والاعتراض مردودان ، لوجود « إذا » قبل :

فعل وفاعل بعد ظرف زمان مضاف = جملة في محل جر مضاف إليه، وهي فعلية .

جملة خالطها : الاحتمالات الواردة قبل ، أو تفسيرية . والاحتمالات الأولى مرفوضة لاقتضاء الجملة المحذوفة قبلُ ما يفسرها ويبين لفظها ومعناها :

فعل وفاعل يفسران نظيرين ليما محذوفان قبل = جملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب ؛ وهي فعلية .

وجملة سخينا : يتعين أنها جواب الشرط غير الجازم ، لا محل لها من الإعراب ، وهي فعلية . لأنها من فعل وفاعل وتفيد ترتب مضمونها على حدوث مضمن الشرط .

وجملة ترى : يتعين أنها في محل نصب حال رابعة من خمور الأندرين ، لأنها تقيّدها أيضًا ، وهي فعلية .

وجملة أمرت : مثل جملة « خالطها » المحذوفة .

وهكذا نكون قد تتبعنا ما يحتمل كثيرٌ من المفردات والجمل ، في سياق تركيبي كامل ، ضروب الوظائف والعلاقات الإعرابية ، وبيّنا ما يتعين من ذلك وما يبطل ، بالأدلة والقرائن الكثيرة المختلفة . والحق أن المحلِّل المتقن ، في مثل هذه المواقف ، تتوارد على ذهنه تلك الاحتمالات ، ويفاضل بينها بمختلف الوسائل ، ليصل إلى قبول الصواب ، ودفع ما سواه .

ثم لنأخذ بعض الأمثلة ، نتبين من خلالها أدلة واقعية أُخرى ، لتحقيق وجود الإعراب . هذا قول عمرو بن قِنعاس ، في مطلع غزلي : (٨٤)

ألا يا بَيتُ ، بِالعَلياءِ بَيتُ ، ولَولا حُبُّ أهلِكَ ما أتَيتُ

« بيت » الأول : منادى نكرة مقصودة مبني على الضم في محل نصب . وفي هذا دليل على عدم اتصاله بالجار والمجرور « بالعلياء » . فلايجوز أن يعلقا بصفة له أو بحال منه . ولو أراد الشاعر تقييد المنادى بشبه الجملة لنصبه منونًا – وهو ما يعرف بالمنادى المطول – كما جاء في قول ذي الرمة : (٨٥)

أدارًا بحُزْوَى . هِجتِ للعَينِ عَبْرةً فماءُ الهَوَى يرفَضُّ ، أو يَتَرَقرَقُ

ونظير ما في بيت عمرو تراه في قول الطرماح : (٨٦)

يا دارُ ، أقوتْ بَعدَ أصرامِها عامًا . وما يُعنيكَ من عامِها ؟

فجملة « أقوت » ليست قيدًا للمنادى . وهي ابتدائية في اعتراض آخره نهاية البيت . لأن جواب النداء سيرد في بيت تال من القصيدة . فقول الطرماح مثل قول عمرو في عدم التقييد . لا في موقع الجملة بعد النداء . ذلك أن شبه الجملة « بالعلياء » تتعلق بالخبر المقدم المحذوف للمبتدأ المؤخر : بيت . وهذه الجملة استئنافية جوابًا للنداء .

وقول الله ، جلَّ وعزّ(٨٧) : ﴿ إنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنادَوْنَ : لَمَقْتُ اللهِ أكبرُ من مَقتِكم أنفُسَكم . إذ تُدعَونَ إلى الإيمانِ فتكفُرُونَ ﴾ . يكون منه « لمقت ... فتكفرون » في محل نصب مفعول به ثان للفعل « يُنادى » . لتضمنه معنى القول والإعلام . أما المفعول الأول فقد صار نائب فاعل . وهو الضمير المتصل واو الجماعة ، مبني على السكون في محل رفع . وجملة « لمقت الله أكبر » : ابتدائية في مقول القول لورودها في أوله ، وليست في محل نصب . خلافًا لما يزعمه المعربون . وأنفس : مفعول به منصوب ومضاف . تنازع فيه المصدران : مقت الله ومقتكم . وكل منهما مضاف إلى فاعله في المعنى . فيكون المفعول للثاني لأنه أقرب .

أما « إذ » فقد اضطرب المفسرون والمعربون في تحديد وظيفته وموقعه من الإعراب . فجمهورهم متفقون على أن « إذ » اسم في محل نصب ظرف زمان ، ثم اختلفوا فيما يتعلق به : المقت الأول هو أم الثاني ، أم اسم التفضيل أكبر ، أم مصدر مقدر « مقتكم » بدلالة ما ذكر قبل ، أم فعل بتقدير: اذكروا ؟ وقد كان لكل وجه أدلته وقرائنه المؤيدة أو المنكِرة ، مع احتجاج واعتلال وتفسير .

والحق أن « إذ » هنا : حرف استئناف معناه السببية ، وهو لايحتاج إلى تعليق البتّة ، والجملة بعده استئنافية ضمن المفعول الثاني . والمعنى : لأنكم كنتم تُدعَون إلى الإيمان فتكفرون . وإنما عُبِّرَ بالمضارع عن الماضي إشارة إلى الاستمرار التجددي ، وحكاية للحال الماضية تُستحضر لدى السامع ، حتى كأنها تحصل الآن . وكذلك يحكم على « إذ » ، في : ﴿ ولَن يَنفَعَكُمُ اليومَ – إذ ظَلَمتُم – أنَّكُم في العَذابِ مُشتَرِكُونَ ﴾ .[٨٨] فهو حرف معناه السببية أيضًا ، إلا أنه هنا حرف اعتراض ، والجملة بعده اعتراضية .

وبيت الألفية لابن مالك :[٨٩]

و « أيُّها » مَصحُوبَ « ألْ » بَعدُ صِفَهْ
يَلزَمُ بالرَّفعِ ، لَدَى ذِي المَعـــــرِفَهْ

أورد العلماء في توجيه إعرابه عدة أوجه ،[٩٠] نذكر بعضها فيما يلي :

فأحدها : أيها : في محل رفع مبتدأ على الحكاية ، خبره جملة « يلزم » في محل رفع ، والفاعل ضمير مستتر يعود على « أيها » . ومصحوبَ : مفعول به مقدم للفعل « يلزم » ، و أل : في محل جر مضاف إليه على الحكاية أيضًا ، وبعد : مبني على الضم في محل نصب ظرف زمان متعلق بحال محذوفة عن مصحوب ، وصِفه : حال ثانية منصوبة ، وبالرفع : متعلقان بحال ثالثة محذوفة ، ولدى : في محل نصب ظرف مكان متعلق بـ « يلزم » .

والمعنى : لفظ « أيها » يلزم مصحوبَ « أل » حالَ كونه واقعًا بعده صفةً مرفوعةً ، عند صاحب العلم .

والآخر : أن « أيها » : في محل رفع مبتدأ أول ، ومصحوبُ : مبتدأ ثان مرفوع ، وبعد : متعلق بمصحوب أيضًا ، وصفه : خبر لمصحوب ، والجملة في محل رفع خبر للمبتدأ الأول . وجملة تلزم : في محل رفع صفة لـ « صفه » ، وبالرفع : متعلقان بحال محذوفة عن فاعل : تلزم . والمعنى : كلمة « أيها » مصحوب « أل » بعدها صفةٌ لازمة لها حال كونها مرفوعة ، عند صاحب العلم .

والثالث : كالذي قبله ، مع خلاف تكون فيه جملة « يلزم » : في محل رفع خبرًا لمصحوب ، والجملة الكبرى في محل رفع خبر للمبتدأ الأول ، وبعد : متعلق بحال من مصحوب ، وصفه : حال ثانية من مصحوب . ويتخلل المعنى خلافٌ يناسب توجيه الإعراب .

والرابع : أن « أيها » : في محل رفع مبتدأ ، ومصحوبُ : مبتدأ ثان ، وبعد : متعلق بحال محذوفة عن مصحوب ، وصفه : حال ثانية منه ، وجملة يلزم : في محل رفع خبر مصحوب ، والجملة الكبرى في محل رفع خبر للمبتدأ الأول ، وبالرفع : متعلقان بحال محذوفة عن فاعل : يلزم . والمعنى : كلمة « أيها » مصحوبُ « أل » ، حال كونه بعدها صفةً ، يلزمها مرفوعًا ، عند صاحب العلم .

والخامس : أن « أيها » : في محل رفع مبتدأ ، ومصحوبُ : مبتدأ ثان أيضًا ، وبعد : متعلق بصفة محذوفة لمصحوب ، وصفه : خبر لمصحوب ، والجملة في محل رفع خبر للمبتدأ الأول ، وجملة يلزم : في محل رفع خبر ثان لمصحوب ، والباء : حرف جر زائد ، والرفع : مجرور لفظًا منصوب محلًا مفعول به للفعل قبله . والمعنى : كلمة « أيها » مصحوبُ « أل » الواقعُ

بعدها صفةٌ لها . لازمُ الرفعِ . عند صاحب العلم .

وقد ذكر المكوديّ والأُشمونيُّ الوجهين الأول والثالث ، والشاطبيُّ ذكر الثاني . والسيوطيُّ والبهواريُّ ذكرا الرابع . والأزهريُّ ذكر الخامس . والظاهر أن الرابع هو الذي يناسب عبارة ابن مالك ؛ لأنّ بؤرةَ التعبير هي « أيها » . والتركيبَ كلّه منساق للحديث عنها ، ولزومَ المصحوب خبر لها . هذا مع العلم أن عبارة ابن مالك في شرح الكافية (٩١) ترجح توجيه الأزهري ، وعبارته في التسهيل (٩٢) ترجح توجيه الشاطبي .

وإذا كان هذا البيت من الألفية قد احتمل عدة أوجه فإن قول ابن مالك أيضًا :

بالجرِّ والتَّنوينِ ، والنِّدا و « ألْ » ومُسْنَدٍ للاسمِ ، تَمييزٌ حَصَلْ

توصل في إعرابه أصحاب الشروح والحواشي إلى احتمال أكثر من ٧٠ وجهًا . يكون بينها اختلاف كبير لتفسير المعاني ، وفي بعضها نظر يُعلم بالتأمل فيما كتبوه . (٩٣)

وقد وقف النحاة عند قول سيبويه . في أول كتابه « هذا باب عِلم ما الكَلِم من العربيّة » ، (٩٤) فذكروا لإعراب « ما » ٥٠ وجهًا . ولإعراب العبارة كلها ٧٠ وجهًا ، مع بيان المعاني المترتبة على تلك الوجوه ، والأدلة والقرائن المؤيدة لكل منها أما ابن أصبغ إبراهيم بن عيسى القرطبيّ (ت ٦٢٧) فقد أملى على ذلك ٢٠ كرّاسًا . (٩٥)

وعندما ترجم السيوطي لشيخه محيي الدين الكافِيَجيّ ؛ قال عنه : لزمته أربعَ عشْرةَ سنةً ، فما جئته من مرة إلا وسمعت منه من التحقيقات والعجائب ما لم أسمعه من قبل . قال لي يومًا : أعرب « زيدٌ قائمٌ » . فقلت : قد صرنا في مقام الصّغار ، ونُسأل عن هذا ! فقال لي : في « زيد قائم » مائةٌ وثلاثة

عشرَ بحثًا . فقلت : لا أقوم من هذا المجلس حتى أستفيدها . فأخرجَ لي تذكرة ، فكتبتُها منها .(٩٦)

وقد استقرى بعض النحاة ما يحتمل ، من صور الصياغة والإعراب ، في تركيب الصفة المشبهة مع معمولها ، في مثل قولنا : « أنت كريم النفس » ،(٩٧) فصار لديهم ١٤٤٠٠ نموذج احتمالي . وإذا اسقطتَ منها ما لايجوز في اللغة من التركيب – وهو ١٤٤ نموذج – بقي بين يديك ١٤٢٥٦ . وهذه خاصة بتركيب واحد بسيط . ولا شك أن المركبات المطولة تحتمل أضعاف ذلك .

والدليل على هذا أن ابن العَريف الأندلسي (ت ٣٩٠) صنع للتدريب هذه العبارة(٩٨) : « ضربَ الضاربُ الشاتمُ القاتلَ مُحبَّك وادُّك قاصدَك ، مُعجبًا خالدًا ، في داره يومَ عيدٍ » ، ثم تتبع ما تحتمله بالأسلوب الرياضي من صور تخريج للإعراب ، فكان لديه ٦٠٠ ٧٢١ ٢ صورة . هذا ما ذكره السيوطي ، والظاهر خلاف ذلك بناء على ما فصّل من الوجوه .

فالضارب : يحتمل وجهين من الإعراب ، فاعلاً أو مفعولاً به .

والشاتم : يحتمل ستة أوجه : الرفع والنصب صفة للضارب ، والنصب بفعل محذوف : أعني ، والرفع مبتدأ أو خبرًا ، والجر تشبيهًا بـ « الوجهُ الحسنِ » .

والقاتل يحتمل ستة : ما كان للشاتم .

ومحب : يحتمل أربعة : النصب مفعولاً للقاتل أو لـ « أعني » ، والرفع بالابتداء أو الخبر .

و واد : يحتمل سبعة : النصب صفة لمحب وحالاً من القاتل أو الضارب ، ومفعولاً لـ « أعني » أو للضارب ، والرفع مبتدأ أو خبرًا .

وقاصد يحتمل سبعة : ستة مثل « واد » ، والسابع : صفة لواد ، بدلاً من

المفعولية .

ومعجب : يحتمل سبعة أيضًا : النصب مفعولاً لـ « ضرب » أو حالاً من قاصد أو من الضارب أو من الكاف في « قاصدك » ، والجر تشبيبًا ، والرفع خبرًا لمبتدأ محذوف أو صفة لقاصد .

وخالد : يحتمل تسعة : النصب مفعولاً لـ « ضرب » أو لـ « الضارب » أو لـ « معجب » أو لـ « أعني » ، والرفع فاعلاً لـ « ضرب » أو بدلاً من « الضارب » أو عطف بيان له أو مبتدأ أو خبرًا .

وفي : يحتمل خمسة : التعلق بـ « ضرب » أو بمحب أو واد أو قاصد أو بحال من الضارب .

وكذلك يحتمل الظرف « يوم » خمسة أوجه .

وبالحساب الرياضي يكون جُداء ذلك كما يلي :

٢ × ٦ × ٦ × ٤ × ٧ × ٧ × ٧ × ٩ × ٥ × ٥ = ٢٢٢٢٦٤٠٠

ولو تابعنا وجوه الاحتمال لظهر لدينا عدد ، هو أضعاف ما تحقق الآن . فحسبنا هذا نموذجًا من ذلك .

الفصل الثالث
أدلّة التحليل لمعاني الأدوات

لكل علم أو عمل أدوات يستعان بها ، لتنفيذ مقاصده وتحقيق غاياته . وهي في الأصل نوع بسيط من الوسائط ، يكون وسيلة لتأدية عمل ما . وأعقد منها في الاستعمال هو الآلة ، لأنها ذات تكوين مركب وعمل متعدد الأوجه . وإذا احتشد في الوسيلة أدوات وآلات صار جهازًا ذا شكل معقد جدًا ، وأعمال كثيرة ضخمة . ولو رجعت إلى الأصل اللغوي ، تبحث عن الدلالة الوضعية لهذه الكلمة ، رأيت نفسك بين أصلين متقاربين : [١]

فأدَى الشيءُ : كثُرَ . وأدَى السِّقاءُ : أمكن مخضُه ، وأدَى اللبنُ : خثُر ، وآدَى الرجلُ : قوي وصار ذا أداة ، وآدَى للسفرِ : تهيأ له وأخذ أداته ، وآدَى القومُ : كثُروا ، وأدّيت الشيءَ : أوصلته وسلَّمته ، والعملَ : قمت به ، والأمانةَ : وفّيتُ بها ، وتأدّى الخبرُ إلينا : وصل وانتهى . والأداء هو التأدية أي : فِعل الواجب في الوقت المعين له .

وأدا الثمرُ : أينع ونضج ، وأدا الإنسانُ للأمر : قوي عليه وثبتَ ، وأدا اللبنَ : مخضه ، والصيدَ : ختله وراوغه ، وآدَى : تهيّأ واستعد ، فتمت أداته للعمل أو السفر أو الحرب ، وآدَى الإنسانُ غيرَه : أعانه وقوّاه ، وتأدَّى : أخذ العُدّة التي تقويه ، واستأدَى على غيره : استعدى عليه واستعان .

وأنت ترى أن الدلالات اللغوية للأصلين اليائي والواوي متقاربة ، تكاد

تكون في خندق واحد ،[٢] مما ييسر جمعهما في بؤرة مشتركة ، هي التمام والقوة . فكل ما ذكر من المعاني يرجع إلى حصول ذلك أو تحصيله وإدراكه ، مع تهيئة الوسائل اللازمة والسبل الموصلة إلى التحقيق والضبط . وبهذا يكون الأداء هو الإيصال والتنفيذ ، ثم يعبر به عن آلة للحزم والشدة هي الوكاء للسقاء . وهي أداة أيضا .

على أن الخليل قد قطع الاحتمال باليقين ،[٣] و ذكر أن الألف التي في « أداة » لاشك أنها واو ، بدلالة الجمع على أدوات . وعن ذلك قيل لآلة الشيء : إداوة . وهي أيضًا القِربة ، أي : إناء صغير يتخذ للماء . وأنت تقول : أدَوتُ لِفعل كذا ،[٤] إذا احتلتَ له . وأدوتُ لذلك إذا تناولتَ الأداة التي بها تتوصل إليه . فالأداة على وزن : فَعَلة . بمعنى اسم المفعول المؤنث للمبالغة من مصدر : أُدِيَ ، عُبِّرَ بها عن اسم الذات لتوكيد المبالغة . أي : ما يؤدَّى به ويحقَّق . وبقيت التاء مزيدة فيه للإشعار بالنقل من الوصفية إلى الاسمية ، وتثبيت معنى ذلك التوكيد .

الحروف والأدوات

لقد يبين لنا ، مما مضى ، أن الأداة وسيلة يستعان بها لتأدية عمل ما . وهي عند المناطقة لفظ لايدل على معنى إلا عند اقترانه بغيره . ثم اختلف الباحثون في تحديد المفهوم النحوي لها ، فقيل[٥] : إن الأدوات هي حروف المعاني وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف . وقيل : هي كلمات تستعمل للربط بين المفردات ، أو للدلالة على معنى في غيرها . وقيل : إنها تقتصر على حروف المعاني ، أو تشمل معها الظروف ، أو هي مبنى تقسيمي يؤدي معنى التعليق بين الأجزاء المختلفة من الجملة . أو هي الحروف التي تحمل معنى نحويًا ، والأسماء والأفعال التي تحمل معنى تلك الحروف . وتكون مبنية مثلها .

١- علم الحروف

يظهر من تلك المقولات اضطراب في التحديد ، مع الخلاف الكبير في الشمول والاستيعاب من ناحية ، والمنع والاستبعاد من ناحية ثانية . والحق أن مفهوم الأداة مرتبط بالمعنى الاصطلاحي للحرف ، ولا تتضح حدود الأدوات إلا ببيان المقصود بالحروف والعلم الذي ضمها . وهنا نجد أنفسنا في العشرينات والثلاثينات من تاريخ الهجرة ، إذ يعرف الإمام عليّ الحرف بأنه « ما جاء لمعنًى » ، ويفسره بأنه « ما أنبأ عن معنًى ليس باسم ولا فعل » .[٦]

وقد سرت هذه المقولة العلمية ، في أوساط النحاة ، حتى إذا جاء عصر التدوين مختصرًا ومطوّلاً رأيناها رائجة متداولة . فخلف الأحمر (ت ١٨٠) يقول : العربية على ثلاثة : اسم وفعل وحرف جاء لمعنى .[٧] و سيبويه يفتتح كتابه بقوله المشهور : « فالكَلِم : اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل » .[٨] ثم اضطربت مذاهب المتأخرين في توضيح المفهوم ، فكانت لهم عدة محاولات ، أشهرها أن الحرف[٩] : « ما دل على معنى في غيره » .

بيد أن التفاسير التي طرحت ، لبيان المراد من قولهم هذا ، تتقلُ أكثر من وجه . فقولهم « في غيره » مفاده أن الدلالة المعنوية للحرف ليست له ، بل للكلمات التي تختص به . فالمراد بـ « أل » ، حين ترد للتعريف ، أن الاسم المتصل بها هو المعرّف ، وليس لـ « أل » نصيب في ذلك . كأن تقول : القمر والأرض والشمس والجنة والقيامة . وكذلك الشأن في الشرط مثلاً ، إذ يكون مضمونه في قولك : « إن تجتهد تنجح » هو لما بعد « إن » ، أي : ترتّب النجاح على الاجتهاد . وإذا قلت : « ذهبت إلى الجامعة » فإن انتهاء الغاية هو للجامعة ، كما ترى .

هذا هو المتبادر إلى الذهن ، من تعريفهم المذكور . وقد عززه الزجاجي

بقوله : إن « مِن : تدخل في الكلام للتبعيض . فهي تدل على تبعيض غيرها ، لا على تبعيضها نفسها . . . وكذلك : إلى : تدل على المنتهى . فهي تدل على منتهى غيرها ، لا على منتهاها نفسها . وكذلك سائر حروف المعاني » .[١٠] وشبيه بهذا ما ذكره السيرافي ، من أن الحروف ترد لمعنى في الاسم والفعل . فهي تكون لتوكيد الجملة أو نفي مضمونها ، أو عطف بعض الكلام على بعض . وإنما تجيء مؤثرة في غيرها بالنفي والإثبات ، والجمع والتفريق ، وغير ذلك من المعاني .[١١]

ولكنك إذا طالعت ما شاع بين المتأخرين والمعاصرين رأيت أن دلالة الحرف ، على معنى في غيره ، يراد بها أن الحرف ليس له معنى إفرادي . فإذا قلت « أل » لم يفهم منه معنى ، ثم إذا قرن بالاسم أفاد التعريف . وكذلك باء الجر ، و « من » التي للتبعيض . فإن كلًّا منهما لا تدل على المعنى حتى تضاف إلى الاسم الذي بعدها . فالمعنى يتحصل بما تدخل عليه ، ولا يتحصل منها وحدها . وتصوره متوقف على خارج عنها .[١٢]

والحق أن ما قاله الإمام علي ، ومَن تأثره من العلماء ، هو الفهم الأصيل لمصطلح الحرفية . فالحرف ذو دلالة معنوية متميزة ، ليست مما تختص به الأسماء أو الأفعال . ذلك لأن ما يتضمنه من المعنى هو مستقل وخاص له ، يتجسد في الذهن مع ذكره . وقد أوضح هذه الناحية ابن فارس ، وهو يفسر عبارة سيبويه ، بأننا إذا قلنا « زيد ينطلق » ، ثم قلنا « هل زيد ينطلق » ؟ نكون قد أفدنا بـ « هل » ما ليس في « زيد » ، ولا في « ينطلق » .[١٣]

ثم إن للحرف خاصةً دلالية ، هي تميزه أيضا بمعنى نحوي يعيّنه التركيب ، في حين أن قسيميه لكل منهما معنيان معجمي ونحوي قبل التركيب . فالفعل مثلاً يدل على مفهوم وضعي في نفسه ، نحو : جلس وسافر ويذهب وادخل ، وعلى مفهوم زماني تحدده صيغته . والاسم أيضًا يدل على المقصَد الوضعي ،

مثل : جبل وطفل ونسر وزهرة ، وآخر ذاتي موصوف تعينه صور المشتقات التي ينصب فيها . ثم هو يتضمن دلالة أخرى ، إذا كان أداة ، كـ « مَن » تشمل الذات مع الاستفهام أو الشرط أو الموصولية ، و « كم » تحوي العدد مع الاستفهام أو التعجب ، و « إذا » تجمع الزمان والشرط ، و « كيف » ترد للحال مع الاستفهام أو التعجب أو التوبيخ .

أما الحرف فليس له معنى معجمي ، لأن ما يتضمنه من الدلالة إنما يحدّده التركيب . نعم إن الحرف ، كما قال أبو علي الفارسي ، ذو دلالة معنوية ظاهرة . فالإلصاق والتعليل اللذان يدل عليهما باء الجر ولامه قد يُتوهمان منفردين عن الأسماء .(١٤) غير أن هذه الدلالة غالبًا ما تبقى ذات توجهات مختلفة محتمَلة ، حتى ينتظم الحرف في عبارة تجرده لمقصد معين ، وتزيل ذلك الاحتمال .

فـ « أل » مثلاً تفيد الجنس والعهد والموصولية والنيابة ولمح الأصل والتزيين والتعظيم . . . ثم غالبًا ما تكون في التركيب ذات وجه واحد من الوجوه . و « ليت » موضوع لكل نوع من التمنيات ، تتعين بما يذكر بعده . فقولك : « ليت الصدق دائم » يحدد في الذهن بذكر المتعلّقات نوع التمني وموضوعه .(١٥) وعندي أن هذا منطلق الدلالة الاصطلاحية للحرف . فهو يتضمن حافات المعاني النحوية ، وقد سمي حرفًا لأنه طرف من المعنى لا يتم به وحده ، كحرف المبنى الذي هو عنصر من عناصر البناء للكلمة وجزء منها .

وعلى هذا ، فقد اتضحت صورة حروف المعاني ، وأصبحت متميزة ، لبعدها الكبير عن الأفعال والأسماء ، وعن حروف المباني . ولكن بعض القدماء والمعاصرين غابت عنهم هذه المعالم ، ونسوا أن التقسيم الثلاثي للكلم مبني على الوظائف التركيبية للمفردات ، فجعلوا من حروف المعاني أيضًا ما كان له وظيفة صرفية أو صوتية .(١٦) ومن ثَمّ أقحموا فيها ما ليس

منها .

لقد أقحموا حروف الزيادة من الأفعال والأسماء ، ونوني التثنية والجمع . وأحرف المضارعة ، وعلامات التصغير والنسبة وتأنيث الأسماء ، وعلامات الإعراب في الأسماء الخمسة والأفعال الخمسة ، والتثنية والجمع السالم ، وحروف الإطلاق والإلحاق والإشباع والفصل بين همزتين والوقف . . . مع العلم أن هذه عناصر تشكيلية يمتزج أكثرها في بنى المفردات ، ويصبح جزءاً منها ، وليست كلمات مفردة ، أي : عناصر دلالية متميزة .

ثم إنك لواجد في المصادر التراثية عبارات تصف الأسماء أو الأفعال والجمل بالحرفية . فقد ذكر خلف الأحمر في الحروف التي يُرفع الاسم بعدها [١٧] : « هو ونحن ، وأين وحيث ومتى وكم ، وذاك وذلك وأولئك ، وحبذا ونعم وبئس » ، وفي التي يُنصب بعدها : « رأيت وظننت وحسبت وأبصرت ، وأرى وأظن وأحسب » ، وفي التي يُجر بعدها : « تحت و وراء وعند و وسط ، وذو وذوا ، وكل وبعض وغير ومثل وأيّ ، وأعلى وأشرف وأعلم وأحكم ، ومعاذ وسبحان » ، وفي حروف الإشارة : « هذا وذاك وهذان وهاتان وأولئك ، وأنا ونحن وأنت و هو » ، و في الحروف التي تقتضي الفاعل : « أحبَّ وأراد واشتهى » ، و في التي تقتضي المفعول : « أوقفَ وأعجبَ وساءَ وغاظَ » . ثم قال : وأشباه ذلك . فقس عليه .

وقريب من هذا ما تراه عند الخليل وسيبويه والزجاجي .[١٨] فـ « سمعتُ وقرأت و وجدت وكتبت ، ومهما ومتى وأيّان » حروف عند الأول ، وكذلك هذه التراكيب والمفردات : « عرّفته وسمّيت وكنّيت ، ولا ألقاك ولا أصوم ولا أصيد ، ورويد وهلمّ وحيّهل ، وخير وسلام وشر ولعنة . والنحو والناحية وخلفك وقصدك » هي عند الثاني . أما الثالث فقد جعل « كان وأمسى وأصبح وصار وظل . . . وما زال وما انفك وما فتئ » حروفاً ترفع

الأسماء وتنصب الأخبار . وأورد بين الحروف التي يرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر ، وتسمى حروف الرفع : بينما وبين وأين وكيف ومتى .

وقد وقف إزاء هذه العبارات الموهمة شُرّاح الآثار التراثية ، وأوضحوا ما تتضمنه من مقاصد خاصة .(١٩) ومن ذلك ما ذكره إبراهيم بن أحمد الغافقي (ت ٧١٠) . فقال عن الأفعال الناقصة المذكورة قبل : أطلق عليها الزجاجي حروفًا ، وهي أفعال ، لأمرين : أحدهما أنه أراد بالحروف الكلم . والآخر أن يكون أطلق عليها حروفًا لضعفها ، وكونها لاتنصب مصادرها . فلا يقال : أصبح عبد الله شاخصًا إصباحًا .

والحق أن الوجه الأول هو الصواب . ولوكان الثاني واردًا لتعذر قبوله فيماجاء ، عن الزجاجي ، من نحو : بينما وبين وأين وكيف ومتى . أضف إلى هذا أنه ذكر « عسى وكاد وكرب وجعل وأخذ وقارب وطفق ، وما أشبه ذلك » تحت عنوان : أفعال المقاربة ، وعندما تحدث عن دخول التنوين على الأفعال ، جاء بشاهد من فعل الكون أيضًا .(٢٠)

تلك هي الحقيقة التي غفل عنها بعض المتأخرين والمعاصرين ، فزعموا أن المراد بالحروف في أمثال تلك النصوص هو المصطلح النحوي المشهور . فقد زعم ابن العَريف أن الزجاجي جعل « كان وأخواتها » حروفًا لأنها لاتدل على حدث ، ولا تضارع الفعل المتعدي ، فضعفت لذلك فأشبهت الحروف . فسماها حروفًا لذلك . ثم جاء السيوطي فكان أبعد في التوهم والتعمية . حيث قال : وذهب الزجاجي إلى أن « كان وأخواتها » حروف .(٢١)

أما عدم الدلالة على الحدث فمردود . وقد أثبت أبو حيان أن الأفعال الناقصة تدل على ذلك ، وأن الحدث مسند إلى الجملة ، وأن لهذه الأفعال مصادر مستعملاً بعضها ، وماجاء من البعض الآخر أعملته العرب إعمال الأفعال . في نحو : كونُك مطيعًا مع الفقر خيرٌ من كونك عاصيًا مع الغنى . وحكى أبو

زيد عن العرب : ظللتُ أفعل كذا ظُلولاً ، وبتُّ أفعل كذا بيتوتةً .[٢٢] وأما أنها ضعيفة لقصورها عن مجاراة الفعل المتعدي فيُشكل عليه أن الكثير الكثير، من الأفعال غير الناقصة ، هو متسم بهذا القصور ، ولا يجوز أن يسمى حرفًا بالمصطلح المعروف .

وعلى هذا التحقيق ، يجب أن تفهم عبارات المتقدمين من النحاة ، إذا ورد فيها ما يقحم في الحروف ما ليس منها . مثال ذلك أن الرماني (ت ٣٨٤) له مصنفان : كتاب معاني الحروف ، وكتاب الحروف ،[٢٣] وقد أورد في الثاني : اللام الأصلية في مثل : لما يلهو ، والألف الأصلية في نحو : أتى وآن ، وألفَي القطع والوصل ، وألف الأداة في نظير : إنّ وأو وأم ، وألف الجمع نحو : أنفس وأكلب ، وألف ما لم يسم فاعله نحو : أُكرِمَ واستُضعفَ ، وألفي التخيير والتفصيل مثل : إمّا وأمّا .

كما ذكر : هاءات الإضمار والتأنيث والعماد والأصالة والبدل ، وياءات الإضافة والأصالة والإلحاق والتأنيث والإطلاق والقلب والتثنية والجمع والعوض والخروج ، ونونات الرفع والتثنية والجمع والأصالة والزيادة ، وتاءات الجمع والتأنيث والأصالة والزيادة والعوض والبدل والإلحاق ، وماءات الجزاء والموصولية والموصوفية والتعجب ، و « مَن » الاستفهام والجزاء والموصولية والموصوفية والمحمولية على التثنية والجمع والتأنيث والموسومة بعلامة النكرة، و « أيّ » الاستفهام والموصولية والموصوفية والحالية ، ورويد ، وأنواع الخبر ، والأسماء التي تعمل عمل الفعل .

كل هذا ، مع الاستشهاد والتمثيل والتفسير ، تحت عنوان « الحروف » .

ونظيره ما تراه في صنيع علي بن محمد الهروي من علماء القرنين الرابع والخامس ، تأثرًا بمذهب الكوفيين الأوائل[٢٤] الذين يخلطون الأسماء بالحروف ، إذ تحدث عن : « ما » في الجزاء والاستفهام والموصولية

والتعجب والموصوفية ، و « مَن » في الجزاء و الاستفهام و الموصولية و الموصوفية ، و « أيّ » في الجزاء والاستفهام والموصولية والتعجب والنداء والوصف .

وتحدث أيضًا عن : « غير » في الاستثناء والنعت والحال والتحقيق والاستدراك والنفي والمخالفة ، و « كان » الناقصة والتامة والشأنية ، و « علا » الفعلية و « على » الاسمية ، و « ليس » الفعلية ، و « لَمّا » الظرفية والشرطية ، و « متى » في الجزاء وبمعنى وسط ، و « إذا » في الجزاء ، و « ذو » بمعنى صاحب والإشارة والموصولية ، وهاءات التأنيث والجمع والإفراد والتوكيد والمبالغة والنسب والعجمة والعوض والعدد والوقف والازدواج ، وبعد ، ولغات « الذي » وأخواته .

وهذا كتاب ثالث لحروف المعاني ، صنفه أحمد بن عبد النور المالَقي (ت ٧٠٢) ، فكان فيه أيضًا مثل [٢٥] : ألف الإشباع والتأنيث والتثنية والوقف والفصل بين الهمزتين والإطلاق والفاصلة والبدل ، وهمزة الوصل والمضارعة والتعدية والنقل والبدل ، وتاء المضارعة والتأنيث والتوكيد والنسب والعجمة والعوض والإقحام والبدل ، وكان فيه أيضًا : اللام الزائدة في « لعلّ » و « عبدل » ، والميم الزائدة والبدل ، ونون المضارعة والزيادة والإعراب والتثنية والعوض والترنم والغالي ، وسين الزيادة ، وهاء الإطلاق والعوض والزيادة والأصالة والبدل ، و واو الجمع والمد والإطلاق والزيادة والبدل ، وياء المضارعة والإعراب والتصغير والنسب والإشباع والإطلاق والأصالة والبدل .

كل هذا ، مع أن المالَقي نفسه كثيرًا ما وقف عند بعض الأصوات التركيبية ، لينفيها عن حياض حروف المعاني . وعلى الرغم من ذلك فأنت ترى ، فيما عرضتُ عليك ، خلطًا بين حروف المعاني النحوية والعناصر التشكيلية

للتعبير. وقد أطلتُ في العرض من كتب ثلاثة. ليتبين مدى الخلط والتكرار في المصادر التراثية. وهو مما سبب الاضطراب في أعمال الدارسين المعاصرين، فكان لديهم مفاهيم عائمة عن حروف المعاني. ودراسات وأبحاث وأحكام. ينقصها الدقة والتحقيق والسداد.

على أن النتاج التراثي لحروف المعاني، في القرن السابع. اتضحت فيه حدود المفهوم الاصطلاحي، بعد أن أصبح في الميدان علم خاص بهذه الحروف. فصار المؤلفون يراعون تلك الحدود وأبعاد ذلك العلم. ويلتزمون ما تفرضه من الدقة والتحقيق. وهذا الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩). يصنف كتابًا تحت عنوان «الجنى الداني في حروف المعاني»، فيورد فيه ما هو من صلب الموضوع. وينص على ما يجب استبعاده. متعقبًا بالنقد والتصويب لما وقع فيه هؤلاء المؤلفون. من التكثر والتخليط.

ففي معاني التاء يذكر القَسم والخطاب وتأنيث الفعل. ثم يقول:[٢٦] وما سوى هذه الأقسام فليس من حروف المعاني. كتاء المضارعة. ثم يبين أن جعل ميم التعريف. في لغة طيئ، حرفَ معنى فيه نظر لأنها بدل لا أصل. وفي الحديث عن النون يذكر أن لهذا الحرف مواضع كثيرة في الكلام. وهو سيقتصر منها على ما يخص حروف المعاني.

ويستبعد إقحام واو البدل والضمير والرفع والإشباع والإطلاق والأصالة، وألف التأنيث والإطلاق والإلحاق والتثنية والتكسير والفصل بين همزتين والزيادة للوقف أو في المبهمات. وياء التصغير والنسب والمضارعة والإطلاق والإشباع. و«كي» التي بمعنى: كيف. ثم يورد ما ظاهره الاسمية أو الفعلية، وهو حرف معنى. لأنه مستعمل للزيادة توكيدًا أو فصلاً.

وإذا عرض لما هو مشترك بين الحرفية وغيرها أو مختلَف فيه نص على ذلك. ليتميز في الأذهان الحرف مما سواه. وقد يقتصر في ذلك على

الجانب الحرفي .[٢٧] وقد يعرض معاني الأداة الاسمية أو الفعلية ، ثم يبين أنه إنما ذكر ذلك لما بين العلماء من خلاف في الموضوع ،[٢٨] أو لشدة الحاجة إلى تبيين ذلك .[٢٩]

ثم جاء علاء الدين علي بن بدر الدين محمد الإربلي ،[٣٠] وقد كان والده حرّر مسائل الحرفية ، في جدول ، يميز البسيط من المركب ، والمتمحض للحرفية مما عداه .[٣١] فكان أن عرض الابن اليازمشكلات الاشتراك في الأدوات والمفردات ،[٣٢] ثم بسط تلك المسائل والمشكلات في كتاب موسع ، فصل فيه بين مواقع الحرفية للأداة ومواقع الاسمية أو الفعلية ، وأوضح ما يكون في الحرف عنصرًا تشكيلياً مزيدًا أو لمعنى نحوي ، مع البيان والتفسير والاستدلال . وقد ميز أيضًا في الأنواع ما كان حرف معنى محضًا ، عما اشتركت فيه الحرفية والاسمية أو الفعلية . ولذلك سمى كتابه : جواهر الأدب في معرفة كلام العرب .[٣٣]

فإذا اتخذتَ موضوع الهمزة من هذا الكتاب نموذجًا رأيت أنها ترد : فعل أمر ، أو حرف معنى ، أو حرف زيادة ، أو عنصرًا تشكيليًا لبنية الكلمة .[٣٤] فهي تكون فعل أمر من اللفيف المفروق « وأى » ، إذ يقال : إ وعدَكَ ، بحذف الواو فاء والياء لامًا . وترد في حروف المعاني للنداء أو الاستفهام ، وزائدة للمضارعة أو في نحو : إكرام واستخراج وابن واسم ، وعنصرًا مشاركًا في صيغة الكلمة لمعان صرفية كالتعدية .

والميم تكون من حروف الزيادة ، وعنصرًا أصليًا في المفردات ، وحرف معنى للقسم مختزلاً من « ايمن » يختص بلفظ الجلالة . وحرف إبدال في « فم » وبعض المفردات . والألف ترد زائدة في صياغة الكلمات ، ومبدلة من حرف أصلي ، وحرف معنى مستقلًا ، وضميرًا للمثنى . هذا في حين أن نحو « بل و في و لا و لم و لن و لو و من و هل و وا و يا » مثلاً هو حرف معنى

محض ، لا صلة له بالاسمية أو الفعلية .[٣٥]

أما المفردات الثلاثية فقد تكون حروف معنى محضة ، نحو : « آيا و إذن وإنّ و ليت و نعم و بلى و سوف » ، أو مشتركة بين الحروف والأسماء ، مثل « على ومتى ومنذ » ، أو مشتركة بين الحرفية والفعلية ، كالذي في « عدا وخلا » . وأما المفردات الرباعية فتتوزع في : الحرفية المحضة ، والاشتراك بين الحرف والاسم ، أو بين الأقسام الثلاثة من الكَلِم .[٣٦]

وبهذا اتضحت تمامًا معالم حروف المعاني ، إذ بلغ عددها حوالَي المائة مع خلاف يسير في بعضها ،[٣٧] وزال ما كان يلزمها من التباس وتخليط ، فما بقي عذر لمن يضطربون في البحث والدراسة والتصنيف ، حين يتعرضون لمثل هذه الموضوعات . ولكنك تجد ، مع ما ذكرتُه من التفصيل والتمييز ، كثرة الخلاف والتداخل بين المعاصرين ، في مسائل التعيين لعناصر هذه الحروف المعروفة .

وقد بدأ التصنيف في هذا الموضوع ، منذ منتصف القرن الثاني ، إذ نرى في كتاب[٣٨] « الجمل في النحو » للخليل بن أحمد بعض الإشارات إلى شيء من ذلك ، ضمن العرض للألفات واللامات والهاءات والتاءات والواوات واللام ألفات و « ما » والفاءات والنونات والباءات والياءات . ثم جاء « الكتاب » لسيبويه ، ليعرض بعض الحروف منثورة بين أسماء وأفعال . تحت باب « عدة ما يكون عليه الكلم » .[٣٩]

ولبثت الحروف مبثرة في اجتماع أو تفرق بين طيات المصادر النحوية ، كالمقتضب للمبرد ، والأصول لابن السراج ، والجمل للزجاجي ، والصاحبي لابن فارس ، والواضح للزبيدي ، حتى صنف الزمخشري (ت ٥٢٨) كتابه « المفصل » ، فإذا هو يجمعها تحت عنوان متميز فيه ، هو[٤٠] « القسم الثالث في الحروف » . ثم عرضها في أصناف ، هي حروف : الإضافة

والتشبيه بالفعل والعطف والنفي ، والتنبيه والنداء والجواب والاستثناء والخطاب ، والصلة والتفسير والمصدرية والتحضيض والتقريب ، والاستقبال والاستفهام والشرط والتعليل والردع ، واللامات والتأنيث للمسند والتنوين والتوكيد ، والسكت والوقف والإنكار والتذكر . وهي كلها مبنية وجوامد لاتتصرف .

وبهذا تميزت أيضًا أقسام حروف المعاني ، وصار لها دائرة واضحة تحيط بها ، وأحياز تتوزعها في حلقات ، لتجمع كل عناصرها الدلالية المستقلة ، وتلتقي الأشياء والنظائر ، ويُستبعد عنها ما هو عنصر تشكيلي ، غالبًا ما يمتزج في بنية المفردات ، ويصبح جزءًا مكونًا لها . فليس منها علامات : الإعراب والبناء والمضارعة والتصغير والنسب والتثنية والجمع السالم وتأنيث الأسماء ، ولا حروف : الإطلاق والإلحاق والإشباع والتكسير والفصل بين الهمزات .

ومع تلك الحركة التأليفية العامة ، في إطار البحث النحوي للتحديد والتعيين ، كانت تسير ظاهرة التصنيف لكتيبات ، (٤١) تختص بهذا الموضوع أو ببعض منه ، فإذا للأخفش الأوسط « اللامات في القرآن » ، ولأبي زيد الأنصاري وابن كيسان وأبي جعفر النحاس وابن الأنباري أبي بكر والزجاجي وابن فارس والهروي « اللامات » ، ولأبي عثمان المازني والرماني « الألف واللام » ؛ ولابن الأنباري أيضًا وصاحب ابن كيسان وابن خالويه والسيرافي والرماني « الألفات » .

وقد تميزت بين هذه الكتيبات بعض المصادر ، فكانت تصنيفًا شبه جامع لـ « الحروف » ، كالذي ورد عن الكسائي وأبي عمرو الشيباني والمبرد وابن دريد والزجاجي والفارسي والرماني وأبي الحسين المزني وآخرين . (٤٢) وقد كانت هذه المصنفات رسائل موجزة . ولذلك أمر المعز الفاطمي سنة ٣٦١

عامله على إفريقية . أن يطلب من محمد بن جعفر القزاز النحوي القيرواني (ت ٤١٢) تأليف كتاب ، لشرح الحروف النحوية مرتبة على النسق المعجمي ، فكان أن بلغت جملة الكتاب ألف ورقة . ثم اقترح المعز إضافة ما يتشاكل من الألفاظ ، في الأمر والنهي والصفة والجحد والاستفهام . . .

فاستجاب القزاز للاقتراح ، واستوفى ذلك كله ، وأصبح ما بين يديه مصنفًا علميًا جامعًا ، حتى إنه قال فيه : « ما علمت أن أحدًا سبق إلى تأليف مثل هذا الكتاب ، ولا اهتدى أحد من أهل الصنعة إلى تقريب البعيد ، وتسهيل المأخذ ، وجمع المفرق ، على مثل هذا المنهاج » . ثم قدّمه للمعز ، فأعجب به أيّما إعجاب ! وأكرمه على ذلك .[٤٣]

ثم تلى هذه البادرة ما كان في [٤٤] « الأزهية » للهروي ، و « معاني الحروف » لعبد لجليل الغزنوي ، و « شرح معاني الحروف » لعلي بن فضال المجاشعي ، و « رصف المباني » للمالَقي ، و « الجنى الداني » للمرادي . أما « مغني اللبيب عن كتب الأعاريب » لابن هشام الأنصاري فهو كتاب خاص بإعراب القرآن ، أورد فيه كثيرًا من معاني الحروف . إلا أنه نقل معظم ذلك من « الجنى الداني » ،[٤٥] وأقحم بين الحروف ما ليس منها ، فلم يكن فيه تحرير وتحقيق ، خلافًا لما هو شائع الآن بين الدارسين . يوضح هذا قوله [٦] : « الباب الأول في تفسير المفردات وذكر أحكامها . وأعني بالمفردات : الحروف وما تضمن معناها من الأسماء والظروف . . . وربما ذكرت أسماء غير ذلك وأفعالاً ، لمسيس الحاجة إلى شرحها » .

وإذا جمعتَ مقولة ابن هشام هذه وما رأيته ، لدى الرماني والهروي والمالَقي وأمثالهم ، تبين لك أن ما أُقحم بين حروف المعاني ، من عناصر تشكيلية وأسماء وأفعال بعيدة عن ميدان البحث ، مصدره واحد من ثلاثة : إما عدم وضوح المفهوم الاصطلاحي للموضوع ، وإما تقليد الكوفيين

الأوائل ، وإما القصد لاستيفاء ما يشبه حرف المعنى ، في جانب لفظي أو تركيبي .

٢ - علم الأدوات

بعد أن عرفنا طبيعة حروف المعاني ، وحدود ميدانها ، والمفهوم الذي يتضمن عناصرها ، نستطيع الوقوف إزاء مصطلح الأدوات ، لتتبين تلك المعالم فيه . فقد نشأ هذا المصطلح غائم الدلالة في إطار دلالي وضعي ، إذ أقدمُ ما وصل إلينا منه هو قول الخليل ، في أبنية المفردات : « كلام العرب مبني على أربعة أصناف : على الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي . فالثنائي على حرفين نحو : قد و لم و هل و لو و بل ، ونحوه من الأدوات ». [٤٦]

وهذا تحديد لغوي ذكي ، يشعر بالاصطلاح القاصد والمفهوم المعيَّن . ثم جاء خلف الأحمر ، وذكر ما يؤكد هذه الحقيقة في معرض البحث النحوي ، وإن كان قد حصر ذلك في ميدان العمل الإعرابي . فهو حين قسم المفردات إلى : اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ، قال : وهذا الحرف هو الأداة التي بها تَرفع وتنصب وتخفض الاسم وتجزم الفعل . [٤٧]

والظاهر أنه قد شاع المصطلح المذكور بين أوساط العلماء ، وصار يتردد في مجالسهم ومصنفاتهم ، بشكل ملحوظ . ففي الكتاب يقول سيبويه : « وللقَسَم والمُقسَم به أدوات في حروف الجر » . [٤٨] والمبرد يورد في باب القسم قوله : « اعلم أن للقَسَم أدوات توصل الحَلِفَ إلى المُقسَم به ، لأن الحلف مضمر مطَّرح لعلم السامع به . . . وذلك قولك : أحلف بالله لأفعلَنّ . وإن شئت قلت : بالله لأفعلَنّ . فالباء مُوصلة كما كانت مُوصلة في قولك : مررت بزيد » .

وقد يعبر عن ذلك بلفظ أعمّ ، فيقول عن « لدن » : « ويدلّك على أنه اسم دخول الآلات ، كقولك : من لدنك ، كما تقول : من عندك » . [٤٩] ثم

إن الاصطلاح الخاص تجده مألوفًا عند ابن السراج . فهو حين يفرق بين أقسام المفردات ، من حيث التغيُّر ، ويبيّن أنواع ذلك ، يذكر أن تلك الأنواع تتعاور الأسماء والأفعال دون الحروف ، « لأن الحروف أدوات تغيِّر ولا تتغيَّر » .(٥٠)

أما ابن جنّي فيضع مصطلح الأدوات موضع الحروف ، عندما يفسر الحرف بأنه الحد والجانب ، ثم يقول : « ومن هذا سمّى أهل العربية أدوات المعاني حروفًا ، نحو : مِن وقد وفي وهل وبل . وذلك لأنها تأتي في أوائل الكلام وأواخره ، في غالب الأمر . فصارت كالحروف والحدود له » .(٥١) وأما علي بن محمد الهروي فيستخدم المصطلح في مفهومه المعروف ، بقوله : « وجميع الألفات التي في أوائل الأدوات هي ألفات القطع . نحو : إلى وإلّا و إمّا و أم و إنْ و أنْ . وما أشبه ذلك » .(٥٢)

ومع هذا كله . فإن الدارسين المعاصرين غاب عنهم الواقع التاريخي ، فزعموا أن الأداة اصطلاح كوفي ،(٥٣) ثم راحوا يعدّدون ضروب المقاصد العالية التي امتاز بها علماء الكوفة ، في اختيارهم له ، وتخصيصهم إياه بديلاً من حرف المعنى . والحق أن استعمال « الأداة » ، في الدرس النحوي ، كان عاديًّا مألوفًا ، إذ يرد بين طيات الكلام في كثير من المواطن . ويعرف العلماء دلالة مفهومه ومداه .

فقد ذكر الزجاجي ، في حديثه عن شَبَه الفعل للاسم والأداة في المجال النحوي ، أنه وقع الفعل بين الأداة والاسم . فأشبه الأداةَ بوقوعه على دائم الفعل بأنه لايلزم المعنى في كل الحالات كما يلزم الاسم صاحبه ، فضارع « ليت » وما شاكلها من الأدوات ، وأشبه الاسمَ أيضًا بوقوعه على دائم الفعل . فأُعطي بشَبَه الاسم حقَّ الرفع والنصب ، وخُص بالجزم وترك التنوين لشَبَهه الأداةَ ، لأن الأداة حقها السكون .(٥٤) وقد جاء في عبارته

هذه قوله : يعني بالأداة حروف المعاني .

والجدير بالذكر أن تفسير الأداة بالحرف لا يعني تتطابق مفهومَي المصطلحين ، ولا بد من بيان الفرق بينهما . فالأداة هي ، في الحقيقة ، أعم وأوسع مدى ، إذ كل حرف أداة ، لأنها تشمل حروف المعاني وما شابهها من الأسماء والأفعال ، وليست كل أداة حرفًا . وعلى هذا فإن الأسماء : « إذ وإذا وأنّى وأيّ و أيّان و أين وأينما ويله وبيد وحيث وحيثما وسوَى وغير والكاف وكذا وكل وكلا وكلتا وكم وكيف و لَمّا وما وماذا ومتى ومع ومُذ ومَن ومنذ ومهما ومَهمَن ومَهيَم » ، والأفعال : « حاشى وخلا وعدا وعسى ولا يكون وليس » هي من الأدوات ، ولكنها ليست من حروف المعاني ، ما دامت تلازم الاسمية أو الفعلية . ثم إن ضمائر الفصل ، والأفعال الناقصة التي ترد زائدة ، هي من الأدوات ، فلامحل لها من الإعراب ، ولا تقتضي عاملاً أو معمولاً .

وإنما دخلت هذه المفردات ميدان الأدوات لأنها شابهت حروف المعاني ، في عدة أوجه : فالشَّبهُ الوضعي بكون الاسم على حرف أو اثنين ، نحو : الكاف و إذ و كم و ما و مع ومذ و مَن . والشَّبهُ المعنوي بتضمن دلالة حرف المعنى حقيقة - كأسماء الاستفهام تتضمن معنى الهمزة ، وأسماء الشرط تتضمن معنى : إنّ - أوافتراضًا مثل : مع و « ما » و « كم » التعجبيتين ، إذ ليس للمصاحبة أو التعجب حرف معنى ، وإنما يفترض أنهما من المعاني التي تؤديها الحروف . والشَّبهُ الافتقاري بأن تكون الكلمة في حاجة إلى ما حولها ، لتحديد معناه النحوي وتعيينه ، نحو : مَن و إذا وأيّ و لمّا ومتى . والشَّبهُ الاستعمالي هو أن تكون وظيفة الكلمة مثل وظيفة حرف المعنى . ومن ذلك أسماء الاستثناء وأفعاله وأسماء الشرط .(٤٤)

تلك هي حدود الأدوات ، من حيث الاستيعاب للمفردات الحرفية

والاسمية والفعلية . ومن ثَمّ نستطيع أن نعرفها بأنها : حروف المعاني وما شابهها من الأسماء والأفعال . وهي تمتاز بخصائص ستّ ، أولها : الجمود . فلا يدخلها تصرف الأسماء والأفعال ، ما عدا قبول التأنيث في « أيّ » ، وبعض التصرف في : ليس وعسى . فإذا نقلت إلى الاسمية دخلت حيز التصرف الكامل ، نحو قولنا : لامات وفاءات ، وكيّفَ نفسه ، ولوليتُ ، ولا تسوّف عملاً ، والعنعنة في الإسناد ، والتنوين للأسماء . ولهذا فهي متصلبة عقيم ، تلازم صورها السماعية ، ولايجوز فيها التغيير أو التجديد ، ولا تتوالد بتفرعات كما يكون من سائر المفردات ، ولايكون فيها معرَّب أو مرتجل أو مولَّد .(٥٦)

وثانية الخصائص هي : البناء . فأطراف الأدوات تلازم صورة صوتية سماعية ثابتة ، ولاتدخلها علامات الإعراب . وشذ عن ذلك : أيّ و بله وحيث وغير وكل وكلا وكلتا ومع . وثالثتها : فقدُ الصيغ الصرفية الضابطة . فليس لها أبنية أو أوزان خاصة كالأسماء والأفعال ، توحّد بينها في الأنماط . ورابعتها : افتقاد الأصل اللغوي الذي تلتحق به ويشاركها فيه بعض المفردات. فالمشهور أن الأداة يتيمة ، مفتقرة إلى الجذور وغُفْل في الاشتقاق .

بيد أن هذه الخصيصة الأخيرة فيها نظر ، وإن كثر دورانها في المصادر والمراجع المعروفة . فالراجح أن الأدوات ، بشكل عامّ ، هي بقايا أسماء أو أفعال أو تراكيب أو تصويتات إشارية ، اختزلت في الاستعمال مع الزمن ، فذهب كثير من أصواتها ، وبقيت في هذه الصور الغُفْل من الارتباط بأصل أو فرع . ولهذا ترى بعض اللغات الأعجمية تستخدم أفعالاً أو أسماء أو تراكيب ، للدلالة على معاني أدوات عربية . فلا غرابة أن تكون الأدوات عندنا ذات أصل اشتقاقي ، ضاعت معالمه في المسيرة اللغوية عشرات

آلاف السنوات .(٥٧)

وتستطيع الآن تتبع كثير من هذه الألفاظ المكثفة ، لترى لها صلات لفظية ملحوظة ، مستأنسًا بما عُرف في اللغات من المصطلحات الرمزية المختصرة ، للأعمال والأعلام والمعدّات والمستحضرات .(٥٨) ولا بأس أن أعرض هنا بعض النماذج ، في محاولات تستحق التأمل والنظر ، ومتابعة الدرس لها لاستيفاء ما يتيسر فيه ذلك .

فالهمزة تحتمل أن تكون مقتطعة من بعض تصرفات السؤال . وحرف الجواب « أجل » أصله مصدرٌ للفعل : أجِلَ ، أي : بلغ الغاية النهائية له ، فتحقق وانتهى أمره .(٥٩) و « إذ وإذا وإذًا »(٦٠) يحتمل أن تكون من الأذّ ، وهو القطع بالأمر اليقيني ، مترتبًا على شيء قبله ، خففت بأشكال من التصرفات . و « ألا » لعلها من قولهم : ألا يألو ، والمراد به الجدّ والاجتهاد في الأمر . و « أم » في العطف مختصرة من الأمّ بمعنى الجمع والاقتداء . فإن لم تسبق باستفهام ، وكانت استئنافية ، فهي مركبة من الهمزة والميم الزائدة .(٦١)

و « إلى » قريبة جدًا من الألْية ، وهي مؤخرة الشيء ، تفيد معنى انتهاء الغاية . و « أنْ وإنْ وأنّ وإنّ » مصوغة من معنى المَنّة . وهي الجدارة بتحقق الشيء وحصول وقته . و « أنّى » تتصل بالفعل : أنَى ، أي : أبطأ وقصّر وتأخر . و « أو » ترجع في معناها إلى : أوَى ، بمعنى : عاد ورجع . و « أيْ وإيْ وأيّ » تلتقي بدلالة : تأيّا ، وما فيها من القصد والتوجه . و « أين » مصدر : آنَ يئينُ ، بمعنى : الحين ، عُبّر به عن المكان مجازًا .

ثم تجد أن الباء مكررة في لفظ السبب . فلا غرو أن تكون مقتطعة منه . و « بَجَل » تردُ للتصديق والكفاية ، من الإبجال وهو الكفاية . و « بل » تفيد الانقطاع ، وهي راجعة إلى قولك : بَلَّ الإنسانُ بَلَلاً ، إذا برئ وانقطع مرضه . و « بله » من البُلَهْنِية ، وهي الرخاء والسعة بحيث لا مجال لسؤال أو

حساب . و « بلَى » هي من البِلَى ، أي : انتهاء الأمر بردّه وتحقق ضدّه .(٦٢) و « بيد » ظاهر فيها معنى البيدودة ، وهي الانقطاع والانفصال .

و « ثُمّ » ترجع في معناها إلى الثّمّ والثّمثمة ، أي : الاجتماع في تنضيد ولين مع الردّ والإبطاء .(٦٣) ولذا كان لـ « ثَمّ » الظرفية معنى البعد المكاني ؛ و « جَلَل » في التصديق هي من الجلل بمعنى : اليسير الهيّن يُرضَى ويسهل تنفيذه . و « جَيرِ » تفيد تحقيق الجزم في الجواب . وهو من الجَيّار ، أي : الشِّدّة . أما « حاشا وخلا وعدا » فأمرها واضح لا يحتاج إلى بيان . وأما « حتّى » فقد تكون من الحتّ . وهو الفراغ من الشيء بعمل متواصل .(٦٤) وأما « حيث » فيقال فيها « حَوث » . وهو الأصل كما ذكر ابن سيده .(٦٥) فهي من الاستحاثة ، أي : البحث في المكان لاستخراج ما ضاع فيه .

و « ربّ » ترجع في معناها الأصلي - وهو التكثير - إلى الرَّبّ ، أي : ضم الشيء إلى نظيره ، خلافًا لما ذهب إليه ابن فارس .(٦٦) ومنه التربية والتربيب . والسين مقتطعة من « سوف » ، وهذه أصلها مصدر للفعل : ساف يسوف . والمعروف أن الدليل يسوف التراب ، أي : يشمه ، ليعلم بُعده عن القصد . ومنه المسافة ، وهي البعد أو الزمن اللازم لقطع مرحلة من العمل .(٦٧) وسِوَى : اسم مصدر من الإسواء . وهو الترك والإغفال والنسيان .

و « عسى » تفيد معنى الرجاء ، وهو شدة الأمل والترقب ؛ حتى قيل : إنها تكون بمعنى التحقق والوجوب . وهذا يشعر بقربها من قولنا : عَسِيَ النباتُ عَسًى ، إذا اشتد وغلظ . فهي منقولة من المصدر لتوكيد المبالغة . وكذلك تجد أن « على » هي في الأصل مصدر : عَلِيَ يَعلَى ، بمعنى العلو والارتفاع . ولهذا تستعمل بمعنى الفوقية والاستعلاء ، وقد ترد اسمًا لهذا المعنى بعد حرف الجر : مِن . و « عن » مخففة من العَنّ . وهو الإعراض

والانصراف عن الشيء . وقيل أصلها « عَنَا » وهو بمعنى الأخذ للشيء والإبعاد له عن مكانه . و « غير » تعني الشيء المغاير لآخر . فهي واضحة الاتصال بالمغايرة .

والفاء تبدو مقتطعة من العطف ، وهي حرفه الأخير . و « في » مصوغة من الفَيْنة بمعنى الزمن والحين ، و « قد » مخففة من القَدّ بحذف الدال الثانية . والأصل في المعنى هو القطع محتقًا ، ثم إنّ التوقع والتقليل فيهما معنى القطع بالجزم أو التفريق . والكاف واردة من المحاكاة ، إذ هما تدلان على معنى واحد . و « كيف » هي من لفظ الكيف . وهو جعل الشيء على حال معينة . واللام هي حرف من « لعلّ » . و « لعلّ » هذه واضحة الدلالة على التعليل . ولهذا قيل : إن اللام الأولى مزيدة فيها .[٦٨]

و « لم ولمّا » يمكن أن تكونا من اللّمّ – وهو الجمع الشديد ، بنفي الأشياء عما هو قريب منها – فخففت الأولى بحذف الميم ، وزيدت الألف في الثانية لإفادة التقريب . و « لا و لو » كلتاهما شديدة الصلة باللّيّ ، مصدر : لوَى فلان الأمر ، أي : جحده ونفى حصوله أصلاً . فالأولى للنفي المطلق ، والثانية تدل على النفي لمضمون الجملتين . ومجيء « لا » في « لولا » حقق مضمون الجملة الأولى ، وجعل النفي مقتصرًا على مضمون الثانية . و « ليت » أصلها مصدر : لاتَ يليتُ ، بمعنى : الحبس والنقص ، مما يتطلب الخلاص والتمام بالتمني . ولعلك تلمس صلة لـ « ما » بالفعل : ماتَ ، لما فيه من معنى الذهاب عن الوجود . وهو النفي والاستبعاد .

و « متى » قريبة الاتصال بالإمتاء ، وهو طول العمر وامتداد الرزق . فالزمن واصل بينهما ، وميسر وضوح العلاقة الدلالية . و « مع » ترتد إلى ما في المِعى ، من الدلالة على الاتصال والامتداد . و « مِن » أصلها « مِنا » حذفت منها الألف . وهي تفيد التقدير تقدير الزمان أو المكان ،[٦٩] وتيسّر

تقدير الذات في « مَن » . أما التنوين فهو رمز للقطع ، قطع الاسم بالاستقلال ، وقطع الفعل بالتحقق . وهذا يعني أنه يعود إلى المَنّ أي : القطع .

وأما « نعمْ » فهي من النعمة ،[٧٠] لِما تفيده من التيسير والإنعام بالمراد . وأما « ها » فمخففة من الهأهأة : دعوة الحيوان إلى الشيء . وأما « هل » فمخففة أيضًا من الهَلّ ، أي : الظهور والتحقق ، لما فيها من طلب ذلك . والواو هي الحرف الأول من الوصل ، وهو يعني العطف على ما تقدم والربط به . و « يا » مصوغة من ياء « أنادي » ، مع زيادة للتنبيه . و « آ و آيْ و أيْ و أيا و هيا » منها ومن همزة النداء ، مع تصرف في اللفظ ظاهر .

ثم إذا نظرت في الأدوات المتعددة الأحرف لمست ظاهرة التركيب . نحو : إذما و إنما و أنما و أينما و حيثما وكأيّن و كيفما ولات ولمّا ولوما وماذا ومنذ ومهمن ومهيم . و « ألا » تحتمل التركيب من همزة الاستفهام و « لا » النافية ، فصارت تفيد التحقيق في التنبيه .[٧١] و « إلا » ركبت من « إنْ » و « لا » النافيتين ، فأصبحت بمعنى التحقيق .[٧٢] و « إمّا » التي للتخيير دخلت فيها « إن » على « ما » ، للدلالة على الترديد .[٧٣] و « أيّان » جاءت من « أيّ » الاستفهامية وظرف الزمان « آن » ، مع حذف الهمزة من الثاني .[٧٤]

و « كأنّ » اتصلت فيها الكاف بـ « أنّ » لتوكيد التشبيه .[٧٥] و « كأيّن » عرضنا لها بالتفصيل من قبل . و « كلّ » هي من التكليل . وهو الإحاطة بالشيء ، كالإكليل أي : السحاب يدور بالمكان .[٧٦] وعن ذلك تفرعت : كِلا و كِلتا . و « كلا » جُمع فيها بين كاف التشبيه و « لا » النافية ، وشددت اللام للدلالة على المبالغة في الزجر .[٧٧] و « كم » حصلت من الكاف و « ما » الاستفهامية ، بعد حذف الألف وتسكين الميم .[٧٨]

و « لات » تركبت من « لا » المشبّهة بـ « ليس » ، ومن تاء التأنيث

للحروف .[٧٩] و « لكنّ » مركبة من ثلاثة أحرف : « لا » وكاف التشبيه و « إنّ » المؤكدة . وقد صارت كلمة واحدة تفيد الدلالة على التنافي ، بعد حذف الهمزة وقلب فتحة الكاف كسرة .[٨٠] و « لمّا » التي هي للحصر ركبت من « لم » و « ما » النافيتين ، فصارت للتوكيد والتحقيق .[٨١] و « لن » أصلها « لا » و « أن » ، بحذف الألف والهمزة ، لتفيد النفي في المستقبل .[٨٢]

و « لولا » التحضيضية هي مركبة من « لو » و « لا » النافية أيضًا ، وفيها معنيان ، لأنك إذا قلت : لولا أكلتَ عندي ، أردت عرضًا وإخبارًا عن سرورك بذلك لو فعل ، مع إرادة نفي الامتناع . ونظير ذلك تركيب « هلّا » من « هل » و « لا » ، لنفي الاستفهام وتحقيق العرض والتحضيض .[٨٣] و « ليس » ضمت فيها « لا » النافية إلى « أيسَ » بمعنى : حصل ، فحذفت الهمزة وسكنت الياء للتخفيف ، فصار المعنى نفيًا للوجود .[٨٤] و « منذ » ركبت فيها « من » مع « ذو » الطائية أو « إذ » الحينية أو « ذا » الإشارية ، بعد تصرفات صوتية بالحذف للتخفيف .[٨٥] وظاهر للعيان أن « مذ » اختصار لـ « منذ » ، بحذف النون .

و « ميما » ركبت من « ما » الشرطية مرتين ، أي « ماما » ، مع إبدال ألف الأولى هاء لمنع التكرار اللفظي ، فصارت لإفادة توكيد الشرط .[٨٦] أما « مَن » الاستفهامية و « هل » فقد تكونان مختصرتين من « أمَن » و « أهل » ؟ بحذف الهمزة ، بعد تضمن معناها فيما بقي .[٨٧] وكذلك يقال في سائر أسماء الاستفهام ، نحو : ما وأين وكيف ؟ وقولك « وا » في الندبة هو في الأصل « يا » ، قلبت الياء واوًا للدلالة على التفجع والتأوه .[٨٨]

هذه محاولات تأثيلية ، قام ببعضها علماء أجلاء في عدة قرون ،[٨٩] ثم تابعنا نحن خطاهم ، نبسط ما فاتهم التعرض له . وبذلك ندفع عن الأدوات خصيصة اليتم ، ونرد إليها نسبًا عربيًا خالصًا ، يحقق تواصل جميع

المفردات في حيز العروبة الخالصة . ولعلكم واجدون في هذا منفذاً لتأصيل صياغة الأدوات ، وربط أصول معانيها بالدلالات الوضعية لبعض المفردات أو التراكيب ، فتستطيعون أن تتابعوا البحث ، لتحقيق ما يدفع عن هذه العناصر التركيبية سمة الانفصال عن حوض الصياغة القاصدة .

وخامسة الخصائص للأدوات هي وظيفة التحقيق . فالمعنى الذي تَرِدُ له الأداة في النظم يكون مؤكَّدًا ، بخلاف ما يقابلها من الأسماء أو الأفعال للمعنى نفسه ، إذ ترد هذه للدلالة على تأديته خالصًا من التوكيد ، وآخر ماتذكره من الخصائص المميِّزة هو التزام الأدوات للتركيب . فهي مفتقرة إليه ، ليتحدد معناها الدقيق وتصبح ذات شخصية دلالية كاملة . وسبب ذلك أنها تتضمن معاني نحوية تركيبية لا معجمية ، فحضورها اللغوي متحقق في النظم والتعبير ، خلافًا لقسيميها : الأسماء والأفعال . ثم إن الأدوات ، لحاجتها إلى التركيب ، كثيرًا ما تفتقر إلى الوصل في الرسم ، إذا كانت على حرف أو اثنين . وهي أيضًا يرد فيها ما هو مركب من كلمتين أو أكثر .

وعلى هذا فإن أفعال التعجب والمدح والذم ليست من الأدوات ، إذ هي ذوات معان معجمية في الأصل ، ودلالات صرفية محددة قبل التركيب ، في حين أن معاني الأدوات نحوية تركيبية . وإذا كانت المعاجم تعرض للأدوات في صفحاتها ، بين المواد اللغوية ، فذلك من قبيل الرغبة في الاستيعاب ، ولايكون إلا من خلال عبارات ناجزة ، أو جمل كاملة ، توضح المقاصد الدقيقة . أما هذه الأفعال فبعيدة جدًا عن خصائص الأدوات ، خلافا لما ذكر ابن الخشاب وغيره .[(٩٠)]

ثم هي ذات صيغ قياسية ، يُحمل عليها كل ما يصلح للتعجب أو المدح أو الذم ، فيعامَل معاملتها في المعنى الدلالي والنظم التعبيري . فتقول من الحساب والعُنود : ما أحسَبَهُ ! وأحسِبْ به ! وما أعنَدَهُ ! وأعنِدْ به ! وحَسُبَ

زيدٌ ، وعَنْدَ أخوك . وهذا كثير ميسور في نحو : العلم والجهل ، والسمع والصمم ، والذكاء والغباء ، والحسن والقبح ، والكرم واللؤم . . . يصاغ منه ما يراد به التعجب أو المدح أو الذم ، بنظام قياسي محدد .

والأفعال الناقصة قد التبس أمرها على المعاصرين ، لتأثرهم بالدرس اللغوي الأجنبي ، فذهبوا إلى أنها قاصرة عن الفعلية ، لتضمنها معنى الزمن ، دون الحدث . فهي تصنف إذًا في قسم الأدوات .(٩١) ومنهم من وجد شبهات في أقوال بعض النحاة ، فكان له احتجاج واستدلال وتأييد . فعند سيبويه مثلاً : « تقول : كان عبد اللهِ أخاك . فإنما أردتَ أن تخبر عن الأخوّة ، وأدخلت (كان) لتجعل ذلك فيما مضى » .(٩٢)

وقريب من هذا ما تراه عند المبرد ، مع زيادة موحية بالإيهام . فقد قال : « إنما أدخلتَ (كان) لتخبر أن ذلك وقع فيما مضى ، وليس بفعل وصل منك إلى غيرك » .(٩٣) ثم أضاف إلى الإيهام ، في حديثه عن الأفعال الناقصة ، ما يشبه دفع الفعلية . وذلك في قوله : « إنما أدخلتَ [كان] على قولك : زيد منطلق ، لتخبر أن هذا فيما مضى ، والأصل الابتداء والخبر ، ثم تَلحقهما معانٍ بهذه الحروف » ،(٩٤) وفي قوله أيضًا : « كان : في وزن الفعل وتصرّفه ، وليست فعلاً على الحقيقة . تقول : ضرب زيد عمرًا ، فتخبر بأن فعلاً وصل من زيد إلى عمرو . فإذا قلتَ : كان زيد أخاك ، لم تخبر أن زيدًا أوصل إلى الأخ شيئًا ، ولكن زعمتَ أن زيدًا أخوه ، فيما مضى من الدهر » .(٩٥)

ثم توالت عبارات من نحاة آخرين ، توهم أن الأفعال الناقصة حروف ، كالذي رأيناه من قبل عند الزجاجي ، أو مَن أورد بعض هذه الأفعال فيما صنف عن حروف المعاني . وبهذا تغلبت الظنون لدى نفر من المتأخرين ، وترجح لديهم أن المراد من تلك الأقوال هو كون الأفعال هذه حروفًا خالصة . فابن الخشاب (ت ٥٦٧) يفسر عبارة الزجاجي المتقدم ذكرها قبل بما يلي :

« من الأفعال أفعال تستعمل استعمال الأدوات – والأدوات هي الحروف – وتختص بأحكام تنفرد بها عن جمهور الأفعال ، فلابد من تبيينها . فمن ذلك : كان ، وأخواتها » .(٩٦)

وأبو البركات الأنباري يضيف إلى ذلك توضيحات لنسبتها إلى الحرفية ، فيقول : « كان ، وأخواتها : أفعال غير حقيقية . وذهب الزجاج وأبو العباس المبرد إلى أنها حروف تتصرف تصرف الأفعال ، لأنها لاتدل على الحدث الذي هو المصدر ، ولأن كل فعل متعد يكون فاعله غير مفعوله ، وهذه الأفعال فاعلها هو المفعول ، ولأن المرفوع بها يسمى اسمًا ولا يسمى فاعلاً ، ويسمى المنصوب خبرًا ولا يسمى مفعولاً . فدل على أنها حروف . والذي عليه الأكثرون هو الأول » ؛ أي : أنها أفعال غير حقيقية .(٩٧)

وقد عرض لها في كتاب آخر ، فذكر خروجها عن الفعلية ، « لأنها لا تدل على المصدر . ولو كانت أفعالاً لكان ينبغي أن تدل على المصدر . ولما كانت لاتدل على المصدر دل على أنها حروف » .(٩٨) و يبدو أنه أطلق على « كان » وأخواتها اسم أفعال العبارة ، في قوله : « أفعال العبارة هي التي تدل على الزمان المجرد من الحدث » .(٩٩) إلا أنه قد خص « كان » بذلك ، في قوله : « كان » تصلح لجميع الأفعال ، وهي عبارة عنها ، وليست أخواتها كذلك .

وكانت قد انتشرت أصداء من مثل هذه المقولات ، بين جمهور المتأخرين ، حتى أصبحنا نرى شبه تواتر على إخراج تلك المفردات من حيز الفعلية ، أو من الدلالة على الحدث الذي هو أصل في مضمون الأفعال ، كما ذكرنا عن الأنباري منذ قليل . وعندما وقف الدارسون المعاصرون على بعض ذلك ، مع ما لاحظوه من دخول هذه المفردات على أفعال ، وكونها مثل « إنّ » وأخواتها غيرمتعدية ولا لازمة ، رأوا فيه تأييدًا لما تلقفوه عن العجمة ، من

توظيف فعل الكون في الربط بين المبتدأ والخبر ، كأداة فاقدة لمعنى الفعلية ، فتحقّقَ لديهم أن الأفعال الناقصة هي أيضًا أدوات في لغة العرب .(١٠٠)

وأنت لو رجعت إلى تلك النصوص المتقدمة ، رأيت لدى القدماء غير ما استنتجه المتأخرون والمعاصرون . فماجاء عن سيبويه يفسره كلامه ، فيما حول النص نفسه ، إذ العنوان الذي حواه هو « باب الفعل الذي يتعدى اسمَ الفاعل إلى اسم المفعول » . وقد نص في ذلك الباب على فعلية هذه المفردات مرارًا ، وقارنها كثيرًا بالفعل « ضرب » ، ليبين التشابه في الحدث ، والخلاف في الدلالة والعمل ، مضمنًا ذلك قوله « لأنها فعل مثله » .

ثم إن عبارته التي أوردناها قبلُ لاتعني تجرد « كان » من الحدث ، وصيرورتها للزمان وحده . فهو يصرح بأن الخبر ، فيما أورد من المثال ، قد تحوّل إلى الأخوّة ، على حين أنه في « عبد الله أخوك » هو للمبتدأ ، مع حدوث تلك الصيرورة بوجود الفعل الناقص . وعندما شرح السيرافي ذلك الباب ذكر أن الأفعال المعنيّة به تفيد، مع الزمن المحصّل ، نفيًا أو انتقالاً أو دوامًا ، وأن « كان » تدل على الانقطاع ، وأضحى وأمسى وبات : تدل على عدم الانقطاع ، في حين أن « مادام » مثلاً تدل على الإيجاب والتحقيق .(١٠١)

أما أقوال المبرد فما جاء فيها ، من ذكر للحروف ، مراد به الكلمات لا المصطلح النحوي المشهور . وهذا قد أفضنا في توضيحه من قبل ، فليرجع إليه في موطنه . ولذلك فإن أبا طالب العبدي (ت ٤٠٦) استبعد الفهم الخاطئ لعبارة المبرد ، ولما حكى ما شاع عنه ، من أن « كان » حرف ،(١٠٢) قال : وهذا أطرف من قول مَن قال : إن « ليس وعسى » حرفان .

وما ورد في نصوص المبرد ، من نفي الفعلية عن « كان » وأخواتها ، فهو نفي مقيد مرتين : الأولى هي قوله « وصل منك إلى غيرك » . والمراد أن الفعلية هنا ليس فيها وقوع شيء من فاعل على مفعول ، كما ترد في نحو :

أخذ عليٌّ الكتاب ، وسأل الطفل أباه . فقولك « كان زيد أخاك » لم يقع فيه فعل من زيد على الأخ ، بخلاف ما كان من أخذ عليّ للكتاب ، وسؤال الطفل للأب .

والقيد في المرة الثانية هو في قوله « ليس فعلاً على الحقيقة » . وهذا قد فسره المبرد نفسه بما ذكرنا نحن في الفقرة المتقدمة ، ثم حقق ذلك بإثبات الفعلية الصحيحة قائلاً : « كان وصار وأصبح وأمسى وظل . . . وليس وما كان في معناهن . وهذه أفعال صحيحة كـ (ضرب) ، ولكنا أفردنا لها بابًا ، إذ كان فاعلها ومفعولها يرجعان إلى معنى واحد . وذلك أنك إذا قلت : كان عبد الله أخاك ، فالأخ هو عبد الله في المعنى » .[١٠٣]

ثم إن هذه المسألة تقتضي بسطًا لمعنى الفعل الحقيقي ، من جانب آخر ، وهو دقيق جدًا يخفى على كثير من الدارسين . وقد عرض لهذه الزاوية ابن سيده ،[١٠٤] مميزًا بين نوعين من الأفعال : الحادثة وغير الحادثة . فالأولى أفعال حقيقية ، بمعنى أنها تتضمن حَدَثًا واقعيًا قابلاً للتحصيل فعلاً ، ويقوم به فاعل معين . وهي إما أن تكون بالقلب نحو : فهم واغتم واشتهى ، وإما أن تكون بالجوارح مثل : جلس وذهب وضرب .

والثانية من الأفعال تدل على حَدَث غير حقيقي ، نحو : تضادَّ الشيئانِ ، وعَدِمتُ الخلودَ .[١٠٥] فالتضاد ليس بحادث يوقعه أحد ، وكذلك العُدم ، لأن الخلود ليس له وجود في حياة الخلق ، حتى يقع عليه شيء من الفاعل . وهذا العدم المذكور مطلق لايتحقق لا ذهنًا ولا خارجًا ، ولا يتصور له حدوث أصلاً ، ولا يقوم به أحد .[١٠٦] والأفعال الناقصة تتوضع في هذه الزمرة من النوع غير الحادث ، لأنها تتضمن حدثًا غير قابل للإيقاع . فهي لهذا غير حقيقية ، إذ تخلو من الحَدَث الذي يمكن تحقيقه في الواقع اللغوي ، ليقوم به فاعل معين . إلا أنها في الوقت نفسه أفعال صحيحة ، كما قال

المبرد، وإن أُطلق عليها فيما بعدُ مصطلح : الأفعال الناقصة .

فالحدث أصل متحقق في هذه الأفعال ، ذكرنا دليله من قبل . وقد أوضح حضوره فيها الرضيّ الأستراباذيّ ، حين أنكر الزعم بتجردها للزمن ، وأثبت أن « كان » ، من قولك « كان زيد قائمًا » ، تدل على الحصول المطلق ، وخبرها يدل على الكون المخصوص ، فجيء أولاً بلفظ دال على حصول ، ثم عُيّن بالخبر ذلك الحاصل . فكأنك قلت : حصل شيء ، ثم قلت : حصل قيام زيد . فالفائدة هنا تخصيص بعد تعميم ، مع تعيين الزمن لذلك الحصول. وعلى هذا فدلالة « كان » على الكون والزمان المحصل وضعية ، ودلالة الخبر على القيام والزمان المطلق عقلية . وكذلك سائر هذه الأفعال .(١٠٧)

ثم تلبث تقي الدين الشُّمُنّي (ت ٨٧٢) إزاء هذه المسألة . وذكر لإبطال التجرد من الحدث عدة وجوه ، ملخصًا ما ذهب إليه ابن مالك ومن تابعه ، فكان منها : أنّ الدلالة على الحدث أصل في كل فعل ، وأن مجيء المصدر من « كان » وبعض أخواتها يفيد تضمنها إياه ، وكذلك صياغة اسم الفاعل والفعل المضارع وفعل الأمر ، وأنّ الأفعال عامةً تمتاز بالحدث ، وإن تساوت في الزمان . فإذا فُقد ما تمتاز به ، على زعم التجرد من الحدث ، وجب أن يصير القولان : « كان زيد مريضًا ، وصار زيد مريضًا » متساويين ، إذ كلاهما للماضي . والحق أن هذا باطل ، والفرق بين القولين ظاهر ، فلابد من سبب له ، وهو الحَدَث المختلف بين الفعلين .(١٠٨)

والأنباري نفسه كثيرًا ما نص ، في مواضع متفرقة من كتبه ، على تضمن هذه المفردات للحدث . وقد ختم السيوطي هذه المسألة ، فقطع دابر الإشكال ، وهو يتكلم على الخلاف في حدثيتها ، إذ المشهور والمنصور - كما قال - هو دلالتها على الحَدَث والزمان كسائر الأفعال ، خلافًا لِما نُسِبَ إلى المبرد وابن السراج والفارسي وابن جنّي وابن بَرهان والجرجاني والشّلَوبين .

ثم ذكر بعض الأدلة على صحة هذا القول ، مع الأمثلة الموثقة .(١٠٩)

والحق الذي لا مراء فيه أن الأفعال الناقصة هي كالفعل اللازم ،(١١٠) ومرفوعها كالفاعل . غير أنها تدل على حَدَث عام ناقص ، يتم معناه بالخبر ، وفاعلها في الحقيقة هو مصدر خبرها . فقولنا : « كان أخوك مريضًا ، وأصبح زيد عالمًا » يعني : حصلَ مرض أخيك فيما مضى وانقطع ، وحصلَ علم زيد فيما مضى ولم يزل . وهذا خلاف ما يرد في « إنّ » وأخواتها ، إذ يكون الحدث فيها بالتأويل ، وفاعله الحقيقي في الغالب هو المتكلم . فقولك: إنّ العلم مفيد ، يعني : أؤكّد فائدة العلم . وكذلك ما تجده في نحو: كأنّ و ليت ولعل . . .

وقد تبين مما فسرناه هنا أن الفعل الناقص قد يتضمن معنى حدثين : الحصول مع الانقطاع ، أو مع الاستمرار . فقولك : بات الطفل نائمًا ، معناه: دام نوم الطفل فيما مضى وانقطع ، أو لم ينقطع بعد . وبعض هذه الأفعال قد يتضمن مع الحدث دلالة على زمنين أيضًا . فنحو : أضحى الجندي شهيدًا ، وأمسى الطالب ناجحًا ، قد يراد به : حصلت شهادة الجندي ضحًى، وحصل نجاح الطالب مساء .

وعندما تُستخدم هذه الأفعال تامة تفيد الحدث مع الزمن بشكل آخر . فمثل : كان النصر ، وأصبح الناس ، وبات المريض ، معناه : حصل النصر، ودخل الناس في الصباح ، وقضى المريض الليل ، كل هذا فيما مضى من الزمن . وإذا وردت زائدة في التركيب لمجرد الزمان ، نحو : ما كان ألطفَ الرياحَ ! وما أصبحَ أبردَها ! وما أمسى أدفأها ! ففيها خلاف بين النحاة ، والراجح أنها تصير أدوات ، والقول بحرفيتها غريب أيضًا .(١١١) وهو الذي ضلل زاعمي حرفية الأفعال الناقصة كلها .

ثم إن هذه الأفعال لها معان معجمية حقيقية ، وتدل على وقوع فعل

حقيقي ماض أو حاضر أو مستقبل ، قبل التركيب ، وتعرب في حال المضارعة بالرفع والنصب والجزم ، وتتصل بها ضمائر الرفع وتاء التأنيث ، ومنها ما يكون له تصرف تام أو جزئي ، ولبعضها أكثر من مصدر ، مثل : الكون والكِيان والكينونة ، والصَّير والصيرورة والمَصير ، والبيات المَبيت والمَبات والبيتوتة ، والظَّلّ والظُّلول ، وقيل : كادَ كَودًا ومَكادًا ومَكادة . ويشتق من هذه المصادر أيضًا ، نحو : كائن وصائر وبائت وظالّ وموشك ، وأوشِكْ به وأخلِق به وأحرِ به . وما أخلقَهُ وما أحراهُ ! وتحوي هذه المشتقات معانيها الصرفية المناسبة لصيغها ، مع مضمون الحدث الذي هو أصلها .

والأفعال الناقصة أيضًا تنسخ الجملة الاسمية ، التي تدل على الثبوت ، فتنقل معناها إلى الحدوث الفعلي ، في زمن محصل أيضًا ، كأفعال القلوب والتصيير . ويجوز فيها القياس ، فيحمل عليها كل فعل يقتضي منصوبًا هو في المعنى نفس مرفوعها .[١١٢] ومن ذلك قولك : قام زيد كريمًا ، وذهب عمرو متحدثًا . وقد جُعل من أفعال الشروع نحو : قعدَ وآضَ وعادَ وغدا ورجعَ وحارَ وجاء ، وأسحرَ وأفجر وأظهر ، وارتدَّ وانقلب واستحال وتحوّل ، مع تصرف في بعضه بالمضارع والأمر واسم الفاعل أيضًا .

أما وقوع بعض الأفعال الناقصة قبل فعل ، من مثل : كان يقرأ زيد ، وصار يتكلم عمرو ، وظل يشكو علي ، فهو تعبير ظاهره ذلك . والحق أنها لم تدخل على الأفعال ، وإنما بعدها أسماء مقدرة ، هي ضمائر مستترة تعود على الفاعل المذكور بعد ، وجملة فعله في محل نصب خبر لما قبلها .

وهذه السمات الدلالية والوظيفية والاشتقاقية والتركيبية كلها من خصائص الأفعال ، وهي ظاهرة الحضور في الأفعال الناقصة . فلا مجال للظن أنها أدوات أو حروف ، وكل ما ورد عن النحاة القدماء والمتأخرين ، مما يوهم ذلك ، هو في حاجة إلى نظر وتبصر ، قبل اعتماده نصوصًا للتأصيل والتقعيد .

وبهذا نكون قد أنهينا بيان أكبر عدد ممكن من خصائص الأدوات ، وأزلنا ما كان يعتورها من الاختلاط أو الغموض . فإن بعض الأقلام كانت وما تزال تتعثر ، في تبين معالم الأداة النحوية ، وتقحم فيها الغرائب ، وتنزع عنها الأصائل والأقحاح .[١١٣]

فالمعروف ، في مسيرة التصنيف النحوي ، أنه قد تأخر صدور المؤلفات التي تختص بالأدوات ، تبعًا للواقع التاريخي في الحضور والسلطان . فحروف المعاني كانت هي المسيطرة ، في ميادين البحث والحوار ، ومجالس العلماء ، وكتب التفسير والشروح اللغوية والأدبية ، مع شذرات من ذكر للأدوات . وعندما ظهرت صورة هذه الآلات على الألسنة والأقلام ، وأصبح لها حيز كبير في الاستخدام والجمع والتنظير ، توجهت الأنظار إلى تصنيف ما يحيط بها ، ويميز شخصيتها ، كبديل من أبعاضها ، أعني الحروف .

ومما ورد في المصادر التراثية : الأدوات لأبي منصور الأزهري (ت ٣٧٠) ، والهادي في الحروف والأدوات للميداني (ت ٥١٨) ، والأدوات في النحو لابن حميدة محمد بن علي (ت ٥٥٠) ، ومعاني الأدوات والحروف لابن قيم الجوزية (ت ٧٥١) . وعندما صنف بدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤) كتابه « البرهان في علوم القرآن » ، جعل ختامه[١١٤] لـ « الكلام على المفردات من الأدوات » ، فكان أن ورد فيه أيضًا : الآن وأف ودون وذو وذوات ، ورويدًا وعند وكان وكاد ، ولا جرم ولدن وهيهات وويل . وإنما أجاز لنفسه إقحام هذه الكلمات ، لأنه أضاف إلى العنوان أيضًا أنه سيعرض . للبحث عن معاني الحروف ، مما يحتاج إليه المفسر ، لاختلاف مدلولها .

ثم صنف السيوطي (ت ٩١١) كتابه « الإتقان في علوم القرآن » :

يخصص قسمًا لهذا الموضوع .[١١٥] وقال عنه : إنه « في معرفة معاني الأدوات التي يحتاج إليها المفسر . وأعني بالأدوات : الحروف وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف » . وقد ورد بين المفردات التي عرضها : أحد وأف والآن واللهم وأولى ، وبئس وبين وتبارك وجعل ، وذو ورويد وسواء وسبحان ، وظن وعند وكاد وكان وكذا ولاجرم ، ولدى ولدن ونون النسوة ، وها ضمير الغائبة واسم الفعل ، وهات وهنا وهيت وهيهات و ويل .

وأخيرًا جمع محمد عبد الخالق عضيمة « دراسات لأسلوب القرآن الكريم » ، وجعل قسمه الأول للحروف والأدوات . فجاء ذلك في ثلاثة أجزاء من الكتاب . وقد كان ما أورده أقرب إلى المفهوم الاصطلاحي ، إذ اكتفى بالأدوات المشهورة ، مع ذكر ما تجتمع فيه أحيانًا ، نحو : حتى إذا وكلما وماذا .[١١٦]

التحليل السياقي للأدوات

يقتضي هذا التحليل تميز الأدوات في العبارة ، وتحديد أنواعها ، وعلاقاتها التركيبية ، ومعانيها النحوية . فالأدوات تمتاز ، كما ذكرنا ، بأنها تضم الحروف وبعض الأسماء والأفعال ، وأنها مفردات ذات ارتباطات ودلالات تركيبية سياقية ، تتحقق كاملة في النظم فتصبح محدّدة بدقة ، خلافًا للأفعال والأسماء ، التي هي غالبًا ما تكون ذات علاقات ودلالات معجمية .

١ – العلاقات التركيبية

عندما يستخدم العربي أداة في التعبير ، يقيم بها علاقة بينها وبين ماحولها من الكلام ، ليصير للنظم مقاصد ذات فائدة وبيان . وقد تعددت هذه العلاقات ، في الحياة اللغوية ، وصارت لها أشكال مختلفة جدًا ، ومصطلحات استحدثها العلماء لاستيعاب المفاهيم النحوية المقصودة . وها نحن أولاء

نورد بعض تلك المصطلحات ، مع أشهر الأدوات التي تتوضع في ميادينها :

فللابتداء : اللام والواو ، ولابتداء الغاية الزمانية : مِن و مذ و منذ ، وللاستفتاح : ألا و أما ، وللاستثناء : إلّا وغير وعدا ، وللاستدراك : لكنْ ولكنّ ، وللاستئناف : الواو والفاء وحتى ، وللإضراب : بل ، وللاعتراض : الواو والفاء واللام ، ولانتهاء الغاية : إلى واللام وحتى ، وللترتيب : الفاء وثم ، وللتعدية : الباء ، وللتعقيب : الفاء ، وللتفسير : أن و أي و إذا ، وللتفصيل : إمّا و أمّا و أو ، وللتمام : التنوين ، وللتوطئة : الكاف واللام وما .

وللجواب : نعم وبلى وإذن والفاء واللام ، وللحال : الواو ، وللحصر : إلّا وغير ، وللزيادة : اللام والباء ومِن ، وللشرط : إن و إذا و لو ولولا و لَمّا ، وللعطف : الواو والفاء و أم ، وللعماد : الميم و أنا و هو وهي ، وللفرق : اللام ، وللقسم : الباء والواو والتاء ، وللكف : الألف وما ، وللمصاحبة : مع و الباء و في ، وللمصدرية : أنْ و أنّ و ما و كي ولو ، وللمعية : الواو ومع ، وللمفاجأة : إذا ، وللموصولية : من و ما و ذو و الذي و أل و ماذا ، وللوقف : الهاء .

فواو « رُبَّ » عندما ترد في أول النص تكون حرف ابتداء ، إذ لا كلام قبلها تصل به . وعلى هذا نحو قول صخر بن عمرو بن الشريد :(١١٧)

و عاذِلةٍ هَبَّتْ ، بِلَيــلٍ ، تَلُومُني   ألا لا تَلُومِيني ، كَفَى اللَّومَ ما بِيا

وكثيرًا ما ترد هذه الواو في مقطعات ، للوصف والهجاء والفخر والألغاز .

فالواو في مثل هذا حرف ابتداء تدل على « رُبَّ » المحذوفة ، والجملة بعدُ هي ابتدائية أيضًا ، خلافًا للكوفيين والمبرد ولغيرهم . فالمبرد وأهل الكوفة يزعمون أن الواو حرف جر ، وغيرهم يدّعون أنها حرف عطف ،

يعطف على كلام سابق في نفس الشاعر أو محذوف .[١١٨] أما أبو العلاء المعري فقد خالف هؤلاء وأولئك ، وذكر أن الواو في مثل هذا حرف ابتداء ، ثم قال : « والابتداء بها كثير في الرجز . فأما القصائد من غير الرجز فلا يكثر ابتداؤها بالواو ، كما يكثر في الأراجيز » .[١١٩] ثم إذا وقعت هذه الواو بين أبيات كانت حرف استئناف .

وقد تكون الواو لهذه الوظيفة الابتدائية ، وإن لم تكن واو « رُبَّ » ، كما في قول أبي دواد الإيادي :[١٢٠]

وقَد أغتَدِي ، في بَياضِ الصَّباحِ ... وأعجازِ لَيلٍ ، مُوَلِّي الذَّنَبْ

وقوله أيضًا :[١٢١]

وكُلُّ حِصنٍ ، وإن طالَتْ سَلامتُهُ ، ... يَومًا سَتَدخُلُهُ النَّكراءُ ، والحُوبُ

وكذلك قول طريف العنبري :[١٢٢]

أوَ كُلَّما وَرَدَتْ عُكاظَ قَبيلةٌ ، ... بَعَثُوا إلَيَّ رَسُولَهُم ، يَتَوَسَّمُ ؟

وقول أبي زُبيد الطائي :[١٢٣]

ولَقَد مُتُّ ، غيرَ أنّي حَيٌّ ، ... يَومَ بانَتْ ، بِوِدِّها ، خَنساءُ

وقول الأسود بن يَعفر :[١٢٤]

وخالِدٌ يَحمَدُ أصحابُهُ ، ... بالحَقِّ ، لا يُحمَدُ ، بالباطِلِ

إذ كانت هذه الأبيات في أوائل القصائد والمقطعات ، مما يحقق أن المراد بها هو الابتداء .[١٢٥] وكثيرًا ماترد هذه الواو مطالع نثرية في القصص والأخبار ، كالذي تراه مرارًا في طبقات فحول الشعراء ،[١٢٦] ومنه : « قال ابن سلام : وأبو مِحجن رجل شاعر شريف » .

واللام تكون للابتداء ، إذا تقدمت جملة اسمية ، أو تقدمت دون قسم فعلاً جامدًا ، أو متصرفًا مسبوقًا بـ « قد » .[١٢٧] فمن دخولها على الاسمية

قوله ، تعالى [١٢٨] : ﴿ لأنتم أشدُّ رَهْبَةً في صُدُورِهِم مِنَ اللهِ ﴾ ، وما جاء في الحديث الشريف عن آخوين أسلما ، وقد جاهد أحدهما واستُشهد ومات الثاني بعد صلاح وتقى ، فرآهما صحابيٌّ في النوم يدخل ثانيهما الجنة قبل الأول ، وذكر ذلك للنبي ﷺ . فأجابه بتفضيل الثاني على الأول قائلاً : « فلَمّا بَيْنَهُما أبعَدُ مِمّا بَينَ السَّماءِ والأرضِ » .[١٢٩] والجوامد نحو : نِعمَ وبئس وساء.

والهمزة تكون للابتداء أبدًا لأن لها تمام التصدير ، في الجملة التي تدخل عليها . ولذلك تتقدم على الواو والفاء و « ثم » . ومن ذلك قول الله ، عز وجل [١٣٠] : ﴿ أوَ لَمّا أصابَتْكُم مُصيبةٌ ، قد أصبتُم مِثلَيها ، قُلتُم : أنَّى هذا ﴾ ؟ و ﴿ أفَبِعَذابِنا يَستَعجِلُونَ ﴾ ؟ [١٣١] و ﴿ أثُمَّ إذا ما وَقَعَ آمَنتُم بِهِ ﴾ ؟ [١٣٢]

وعلى هذا يخرّج ما جاء في الأثر ، حين وفاة النبي ﷺ . فقد هال المُصابُ عمر بن الخطاب ، حتى أنكره وقال : : إن رسول الله ﷺ لايموت حتى يفني الله المنافقين . فاعترضه أبو بكر وتلا الآية الكريمة [١٣٣] : ﴿ وما مُحَمَّدٌ إلا رَسُولٌ ، قد خَلَتْ مِن قَبلِهِ الرُّسُلُ . أفإن ماتَ أو قُتِلَ انقَلَبتُم على أعقابِكُم ﴾ ؟ فقال عمر : « أ وَ إنّها في كِتابِ اللهِ » ؟ والهمزة الأولى للاستفهام ، والواو : زائدة لوصل الكلام بما قبل القول ، لا عاطفة خلافًا لما ذكره العُكبَريّ .[١٣٤]

فإن رأيت الهمزة مؤخرة أحيانًا ، كالتي قبل « إنّا » في [١٣٥] : ﴿ أ إذا مِتنا وكُنّا تُرابًا وعِظامًا ، أ إنّا لَمَبعُوثُونَ ﴾ ؟ فاعلم أن « إذا » تتعلق بـ « مبعوثون » ، والهمزةَ قبلها زائدة لفظًا لتوكيد الاستفهام الإنكاري ، و كلتيهما مع جملة « كنا » موقعهما التركيبي هو بعد المتعلَّق به المذكور ، إذ لاتكون « إذا » شرطية ، لأن إجابة الشرط بالهمزة ضعيف ، وإن حصل اقتضى بعدها الفاء الرابطة . وعلى هذا فـ « أ إنّا لمبعوثون » مرتبته قبل الهمزة و « إذا » ، وإنما قُدّما عليه لمزيد العناية ، وللمبالغة في الإنكار والاستبعاد .

والاستئناف بـ« حتى » يكون ، عندما يرد بعدها جملة اسمية أو شرطية أو فعل مضارع مرفوع ، والنحاة يسمون ذلك بالابتداء . ومن الأول قول جرير :[١٣٦]

فما زالَتِ القَتْلى تَمُجُّ دِماءَها بِدِجلةَ ، حَتَّى ماءُ دِجلةَ أشكَلُ

ومن الثاني نحو : ﴿ قَد خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقاءِ اللهِ . حَتَّى إذا جاءَتهُمُ السّاعةُ بَغتةً قالُوا : يا حَسرَتَنا عَلَى ما فَرَّطْنا ﴾ .[١٣٧]

أما التوطئة بالكاف فشائعة جدًّا على ألسنة المعاصرين وأقلامهم ، نحو القول : « إننا في ميدان التعليم ، كأساتذة ، مطالبون بإتقان الفصاحة ، لنقل العلوم والمعارف بالبيان العربي الأصيل » . وقد كان الأوصياء على اللغة يخطئون ورود الكاف ، في مثل هذا المقام .[١٣٨] والحق أن الكاف هنا مزيدة توطئة وتوكيدًا للحال ، أعني أن الاسم بعدها مجرور لفظًا منصوب محلًّا على أنه حال من الضمير قبله . فالمجرور جمع لاسم الجنس ، صلح للحالية بدخول الكاف عليه . وأما العماد بمثل « أنا وأنت وهو وأخواتها » فيكون عندما يرد أحدها ضمير فصل ، كالحرف الزائد للتوكيد ، نحو : ظننتُني أنا الرابحَ ، والكتاب هو الصديق ، وإنك أنت الوفيّ ، وكنّا نحن الصادقين ، وأصبحتم أنتم الخاسرين .

فحسبنا ما بسطنا من صور العلاقات للأدوات ، مما هو ذو إشكال يحتاج إلى البيان . ولسوف ترى في الصفحات القادمة ، إن شاء الله تعالى ، نماذج وافرة تبين حضور كثير من العلاقات الأخرى ، وتكشف مدى أهميتها في تحديد المقاصد التركيبية للأدوات من ناحية ، وللتعبير كله ومفرداته من ناحية ثانية . وإنما يتبدى هذا كله في نصوص لغوية ناجزة ، يتوزعها القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب من شعر ونثر .

٢- المعاني النحوية

كل أداة ، وهي مجردة ، تحمل بالقوة معنى[١٣٩] الفعل أو المصدر أو

المشتق ، أي : الحَدَث المضمَّن في أحد هذه العناصر الثلاثة - ثم ترى ذلك يتحقق فيها حين تدخل حيز التعبير ، فتصبح حاضرة المقاصد . وهذا ما يبدو في مثل قولك :

كأنّ العِلم نور ، أي : أُشَبِّهُ العِلم بنور
ليس الشباب دائمًا ، أي : أنفي دوامَ الشباب
الخروج من الباب ، أي : الخروج ابتداءُ غايته البابُ
الباطل إلى زوال ، أي : الباطل نهاية غايته زوالٌ
إن تجتهد تنجح ، أي : شرط النجاح الاجتهادُ
رجعتُ بسرعة ، أي : رجعتُ مصاحبًا سرعةً
كن مع اللهِ أي : كن مصاحبَ اللهِ
الحمد لله ، أي : الحمد مستحَقُّ اللهِ
العلم في الصدور ، أي : العلم مكانُه الصدورُ
كم كتابًا قرأتُ ، أي : كثيرَ كتبٍ قرأتُ !
مَن آمنَ نجى ، أي : كل إنسان شرطُ نجاته الإيمانُ

ففي هذه العبارات ، تبدت معاني الأدوات داخل التركيب ، فإذا كل منها يمثل مُهِمّة وظيفية نحوية ، تساعد على إنجاز مقاصد الكلام . وقد اتخذ العلماء للتعبير عن تلك المعاني مصطلحات عامة ، تجمع الكثير من المتفرقات ، في زمر من الأشباه والنظائر . و ها نحن أولاء نورد نماذج من ذلك ، مع ذكر بعض الأدوات التي ترد فيه أو تشارك غيرها فيه . (١٤٠)

فللاختصاص : اللام ، وللاستثبات : أيّ و مَن ، وللاستحقاق : اللام ، وللاستعانة : الباء ، وللاستعلاء : على وفي ، وللاستغاثة : يا واللام . وللاستغراق : كل وكلا وكلتا و أل ، وللاستفهام : الهمزة و هل وأسماؤه المعروفة ، وللاستقبال : السين وسوف ونونا التوكيد ، وللإلصاق : الباء ،

وللامتناع : لو ولولا ولوما ، وللأمر : اللام ، وللإنكار : الهمزة وكيف .

وللتبعيض : الباء ومن ، وللتبليغ : اللام ، وللتمليك : اللام ، وللتبيين : من واللام ، وللتجريد : الباء ومن ، وللجنسية : أل وأم ، وللتحضيض : ألا ولولا ولوما وهلّا ، وللتحقيق : قد ، وللتخيير والإباحة : أو وإما ، وللترجي : لعلّ ، وللتزيين : أل وأم ، وللتسوية : الهمزة وأم ، وللتشبيه : الكاف وكأنّ ، وللتعريف : أل وأم ، وللتعجب : كم وما والهمزة والتاء ، وللتعليل : اللام وكي وحتى ، وللتقليل : رُبَّ وقد ، وللتقوية : الباء واللام ، وللتمني : ليت ، وللتكثير : كم ورُبَّ ، وللتنبيه : الهمزة وأ وآ وأي وأيا وها ويا وألا . وللتنصيص : مِن ولا وكل واللام ، وللتوكيد : إنّ وأنّ والنونان واللام .

وللجحد : لا وما واللام ، وللخطاب : الكاف ، وللزجر : كلّا والهمزة وكيف ، وللسببية : الباء واللام وإذ ومن ، وللظرفية : في والباء وإذ وعلى ولَمّا ، وللعرض : ألا وأما وهلا ، وللعهدية : أل وأم ، وللمجاوزة : عن والباء ، وللندبة : وا والألف ، وللنفي : لا ولم ولَمّا وليس وما ، ولنفي الجنس : لا ، وللنهي : لا ، وللوعد : نَعم وأجل وبجل .

ومن هذا العرض الموجز ، ترى أن بعض المعاني يشترك فيه أكثر من أداة ، وبعض الأدوات يشارك في كثير من المعاني . ومن ثَمّ كان علينا أن نبسط المعاني النحوية المشهورة ، التي تخص جمهور هذه المفردات الحيوية ، فإليك هذا البيان المختصر ، لتجد فيه أنه تكون :(١٤١)

الهمزة : للتنبيه ونداء القريب ، واستفهامية : لطلب التصديق أو طلب التعيين ، وللتذكير والترهيب ، وللتوقيف والتعليم ، وللتسوية ، وللنفي ، وللإنكار التوبيخي ، وللتوجع ، وللتفجع ، وللتقرير ، وللتحقيق ، وللتهكم ، وللتعجب ، وللتعجيب ، وللأمر .

وأجل : جوابية للتصديق وللوعد .

وإذ : اسمية : ظرفية للماضي ، وظرفية للمستقبل ، وزمانية للماضي ، وزمانية للمستقبل ، وفجائية زمانية للماضي ، وحرفية : للمفاجأة والحال ، وللاستئناف والسببية ، وللاعتراض والسببية .

وإذا : اسمية : شرطية ظرفية للمستقبل ، وشرطية ظرفية للماضي ، وشرطية ظرفية للحال ، وشرطية ظرفية للتكرار ، وشرطية ظرفية للخبر المجازي ، وظرفية للمستقبل ، وظرفية للحال ، وظرفية للماضي ، وظرفية للتكرار ، وحرفية : للمفاجأة والحال ، وجوابية للمفاجأة والحال ، وزائدة للتوكيد .

وإذن : جوابية للسببية والمستقبل ، وجوابية للسببية والحال ، وجوابية للسببية والتوكيد ، وزائدة للتوكيد .

وآل : جنسية : للاستغراق الحقيقي ، وللاستغراق العرفي ، وللاستغراق المجازي ، وللمبالغة والكمال ، ومجازية للمبالغة والكمال ، ولتعريف ماهية الجنس ، ولتعريف حقيقة الجنس ، ولتعريف أفراد الجنس ، وعهدية : ذكرية ، وذهنية ، وحضورية ، ونائبة عن ضمير المتكلم أو المتكلمين أو الغائب أو الغائبة أو الغائبين أو الغائبَتين أو الغائبين أو الغائبات ، وزائدة لازمة للتزيين اللفظي ، وللمح الأصل ، وحرفية موصولة للعاقل ، ولغير العاقل ، واسمية موصولة .

وألا : استفتاحية للتنبيه والتوكيد والإشارة ، وللإنكار التوبيخي ، وللتمني ، وللعرض ، وللتحضيض .

وإلا : للاستثناء ، واستثنائية للحصر ، وللاستدراك ، وللاستدراك والتحقيق ، ووصفية للمغايرة ، وعاطفة لمطلق الجمع ، وللبعدية ، وزائدة للتوكيد .

وأم : عاطفة لطلب التعيين ، وللتسوية ، وللإضراب الانتقالي .

وللإضراب الإبطالي ، واستئنافية للإضراب الانتقالي . وللإضراب الإبطالي ، واستفهامية للإضراب الانتقالي ، وللإضراب الإبطالي ، وللتعريف بمعانيه المختلفة في « أل » ، وزائدة للتوكيد .

وأما : للاستئناف والتوكيد ، وللاستئناف والقصر .

وأمّا : للتفصيل والتوكيد .

وإمّا : للتفصيل ، وللتخيير ، وللإباحة ، وللتقسيم ، وللإبهام ، وللشك .

وأن : مصدرية ، ومصدرية للمستقبل ، ومصدرية للتوكيد ، وتفسيرية ، وجوابية للتوكيد ، وزائدة للتوكيد .

وإن : شرطية للمستقبل ، وللماضي ، وللحال ، وللتكرار ، وللخبر المجازي ، ونافية للحال ، وللحال اللازمة ، وللمستقبل ، وللماضي ، وزائدة لتوكيد النفي ، ولازمة للتعميم وانتهاء الغاية ، وللتوكيد ، وللتفصيل .

وأنّ : مصدرية للتوكيد ، وللترجي .

وإنّ : للتوكيد ، وجوابية للتصديق .

وأنّما : مصدرية للحصر ، ومصدرية للمبالغة .

وإنّما : للحصر ، وللمبالغة .

وأو : عاطفة لأحد الشيئين ، ولمنع الخلو ، وللتقسيم ، وللشك ، وللإبهام ، وللاختيار ، وللتخيير ، وللإباحة ، ولمطلق الجمع ، وللإضراب الإبطالي ، وللاستثناء ، ولانتهاء الغاية الزمانية .

وأي : للتفسير .

وإي : جوابية للتصديق .

وأيا : للتنبيه ونداء البعيد . وكذلك : آ وآيْ .

وأيّ : شرطية للعاقل وغيره ، واستفهامية لطلب التعيين ، وللتعجب ، وللاستثبات ، وموصولة للعاقل وغيره ، وللمبالغة والكمال والتعجب ،

و وُصلة لنداء ما فيه « أل » . و وُصلة لاختصاص ما فيه « أل » .

والباء : للإلصاق : الحقيقي ، والمجازي ، والمعنوي ، وللتعدية ، وللاستعانة ، وللسببية ، وللتعليل ، وللمصاحبة ، وللمجاوزة ، وللمقابلة ، ولانتهاء الغاية ، وللبدل ، وللتبعيض ، وللقسم ، وظرفية مكانية أو زمانية ، وزائدة لازمة للتوكيد والتعجب ، وللتوكيد والتزيين اللفظي ، ولتوكيد النفي ، ولتوكيد النفي وتحقيق ما بعدها ، ولتوكيد الاتصال الإسنادي ، وللتقوية والتوكيد .

وبل : استئنافية للإضراب الانتقالي ، وللإضراب الإبطالي ، وعاطفة للإضراب الإبطالي ، وللتقرير والتحقيق ، وزائدة للوصل والإضراب الإبطالي .

وبلى : جوابية لتحقيق ما بعد النفي .

والتاء : لتأنيث المسند إليه ، وللتأنيث اللفظي .

وثم : عاطفة للترتيب مع التراخي ، وللترتيب والتعقيب والسببية ، ولمطلق الجمع ، واعتراضية ، واستئنافية ، وزائدة للتزيين ، وزائدة للتوكيد ، وللوصل والترتيب مع التراخي .

وجَيْر : للقسم ، وجوابية للتصديق .

وحاشا : حرفية للاستثناء ، وفعلية للاستثناء .

وحتى : لانتهاء الغاية الزمانية أو المكانية ، وللسببية وانتهاء الغاية ، وللتعليل ، وللتقريب ، وللمصاحبة ، وللاستئناف ، وللاستئناف والسببية وانتهاء الغاية في الشرف أو النقصان ، وعاطفة لانتهاء الغاية مع التراخي ، واستثنائية للاستدراك ، واستثنائية للاستدراك والتحقيق ، واستثنائية للحصر .

وحيث : للظرفية المكانية أو الزمانية ، وشرطية ظرفية للمكان أو الزمان ، واسمية للمكان .

وحيثما : شرطية ظرفية للمكان أو الزمان .

وخلا : حرفية للاستثناء ، وللاستثناء والاستدراك ، وفعلية للاستثناء .

وربّ : للتكثير ، وللتقليل ، وللتفخيم .

وسوى : للاستثناء ، واستثنائية للحصر ، و وصفية للمغايرة .

والسين وسوف : للاستقبال والتحقيق ، وللاستقبال والوعد .

وعدا : حرفية للاستثناء ، وفعلية للاستثناء .

وعلى : للاستعلاء الحقيقي ، والمجازي ، والمعنوي ، وظرفية للزمان أو المكان ، وللمجاوزة ، وللمصاحبة ، وللسببية ، وللاستدراك والتحقيق ، وللتعليل ، وللمقابلة ، وللبعدية .

وعن : للمجاوزة الحقيقية أو المجازية ، وللبدل ، وللسببية ، وللبعدية .

وغير : للاستثناء ، واستثنائية للحصر ، وللاستدراك ، وللاستدراك والتحقيق ، و وصفية للمغايرة .

والفاء : عاطفة للترتيب والتعقيب ، وللترتيب اللفظي ، وللترتيب والتعقيب والسببية ، واستئنافية ، وفصيحة للاستئناف والسببية ، وللاستئناف والتعليل ، وللاعتراض والسببية ، وللاعتراض والتعليل ، وجوابية للتوكيد ، وللترتيب والتعقيب والسببية ، وللترتيب والسببية ، وللتعليل ، وزائدة للتوكيد ، وللفصل ، وللسببية ، وللتعليق ، وللوصل ، وللتزيين .

وفي : للظرفية المكانية أو الزمانية ، والمجازية ، وللتعليل ، وللسببية ، وللاستعلاء ، وللمقايسة ، وللمصاحبة ، ولتبيين المفعول ، وللبدل ، وللتعدية .

وقد : للتحقيق ، وللتقليل ، وللتوقع ، وللتقريب .

والكاف : اسمية للتشبيه ، وللتعجب ، وللتحقيق والتقرير ، وللقران

والوقوع ، وحرفية للسببية ، وللتعليل ، وللاستعلاء ، وللخطاب ، وزائدة للتوكيد ، ولتوكيد الخطاب ، وموطئة للحال .

وكأنّ : لتوكيد التشبيه ، وللظن ، وللتقريب ، وللتحقيق ، وزائدة للتوكيد .

وكلا وكلتا : للاستغراق ، وللتنصيص على الاستغراق ، ولتوكيد الاستغراق .

وكل : لاستغراق أفراد النكرة ، وأفراد الجمع المعرفة ، وأجزاء المفرد المعرفة ، وللتنصيص على الاستغراق ، ولتوكيد الاستغراق ، وللمبالغة والكمال والتعجب .

وكلّا : جوابية لنفي ما قبلها وإثبات ما بعدها ، وللردع والإنكار التوبيخي ، وللتنبيه ، وللتوكيد .

وكم : استفهامية للعدد ، وخبرية للتكثير والتعجب .

وكي : مصدرية للمستقبل ، وللتعليل ، وزائدة لازمة للتوكيد .

وكيف : استفهامية للحال ، وللتعجب ، وللإنكار التوبيخي ، وللتوكيد والتحقيق ، وشرطية للحال .

وكيفما : شرطية للحال .

واللام : للاستحقاق ، والاختصاص ، والتعليل ، والإرادة ، وتوكيد النفي ، والتبليغ ، والتعجب ، والسببية ، والبَعدية ، والعندية ، والتنصيص على الاستغاثة ، والتبيين ، وتوكيد البعد ، والتقوية والتوكيد ، وتوكيد الإضافة ، والمجاوزة المجازية ، وطلبية : للأمر ، وللدعاء ، وللخبر المجازي ، وجوابية للتوكيد ، وللفرق والتوكيد والتعويض ، وللفرق بين إيمان الخلاص والتصديق ، وابتدائية للتوكيد ، واعتراضية موطئة لجواب القسم .

ولا : لنفي الجنس ، ونفي العدد ، ونفي الحال ، ونفي الحال اللازمة .

والنفي مبالغة في النهي ، والتنصيص على نفي الجنس ، وعاطفة للتوكيد والنفي ، ولنفي المستقبل ، ولنفي الماضي . وللدعاء ، وطلبية للنهي ، وللدعاء ، وللالتماس ، وللتهديد ، وللعتاب والتوجيه ، وللتهييج والإلهاب ، وجوابية للنفي ، وزائدة لتوكيد النفي ، ولازمة لتوكيد النفي ، وموطئة لنفي الجواب ، ولنفي الاحتمال ، ولاقتضاء التكرار ، وللتوكيد والإضراب ، ولتوكيد التقرير للنفي .

ولكنْ : للاستئناف ، والاستدراك ، والتحقيق ، والإضراب ، وعاطفة للاستدراك والتوكيد ، وزائدة للوصل والاستدراك .

ولكنّ : للاستدراك ، وللتحقيق ، وللاستدراك والتوكيد .

ولعلّ : للترجي ، وللتوقع ، وللإشفاق ، وللتعليل ، وللتقليل ، وللنهي والاستبعاد والتحريض .

ولم : للنفي والقلب ، ولتحقيق النفي في المستقبل ، والنفي الدائم .

ولّما : اسمية شرطية ظرفية للماضي ، وظرفية للماضي ، وحرفية للنفي والقلب والتقريب من الحال ، وشرطية للسببية ، وللاستثناء ، وللحصر .

ولن : لتوكيد النفي في المستقبل ، ولتوكيد النفي الدائم .

ولو : شرطية امتناعية لامتناع في الماضي ، وامتناعية ، وللمستقبل ، وللتمني ، ومصدرية للمستقبل ، ومصدرية ، وللتمني ، وزائدة لازمة للتعميم وانتهاء الغاية في الزيادة أو النقصان .

ولولا : شرطية امتناعية لوجود في الماضي ، وللعرض ، وللتحضيض ، وللتوبيخ ، وللتمني والابتهال ، وللتعنت .

وليت : للتمني .

وليس : فعلية نافية للحال اللازمة ، ونافية للحال ، ونافية للماضي ،

ونافية للمستقبل وللاستثناء ، وحرفية نافية للحال .

والميم : لجمع الذكور ، وللعماد .

وما : اسمية استفهامية لغير العاقل ، وللتعجب ، وللمبالغة والتهويل ، وللإنكار التوبيخي ، وللاستحسان ، وللثناء ، وللسخرية والتهكم ، وشرطية لغير العاقل ، وموصولة لغير العاقل ، وحرفية نافية ، ونافية للحال ، ونافية للحال اللازمة ، ونافية للتقريب من الحال ، ونافية للمستقبل ، ومصدرية ، ومصدرية زمانية ، وزائدة لتوكيد النفي ، وللكف ، ولازمة لتوكيد النفي ، ولتوكيد التعميم ، وموطئة ، ومسلِّطة .

ومتى : استفهامية ظرفية زمانية للتوجع ، وللتمني ، وللدعاء ، وشرطية ظرفية زمانية للمستقبل ، وزمانية .

ومع : اسمية ظرفية للمصاحبة الزمانية أو المكانية ، وللتبعيض ، وحرفية للعندية .

وماذا : استفهامية لغير العاقل ، وللتعجب .

ومَن : استفهامية للعاقل والتعيين ، والتعجب ، وشرطية للعاقل ، وموصولة للعاقل .

ومِن : لابتداء الغاية المكانية أو الزمانية ، والمكانية المجازية ، ولابتداء غاية التفضيل ، وللتبيين ، وللتبعيض ، وللبدل ، وللسببية ، وللفصل ، وللتعليل ، وللمجاوزة ، وللبعدية ، وللاستعانة ، وللمصاحبة . وللاستعلاء ، وللظرفية المكانية أو الزمانية ، وزائدة للتنصيص على عموم النفي ، ولتوكيد العموم .

ومنذ أو مذ : اسمية لابتداء الغاية الزمانية في الماضي ، وظرفية زمانية للحال ، وحرفية لابتداء الغاية ونهايتها .

والنون : للتنكير ، وللتوكيد ، وللتوكيد وإخراج مضمون الفعل عن

الحال ، ولجمع الإناث .

ونعم : جوابية للتصديق ، وللإعلام ، وللوعد ، وللتوكيد .

والهاء : للغَيبة ، وللاستراحة والتبيين ، ولتوكيد الندبة .

وها : زائدة لتوكيد التنبيه ، وللتنبيه وتوكيد النداء والتعويض من الإضافة .

وهل : استفهامية لطلب التصديق ، وللعرض والمناصحة ، وللنفي ، وللتعجب ، وللإنكار التوبيخي .

وهلّا : للعرض ، وللتحضيض ، وللتوبيخ ، وللتمني .

والواو : عاطفة لمطلق الجمع ، وللمصاحبة ، وللاستئناف ، وللابتداء ، وللاعتراض ، وللحال والاقتران ، وللقسم ، وزائدة للتزيين ، وللإقحام ، وللوصل ، وفصيحة .

و وا : للنداء والندبة .

والألف : للتثنية ، وزائدة موطئة ، وزائدة لتوكيد الندبة ، وزائدة للتفريق .

ويا : للتنبيه ، وللتنبيه ونداء البعيد أو القريب ، ولنداء البعيد وتوكيد التنبيه ، وللنداء والاستغاثة ، وللنداء والندبة ، وللتعجب .

هذه أشهر المعاني النحوية التي ترد في الكلام . ويمكننا أن ننظر إليها من زاويتين : العامة والخاصة . أما العامة فيكون فيها للأداة إضافة معنى إلى ما تدخل عليه ، كالتعريف في : القمر ، والتحقيق في : قد فهمت ، والتقليل في : قد نجتمع ، والنفي في : ليس النجاح محالاً . ويكون لها أيضًا تعليق كلمة بغيرها أو جملة بأخرى ، كالعطف والجر والشرط والقسم والظرفية ، وتوكيد لمعنى الجملة أو الأداة ، أو التقوية للمصدر والمشتق والفعل المتأخر ، أو التزيين للفظ المفرد : العباس والحارث ، أو للتركيب : كل نعمة فمن اللهِ ، وكفى بالشيب واعظًا .

وأما المعاني الخاصة فتتوزع بين الأدوات في النصوص المختلفة ، وهي

كثيرة جدًا ، كما رأينا قبل . وإذا كان متعذرًا علينا إيراد الشواهد والأمثلة على ذلك ، لضيق المجال وسعة أفق الدلالات والتعبير عنها ، فإنه لا بد من الوقوف عند الأصالة ، وتعدد المعاني .

ففي الأصالة غالبًا ما تجد للوظيفة العامة أداة ، تحتل فيه المركز الأساسي ، ومن حولها فروع تتضمن حمل شيء من دلالتها . فالأُمّ في الاستثناء مثلاً : إلّا ، وفي الاستفهام : الهمزة ، وفي التحضيض : هلّا ، وفي التشبيه : الكاف ، وفي التعليل : اللام ، وفي التفسير : أي ، وفي التنبيه والنداء : يا ، وفي الجواب : نعم ، وفي السببية : الباء ، وفي الشرط : إنْ ، وفي الظرفية : في ، وفي العطف : الواو ، وفي القسم : الباء ، وفي النفي : لا .

وهذا يعني أن الأمّ هي الأصل في ذلك الميدان ، حاملة المعنى الأساسي والوظيفة المركزية منه ، فيتردد ذكرها فيه بسعة وسلطان ، وقد يجوز لها أن تتحمل معاني جانبية ، بالإضافة إلى المركزية التي هي فيها ، كما رأينا لـ « إلّا » والهمزة و الكاف و اللام و « يا » و الباء و « إنّ » و « في » و الواو و « لا » .

وقد يجوز حذف الأمّ هذه مع احتفاظها بدلالتها ضمن السياق . ومن ذلك أن تقول في النداء : إخواني وعبدَ الرحمن ، وفي الاستفهام : رأيتَ الكتابَ ؟ وفي الجواب المنفي للقسم : والله أنسى الظلم ما حييت ، وفي جواب الطلب : ارحموا من في الأرض يرحمْكم من في السماء ، وفي اجتماع القسم والشرط : لئن صبرتَ لتظفرَنّ . فقد حذفتَ ما يلي بالترتيب : حرف النداء « يا » ، وهمزة الاستفهام ، و « لا » النافية ، و أداة الشرط « إن » مع فعل الشرط . وباء القسم مع فعله وجواب الشرط .

ومن ثَمّ تصبح هذه الأُميات أساسًا ركينًا في ميادينها الخاصة ، لتُحمل

عليها الفروع المذكورة ، مع ظلال دلالية أُخرى تناسب التخصص والانفراد .

ولذلك تجد مثلاً أنّ « أ و آ و آي و أيا و هيا و وا » تحمل معنى التنبيه والنداء مع تميز بالقرب أو البعد أو الندبة ، و « هل ومَن وما وكيف وأين ومتى وأيان وأيّ » تقوم بوظيفة الاستفهام الأساسية ، مضافًا إليها خصوصيات في الحصر والذات والحال والزمان والمكان والتعميم ، و « الفاء و أو و أم و ثم و بل و لكن و حتى » ترد لمقاصد العطف ، ومعها توجّهات في الترتيب والتعقيب والسببية والتراخي والتسوية والإضراب والاستدراك وانتهاء الغاية .

وهذه الفروع يتضمن كل منها المعنى الأصلي للباب تضمنًا حقيقيًا . ثم قد يكون بين الأدوات المشتركة في معنى أصلي واحد تقارض ، في الاستعمال والدلالة على المقاصد السياقية ، بحيث يتضمن بعضها معاني بعض ويحل محله فيها ، لينوب عنه في أداء وظيفته الوضعية بتضمين مجازي . وغالبًا ما يتيسر هذا التضمين في أدوات الجر والعطف والنفي والشرط والاستثناء ، حين يكون بين الأداتين تقارب ظاهر في الوظيفة والدلالة التركيبية ، وفي بعض السياقات المحدودة المواتية . وقد أجاز ذلك جمهور النحاة واللغويين والمفسرين .(١٤٢)

فقول العرب (١٤٣) : « الذَّودُ إلى الذَّود إبلٌ » حلت فيه « إلى » محل « مع » ، لأن المراد : إذا ضممتَ الذود إلى الذود صارت إبلاً . وليس كل مكان يصلح فيه هذا التعاقب ، فلاتقول : قَدِمَ زيد و إليه مال كثير ، وأنت تريد معنى : مع . وقول الله تعالى عن موسى : ﴿ و دَخَلَ المَدِينَةَ على حِينِ غَفْلَةٍ مِن أهلِها ﴾ (١٤٤) وقعت فيه « على » موقع « في » للظرفية الزمانية . وإنما سوّغ ذلك ورود « حين » بعدها .

أما قول ليلى الأخيلية في الرثاء :(١٤٥)

وأقسمتُ لا أنفكُّ أبكيكَ ، ما دَعَتْ علَى غُصُنٍ وَرقاءُ ، أو طارَ طائرُ

فتجد فيه « أو » بمعنى الواو ، عاطفة لمطلق الجمع . وأما قول أمية بن أبي الصلت :[١٤٦]

إن تَغفِرِ ، اللّهُمَّ ، تَغفِرْ جَمّا وأيُّ عَبدٍ ، لَكَ ، لا ألَمّا ؟

فـ « لا » تتضمن فيه معنى « ما » ، لورودها قبل الماضي غير مكررة . ولذلك جاءت الرواية أيضًا : « ما ألمّا » .

وقد ضمنت « لو » معنى « إنْ » ، للدلالة على الشرط الاستقبالي ، في الآية الكريمة [١٤٧] : ﴿ وليَخشَ الَّذِينَ لَو تَرَكُوا ، مِن خَلفِهِم ، ذُرِّيَّةً ضِعافًا خافُوا علَيهِم ﴾ . وفي الحديث الشريف : « إنّ للهِ تِسْعةً وتِسعينَ اسمًا ، مِائةٌ إلّا واحدٌ » ،[١٤٨] ضمنت « إلّا » معنى « غير » ، فصار التركيب « إلّا واحدٌ » صفة مرفوعة لـ « مائة » .

والغالب أن يُفقد المعنى الدقيق للأداة ، إذا وقعت موقع غيرها ، كما رأينا فيما مضى من الشواهد . وربما بقي من ذلك المعنى شيء يضاف إلى الفائدة المجازية المستجدة . فقول الله – عز و جل – مما يحكيه عن وعيد فرعون للسحرة [١٤٩] : ﴿ ولأُصَلِّبَنَّكُم في جُذُوعِ النَّخلِ ﴾ ترى منه « في » متضمنة معنى « على » لتفيد الاستعلاء ، مع احتفاظ بالدلالة الظرفية ، إذ كان هذا التصليب بشدّ الأجساد إلى الجذوع شدًّا عنيفًا ، حتى كأنها دخلتها وصارت فيها .

ثم للأدوات عامة صفة مهمة جدًّا في التعبير ، هي تعدد المعاني للأداة الواحدة في سياق محدد ، وقد بدا كثير من هذا فيما سردناه من قبل ، وهو بحاجة إلى شيء من التمثيل والتنظير . فقد يكون للأداة معنيان معًا ، نحو : لاتشرب وتضحكَ ، إذ تكون الواو عاطفة للمصاحبة . و « أل » في : الشمس مفيدة العهدية الذهنية ، والباء في : « ليس زيد بعالم » زائدة لتوكيد

النفي ، و « إلى » في : ذهبت إلى الجامعة ، تدل على انتهاء الغاية المكانية .

وقد تجتمع في الأداة ثلاثة معان ، نحو الفاء في : « زرت المدرسة فالملعب » تراها عاطفة للترتيب والتعقيب . وقولك : ما تريد ؟ تجد فيه « ما » استفهامية لغير العاقل ولطلب التعيين . وقولنا : ما هذا صديقًا ، وردت فيه « ما » نافية للحال اللازمة . و « أل » في : إنّ الإنسان ضعيف ، تفيد الجنسية للاستغراق الحقيقي . وربما اجتمع في الأداة أربعة معان دُفعة واحدة ، نحو : لو سألتَ لأجبتك . فـ « لو » هنا شرطية امتناعية لامتناع في الماضي . وقولك : من غش فهو ظالم ، ترد فيه الفاء جوابية للترتيب والتعقيب والسببية .

وهذا كله وارد بكثرة ظاهرة ، في نظم الكلام العربي ، ومحصور في النصوص التي للأداة في كل منها تفسير واحد مفرد . أما إذا كانت الأداة تحتمل أكثر من تفسير فإن المعاني إذ ذاك تنتشر تبعًا للتعدد المحتمل . فقول المولى ، سبحانه (١٥٠) : ﴿ ما أصابَكُم ، مِن مُصيبةٍ ، فبِما كَسَبَتْ أيديكُم ﴾ ، تكون « ما » فيه موصولة لغير العاقل - والفاء زائدة لشبه الموصول بالشرط في العموم والترتب ، ولتوكيد تعليق الجملة الخبرية بالمبتدأ - أو شرطية لغير العاقل أيضًا ، والفاء جوابية للتعليل إذ الجملة بعدها سبب للشرط . فالوجهان جائزان ، وإن كان الثاني أرجح .

وفي الحديث الشريف أن موسى سلّم على الخَضِر ، فقال له الخضر (١٥١) : « وأنّى بأرضِكَ السَّلامُ » ؟ و « أنّى » هذه تحتمل وجهين : أحدهما معنى : من أين ؟ فهي استفهامية للظرفية المكانية ، في محل نصب ظرف مكان يتعلق بالخبر المقدم المحذوف . والثاني معنى : كيف ؟ أي : كيف بأرضك السلام ؟ فهي استفهامية للحال والاستبعاد ، في محل رفع خبر مقدم . وقول المتنبي (١٥٢) :

أُحادٌ ، أم سُداسٌ في أُحادِ لُيَيْلَتُنا المَنُوطةُ بالتَّنادِي

إن قدّرتَه خبرًا كانت « أم » : عاطفة للإضراب الإبطالي ، وإن قدرته استفهامًا بهمزة في أوله محذوفة كانت « أم » : عاطفة لطلب التعيين .

* * *

ومهما يكن من أمر فإن التحليل السياقي للأدوات تسير خطواته ، في الإجراء العملي ، على غرار ما رأينا في قسيميه : التحليل الصرفي ، والتحليل الإعرابي . أعني أن يكون المسير من الأعمّ إلى العامّ فالخاصّ فالأخصّ ، كأننا بتوجه ضمن زاوية حادة من طرفي ضلعيها إلى نقطة التقائهما ، لنورد الوظائف التركيبية والمعاني النحوية متسلسلة ، التالي منها أخص مما قبله ، حتى قمة الاختصاص لمفاهيم الأداة المحلَّلة . وبذلك نحقق أيضًا معادلات ، طرفها الأول هو معطَيات النص في مقتضى الحال ، والطرف الثاني نتيجة حتمية لتلك المعطيات ، كما ذكرنا من قبل بالتفصيل .

وليكن نموذجنا في هذا أبيات خالد بن عبد الله الطائي :(١٥٣)

وعاذِلةٍ قامتْ علَيَّ ، تَلُومُنِـــي كأنّي ، إذا أعطَيتُ مالِي ، أضيمُها
أعاذِلَ ، إنَّ الجُـودَ لَيسَ بمُهلِكِي ولا يُخلِدُ النَّفسَ الشَّحِيحــةَ لُومُها
وتُذكَرُ أخــلاقُ الفَتَى ، وعِظامُهُ مُغَيَّبَةٌ في اللَّحْــدِ ، بالٍ رَمِيمُها
ومَن يَبْتَدِعْ خِيمًا سِوَى خِيمِ نَفسِهِ يَدَعْهُ ، ويَغلِبْهُ علَى النَّفسِ خِيمُها

فالواو : واو « رُبَّ » للابتداء ، و « رُبَّ » المحذوفة : للتكثير . و التاء في « قامت » : للتأنيث . وعلى : للاستعلاء المجازي . والنون : للوقاية . وكأنّ : للظن والتقريب . وإذا : اسمية ظرفية للحال . والهمزة : للتنبيه ونداء القريب . وإنّ : للتوكيد . وأل : نائبة عن ضمير المتكلم . وليس : فعلية نافية للحال اللازمة . والباء : زائدة لتوكيد النفي وتحقيق ما بعدها . والواو : عاطفة لمطلق الجمع . ولا : نافية للحال اللازمة . وأل : عهدية

ذهنية . وأل : حرفية موصولة . والواو : عاطفة لمطلق الجمع . وأل : جنسية للاستغراق الحقيقي . والواو : للحال والاقتران . وفي : للظرفية المكانية . وأل : نائبة عن ضمير الغائب . والواو : عاطفة لمطلق الجمع . ومن : شرطية للعاقل . وسوى : وصفية للمغايرة . والواو : عاطفة لمطلق الجمع . وعلى : للاستعلاء المعنوي . وأل : نائبة عن ضمير الغائب .

أدلّة تحليل الأدوات

لقد تبيّن لنا ، فيما مضى ، أن الأداة تتضمن معنى بالقوة وهي منفردة ، وأن هذا المعنى لايتجلى إلا في التركيب ، حيث تبرز حدوده وتتعين معالمه . وهذا يعني أن في مقتضى الحال ، أي : ظروف إنجاز الكلام وسياق المقال ، من المعطيات ما يوجه المحلّل إلى تعيين تلك الحدود والمعالم . ويمكننا أن نقسم هذه المعطيات إلى قسمين : الأدلة المعنوية ، والأدلة اللفظية .

١- الأدلة المعنوية

بالإضافة إلى ما في المقام ، من وقائع وإشارات معينة على التحليل لمعاني الأدوات ، نذكر هنا الأساليب النحوية التي تتوزع في النصوص ، وتمثل وظائف معينة محددة ، تدل على وظائف الأدوات ومقاصدها . فمن خصائص الأدوات أيضًا أن كثيرًا منها يدخل في التركيب ، لتشكيل منظومات تعبيرية متناسقة ، يؤلف بينها المعنى المشترك زيادة على النظم الكلامي ، فيكون للأداة أثر كبير في توحيد المفهوم العام للعبارة ، أي : الأسلوب النافذ في التعبير . وقد تغني بمفردها في الكلام ، كقولك : نعم ، و بلى ، وكلّا ، ولا ، وربما . وكثيرًا ما تحذف هذه المفردة الحيوية ، ويبقى أثرها واضحًا في التركيب ، كأنها حاضرة بكامل أبعادها ، بل يكون في حذفها القياسي مبالغة في توكيد المعنى المقصود .

ولُشير هذه الأساليب ، في حيز الأدوات ، هو : الخبر والاستئناف

والوصل ، والعطف والمصاحبة والتوكيد ، والنفي والإنكار ، والأمر والنهي والعرض والتحضيض ، والتمني والترجي والدعاء والاستفهام والتوبيخ ، والنداء والاستغاثة والتعجب والندبة والاختصاص ، والشرط والجواب ، والتشبيه والتقريب ، والتقليل والتكثير ، والتفخيم والمفاجأة ، والاستثناء والحصر والاستدراك والتحقيق . ولكل من هذه المفاهيم أداة أو أكثر لتحقيق وجوده ، وتشكيل صور مختلفة له ، بحسب مقتضى المقام . ولكل من هذه الأدوات أيضًا مشاركة في أكثر من أسلوب . ثم تكون هي بما حولها من المعطيات أدلة في التحليل ، لتعيين الوظيفة والأسلوب الناجز في نظم الكلام .

فالاستئناف مثلاً ، أي : مباشرة تركيب جديد بعد قطع ما قبله ، له أكثر من أداة تعبر عنه . والواو هي الأصل في ذلك ، غير أنها يشاركها فيه بعض الأخوات . وفي الآية الكريمة : ﴿ قُلْ : سِيرُوا في الأرضِ ، فانظُرُوا كَيفَ بَدأ الخَلقَ ؟ ثُمَّ اللهُ يُنشِئُ النَّشأةَ الآخِرةَ ﴾ ، (١٥٤) يتحقق قطع المعنى بعد « الخلق » ، لأن النشأة الآخرة لما تحصل ليؤمروا بتأملها والاعتبار بها . ولذا تكون « ثم » للاستئناف . وكذلك تجد في قول ابن الزَّبير : (١٥٥)

تَخَيَّرْ ، فإمّا أن تَزُورَ ابنَ ضابِئٍ عُمَيرًا ، وإمّا أن تَزُورَ المُهَلَّبا

أن الأمر انتهى بالجملة الأولى ، ونشأ تعبير بالتخيير مجدد مستقل ، فتبين أن الفاء قد فصلت بين الجملة الأولى والثانية ، لتقطع الكلام وتستأنف تعبيرًا آخر .

والمصاحبة أي : اقتران شيئين بالوقوع معًا حقيقة ثابتة ، أو مجاز للمبالغة في التقريب ، تتضح مراعاتها في قول النبي ﷺ : « بُعِثتُ أنا والساعةَ كَهاتَين » ، وأشار بالسبّابة والوسطى . (١٥٦) فلو توهمتَ العطف لكنت بعيدًا في الخطأ ، لأن الساعة لاتُبعث ، ولم تقع بعد . وهذه مقارنة مجازية للتقريب والتمثيل ،

كانت الواو أداة معناه . أما في قول أبي حاتم السجستاني : « أتيتُ أبا عُبيدةَ ، ومعي شعرُ عروةَ بنِ الورد » (١٥٧) فالمصاحبة حقيقية بالزمان والمكان ، الأمر الذي يؤكد أن الواو هنا تفيد الاقتران الواقعي .

والنهي - وهو طلب الكفّ عن الفعل - تراه في قول زفر بن الحارث مرتين : (١٥٨)

فلا تَحسِبُوني ، إذ تَغَيَّبتُ ، غافِلاً ولا تَفرَحُوا ، إن جِئتُكم ، بِلِقائيا

لأنه يهدد أعداءه بالاستعداد والانتقام . وهذا يعني أن « لا » ههنا طلبية للنهي . وإذا كان ظاهر الفعل الأول غير دال على ذلك بلفظه ؛ لوجود النون بعد الواو ، فإن هذه النون هي حرف وقاية ، وليست حرف الإعراب .

والتمنّي - ويراد به الرغبة في تحقق شيء محبوب - (١٥٩) تلحظ بيانه في حديث النبي ﷺ ، وهو يحث على التنافس في العمل الكريم ، ليسعى المؤمن برغبة أن يكون لديه مثل ما عند غيره ، من وسائل العبادة ، فيقول : « لَو أنّ الله أعطاني مِثلَ ما أعطَى فُلانًا ، فأقومَ بِهِ كَما يَقُوم بِهِ » (١٦٠) . وبذلك تجد الدليل على أن « لو » هي في العبارة المروية : حرف تَمَنٍّ ، ليس لها في أدوات الشرط من نصيب .

والدعاء ، أي : طلب الأدنى من الأعلى أن يفعل شيئًا أو يتركه ، يتبدى لنا شطره الثاني في قول المولى - سبحانه - على لسان المؤمنين (١٦١) : ﴿ رَبَّنا لا تُؤاخِذْنا ، إنْ نَسِينا أو أخطأنا ، رَبَّنا ولا تَحمِلْ علَينا إصرًا ، كَما حَمَلْتَهُ علَى الَّذِينَ مِن قَبلِنا ﴾ ، لأنهم يطلبون إعفاءهم من مسؤولية النسيان والخطأ ، وعدمَ التكليف بما لايحتملون . وهذا يدل على أن « لا » في الموضعين طلبية للدعاء .

والتوبيخ - أعني التنديم على ما فات والزجر عن مثله بشدة وعنف - يظهر

في تعنيف الله أصحاب الإفك ، وتوجيههم إلى السداد والصلاح في تقبل الافتراء : ﴿ ولولا ، إذ سَمِعتُمُوهُ . قُلتُم : ما يَكُونُ لَنا أن نَتَكَلَّمَ بِهذا ﴾ .(١٦٢) وفي هذا تكون « لولا » للتوبيخ والتبكيت ، وليست الشرطية الامتناعية المعهودة . فهي تكتفي بجملة واحدة « قلتم » ، ولا تحتاج إلى جواب يترتب امتناعه على وجود شيء قبل .

ومن ذلك أيضًا ما كان من اقتتال غلام من المهاجرين وآخر من الأنصار ، واستغاثة كل منهما بقومه ، حتى كادت تكون فتنة . وإذ ذاك خرج الرسول ﷺ إلى الناس قائلاً (١٦٣) : « دَعوَى جاهِلِيّة » ؟ فاعتذر الصحابة مما كان . وإنك لتلمح في هذه العبارة الشريفة مقصد الإنكار والزجر ؛ مما يحقق أن ثمة همزة محذوفة ، هي للإنكار التوبيخي . وقد صحّ ذلك في رواية ثانية ، جاء فيها : أدعوى جاهلية ؟

والمفاجأة ، أي : حصول الشيء بغتة من دون توقع ؛ تلقاك في حديث جابر بن عبد الله ، حين ذكر أنه كان في سفر مع النبي ﷺ ، يوم مقتل أحد المنافقين ، بقوله : « فهبّت ريح شديدة ، فقال [أي : النبي ﷺ] : هذه لِمَوتِ مُنافِق . فلما قدمنا المدينةَ إذا هو قد مات عظيمٌ من عظماء المنافقين » .(١٦٤) فقد فاجأ وصولَهم إلى المدينة خبرُ المقتل ذاك ؛ مما يعني أن « إذا » وردت هنا للمفاجأة والحال ، وليست من الشرط في شيء .

والاستدراك الذي أصله لـ « لكن » ينصبُّ مع التحقيق أحيانًا ؛ ليصير المراد رفع ما يُتوهم من كلام متقدم ، وتوكيد ذلك أو توكيد بعضه مع تثبت ما بعده محققًا . فقول عبد الله بن الدمينة ، يذكر القرب والبعد من الحبيب :(١٦٥)

بِكُلٍّ تَداوَينا ، فلَم يُشفَ ما بِنا ... علَى أنّ قُربَ الدّارِ خَيرٌ مِن البُعدِ
علَى أنّ قُربَ الدّارِ لَيسَ بِنافِعٍ ، ... إذا كانَ مَن تَهواهُ لَيسَ بِذي وُدِّ

يريد بعجز البيت الأول أن في قرب الدار بعض الشفاء من الجوى ؛ وبالبيت

الثاني أن ذلك الشفاء إنما يتحقق مع المودة و الصفاء . و بهذا يتبين أن « على » في الموضعين كالإضراب عما قبلها ، والاستدراك لما فيه من التعميم، بإبطال العموم الظاهر وتحقيق شيء من الخصوص ، مع قيد في عجز البيت الثاني لتعيين المراد .

٢ – الأدلة اللفظية

تلك صورة من بعض الظواهر الأسلوبية ، توجه التحليل النحوي وتحدد الوظائف والمعاني للأدوات ، ضمن النصوص الناجزة . ثم إن في التركيب السياقي لنظم الكلام ظواهر صوتية ، تساعد في ذلك التوجيه ، فتكون أدلة وقرائن محققة أو مؤيدة أو مؤنسة . وهي متعددة الأشكال ، يتعذر حصرها في هذا المجال . وحسبنا أن نعرض أشهرها ، مع نماذج من النصوص توضح الخدمات التي تقدمها للإجراءات التحليلية .

أولى هذه الأدلة هو ما يعرف بالرتبة ، والمراد بها : الموقع الذكري للمفردات والجمل في سياق الكلام . وهذا الموقع يحدد وظائف العناصر اللفظية ، وكثيرًا من وظائف ما حولها أيضًا . فالأداة « غير » مثلاً تختلف أحوالها تبعًا لما تحتله من المنازل التركيبية : إذا كانت في موقع العُمَد والمفاعيل والأوصاف والإضافة ، كالمبتدأ والخبر و الفاعل . . . والنعت والحال والمضاف إليه حرفٌ أو اسم ، تعيّن أنها وصفية للمغايرة . وذلك نحو قول المعري :(١٦٦)

غيرُ مُجدٍ ، في مِلّتي واعتِقادِي ، نَوحُ باكٍ ، ولا تَرَنُّمُ شادِي

وسواء أكانت « غير » خبرًا متقدمًا لـ « نوح » ، أم مبتدأ سدّ الفاعل « نوح » مسد خبره ، فهي تفيد الوصف بالمغايرة .

وكذلك أمثال (١٦٧) : ﴿ فإنَّهم غَيرُ مَلُومِينَ ﴾ ، و ﴿ أفغَيرَ دِينِ الله يَبغُونَ ﴾ ؟ (١٦٨) و ﴿ ما لَبِثُوا غَيرَ ساعةٍ ﴾ ، (١٦٩) و ﴿ أم خُلِقُوا مِن غَيرِ

شَيْءٍ ﴾ ؟ (١٧٠) وقول النبي ﷺ : « غَيرُ الدَّجَالِ أخْوَفُ علَى أُمَّتِي مِنَ الدَّجَّالِ » . ولما سئل عن ذلك الأخوف قال : « الأئمةَ المُضِلِّينَ » . (١٧١) وإنك لترى أن « غير » في هذه النصوص الكريمة توضعت في مواقع ، تحقق لها الوصفية ، وإن كان الموصوف مفقودًا في اللفظ . و فيما سوى هذه المواقع تصبح « غير » للاستثناء ، أو استثنائية للحصر ، أو استثنائية للاستدراك ، تبعًا لما تحتله من الوظائف في نظم التراكيب .

وعندما تقع « إذا » الاسمية في أول التركيب الجملي يتعين أنها شرطية تقتضي جملتين – وهو كثير جدًا في الكلام – فإن وقعت في وسط التركيب كانت للمفعولية . فقول أبي ذؤيب الهذلي : (١٧٢)

والنَّفسُ راغِبةٌ ، إذا رَغَّبتَها وإذا تُرَدُّ إلَى قَليلٍ تَقْنَعُ

يقدم الحالتين المختلفتين : إنها في صدر البيت مفعول فيه للظرفية الزمانية تتعلق بـ « راغبة » ، وفي عجزه شرطية تتعلق بـ « تقنع » .

ويتعين فيها التجرد للظرفية الزمانية أيضًا ، من نحو (١٧٣) : ﴿ والَّذِينَ إذا أصابَهُمُ البَغيُ هُم يَنْتَصِرُونَ ﴾ ، وقول الرسول ﷺ : « إنَّ اللهَ – تعالَى – يُحِبُّ ، إذا عَمِلَ أحَدُكُم عَمَلاً أنْ يُتقِنَهُ » ، (١٧٤) على حين أنها ، في قوله لأمِّ المؤمنين عائشة (١٧٥) : « إنِّي لأعلَمُ إذا كُنتِ عَنِّي راضِيةً ، وإذا كُنتِ علَيَّ غَضبَى » ، تحتل موقع المفعول به . فهي في محل نصب لذلك .

ثم نذكر من الأدلة اللفظية ما هومعروف بالاقتران ، ونعني به مُضامّة الأداة لنوع من المفردات أو التراكيب . فإن هذه المضامّة تكون دليلاً قطعيا أو قرينة ، في تعيين الوظائف والتضمنات النحوية للأدوات . ومثال هذا أن « أيّ » ، عندما تليها جملتان مترتبة ثانيتهما على الأولى ، تكون للشرطية نحو قول النبي ﷺ : « أيُّما رَجُلٍ عادَ مَرِيضًا فإنَّما يَخُوضُ في الرَّحمةِ » . (١٧٦)

فإن كانت للطلب ، واقترنت بجملة واحدة ولم تحتج إلى غيرها ، أو كانت عنصرًا أساسيًّا في تلك الجملة ، تحقق فيها معنى الاستفهامية ، نحو قوله تعالى : ﴿ فبأيِّ حديثٍ بعدَهُ يُؤمِنُونَ ﴾ ؟ (١٧٧) و ﴿ أيُّ شيءٍ أكبرُ شهادةً ﴾ ؟ (١٧٨) وقول رجل لأولاده ، كما جاء في الحديث الشريف : « أيَّ أبٍ كُنتُ لَكُم » ؟ (١٧٩) إذ المعروف أن الإضافة تُكسِبُ « أيّ » كثيرًا من المعاني الوظيفية ، تبعًا للفظ المضاف إليه ومعناه ، كالتعبير عن التأنيث والتذكير ، والذات والعاقل وغير العاقل ، والزمان والمكان والمصدر والنعت . . .

وإن كانت للخبر ، وأضيفت إلى ضمير أو نكرة مع جملة واحدة أيضًا ، خلَصتْ للموصولية ، نحو (١٨٠) : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ ، مِن كُلِّ شِيعَةٍ ، أيُّهُم أشَدُّ عَلَى الرَّحمـٰنِ عِتِيًّا ﴾ . وإن اتصلت بـ « ها » وكان قبلهما « يا » ، ظاهرة أومقدرة ، أصبحت وُصلة لنداء ما حُلِّيَ بـ « أل » في الطلب ، ولاختصاصه في الخبر . وإن انفردت بعد كلام خبري ، صارت للاستثبات حكاية للنكرة . وذلك أن يقال : مرضَ صديقٌ ، فتقول : أيٌّ ؟ وصديقانِ ، فتقول : أيّانِ ؟ أو يقال : أكرمتُ أخًا ، فتقول : أيًّا ، وزميلينِ ، فتقول : أيَّينِ ؟ أو يقال : سافرنا إلى قريةٍ ، فتقول : أيّةٍ ؟ ومدينتينِ ، فتقول : أيّتَينِ ؟

ومن هذا القبيل أن تقترن « لو » بفعل قبلها يتضمن معنى الرغبة ، فيتعين أنها مصدرية للتمني ، نحو قول الرسول ﷺ : « يَرحَمُ اللهُ مُوسَى ، لَوَدِدنا لَو صَبَرَ » ، (١٨١) وأن تقول : حبّذا لو توحّد المسلمون . وإذا دخلت « إلّا » الاستثنائية على جملة اسمية غير وصفية كانت في استثناء منقطع للاستدراك ، كالذي جاء في الحديث الشريف : « ما لِلشَّياطينِ مِن سِلاحٍ أبلَغَ في الصَّالِحِينَ مِنَ النِّساءِ . إلّا المُتَزَوِّجُونَ أُولئكَ المُطَهَّرُونَ المُبَرَّؤُونَ مِنَ الخَنا » . (١٨١) الجملة الكبرى المكونة فيه من المبتدأ « المتزوجون » ، وخبره جملة « أولئك المطهرون » ، هي في محل نصب مستثنى .

وأدوات الظرفية تكتسب تحديداً لنوع الظرف ، من الأسماء المجرورة بها . فتكون للزمان أو للمكان ، والحقيقي أو المجازي . وكذلك ابتداء الغاية ونهايتها يتحددان لما يحيط بهما من المفردات والتراكيب . بل إن كلًّا من « مذ ومنذ » قد يكون لابتداء الغاية ، أو للظرفية الزمانية ، أو لابتداء الغاية ونهايتها معًا . وذلك بحسب الاقترانات التي ترد في التعبير معه ، وتسهم في البيان والتعيين .

والحرف « قد » تختلف دلالته السياقية ، باختلاف الفعل الذي يليه : مضارعًا للمستقبل أو ماضيًا أو مضارعًا للماضي أو الاستمرار . و « كأنّ » ترد لتوكيد التشبيه ، إذا كان خبرها اسم جنس أومشتقًّا معرفة ، وللظن والتقريب ، إذا كان الخبر على غير ذلك . والأداة « كل » يتحدد معناها أيضًا تبعًا لما معها من المفردات : لاستغراق الأفراد أو الأجزاء ، وللتنصيص على الاستغراق أو توكيده ، وللمبالغة والكمال والتعجب .

والحرف « لا » يكون مع الماضي والمضارع الاستقباليَّين ، نافيًا يفيد الدعاء ، وفي الخطاب الطلبي للدعاء أو الالتماس أو النهي أو التهديد بحسب المتخاطِبَين ، وفي سياق نفي قبليا للزيادة المؤكدة ، وفي غير ذلك لنفي الحال اللازمة ، أو لنفي وجود الجنس أو للتنصيص على نفيه ، تبعًا لما بعدها . بل إن أكثر المعاني التي سردناها قبل ، لهذه العناصر النحوية ، هو وليد ما يحيط به من الكلام . وهذا ظاهر بوضح في تعاريف الأدوات .

والروابط (١٨٣) بين المفردات والجمل ظواهر واضحة الدلالة ، على توجيه التحليل للأدوات في الوظيفة والمعنى . فالمعروف أن حروف الجر تصل الأحداث بالأسماء ، وهي في مُهِمّتها هذه تتضمن علاقات معنوية يحددها نوع الربط الذي تقوم به . فقول النبي ﷺ : « عُرِضَتْ عليَّ أُمّتي بأعمالِها حَسنةً وسَيّئةً » (١٨٤) وصلت فيه الباء بين الأمة والأعمال ، فكانت

تفيد المصاحبة . ولما كان الأول معرفة تحقق أن الجار والمجرور متعلقان بحال محذوفة عن الأمة ، أي : ملتبسة بأعمالها ، أو : ومعها أعمالها .

وفي حديث طلحة بن عبيد الله عن الأخوين الصحابيين ، وقد ذكرنا بعضه قبل ، جاء قوله : « فرأيتُ في النَّوم كأنّي عِندَ بابِ الجَنَّةِ ،.إذا أنا بِهِما » . (١٨٥) فالأداة « إذا » هنا تصل بين جملتين اسميتين ، فيتعين أنها للمفاجأة ، والتقدير : فاجأ وجودُهما كوني عند باب الجنة . والأداة الظرفية غالبًا ما تكون في الواقع التعبيري رابطة بين جملتين ، وبذلك يتعين ما لها من وظيفة ومقصد .

بل إن الإضافة الحقيقية بين الاسمين هي في الأصل ارتباط تعبيري ، تشارك فيه الأدوات كروابط بين المتضايفات . وقد أوضح النحاة أن ذلك يكون بتقدير للأحرف : اللام أو « مِن » أو « في » ، قد كان لها ذكر في التركيب ، ثم زالت صورها اللفظية مع الزمن ، لتبقى معانيها حاضرة في مرامي الكلام . وهذا يحدِّد ما هو محذوف منه بنوعَيِ الكلمتين المتضايفتين .

ثم إن ما ذكرناه من الأساليب ، في الأدلة المعنوية ، هو ظواهر غنية بوسائل الربط ، ودلالتها على وظائف الأدوات ومعانيها في السياق .

والإعراب الصوتي للمفردات ترى فيه ، بالإضافة إلى بيان وظائفها النحوية ، أدلة على ما للأدوات من معان وتوجيهات . ففي مثل (١٨٦) : ﴿ أَلَمْ نُهلِكِ الأوَّلِينَ ؟ ثُمَّ نُتبِعُهُمُ الآخِرِينَ ﴾ يبرز الرفع للفعل « نتبعُ » ليؤكد أن « ثم » قبله هي للاستئناف ، وليست عاطفة . إذ المراد أن إهلاك الآخرين لمّا يحصل ، وليس داخلاً في حيز الاستفهام التقريري المحقق .

والرفع للفعلين ، في قول النبي ﷺ : « لا يَشكُرُ اللهَ مَن لا يَشكُرُ النّاسَ » ، (١٨٧) دليل قاطع على أنّ « لا » نافية للحال اللازمة ، و « مَن » موصولة بمعنى : الذي ، لا شرطية . وثبوت نون الرفع بعد « حتى » : في الحديث الشريف من قول أحد الثلاثة أصحاب الصخرة في الغار ، عن إكرام والديه : « قُمتُ

علَى رأسَيهما ، كَراهِيةَ أن أرُدَّ سِنَتَهُما في رُؤوسِهِما ، حَتَّى يَستَيقِظان مَتَى استَيقَظا » . (١٨٨) قرينة تقتضي أن « حتى » استئنافية بمعنى الفاء ، والمراد أنه ينتظرهما ، فهما يستيقظان حينما يتيسر لهما ذلك . ونصب الاسم بعد « عدا وحاشا وخلا » يحقق أن كلا منها فعلية ، على حين أن جره يحقق فيها الحرفية .

ولفظ الأداة أيضًا قرينة دالة ، على حقيقة وظيفتها السياقية ومعناها النحوي ، في التركيب . فعندما ترى « أيْ » خفيفة ساكنة ، في غير الضرورة ، تتوجه إلى أنها تفسيرية أو للتنبيه ونداء القريب . وإذا وردت « معْ » ساكنة أيضًا خرجتْ عن الاسمية وصارت حرف جر . و « أما » المخففة هي للابتداء والتوكيد ، بخلاف « أمّا » التي هي للتفصيل والحصر . وإذا وقعت « ما » مضافًا إليها حرفُ جر أو اسم ، وكانت بالألف ، تحقق أنها موصولة . فإن حذفت ألفها كان ذلك دليلاً على أنها للاستفهام . (١٨٩)

وربما كان لرسم الأداة أثر في تحديد شخصيتها ، كالذي نراه في « إذن » بالنون ، إذ تكون جوابية للمستقبل ، في حين أن « إذًا » بتنوين الألف هي جوابية للحال ، و توكيد النسبة في الجملة التي هي معها . و أداة الاستثناء « حاشا » يرسم آخرها مقصورًا بالألف المُشالة ، إذاكانت حرفًا ، ومقصورًا بالألف المُمالة « حاشَى » إذا كانت فعلاً . ويبدو الفرق واضحًا بين « إنّما » و « إنّ ما » ، و كذلك الحال بين « أمّا » و « أم ما » ، وبين « مثلما » و « مثل ما » .

ثم إن أداء اللفظ ، كما ذكرنا قبلُ (١٩٠) في التلاوة والقراءة والإنشاد ، بالفصل والوصل والوقفات المختلفة المقدار ، وبالتنغيم والنبر ، هو وسائل لفظية مهمة جدًا في تعيين مهام الأدوات ومعانيها السياقية . وتحل علامات الترقيم محل تلك الوسائل الصوتية ، في تحديد أنواع كثير من الأدوات ، ودلالاتها ومقاصدها التركيبية . فاستخدام الفاصلة والنقطة والنقطتين ،

وعلامات الاعتراض والاستفهام والتعجب ، تستبعد الاحتمالات المتعددة للأدوات في النص ، وتوجه القارئ إلى الهدف المعيّن ، لما أراده منجز الكلام .

* * *

وختامًا لهذه المحاولات المنهجية ، في « التحليل النحوي » لدى العرب ، أرى من الضروري جدًا الإلحاح على ثلاث زوايا مهمة جدًا ، لتكون المعادلات الواردة في معالجة النص متجانسة متوافقة ، تنساق في جدول واحد :

أما الأولى فهي التعاون والتكامل بين مستويات الإجراء التحليلي ، بحيث يكون تبادل ظاهر للتوجيهات ، وتأثير حقيقي لكل مستويين في ثالثهما ، خلافًا لما يتصوره كثير من الدارسين المعاصرين . فإذا كان الإجراء الصرفي للاسم توجه إلى الاشتقاق وجبت مراعاة ذلك ، في الأدوات والإعراب . وهذا يقتضي أن « أل » التي يحلى بها الاسم المذكور هي حرفية موصولة ، وأنه لا بد لذلك الاسم من عمل إعرابي ظاهر أو مقدر . وإذا تحقق فيه أنه اسم ذات تكون « أل » جنسية أو عهدية أو زائدة ، ولايحق له شيء من العمل الإعرابي . والمسيرة نفسها تتحقق ، إذا بدأت بمعنى خاص لـ « أل » ، أو بذكر عمل إعرابي للاسم ، إذ يكون لذلك حضور في إجراء المستويين الآخرين . وأما الثانية فهي التزام خط المسار الواحد ، في إجراءات التحليل . أعني أنه إذا اتخذ المحلل للنص توجهًا معينًا من الإجراء تحتم عليه متابعته ، في جميع التفصيلات ، ليكون وحدة وانسجام في العمل الكلي . فحين يتوجه الحكم ، على الهمزة مثلاً ، بأنها استفهامية للتسوية يجب أن تصبح « أم » بعدها عاطفة للتسوية أيضًا ، وأن تؤول الجملتان اللتان بعدهما بمصدرين ، أولهما ذو محل إعرابي معين ، والثاني معطوف عليه في محل

رفع بالعطف . هذا في حين أن توجه الاستفهام ، إلى طلب التعيين ، يقتضي تحليلاً آخر لعناصر التركيب .

وكذلك الحال إذا ترجحت الموصولية مثلاً في « ما » أو « مَن » ، وكان بعد كل منهما جملتان . ففي مثل هذا التوجه ينبغي للمحلل أن يتابع العمل بما يقتضيه . أعني أن تكون الجملة التي بعد الاسم صلة له ، والثانية المتأخرة هي في محل رفع خبر له ، وقد يكون بينهما فاء زائدة لتحقيق معنى الترتيب . فإذا ترجحت الشرطية فالجملة الأولى لا محل لها من الإعرب لأنها جملة الشرط غير الظرفي ، والثانية لا محل لها أيضًا لأنها جواب الشرط الجازم . وإن كان بينهما فاء فهي جوابية للترتيب والتعقيب والسببية ، رابطة لجواب الشرط ، والجملة بعدها تكون في محل جزم . أما اسم الشرط فيكون مبتدأ أو مفعولاً به . . .

وأما الثالثة فهي المنهجية في الاستخدام لمفردات المعجم التحليلي ، هذه المفردات التي تمثل عدداً محدوداً ، لايتجاوز المائة من المصطلحات . وقد توزعت تلك الأعداد المحدودة في المستويات التحليلية الثلاثة ، فكان منها ما اختص به مستوى واحد ، ومنها ما اشترك فيه مستويان أو أكثر . والإجراءات العملية تقتضي استعمال كل من المفردات والتراكيب التعبيرية المخصوصة والمشتركة في حيزها المناسب ، والحفاظ على تمييز الاختصاص والاشتراك ، مع اطراد التعبير الموحد في تحليل المسائل الموحدة المعاني والوظائف والعلاقات . وبهذا نقدم للأجيال أساليب ميسورة الفهم والاستعمال ، حين الدرس والعمل التطبيقي في كل مجال .

الهوامش

الباب الأول : التحليل وأصوله

الفصل الأول : التحليل النحوى وبوادره

(١) المعارف لابن قتيبة ، ص ٤٢٧ والإصابة ٢ : ٦٣٣ وحلية الأولياء ٤ : ١٨١ .

(٢) مستدرك نهج البلاغة ، ص ١٥٨ .

(٣) لهذه المقدمة إسناد صحيح ذكره الزجاجي ، وآخر مصنوع مع زيادات في نص المقدمة أيضًا . أمالي الزجاجي ، ص ٢٣٨ والأشباه والنظائر ١ : ٧ - ٨ .

(٤) نزهة الألباء ، ص ٥ - ٦ والبُغْية ٢ : ٣١٣ . وانظر الفهرست ، ص ٤٦ .

(٥) الفهرست ، ص ٣٦ وكشف الظنون ، ص ٤٣٨ . وقد نُشر تفسير له برواية علي بن أبي طلحة ، في مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت . وهو أصح ماروي عنه ، وغير ما عرف باسم « تنوير المقباس في تفسير ابن عباس » . وعن موسى بن عقبة أن كُريب ابن مسلم وضع عنده حِمل بعير من كتب ابن عباس . فكان علي بن عبد الله بن عباس إذا أراد كتابًا منها كتب إلى موسى : « ابعث إليّ بصحيفة كذا وكذا » . فينسخها ويبعث بها إليه . تقييد العلم للبغدادي ، ص ١٣٦ .

(٦) إنباه الرواة ٢ : ٣٨٠ - ٣٨١ .

(٧) تاريخ التراث العربي ١ : ١٤٧ .

(٨) نفس المصدر ، ص ١٧٣ والفهرست ، ص ٣٦ .

(٩) مراتب النحويين ، ص ١٢ .

(١٠) الفهرست ، ص ٣٩ .

(١١) طبقات المفسرين للداودي ٢ : ٣٥٦ ومعجم الأدباء ١ : ١٠٧ - ١٠٩ .

(١٢) الفهرست ، ص ٣٦ .

(١٣) مراتب النحويين ، ص ٩٨ - ١٠٠ .

(١٤) المصدر نفسه ، ص ١٠٠ - ١٠١ وطبقات النحاة ، ص ٧٣ وإنباه الرواة ٢ : ٣٨ .

(١٥) وفيات الأعيان ٣ : ٤٨٦ وإنباه الرواة ٢ : ٣٧٤ .

(١٦) بغية الوعاة ٢ : ٢٣١ .

(١٧) طبقات النحاة واللغويين ١ : ١٧٥ وبغية الوعاة ١ : ١٦٥ - ١٦٦ وإرشاد الإريب ١ : ٤ والفهرست ، ص ٩٥ ونور القبس ، ص ٢ و ص ٣٠ - ٣٥ من مقدمته .

(١٨) مقاييس اللغة ٢ : ٢٠ . وانظر العين واللسان والتاج (حلل) .

(١٩) لغة العرب ١ : ٣٢٢ والصحاح في اللغة والعلوم ١ : ٢٩٢ - ٢٩٣ والمصطلحات العلمية في لسان العرب المحيط ١ : ١٧١ - ١٧٢ .

(٢٠) انظر الكليات لأبي البقاء ٤ : ٢١ - ٢٨ .

(٢١) انظر تحليل النص النحوي ، ص ١٣ - ٣٠ .

(٢٢) النحو الوظيفي ، ص ٤١٨ - ٤١٩ والتطبيق النحوي ، ص ١١ والعلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، ص ٢١٧ وظاهرة الإعراب في النحو العربي ، ص ٤٧ - ٤٨ و ٢٣٥ - ٢٣٦ وصور تأليف الكلام عند ابن هشام ، ص ٣ و ١٤٩ و٢٠٩ والعربية والوظائف النحوية ، ص ٤١ و ١٧٠ والإعراب والبناء ، ص ٩ و ٨٦ - ٨٨ وتعليم النحو العربي عرض وتحليل ، ص ٢٨٣ . وانظر كتابي : نظرية التبعية في التحليل النحوي لسعيد حسن بحيري ، والتحليل النحوي عند سيبويه لميخائيل كارتر .

(٢٣) المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها ٣ : ٤٦٢ - ٤٦٣ .

(٢٤) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٨٢ - ١٩٢ .

(٢٥) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، ص ٢٦٩ .

(٢٦) الإعراب لأحمد حاطوم ، ص ٣١ - ٣٢ و ٢١٣ والتطبيق في الإعراب والصرف ، ص ٥ .

(٢٧) انظر المورد النحوي الكبير ، ص ٨ - ١٢ .

(٢٨) الصحاح في اللغة والعلوم ١ : ٢٩٢ والمصطلحات العلمية والفنية في لسان العرب المحيط ١ : ١٧١ .

(٢٩) المورد النحوي الكبير ، ص ٨ - ١٢ .

(٣٠) شرح ديوان المتنبي ، ص ٨٣ ط دار مكتبة الحياة ١٩٨٦ .

(٣١) مغني اللبيب ، ص ٧٤١ -٧٤٣ . وانظر الإعراب عن قواعد الإعراب ، ص ١٤٧ - ١٦٠ وشرح قواعد الإعراب ، ص ٤٩٥ - ٥٢٩ والدروس النحوية ، ص ٣٨ والمحيط ٣ : ٢٦٣ - ٢٦٧ .

(٣٢) أغفل ابن هشام أن الفعل هنا لم يسمّ فاعله .

(٣٣) الآية ٥٠ من سورة الأنفال . (٣٤) الآية ٥٥ من سورة النمل .
(٣٥) الآية ٢ من سورة يوسف . (٣٦) مغني اللبيب ، ص ٧٤٠ .
(٣٧) المورد النحوي ، ص ٣ - ٤ والمورد النحوي الكبير ، ص ٨ - ٢٤ .
(٣٨) البرهان ١ : ٣١٠ .
(٣٩) إذا كان التحليل يراد به التوسعة فلابأس أن تورد الوجوه المحتملة في الحاشية ، مع بيان علاقات بعضها ببعض ، والمعاني المختلفة المتولدة عن تلك الوجوه .
(٤٠) طبقات فحول الشعراء ، ص ١٢ ومراتب النحويين ، ص ٣ - ١٤ وأخبار النحويين البصريين ، ص ١٥ - ١٦ وإيضاح الوقف والابتداء ، ص ٤٢ - ٤٤ وطبقات النحويين ، ص ١٣ - ١٥ والفهرست ، ص ٤٥ - ٤٦ وأمالي الزجاجي ، ص ٢٣٩ - ٢٣٩ والإيضاح ص ٤٢ - ٤٣ ونور القبس ص ٤ - ٥ وأخبار النحويين للمقرئ عبد الواحد ، ص ٢٠ - ٢٣ ، والخصائص ٢ : ٨ - ٩ و ٣ : ٣٠٩ - ٣٢٠ ، واللمع ص ٩٧ ، والمصون ص ١١٨ ، والمحاسن والمساوئ ٢ : ١٥٦ ، وإنباه الرواة ١ : ٤ - ٧ ونزهة الألباء ٨ - ١١ ، وسمط اللآلي ص ٦٦ ومعجم الأدباء ١٢ : ٣٤ والتحفة البهية ص ٥٠ - ٥٢ ومقدمة ابن خلدون ص ١٠٥٧ والأشباه والنظائر ١ : ٧ - ٨ والمزهر ٢ : ٢٤٦ ومفتاح السعادة ١ : ١٤٤ والاقتراح ص ١٠٠ وسبب وضع علم العربية ص ٣٤ - ٣٥ . وانظر تهذيب ابن عساكر ٧ : ١٠٤ - ١١١ . ومع هذا فإن بعض الدارسين يتكرون تبويبات أبي الأسود وتلاميذه ، ويزعمون أنه لم يكن يعرف مصطلحات الإعراب ، وأنه وضع ملاحظات وخطرات مشتة ، وأن مانسب إليه هو افتراء شيعي ، وضع بعد عهد سيبويه . المصطلح النحوي ص ٣٤ - ٤٦ .
(٤١) نزهة الألباء ص ٤٠٦ وإنباه الرواة ١ : ٦ - ٧ .
(٤٢) نزهة الألباء ص ١٠ - ١١ . وانظر الفهرست ص ٤٥ وأخبار النحويين البصريين ص ١٥ و ٢٢ وإنباه الرواة ٢ : ١٧٢ و٣٨٢ و ٣ : ٣٤٣ و المفصل في تاريخ النحو العربي ١ : ٤٨ .
(٤٣) الحضارة الإسلامية ومدى تأثرها بالمؤثرات الأجنبية لفون كريمر ص ٩٠ وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢ : ١٢٣ - ١٢٤ وأبو الأسود لركندورف ١ : ١٠٦ - ١٠٧ وضحى الإسلام ٢ : ٢٩٢ والعربية ص ١٠ ومحاضرات في علم اللغة ص ٧ والبحث اللغوي عند الهنود ص ١٣٢ و١٣٨ - ١٤٢ وتاريخ الدراسات اللغوية العربية لزفيفينسيف :

(٤٤) تاريخ آداب العرب ١ : ٣٣٦ . وانظر منه ١ : ٤٣٠ واللغة والنحو لحسن عون ص ١٩٨ وتاريخ الفلسفة في الإسلام ص ٥٤ - ٥٥ ودراسات في اللغة والنحو العربي ص ٦٣ والدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ص ٢٣ - ٢٨ والمصطلح النحوي ص ٢٨ - ٢٩ .

(٤٥) ضحى الإسلام ٢ : ٢٨٥ - ٢٨٨ والجزآن ٧ و ٨ من مجلة المجمع العربي بدمشق لعام ١٩٣٦ ومجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة ٢ : ١ - ٦ و ٧١ - ٧٤ لعام ١٩٤٨ وفي أصول النحو ص ٢ - ٨ ومن أسرار اللغة ص ١٩٨ - ١٩٩ ودراسات في اللغة ص ٢١٠ وعلم اللغة العربية ص ٦٠ وفي أصول اللغة والنحو ص ١١٠ - ١١٨ والمعاني الفلسفية في لسان العرب ص ١٥ والمدارس النحوية ص ١٣ - ١٦ والأصول لتمام حسان ص ٢٤ - ٢٥ و ٣٣ والمصطلح النحوي ص ٢٨ و ٣٤ - ٤٢ و ٥٠ - ٥١ .

(٤٦) تاريخ آداب اللغة العربية ١ : ٢٥١ - ٢٥٢ وعلم اللغة ص ٣٦ ومجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٧ : ٢٤٧ - ٢٤٨ ومجلة كلية الآداب ١ : ١٣٣ من المجلد ١٣ و٢ : ١٢ من المجلد ٢٤ والقواعد النحوية ص ٧٨ .

(٤٧) مجلة مجمع اللغة العربية ٨ : ١٣٨ - ١٣٩ ودراسات في اللغة والنحو العربي ص ٦٣ - ٦٤ ومدرسة الكوفة ص ٤٦ واللغة والنحو ص ٢١٤ و ٢١٦ والمصطلح النحوي ص ١٦ - ٢١ و٥١ - ٥٣ والمدارس النحوية أسطورة و واقع ص ١٠ - ١١ . وانظر ص ٩٨ من سيبويه إمام النحاة . وقيل أيضًا : إن الخليل هو أول من استخدم مصطلح النحو بمعناه العلمي . أبو الأسود الدؤلي ص ١٩ - ٢٤ .

(٤٨) مجلة كلية الآداب ١ : ١٣٦ لعام ١٩٥١ واللغة والنحو لحسن عون ص ٢٣٥ - ٢٣٨ ونظرات في اللغة والنحو ص ٧ وأبوعلي الفارسي ص ٤٣١ - ٤٤٠ والقرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ص ٥٥ - ٥٧ ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص ١٤ - ١٥ واللغة والنحو بين القديم والحديث ص ١٨ - ٢٠ وفي اللغة ودراستها ص ١٩٩ والوجيز في فقه اللغة ص ٣٣ والنحو العربي نقد وبناء ص ١١ - ١٦ ومدرسةالبصرة النحوية ص ٥٤ - ٦٥وابن عصفور والتصريف ص ٢٨ - ٣٠ والحلقة المفقودة في تاريخ النحو ص ١٩ - ٢٨ والمفصل في تاريخ النحو العربي ١ : ١١٠ وكتاب اللغة ليلومفيلد .

(٤٩) وفيات الأعيان ٦ : ٣٥٧ وتنبيه الألباب ص ٩٠ وإيضاح الوقف والابتداء ص ٢٥

والبيان والتبيين ٢ : ٢٤٤ ومراتب النحويين ص ٦ والخصائص ٢ : ٨ وشرح المفصل ٢ : ٩٥ .

(٥٠) إنباه الرواة ١ : ١٦ ونور القبس ص ٨ .

(٥١) مراتب النحويين ص ٩ . وانظر المصطلح النحوي ص ١٤ .

(٥٢) سمط اللآلي ص ٦٦ و٦٤٣ . وفي نور القبس ص ٨ أن أبا الأسود قال لابن عباس : إني أرى أن ألسنة العرب قد فسدت ، فأردت أن أضع لهم شيئًا يُقيمون به ألسنتهم . فقال له : لعلك تريد النحو . أما إنه حق .

(٥٣) الآية ٢٤ من سورة سبأ .

(٥٤) نور القبس ص ٩ - ١٠ والأغاني ١١ : ١١٣ وإنباه الرواة ١ : ١٧ وأمالي المرتضى ١ : ٢٩٣ وسمط اللآلي ص ٦٤٣ وديوان أبي الأسود ص ٧٤ - ٧٥ .

(٥٥) العقد الفريد ٢ : ٤٨٥ . والبيت المذكور هو ليزيد بن الحكم . الأمالي١ : ٦٨ - ٦٩ والخزانة ١ : ٤٩٥ - ٤٩٩ .

(٥٦) انظر المصطلح النحوي ص ٤٠ - ٤١ .

(٥٧) بغية الوعاة ١ : ٤٩٣ . وانظر المحتسب ١ : ١٧٧ و ٢ : ٩٤ .

(٥٨) نسبته إلى النحو هي غير ما عُرِف عن بعض العلماء ، من نسبة إلى قبيلة نحو بن شُمس الأزدية ، كيزيد بن أبي سعيد النحوي وآخرين . انظر نور القبس ص ٣٩ والتاج (نحو) . وما قيل من أن النقط أُخذ عن الإمام علي ، وأنه أول عمل لأبي الأسود ، يحتاج إلى دليل . انظر المصطلح النحوي ص ٣٢ - ٣٣ .

(٥٩) إيضاح الوقف والابتداء ص ٤١ وإنباه الرواة١ : ١٦ وطبقات فحول الشعراء ص١٢ والاقتراح ص ٨٤ ومفتاح السعادة ١ : ١٢٥ والأشباه والنظائر ٣ : ٢٥٦ - ٢٥٧ وسيبويه إمام النحاة ص ١٣٤ .

(٦٠) طبقات النحويين واللغويين ص ٢ والأغاني ٧ : ١٦٣ ومعجم الأدباء ١٩ : ٢١٩ والبغية ٢ : ٣١٣ .

(٦١) نور القبس ص ٢٣ وبغية الوعاة ١ : ٥٧٩ .

(٦٢) في أصول النحو ص ١٣ وتاريخ ابن عساكر ١٠ : ١٤٢ .

(٦٣) تنبيه الألباب ص ٦٦ وصبح الأعشى ١ : ١٧١ .

(٦٤) المقتضب ١ : ٢٧١ و ٤ : ٤٣ ومعاني القرآن وإعرابه ١ : ٦١ وسر صناعة الإعراب ص ٧٨٢ والخزانة ١ : ٥٣ .

(٦٥) إنباه الرواة ٢ : ١٠٦ – ١٠٧ . وقد عاتب ابن أبي إسحاق محمدَ بن سيرين ، في هذا الكره ، واتهمه بالكفر لبغضه من يقيمون كتاب الله ، فقال ابن سيرين : إن كنت أخطأتُ فأنا أستغفر الله .

(٦٦) كتاب السبعة في القراءات ص ٧٠ ونور القبس ص ٣٩ .

(٦٧) معاني القرآن للفراء ٢ : ٧٩ .

(٦٨) إيضاح الوقف والابتداء ص ٤٩ – ٥٠ .

(٦٩) إرشاد الأريب ٢ : ٣٧١ – ٣٧٣ .

(٧٠) المحبر ص ٤٧٥ – ٤٧٨ و المعارف لابن قتيبة ص ٥٤٧ –٥٥٠ .

(٧١) إنباه الرواة ٢ : ١٨ ونور القبس ص ٢٦٧ .

(٧٢) إنباه الرواة ٢ : ١٨ .

(٧٣) انظر الصاحبي في فقه اللغة ص ٣٥ – ٣٨ و ص ١٠٩ من دروس في تاريخ آداب اللغة العربية لمعروف الرصافي .

(٧٤) الآية ٩٨ من سورة الأنبياء . وانظر البحر ٦ : ٣٤٢ والكشاف ٣ : ١٣٥ – ١٣٦ وتفسير الآلوسي ١٧ : ١٣٩ و ٢٧ : ٢١٤ و الدر المنثور ٦ : ١٥٦ .

(٧٥) بهجة النفوس وتحليها لابن أبي جمرة ٤ : ٧٤ . وانظر ميزان الاعتدال ٤ : ٥٤١ وتفسير القرطبي ١ : ٢٣ وإيضاح الوقف والابتداء ص ١٦ .

(٧٦) الآيتان ٩٠ و ٩١ من سورة المائدة . وانظر مسند أحمد ١ : ٣٧٦ والمستدرك ٢ : ٢٧٨ وأسباب النزول ص ٢٠٠ – ٢٠١ .

(٧٧) الأحاديث ٣٤٢٨ و ٤٠٤٣ و ٤١٦٧ و ٤٦٨٥ و ٤٦٨٦ في البخاري ، ودلائل النبوة ٥ : ٤٤٧ ومسند أحمد ١ : ٢١٧ وتفاسير الطبري ٣٠ : ٢١٦ وابن كثير ٤ : ٥٦٦ – ٥٦٧ والقرطبي ٢٠ : ٢٣٢ وفتح القدير ٥ : ٧٤٠ – ٧٤٣ .

(٧٨) الآية ١١ من سورة المجادلة .

(٧٩) البحر المحيط ٨ : ٢٣٧ والنهر الماد في حاشية البحر ٨ : ٢٣٦ .

(٨٠) الآيات ١ – ١٢ من سورة البروج .

(٨١) المستدرك ٢ : ٥١٩ والدر المنثور ٦ : ٣٣٤ – ٣٣٥ وتفسير الآلوسي ٣٠ : ١٥٦ .

(٨٢) الآية ٤٦ من سورة المائدة .

(٨٣) البحر ٣ : ٤٩٩ .

(٨٤) الآيتان ٣ و ٤ من سورة التكاثر .

(٨٥) البحر ٨ : ٥٠٨ والدر المصون ١١ : ٩٧ .

(٨٦) الآية ٧٧ من سورة الزخرف . وهذه القراءة رويت عن بعض الصحابة أيضًا . انظر الدر المصون ٩ : ٦٠٧ .

(٨٧) إرشاد الأريب ١ : ١٤ و الكشاف ٤ : ٢٦٤ .

(٨٨) الآية ٨٤ من سورة ص .

(٨٩) شرح قواعد الإعراب ص ٦٣ – ٦٤ وتنوير المقباس ص ٢٨٤ ومعاني القرآن للفراء ١ : ١٥٥ و٢ : ٤١٢ .

(٩٠) الآية ٥٩ من سورة النحل .

(٩١) البحر ٥ : ٥٠٤ .

(٩٢) الآية ٦٦ من سورة النمل .

(٩٣) البحر ٧ : ٩٢ .

(٩٤) الآية ١٤٧ من سورة الصافات .

(٩٥) تفسير الألوسي ٢٣ : ٢١٦ والبحر ٧ : ٣٧٦ .

(٩٦) الآية ١٢٩ من سورة الشعراء .

(٩٧) البحر ٧ : ٣٢ .

(٩٨) الآية ١٤ من سورة النبأ .

(٩٩) البحر ٨ : ٤١١ .

(١٠٠) الآية ١٠ من سورة القيامة .

(١٠١) تفسير الطبري ٢٩ : ١١٣ .

(١٠٢) الآية ١٣ من سورة المائدة .

(١٠٣) تفسير الألوسي ٦ : ١٣٣ .

(١٠٤) الآية ١٦ من سورة الأحزاب .

(١٠٥) البحر ٧ : ٢١٩ .

(١٠٦) النهاية في غريب الحديث والأثر ١ : ٢٧٠ والفائق ١ : ٢١٢ واللسان والتاج (جزم) . وانظر الجمل في النحو للخليل ص ٢٢٦ .

(١٠٧) الآية ٣٥ من سورة الأحقاف .

(١٠٨) البحر ٨ : ٦٩ . وفيه وفي الدر المصون ٩ : ٦٨١ : فلاتستعجل .

(١٠٩) الآية ٢٧ من سورة الملك .

(١١٠) تفسير القرطبي ١٨ : ٢٢٠ .

(١١١) الآية ٦ من سورة القلم .

(١١٢) البحر ٨ : ٣٠٩ .

(١١٣) الآية ٢٠ من سورة محمد .

(١١٤) تفسير الألوسي ٢٦ : ١٠٠ .

(١١٥) الآيتان ٢٢ و٢٣ من سورة الجن .

(١١٦) البحر ٨ : ٣٥٤ .

(١١٧) المصدر نفسه ٨ : ٣٠٩ .

(١١٨) الموشح ، ص ١٥٩ . وانظر المفصل في تاريخ النحو العربي ١ : ١٤٨ - ١٥١ .

(١١٩) ديوانه ، ص ١٥٩ . والخطاب في البيت لزوجته النوار ، بعد أن تزوج عليها امرأة من حلفاء بني الحارث ، كيدًا وتبكيتًا . الفرزدق ص ١٥٤ - ١٥٥ . وحية أي : متوقدة في منتصف النهار .

(١٢٠) الموشح ص ١٦٥ - ١٦٦ .
(١٢١) نزهة الألباء ص ٢٩ واللسان والتاج (لغب) .
(١٢٢) الكتاب ١ : ٢٥ وتصريف الأسماء والأفعال ، ص ١٧٩ .
(١٢٣) ديوانه ، ص ٥٥٦ . والمسحت : المستأصَل لم يبق منه شيء . والمجلف : ما ذهب معظمه .
(١٢٤) الخزانة ٢ : ٣٤٧-٣٤٨ . (١٢٥) البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٢١٣ .
(١٢٦) مجالس العلماء ص ٨٥ - ٨٦ و الخصائص ٣ : ٣٠٢ .
(١٢٧) الآية ٢٢ من سورة الحديد . (١٢٨) البحر ٨ : ٢٢٥ .
(١٢٩) الآية ١ من سورة الدهر . (١٣٠) تفسير الألوسي ٢٩ : ٢٥٩ .
(١٣١) الآيتان ٩ و١٠ من سورة الطلاق .
(١٣٢) البحر ٨ : ٢٦٨ . (١٣٣) الآية ١٧ من سورة الأنبياء .
(١٣٤) تفسير القرطبي ١١ : ٢٧٦ . (١٣٥) الآية ٥ من سورة الفجر .
(١٣٦) البحر ٨ : ٤٦٨ وتفسير القرطبي ٢٠ : ٤٣ .
(١٣٧) الآية ٨ من سورة القصص . (١٣٨) تفسير ابن كثير ٣ : ٣٦٨ .

الفصل الثاني
أصول التحليل النحويّ

(١) شرح قواعد الإعراب ص ٧ - ٩ . (٢) مغني اللبيب ص ١ - ٧٨١ .
(٣) البرهان في علوم القرآن ١ : ٣٠٢ - ٣١٠ والإتقان في علوم القرآن ١ : ٣٨٢ - ٤٢٥ . وانظر المنصف للشمني ، والمحيط ٣ : ٢٨٧ و٣٠٣ - ٣٠٤ ومجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة ٨ : ٣١٤ واللغة العربية مبناها ومعناها ص ١٨٠ - ١٩١ والعلامة الإعرابية ص ١١١ و٢١٧ ودراسات في الإعراب ص ٩٩ و١١٣ ونظرة في قرينة الإعراب من العدد الخامس لحوليات كلية الآداب بجامعة الكويت والعربية والوظائف النحوية ص ٢٠٢ - ٢٠٩ واللغة والنحو ص ٢٦١ والإعراب والبناء ص ١٣٧ .
(٤) الآية ٤٧ من سورة ص . (٥) المغني ص ٧٤٧ .
(٦) المحيط ٣ : ٢٦٧ و ٢٧٨ . وانظر تطبيق قواعد اللغة العربية صرفًا ونحوًا والتطبيق الصرفي .

(٧) الكليات لأبي البقاء ١ : ١٨٨ - ٢٠١ وتحرير التنبيه ص ٢٠٢ .

(٨) التوقيف على مهمات التعاريف ص ٦٩ والتعريفات ص ٢٨ .

(٩) المفردات في غريب القرآن ص ٢١ .

(١٠) انظر مفتاح العلوم ص ١٦٨ - ١٦٩ ومحيط المحيط (قضي) .

(١١) الآية ٢١٩ من سورة البقرة . (١٢) الآية ٩١ من سورة المائدة .

(١٣) مسند أحمد ١ : ٣٧٦ والمستدرك ٢ : ٢٧٨ وتفسير الطبري ١٠ : ٥٦٦ وأسباب النزول ص ٢٠١ .

(١٤) الآية ١٨٩ من سورة البقرة . وانظر الأحاديث ١٧٠٩ و ٤٢٤٢ في البخاري و٣٠٢٦ في مسلم ، و المستدرك ١ - ٤٨٣ .

(١٥) الآية ٣٣ من سورة يوسف . وانظر الآية ٣٢ وتفسير القرطبي ٩ : ١٧٦ - ١٨٥ .

(١٦) الموطأ ص ١٣٢ وتنوير الحوالك ١ : ١٥٣ .

(١٧) الموطأ ص ٩٥٢ وتنوير الحوالك ٣ : ١٢٧ .

(١٨) بهجة المجالس ١ : ٤٨٠ . وانظر الشعر والشعراء ص ٥٢٨ والمعارف لابن قتيبة ص ٣٤٠ والعقد الفريد ٤ : ٤٠١ - ٤٠٢ .

(١٩) الكتاب ١ : ١٧١ . (٢٠) الخصائص ١ : ٢٨٤ - ٢٨٥ .

(٢١) الآية ٧٧ من سورة الزخرف . وانظر المغني ص ٢٤٦ .

(٢٢) لآية ٢٨٦ من سورة البقرة . وانظر المغني ص ٢٧٣ .

(٢٣) شعر الأخطل ص ٣٢ - ٣٦ و ٣٥٥ . (٢٤) الآية ٤ من سورة فاطر .

(٢٥) انظر الكشاف ٣ : ٥٩٨ . (٢٦) الأمالي ١ : ٢٨ .

(٢٧) الآية ٧ من سورة المنافقون . (٢٨) الآية ٩١ من سورة طه .

(٢٩) ديوان الأعشى ص ١٥٠ والمغني ص ١٠٦ و ١٥٣ . وتشب : توقد . والمقرور : من أصابه البرد الشديد . والمقروران هنا : الندى والممدوح . والمحلق : لقب للممدوح ، وهو عبد العزى بن حنتم العامري .

(٣٠) انظر القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي ، في ١ : ٢٤ من مجلة اللسان العربي للعام الحادي عشر ، واللغة العربية معناها ومبناها ص ٣٣٤ - ٣٤٧ والعلامة الإعرابية ص ٢٩٤ وخواطر في اللغة ٨ : ٣١٥ - ٣١٧ . والحق أن تلك المعارف هي أصول موضوعية للتحليل ، في حين أن متماميتها الجزئية تكون قرائن وأدلة لتحقيق الإجراء وتسديد خطاه .

(٣١) المغني ص ٥٨٢ . وانظر البرهان ١ : ٣٠٢ والإتقان ١ : ٣٨٢ والإنصاف ص ١٥٣ و ١٥٦ و ١٨٠ و ٤٥٤ و ٤٦٦ و٥٥٦ و ٦١٥ .
(٣٢) الآية ١٢ من سورة النساء .
(٣٣) انظر المغني ص ٥٨٢ والبرهان ١ : ٣٠٢ .
(٣٤) انظر الدر المصون ٣ : ٦٠٦ - ٦١٣ وتفسير الألوسي ٤ : ٣٥٨ - ٣٥٩ .
(٣٥) ديوان زهير بن أبي سلمى ص ١٩٠ .
(٣٦) المغني ص ٥٨٢ - ٥٨٣ وشرح أبياته ٧ : ١٤٦ - ١٥٠ .
(٣٧) شرح اختيارات المفضل ص ٧٥٠ . والديان : المالك المتصرف . وتخزو : تقهر وتُذل .
(٣٨) ديوان الكميت بن زيد ص ١٧٦ .
(٣٩) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص ٥٥ وشرح الحماسة للمرزوقي ١١٥٨ وللتبريزي ٣ : ١٥٥ وللأعلم الشنتمري ص ٧٢٩ .
(٤٠) الآية ١٢٤ من سورة الأنعام . وانظر المغني ص ٥٨٦ .
(٤١) شرح اختيارات المفضل ص ١٠٦٨ . والنليب : لبس السلاح كله . والخميس : الجيش . ونعم أي : هذا نعم . فأغيروا عليه .
(٤٢) المغني ص ٥٨٢ . وانظر حاشية الدسوقي عليه ٢ : ١٦٦ .
(٤٣) شرح الحماسة للمرزوقي ص ٨٢٦ - ٨٢٧ وللتبريزي ٢ : ٣١٣ وللأعلم الشنتمري ص ٥١٥ .
(٤٤) انظر الكتاب ١ : ٣٣ - ٣٤ ومعاني القرآن ٢ : ٤ والمقتضب ٢ : ١٩ و ٣ : ٨ وتفسير الطبري ١٤ : ٣٢٥ والأزهية ص ٤٧ - ٤٨ ومجالس العلماء ص ٢٤٩ والكشاف ٤ : ٤٦٤ وشرح المفصل ١ : ٩٩ و ٢ : ٥٠ وشواهد التوضيح ص ٨٧ - ٨٨ وتفسير القرطبي ١٥ : ٥ وتفسير أبي السعود ٢ : ٤ والأشباه والنظائر ٢ : ١٨٤ والخزانة ١ : ٩٨ و ١٠١ و ١٤٥ والنحو والشعر قراءة في دلائل الإعجاز ص ٩ - ١٢ و ١٨٠ - ١٨٤ والنحو والدلالة ص ٣٨ و ١٧٣ - ١٧٦ واللغة وبناء الشعر ص ٧ - ٢٤ والجزء ٣ من مجلة فصول لعام ١٩٨١ ودور النحو في تفسير النص الشعري .
(٤٥) ديوانه ص ٣٩ والكتاب ١ : ٤١ والخزانة ١ : ١٥٨ .
(٤٦) شرح أبيات سيبويه ص ٣٨ - ٤٠ . وانظر الإنصاف ص ٩٣ .
(٤٧) الآية ٧٦ من سورة يس . وانظر تأويل مشكل القرآن ص ١٢ .

(٤٨) ديوانه ١ : ٢٠٦ والمغني ص ٨٣ و ٥٦٨ .

(٤٩) المغني ص ٣١٣ - ٣١٤ . ويرسم أول البيت بالإدغام : « لَمّا رأيتُ » . فيكون فيه إشكال آخر ، لايتحل إلا بتقدير الإظهار وفصل مابين الكلمتين .

(٥٠) الآية ٩٧ من سورة آل عمران . وانظر المغني ص ٥٩٠ - ٥٩١ .

(٥١) الآية ٢٤٩ من سورة البقرة . وانظر إملاء مامن به الرحمن ١ : ١٠٤ والدر المصون ٢ : ٥٢٦ - ٥٢٧ والمغني ص ٥٨٨ .

(٥٢) الآية ٥ من سورة مريم . وانظر المغني ص ٥٨٤ والدر المصون ٧ : ٥٦٦ .

(٥٣) الخصائص ٣ : ٢٧٠ . والضولان : الضئيل . يعني : أنا أقوم بحقوق حسبي ، ولا آتي بما يعاب . وانظر المغني ص ٤٨٥ - ٤٨٦ .

(٥٤) شرح الحماسة للمرزوقي ص ١٠٨٣ والخصائص ٢ : ٤٠٥ . والنبوة : الجفوة والمصيبة .

(٥٥) انظر مقدمة في النحو ص ٦٩ - ٧٠ والمقتضب ٢ : ٢١ ومعاني القرآن ٢ : ١٥ والخصائص ١ : ٣٥ و ١٦٥ و ٢٨٨ والأزهية ص ٤٩ - ٥٠ والإنصاف ص ٣٣١ وشرح المفصل ١ : ٨٢ - ٨٣ وشرح الكافية ١ : ٧٢ - ٧٣ والمغني ص ٥٨٦ - ٥٨٧ والبرهان ١ : ٣٠٦ - ٣١٠ والإتقان ١ : ٣٨٣ - ٣٩٦ والخزانة ١ : ٢١ - ٢٢ .

(٥٦) المحيط ٣ : ٢٨٧ - ٢٨٩ و٣٠٣ واللغة العربية معناها ومبناها ص ١٤٨ و ١٨٠ - ٢٢٨ و ٣٥٤ وخواطر في اللغة ٨ : ٣١٤ - ٣١٨ ومن قضايا اللغة والنحو ص ١٥ - ٢٦ واللغة والنحو بين القدماء والمحدثين ص ٢٦١ والتطبيق الصرفي ص ٨ والعلامة الإعرابية ص ١١١ و٢٩٢ و ٣٠٩ - ٣١٩ وظاهرة الإعراب ص ٢٢٤ - ٢٢٥ ونظرة في قرينة الإعراب ص ١٥ - ٣٧ والعربية والوظائف النحوية ص ٢٠٩ .

(٥٧) الآية ٢٦٠ من سورة البقرة . (٥٨) المغني ص ٥٨٦ .

(٥٩) شرح الحماسة ص ٦٦٨ - ٦٦٩ والمورد النحوي الكبير ص ٤٥٣ .

(٦٠) الدر المصون ١ : ٣٢٧ . (٦١) الآية ١٣ من سورة لقمان .

(٦٢) الخصائص ٣ : ٢٨٣ - ٢٨٤ والممتع ص ٣٢ .

(٦٣) الخصائص ٣ : ٢٨٤ والمزهر ٢ : ٣٧٠ .

(٦٤) الآية ٦٣ من سورة يوسف . وانظر مجالس العلماء ص ٣٠٠ وإنباه الرواة ١ : ٢٥٠ والأشباه والنظائر ٣ : ٣٤ و٢٣١ .

(٦٥) الخصائص ٣ : ٢٨٤ والممتع ص ٣٢ .

(٦٦) إعراب القرآن ١ : ١٦٧ والمغني ص ٦١١ والدر المصون ١ : ٢١ .

(٦٧) الآية ١٨٦ من سورة آل عمران .

(٦٨) تفسير الجلالين ص ٩٩ والأصول دراسة ايستمولوجية ص ١٦١ - ١٦٢ . وانظر معجم مفردات الإبدال والإعلال ص ٣٣٤ .

(٦٩) انظر الأصول ص ١٦٣ - ١٦٤ وشذا العرف ص ١٤٨ .

(٧٠) ديوان البحتري ص ٣٠٨ . (٧١) انظر عبث الوليد للمعري ص ٩٨ - ٩٩ .

(٧٢) المغني ص ٤١٩ - ٧٨١ والبرهان ١ : ٣٠١ - ٣١٠ .

(٧٣) الآية ١٨ من سورة آل عمران .

(٧٤) البصائر والذخائر ٣ : ٦٣٠ والبرهان ١ : ٣٠٦ . والنص مختل وناقص في البصائر .

(٧٥) الآيتان ٥٠ و ٥١ من سورة النجم .

(٧٦) المغني ص ٥٩٤ وحاشية الدسوقي ٢ : ١٧٦ .

(٧٧) الآية ٢٤٦ من سورة البقرة . وانظر تفسير الطبري ٥ : ٣٠٤ والمغني ص ٦٠٢ والدر المصون ٢ : ٥١٧ - ٥١٨ . وذكر ابن هشام أن التقدير : ومالنا وألا نقاتل ؟ ليكون المصدر المؤول من « أن » وما بعدها مفعولاً معه في محل نصب ، أي : مالنا وترك القتال ؟

(٧٨) معاني القرآن للأخفش ص ٣٧٧ - ٣٧٨ .

(٧٩) انظر الخصائص ١ : ١٠٠ واللغة بين المعيارية والوصفية ص ٤٠ .

(٨٠) الآية ١٠٢ من سورة الصافات . و انظر الكشاف ٤ : ٥٣ ، و المغني ص ٥٨٦ و ٤٨٧ - ٤٨٨ و ٧٧٣ - ٧٧٤ و حاشية الدسوقي ٢ : ١٦٩ .

(٨١) انظر الجنى الداني ص ٢٠ - ٦٢٢ والمغني ص ٥ - ٤١٤ .

(٨٢) الكتاب ١ : ٣١ .

(٨٣) ديوانه ص ١٧٤ . والحجرة : الناحية والجانب . والرواحل : جمع راحلة . وهي مايصلح للسفر والأحمال من الإبل .

(٨٤) المقرب ١ : ١٩٥ - ١٩٦ .

(٨٥) البحر ٧ : ٢٣٥ و الارتشاف ٢ : ٤٤٩ و ٤٥٢ والمغني ص ٥٨٧ . و قد أغفل ابن هشام ذكر أبي حيان لينسب التعقبَ إلى نفسه . حاشية الدسوقي ٢ : ١٧٠ . وإنما تجوز هذه التعدية في أفعال القلوب ، وفي : فَقَدَ وعَدِمَ وأبصَرَ ونَسِيَ . فإذا كان أحد الضميرين منفصلاً أو قدم على الفعل جازت التعدية المذكورة في غير هذه الأفعال

أيضًا . فتقول : زيد ماضرب إلا إياه ، وما ضرب زيد إلا إياه ، وإياي أعني . وجاء في الحديث القدسي : « بي حَلَفتُ » . وانظر شرح الكافية ١ : ١٨٢ .

(٨٦) الكشاف ١ : ٥٠١ . ويحتمل أن يكون تعلق « عليّ » باسم التفضل « أخوف » ، كما هو مذهب الكوفيين في التنازع ، فلايكون للفعل اتصال بهما .

(٨٧) الآية ٣٧ من سورة الأحزاب . وكذلك ماكان في نحو الآيتين ٢٥ من سورة مريم و٣٢ من سورة القصص .

(٨٨) الآية ٥٧ من سورة النحل .

(٨٩) معاني القرآن ٢ : ١٠٥ والكشاف ٢ : ٦١٢ وإملاء مامنّ به الرحمن ٢ : ٨٢ .

(٩٠) البحر ٥ : ٥٠٣ – ٥٠٤ .

(٩١) الدر المصون ٧ : ٢٤٤ و ٩ : ١٢٥ – ١٢٦ .

(٩٢) اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٣٩ – ٤٠ . وقد ضلله الفهم القاصر لقول ابن جني : « العرب لاتقوله إلا : قاعدان . متصل الضمير . (أي : المستتر) ، والقياس يوجب فصله ، (يعني : أم قاعدٌ هما) ، ليعادل الجملة الأولى » . انظر الخصائص ١ : ١٠٠ .

(٩٣) الآية ٥ من سورة الأنفال . وللكاف هنا نحو عشرين وجهًا من الإعراب . انظر الدر المصون ٥ : ٥٥٩ – ٥٦٣ .

(٩٤) مجاز القرآن ص ٢٤٠ . (٩٥) مشكل إعراب القرآن ص ٣١٠ .

(٩٦) المغني ص ٦٠١ – ٦٠٢ والإتقان ١ : ٣٨٣ – ٣٨٤ .

(٩٧) الخصائص ٢ : ٤٩١ . وثاب : يكافأ به .

(٩٨) الإنصاف ص ٢٣٢ و ٣٣١ . وتهجر : سار في منتصف النهار . والرواح : مابين منتصف النهار وقدوم الليل . وهاجها أي : أزعج الأتن في الحمل على الجري . والمعقب : الجادّ في المتابعة .

(٩٩) شرح لامية العرب ص ١٩ – ٢٠ .

(١٠٠) انظر دلائل الإعجاز ص ٨٠ و ١٣١ – ١٣٥ . وفيما ذكرناه بعض خلاف لما قاله الجرجاني هناك .

(١٠١) نفس المصدر ص ٦٨ .

(١٠٢) ديوانه ص ٣٨ . والسرحة : شجرة عظيمة طويلة . كنى بها عن امرأة في الغزل .

(١٠٣) مايجوز للشاعر في الضرورة ص ١٦٣ .

(١٠٤) انظر الوافي في العروض والقوافي ص ٧٢ .

(١٠٥) ديوانه ص ٢٩٨ . والجسرة : الناقة الجسور على الأهوال . والأجد : الموثقة الخلق . وانظر ضرائر الشعر ص ١٤ .

(١٠٦) الكتاب ١ : ١٢ وسعدى : اسم امرأة .

(١٠٧) الإنصاف ص ٥١٢ . ويشري : يبيع . والملاط : الكتف .

(١٠٨) الضرائر ص ٦٣ والمقاصد النحوية ٤ : ٥٤٣ وهمع الهوامع ٢ : ٢٠٥ . وجمل : اسم امرأة . والدنف : المشرف على الموت .

(١٠٩) الوافي ص ٢٠٢ والعقد الفريد ٥ : ٥٠٤ والأمالي ٢ : ٤٥ . وأبيلى : اسم امرأة. ولم أسبه أي : لم يذهب عقلي من هرم . والمدلة : الذاهب العقل من الهوى .

(١١٠) ديوانه ١ : ٤٥٣ والألفاظ ص ٤٥١ . والقواطن : جمع قاطنة . وهي المستوطنة . والورق : جمع ورقاء . وهي التي بلون الرماد .

(١١١) الكتاب ١ : ٤٠ والجمل للزجاجي ص ١١٦ والحلل ص ٢٢٨ والإنصاف ص ٨٥ و ٩٣ . وتغنى : تقيم . وبها : بالدار . ويقتدننا أي : يملن بنا إلى الصبا . والخرد : جمع خريدة . وهي المرأة الخفرة الحيّة . والخدال : جمع خدّلة . وهي الناعمة الغليظة الساق .

(١١٢) الإنصاف ص ٨٦ و٩٣ . والبين : البعد والفراق . ونعب : صاح بصوته الكريه .

(١١٣) الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ص ٢٦٨ . والمستهتر : المفتون المُغرَى لا يتعظ ولا يرعوي . والحظ : النصيب .

(١١٤) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص ٥٥ .

(١١٥) الجمل للخليل ص ١٥٦ وتذكرة النحاة ص ٥٩٤ وألغاز ابن هشام ص ٤١ .

(١١٦) شرح مايقع فيه التصحيف والتحريف ص ٣٤ - ٣٥ .

(١١٧) جون : اسم رجل . وتداركها أي : حاول إدراكها قبل هلاكها . والقرى : الإكرام بالضيافة .

(١١٨) التنبيه على حدوث التصحيف ص ٦٢ - ٦٣ وشرح مايقع فيه التصحيف ص ١٠٦ . و قرابها أي : ما قارب بقية من حياتها .

(١١٩) النبر الدلالي : تضخيم صوتي لمقطع أو أكثر لغايات دلالية . ويسمى نبر السياق .

(١٢٠) ديوان لبيد ص ٣١٤ وشرح القصائد السبع الطوال ص ٥٧٩ وشرح القصائد التسع

ص ٤٢١ - ٤٢٢ وشرح المعلقات العشر ص ١٩٤ . والصبوح : الخمر تشرب في الصباح . وهو هنا موصوف مضاف إلى صفته للمبالغة . والجذب : جذب الأوتار لتهيئتها . والكرينة : القينة المغنّية . والموتر : العود له أوتار . والإبهام : الإصبع الغليظة في اليد ، تؤنث وتذكر .

(١٢١) شرح الشافية ١ : ٦٨ - ٦٩ والمزهر ٢ : ٤٠ - ٤١ وتصريف الأسماء والأفعال ص ٩٩ .

(١٢٢) انظر المحكم واللسان والتاج (أ و ل) و (أ و ي) ومقاييس اللغة ١ : ٥١ .

(١٢٣) الآية ٦٩ من سورة طه .

(١٢٤) النبر الوظيفي : نوع من نبر دلالة المقال ، للتفريق بين معاني الكلمات أو الحروف و وظائفها ، إذا تماثلت في الميزان المقطعي .

(١٢٥) مجالس العلماء ص ٦٠ ومعجم الأدباء ٣ : ٢٢٨ .

(١٢٦) ديوانه ص ٨٦ . والجبي : الماء المجتمع . والكلاب : اسم موضع .

(١٢٧) الآية ١٠٨ من سورة الأنعام .

(١٢٨) الآية ٩٥ من سورة المائدة .

(١٢٩) الآية ٢٧ من سورة القمر .

(١٣٠) الآية ٢٤٩ من سورة البقرة .

(١٣١) الآية ١٥ من سورة الدخان .

(١٣٢) الآية ٢ من سورة المائدة .

(١٣٣) الآية ١١١ من سورة يوسف .

(١٣٤) الآية ٤٤ من سورة النمل .

(١٣٥) الآية ٩٣ من سورة مريم .

(١٣٦) الآية ١٢٤ من سورة البقرة .

(١٣٧) الآية ٨٨ من سورة ص .

(١٣٨) الآية ٦٤ من سورة الزمر .

(١٣٩) الآية ٨٩ من سورة يونس .

(١٤٠) الآيتان ٦ و ٧ من سورة الفاتحة .

(١٤١) الآية ٤٣ من سورة البقرة .

(١٤٢) الآية ١٠٠ من سورة المائدة .

(١٤٣) الآية ٣٢ من سورة النساء .

(١٤٤) الآية ١٥٣ من سورة الصافات .

(١٤٥) الآية ٦٥ من سورة الفرقان .

(١٤٦) الآية ٩ من سورة التحريم .

(١٤٧) الآية ٦٥ من سورة يونس . وانظر المغني ص ٤٢٩ و٤٦٤ وجمال القراء وكمال الإقراء ص ٦٧٠ و٦٩٣ .

(١٤٨) الآية ٢٤ من سورة يوسف . وهمّ : نوى وحدث نفسه . وانظر تفسير الرازي ٥ : ١١٧ - ١٢١ وإيضاح الوقف والابتداء ص ٧٢١ والدر المنثور ٣ : ١٣ - ١٤ والمورد النحوي الكبير ص ٣٠٩ .

(١٤٩) شرح اختيارات المفضل ص ١٢٤٦ .

(١٥٠) المغني ص ٣١١ وحاشية الصبان ٤ : ٧ والمزهر ١ : ٥٨٩ وشرح أبيات المغني ٥ : ١٥٣ . والسقاء : وعاء من الجلد يكون للماء .

(١٥١) الأضداد ص ٦٣ - ٦٤ والمغني ص ٣١٣ والمزهر ١ : ٥٨٨ وشرح أبيات المغني ٥ : ١٥٥ . وعافته أي : كرهته وأعرضت عنه . وتصادف : تجد وترى . والسخين : الساخن .

(١٥٢) الآية ٧٠ من سورة البقرة ، وفيها بضع عشرة قراءة . انظر المغني ص ٦٠٢ وهمع الهوامع ٢ : ١٥٧ والدرر اللوامع ٢ : ٢١٥ .

(١٥٣) ذكر ابن هشام الأنصاري عجز هذا البيت ، وزعم أنه لاحقيقة له . وهو في ضرائر الشعر ص ٥٥ وشرح أبيات المغني ٧ : ١٧٥ . والعرف : المعروف والإحسان .

(١٥٤) الآية ١٨ من سورة الإنسان .

(١٥٥) تفسير القرطبي ١٩ : ١٤١ .

(١٥٦) الكشاف ٤ : ٦٧٢ والبحر ٨ : ٣٩٨ والمغني ص ٦١٢ والدر المصون ١٠ : ٦١٣ وحاشية الدسوقي ٢ : ١٨٨ - ١٨٩ .

(١٥٧) الإيضاح في شرح سقط الزند وضوئه ص ٨٧٠ وشروح سقط الزند ص ١٦٨٣ - ١٦٨٤ .

(١٥٨) الإيضاح ص ٩ - ٣٣ .

(١٥٩) اللغة العربية مبناها ومعناها ، ص ١٨٢ - ١٨٤ . وقد هزت صاحبَ هذا الكتاب نشوة الطرب لما وصل إليه ، فراح يسخر بحقائق العربية ورجالاتها ، مع استغلال معنى قرآني كريم ، لأنه كما قال ، « من حسن الحظ أن ابن إسحاق ﷺ لم يتأخر به زمانه حتى يقرأ ما يبدو هنا أنه أريد به أن يكون من قبيل الشعر ولو قد حدث هذا لعده من شعر الجن أو زعم أن آدم قاله قبل أن يعلمه الله الأسماء كلها ربما دون أن يردف ذلك بقوله : الله أعلم » . هذه عبارته بحذافيرها ، كما جاءت في كتابه ، بما فيها من خلل وتسيب وسخرية وخلل . فهو يريد عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، ولكنه لايعرف كيف ينقل كنيته ، ويقول « ربما دون » ، ومثل هذا التعبير لايكون من عربي . أما التركيب المصطنع فهو حقًا من وساوس الشياطين ، لأنهم يغرون بالباطل والفساد ويسولون للأنفس أنها حق مبين .

(١٦٠) مناهج البحث في اللغة ص ١٩٣ - ١٩٤ . ولعلك لاحظت وهمه في اصطناع « اصطكفَ » ، على غير مايُعرف في العربية ، وافتقاد جواب ما توهمه من شرطية في

« لما » . وفي هذا دليل واضح على المستوى اللغوي لديه ، عدا ما يكون عن ذلك من معرفة بالعلوم اللازمة . يضاف إلى هذا أيضًا أن كلمة « حتكف » ليست هرائية ، كما زعم ، لأنها من الحكوف ، أي : الاسترخاء في العمل . انظر تهذيب اللغة واللسان والتاج (حكف) . وكذلك شأن « المستعصّ » فإنها من العصّ ، وهو الشدّة والصلابة ، و « اتحكر » فإنها من الحكر . وهو الظلم والتنقص . فتأمل ما تبقى .

(١٦١) انظر الصاحبي ص ١٩١ والمزهر ١ : ٣٢٩ .

(١٦٢) تفسير الطبري ١ : ٢٠٥ والقرطبي ١ : ١٥٤ والبحر ١ : ٣٥ والآلوسي ١ : ١٧٣ والدر المصون ١ : ٧٩ .

(١٦٣) الصاحبي ص ١٩١ والمزهر ١ : ٣٣٠ .

(١٦٤) المزهر ١ : ١٤٠ – ١٤١ واللغة العربية مبناها ومعناها ص ١٨٤ .

الباب الثاني : أدلة التحليل النحويّ

(١) الآية ٦٠ من سورة الرحمن .

(٢) ديوان الأخطل ، ص ٣٥٢ . وعجل : قبيلة من بكر بن وائل . وهلال : اسم قبيلة أيضًا .

الفصل الأول : أدلة التحليل الصرفيّ

(١) كثيرًا ما يكون اللحن في أداء الأصوات والتركيب النحوي ، واختيار الصيغ للمعاني المخصوصة ، وقلما يكون خروج على الصيغ . بل إن المتكلم لو حاول ذلك الخروج لتعثرت محاولاته ، ولم تنجح في أكثر من لفظ واحد .

(٢) الآيتان ٣٤ و ٣٥ من سورة النمل .

(٣) يلاحظ في هذا الفعل أن مضارعه ليس على « يَفعَلُ » ، رغم أن عينه حرف حلقي . وهو خلاف ما عرف في القياس . انظر ص ١٢٠ – ١٢١ من الممتع الكبير . والظاهر أن السبب في هذا الشذوذ هو تقدم حرف حلقي أيضًا في بنية الكلمة . أعني الهمزة . فلعل اجتماع الحرفين الحلقيين كان سببًا في استبعاد الفتح ، لقربه من مخارج الحلقية ، تخلصًا من تقارب الأصوات ، وتحقيقًا لتيسير التصويت بالتنويع . و لهذا كان مضارع نحو : أحَّ و أخَذَ و أهَّ و عَهَرَ و عَهِنَ و هَعَّ و هَعَّ ، مخالفًا لذلك القياس أيضًا . أما إذا فصل حرف آخر بين الحلقيين فإنه قد يكون وفاق للقياس نحو : أَلَهَ يأْلَهُ و هدأ يهدأُ ، أو خلاف له نحو : أَرَخَ يأرُخُ و أَنَحَ يأنِحُ .

(٤) أما أسماء الأفعال فليس لها نصيب في هذا التقسيم ، لأنها جامدة ومبنية ، تُلحق بما ليس له تصريف كالحروف .

(٥) الآيتان ٣٢ من سورة يوسف و ١٥ من سورة العلق. وانظر المغني ص ٣١٤ و ٣٧٥ و ٤١٢ وتصريف الأسماء والأفعال ص ٢٦٦ .

(٦) انظر المحتسب ١ - ١٩٣ والخزانة ٤ : ٥٧٤ والجنى الداني ص ١٤٦ وتصريف الأسماء والأفعال ص ٢٦١ .

(٧) الآيتان ٣٩ و ٤٠ من سورة النمل .

(٨) البحر المحيط ٧ : ٧٦ والمغني ص ٤٢٦ والدر المصون ٨ : ٦١٥ وتفسير الآلوسي ١٩ : ٣٠٢ .

(٩) الآية ٣٨ من سورة النمل .

(١٠) انظر الكتاب ١ : ٨٧ وشرح التسهيل ٣ : ٧٤ - ٧٥ والهمع ٢ : ٩٦ .

(١١) الآية ٩٥ من سورة مريم .

(١٢) شرح الحماسة للشنتمري ص ٤٢٠ .

(١٣) ديوانه ص ٦٢ - ٦٣ .

(١٤) الآيتان ٣١ و ٥١ من سورة يوسف .

(١٥) الحجة للقراء السبعة ٤ : ٤٢٢ - ٤٢٤ والمقتضب ٤ : ٣٩٣ والجنى الداني ص ٥٥٩ - ٥٦١ والمغني ص ١٣٠ و ٧٥٨ - ٧٥٩ وتفسير الآلوسي ١٢ : ٣٤٦ - ٣٤٧.

(١٦) قيل : إن « حاشا » هي حرف جر في قراءة ابن مسعود : (حاشا الله) . انظر المحرر الوجيز ٩ : ٢٩١ - ٢٩٢ والجنى الداني ص ٥٦١ .

(١٧) المقتضب ٤ : ٣٩٢ والدر المصون ٦ : ٤٨٣ - ٤٨٦ .

(١٨) ديوان النابغة ص ١٦ والكتاب ٢ : ١٣٨ واللسان والتاج (نضب) .

(١٩) التكملة والذيل والصلة واللسان والتاج (جلب) .

(٢٠) انظر الممتع ص ٥١ و ٥٩ . ومن هذا أيضاً قولهم : ناقةٌ يَعمَلٌ ويَعمَلَةٌ ، للنجية ، ورجلٌ يَلمَعٌ ، للكذاب . الممتع ص ٦٢ و٧٢ .

(٢١) الجنى الداني ص ٢٠٢ والخزانة ١ : ١٤ .

(٢٢) القاموس والتاج (ترض) .

(٢٣) انظر شرح التسهيل ١ : ٢٠١ - ٢٠٢ .

(٢٤) شرح المعلقات العشر ص ٣٣٩ . والراهنة : الدائمة . وعلوا أي : شربوا مرة بعد أخرى . ونهلوا أي : شربوا المرة الأولى .

(٢٥) انظر التاج (هيت) و (أتي) .

(٢٦) انظر إعراب الجمل ص ١٣٨ .

(٢٧) ديوانه ص ٣٩٢ والألفاظ ص ٣٥٣ وتهذيبه ص ٤٨٧ . ويقر : عجز وأعيا .
(٢٨) ديوانه ص ١١٣ وشرح الحماسة للمرزوقي ص ٣١٥ .
(٢٩) الآية ١ من سورة التكاثر . وانظر المغني ص ٧٤٤ .
(٣٠) المعروف مما جاء على وزن « فاعُل » هو : كابُل وآجُر وآخُر وآمُل وآنُك . وهي من الأعجمي المعرّب . انظر الممتع ص ٦٢ والمزهر ٢ : ١٢ واللسان والتاج (كبل) و (أجر) و (أمل) و (أنك) ومعجم البلدان (آخر) والمعجم الكبير ١ : ٦ و ١٥ و ١٧ .
(٣١) الآية ٢ من سورة التكاثر .
(٣٢) ديوانه ص ٧٥ وشرح معلقته لابن كيسان ص ٤٤ – ٤٥ وشرح القصائد التسع ص ٦١٥ وشرح المعلقات العشر ص ٢٥٣ . والمشعشعة : المرققة من المزج بالماء . والحص : الورس .
(٣٣) الألفاظ ص ٤٧٦ وتهذيبه ص ٦٤٢ واللسان والتاج (جيب) . و رو ل الخبز أي : دلكه وغمره . وغلب أي : كان ظاهراً على غيره ممن لا يستطيع ذلك .
(٣٤) انظر تصريف الأسماء والأفعال ص ١٦ – ٢٣ .
(٣٥) علامة التنكير هنا هي التنوين ، وهو نون ساكنة .
(٣٦) انظر المقنع في معرفة مرسوم مصاحف الأمصار ص ١٠ – ٣٦ و ١٣٨ – ١٤٠ وضرائر الشعر ص ٨٤ – ١٤٣ .
(٣٧) انظر المقنع ص ٣٨ – ٥٨ و ١٤٠ – ١٤٢ وضرائر الشعر ص ٣٢ – ٥٥ والوافي في العروض والقوافي ص ٢٠٢ – ٢٠٤ و ٢١١ – ٢١٢ .
(٣٨) تصريف الأسماء والأفعال ص ١٧٦ – ١٨٠ .
(٣٩) المصدر السابق ص ١٢٥ – ١٧٥ .
(٤٠) أمالي الزجاجي ص ٧٧ – ٧٨ .
(٤١) انظر تصريف الأسماء والأفعال ص ١٠٦ – ١١١ .
(٤٢) تصريف الأسماء والأفعال ص ١١ – ١٢٢ .
(٤٣) الآيتان ١٧ و ١٨ من سورة نوح . وانظر المغني ص ٥٧٦ .
(٤٤) حذفت همزة « أعاد وأخرجَ » في الفعل المضارع ، حملاً على حذفها من : أُعيدُ وأُخرِجُ .
(٤٥) الآية ٣ من سورة آل عمران . وانظر المغني ص ٥٧٨ .
(٤٦) ديوانه ص ٨٠ وفيه : « فأشتُمُهُ » . وانظر المورد النحوي ص ١٩٢ – ١٩٤ .

(٤٧) شعر الخوارج ص ٤٢ . والعقاب : الراية . والمهر : الفرس . وتجتلد : تتضارب بالسيوف وغيرها من السلاح . وانظر المورد النحوي الكبير ص ٣٤١ - ٣٤٥ .

(٤٨) الظاهر عندي أن همزة الوصل تحذف في المضارع ، كما تحذف همزة القطع منه ، في نحو : يُخرِجُ و يُدخِلُ ، حملاً على ما يكون مع همزة المضارعة من ثقل الهمزتين .

(٤٩) النوادر ص ٦٧ . والدهم : الإبل السود ، مفردها أدهم . وتزعزع : تهتز وتضطرب . انظر المورد النحوي الكبير ص ٦٩ - ٧١ .

(٥٠) الآية ٤٧ من سورة ص . وانظر المغني ص ٧٤٧ .

(٥١) ديوانه ص ١١٨ . وتحلم أي : تكلف الحلم ومارسه ليكون صفة فيك . فالتضعيف للام يفيد معنى التكلف والمعاناة . يدلك على هذا « لن تستطيع الحلم حتى تحلما » . والأدنى : الأقرب إليك من العشيرة والأهل .

(٥٢) الآية ٣٢ من سورة الجاثية . وانظر الدر المصون ٩ : ٦٥٦ - ٦٥٧ وتفسير الآلوسي ٢٥ : ٢٤٠ - ٢٤٢ .

(٥٣) الآية ١٠١ من سورة المائدة . وانظر المورد النحوي ص ٢٠٧ .

(٥٤) مسند أحمد ٢ : ١١٧ .

(٥٥) ديوانه ص ٨ . والعرصة : الساحة . والقيعان : جمع قاع . وهو موضع استنقاع الماء .

(٥٦) ديوانه ص ١٧ . والعين : البقر الوحشي ، مفرده عَيناء . والخلفة الاختلاف في التوجه . والأطلاء : جمع طلا . وهو ولد البقرة . والمجثم : مكان الربوض .

(٥٧) جمهرة أشعار العرب ص ٢٥٣ . والخلة : الخصلة والعادة . وانظر المقاييس (بول) والصحاح والأساس والقاموس واللسان والمصباح والتاج ولغة العرب (بلو) والمورد النحوي ص ٢٥٥ - ٢٥٦ .

(٥٨) المنصف لابن جني ٢ : ٢٣٨ والممتع ص ٣٦٨ والصحاح واللسان والتاج (بلو) .

(٥٩) اللسان والتاج (حتو) .

(٦٠) حذفت في أفعال الأمر المتقدمة همزة الوصل أيضًا .

(٦١) تصريف الأسماء والأفعال ص ٩٢ .

(٦٢) الأمالي ٢ : ١٨٨ . وعرم : شرس . وانظر المورد النحوي الكبير ص ١٧١ .

(٦٣) الآية ٤ من سورة البقرة . وانظر مختصر شواذ القراءات ص ١٠ والكشاف ١ : ٤٣ والمغني ص ٧٦٢ وحاشية الدسوقي ٢ : ٣٠٥ والبحر ١ : ٤٢ والدر المصون ١ :

١٠١ وتفسير الآلوسي ١ : ٢٠١ - ٢٠٢ والتاج (أقن) . وقد وهمَ بعض العلماء فنسبوا القراءة إلى أبي حية النميري ، فاستدرك ابن حجر العسقلاني ماهو الصواب ، و وهم صانعو المعجم الكبير ، فكان عندهم ما اقترحناه من الفعل هو : آقَنَّ .

(٦٤) الآيتان ١٥ و ١٦ من سورة الملك. وانظر المغني ص ٤٠٨ والدر المصون ٥ : ٤٢٠ و ١٠ : ٣٨٩ وتفسير القرطبي ١٨ : ٢١٦ والبحر ٨ : ٣٠٢ .

(٦٥) ديوانه ص ٢٩٢ . وانظر الموردُ النحوي ص ٨٥ - ٨٧ .

(٦٦) الآية ٦ من سورة القمر . و مثل هذا الحذف قد يسمى الإشمام. انظر الإبانة ١ : ١٩٧ - ٢٠٣ . (٦٧) الآية ٤٢ من سورة هود .

(٦٨) الحديث ٢٨٠١ في صحيح البخاري .

(٦٩) شرح المعلقات العشر ص ٢٦٤ . (٧٠) الآية ١ من سورة الناس .

(٧١) شرح اختيارات المفضل ص ٤٣٥ . والخز : مانسج من الحرير .

(٧٢) الأمالي ٢ : ١٨٥ . وانظر المورد النحوي الكبير ص ١٣٥ - ١٣٦ .

(٧٣) منهل الواردين ، شرح رياض الصالحين ص ٣٦٧ . و السخاوة : الزهد وعدم المبالاة . والإشراف : الطمع والجشع .

(٧٤) الآية ٣ من سورة البقرة . وانظر الحجة للقراء السبعة ١ : ٢٣٤ - ٢٤٣ .

(٧٥) شرح حماسة أبي تمام للشنتمري ص ٧٧٠ . والتنوفة : الفلاة البعيدة النواحي .

(٧٦) في مطبوعة شرح الحماسة : فَعلُولَة .

(٧٧) الآية ١٣ من سورة الرعد . والمحال : المكايدة . انظر تهذيب اللغة ٥ : ٩٥ و الدر المصون ٧ : ٣٣ و تفسير الآلوسي ١٣ : ١٧٦ - ١٧٧ .

(٧٨) تفسير غريب القرآن ص ٢٢٦ .

(٧٩) شرح المعلقات العشر ص ٣٠ وشرح القصائد السبع الطوال ص ٢٦ . وانظر شرح الحماسة للشنتمري ص ٤٨٠ . والعبرة : الدمعة والمهراقة : المصبوبة . والرسم : آثار الديار . والمعول : التعويل والاعتماد .

(٨٠) شرح أشعار الهذليين ص ٣٤٢ . والشمراخ : قلة الجبل . والتيهورة : القمة تشرف على هول بعيد . وانظر الصحاح وتهذيب اللغة واللسان والتاج (وهر) و (تهر) و(هور) و (هير) و (يهر) ، والشيرازيات ص ٦٤٧ - ٦٤٩ حيث شُوّهت النصوص كثيرًا . ولا يرد هنا مثل : كينونة وصيرورة لما فيه من تكرار اللام ، و لا وزن « تَيْفُعلة» من « هور » أو « هير » لعدم النظير .

(٨١) أما زيتونة فعلى وزن : فَعلُونة ، لأن الزيتون : فَعلُون ، على غرار : لَيمون ويَلون. التاج (زيت) و(ليم) و (بيل) والخصائص ٣ : ٢٠٣ .

(٨٢) ديوان أبي تمام ١ : ٢٢٢ - ٢٢٣ . والرواد : الكثير الحركة والنشاط . والملاط : رأس الكتف . والعريكة : السنام . والعلياء : المرتفعة العالية . وانتم : ضمر واجتمع بعضه على بعض . والحالب : عرق يحمل البول . وبه يسمى ما حوله من أسفل البطن. والفيافي : جمع فيفاء . وهي الأرض الخالية لاماء فيها . والحقبة : المدة من الزمن . والروض : اسم جنسٍ جمعي واحدته روضة . وهي الأرض ذات الخضرة . و ينهل: ينصب . والفلا : واحدته فلاة . وهي الأرض المقفرة . وجدّ : اشتد واستمر . والبري : القطع والإزالة . والنحض : اللحم . والجذع : المنعطف. وجب : قطع وأفنى . والذروة : أعلى الشيء وقمته . والغارب : ما بين السنام والعنق . وأتمكته أي : أسمته وأطالته . والمذانب : جمع مِذنب . وهو مسيل الماء في الأودية .

(٨٣) ذكر التبريزي عن المعري ، في ديوان أبي تمام ١ : ٢٢٢ ، أن العلياء هنا مستعار لاسم التفضيل المؤنث : العُليا . والراجح أن المراد هو الصفة المشبهة ، ليكون التهدم شاملاً كل السنام لا أعلاه وحده .

(٨٤) هذا ما ذكره ابن السكيت وآخرون ، وهو الصواب ، خلافًا لِما ورد في بعض المعاجم والمصادر ، إذ جعلت العلياء من مادة (علو) ، مما يقتضي أن الواو قلبت ياء على غير القياس ، كما قالوا : العُليا والدنيا . شرح القصائد التسع ص ٧٣٣ وشرح المعلقات العشر ص ٣٥٢ وشرح اختيارات المفضل ص ٩٦ و٥٩١ - ٥٩٢ ومختار الصحاح والقاموس والتاج والمصباح المنير (علو) .

(٨٥) أصله من الصخرة الملساء فيها البياض الخالص .

(٨٦) هذا خلاف ما عليه بعض النحاة ؛ إذ زعموا أن الفعل الناقص يدل على الزمان وحده ولا يدل على الحدث . وإنك لترى أنه يدل على حصول الكينونة فيما مضى من الزمن . وكذلك : صار وأصبح وظل وأمسى ... في الدلالة على حصول الصيرورة والتحول . انظر شرح التسهيل ١ : ٣٣٨ - ٣٤٠ ، و المغني ص ٤٨٨.

(٨٧) الآية ١٣ من سورة سبأ . وانظر الكشاف ٣ : ٥٧٣ والدر المصون ٩ : ١٦٣و تفسير الآلوسي ٢٢ : ١٧٤ .

(٨٨) صحيح مسلم ص ١٧٣ و الأحاديث القدسية ص ٣٩٦ .

(٨٩) أمالي ابن الشجري١ : ١٧٦ . وتكاشرني أي : تبتسم لي . والكره : الاضطرار أو الكراهية . والدوي : الذي فيه داء .

(٩٠) ديوانه ص ١٠٩ والكتاب ١ : ١٨٤ . (٩١) الآية ٨ من سورة الملك .

(٩٢) صحيح مسلم ص ٣٤٣ .

الفصل الثاني : أدلة التحليل الإعرابيّ

(١) انظر الفهرست ص ٨ والخصائص ١ : ٣٦ والارتشاف ١ : ٤١٣ والهمع ١ : ١٣ - ١٤ وحاشية الصبان ١ : ٤٧ والمصطلح النحوي ص ١٤ - ١٥ ومشكلة العامل .

(٢) الملخص في ضبط قواعد العربية ص ١٠٤ . و نسب هذا القول إلى الزمخشري والجرجاني .

(٣) أوضح المسالك ١ : ٥٩ - ٦٠ والإيضاح في علل النحو ص ٩١ .

(٤) الإيضاح ص ١١ والمقرب ١ : ٤٧ وشرح الأشموني على الألفية ١ : ٤٨ - ٤٩ .

(٥) انظر ص ١١ - ٢٠ من دراسات في الإعراب .

(٦) كثيراً ما يجعل بعض الباحثين المعاصرين عِلم الإعراب هو النحو ، ثم يزعمون أن الصرف قسيم للنحو ، فيرد في كلامهم قولهم : النحو والصرف . انظر دائرة المعارف الإسلامية ٣ : ٥٤٢ .

(٧) البينية هي الجملة المنسوبة إلى « بين بين » ، أي : ليست صغرى ولا كبرى ، وهي بين هذه وهذه . نحو : العلم مفيد ، وجاء الحق ..

(٨) المورد النحوي الكبير ص ٩ - ١٠ .

(٩) الآية ٣٨ من سورة الكهف . وأصل « لكنّا » : لكنْ أنا . فحذفت الهمزة وأدغمت النون في الثانية . انظر المغني ص ٤٢٥ .

(١٠) الجامع الصغير ١ : ١٢٦ وصحيحه ص ٣٨٣ .

(١١) ديوانه ص ٢٠٧ - ٢٠٩ . والمراد بالخيل هنا هو فرسانها المحاربون . والوقائع : جمع وقيعة . وهي صدمة الحرب والقتال . والوغى : ما يكون في المعارك من جلبة وأصوات . يعني شدة الحرب .

(١٢) الآية ٤٨ من سورة البقرة . وانظر الحجة ٢ : ٤١٨ .

(١٣) الآيات ٤٣ - ٤٥ من سورة النجم . وانظر المغني ص ٥٤٨ .

(١٤) الحماسة لابن فارس ص ٤٦ ، وشرح المرزوقي ص ٤٥ - ٤٦ .

(١٥) الآية ١١ من سورة الشورى . وانظر المحكم لابن سيده ٧ : ١١١ .

(١٦) الآية ٣٦ من سورة النور ، وانظر المغني ص ٥٨٣ و ٦٢٩ .

(١٧) ديوانه ص ٥٦٦ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٣٠٧ . وإيلياء : اسم بيت المقدس .

(١٨) الآية ٣ من سورة هود . وانظر المغني ص ٧٤٦ .

(١٩) الآية ٥٤ من سورة النور .

(٢٠) انظر مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء .

(٢١) ديوانه ص ٢٢٨ والمسائل المنثورة ص٩٥ . والرواح : العودة مساء .

(٢٢) الآية ٢٢٦ من سورة البقرة . وانظر الكشاف ١ : ٢٦٨ - ٢٦٩ . ويؤلون : يُقسمون ويحلفون . والتربص : الانتظار .

(٢٣) الآيتان ٢٢٢ و ٢٢٣ من سورة البقرة . وانظر المغني ص ٤٣٩ . والحرث : مكان استقرار الأجنة .

(٢٤) الآية ١ من سورة النبأ . وانظر البيان في غريب إعراب القرآن ص ٤٨٩ .

(٢٥) الآية ٤٣ من سورة النازعات . وانظر المغني ص ٣٣٠ .

(٢٦) ديوانه ص ٣٥٣ والكتاب ١ : ٣٣ والمسائل الحلبيات ص ٨٢ وشرح أبيات المغني ٥ : ١٩٠ .

(٢٧) المسند ٥ : ٢٣٣ وإعراب الحديث النبوي ص ٤٢٤ - ٤٢٥ .

(٢٨) شرح الحماسة لزيد بن علي الفارسي ٣ : ١٦٥ - ١٦٦ وللمرزوقي ص ١٤١٤ . وسوداء القلوب : الفتاة التي تحل محل السويداء .

(٢٩) شرح شواهد المغني ٥ : ١٥١ .

(٣٠) الآية ٥٢ من سورة الحجر . وانظر المغني ص ٤٢٨ .

(٣١) الآيتان ٧٣ و ٧٤ من سورة المائدة ، وانظر الدر المصون ٤ : ٣٧٥ - ٣٧٦ . ويمس : يصيب وينال .

(٣٢) الآية ٢٣ من سورة الأعراف .

(٣٣) ديوانه ص ١٩٤ والكتاب١ : ٤٢٣ والإفصاح للفارقي ص ١٨٤ والمسائل المنثورة ص ١٤٦ والمحتسب ١ : ١٩٧ والمحكم ٦ : ٤٦٩ . ويعصم : يحمى ويحتفظ من الشر .

(٣٤) الآية ١٠ من سورة الفرقان . وانظر الحجة ٥ : ٣٣٦ .

(٣٥) المسند ٣ : ١٨٦ وإعراب الحديث النبوي ص ١١٢ والكتاب ١ : ١٢٤ .
والقوارير: استعارة للتعبير عن النساء .
(٣٦) الآية ٤٠ من سورة القيامة . وانظر البحر ٨ : ٣٩١ وشرح الأبيات المشكلة ص ٢٢٢ والمخصص ١٤ : ٩ .
(٣٧) ديوانه ص ١٣٥ .
(٣٨) الآية ٣١ من سورة إبراهيم . وانظر الكتاب ١ : ٤٥١ - ٤٥٢ ومعاني القرآن للفراء ٢ : ٧٧ والمسائل المنثورة ص ١٥٩ والمحرر الوجيز ٨ : ٢٤٤ وتفسير القرطبي ٩ : ٣٦٦ .
(٣٩) الآية ٢ من سورة المائدة . وانظر المغني ص ٧٤٦ .
(٤٠) نتائج الفكر ، ص ٢١٠ - ٢١٢ .
(٤١) شرح أشعار الهذليين ، ص ٦٩٠ والتمام في تفسير أشعار هذيل ص ٦٨ - ٦٩ .
(٤٢) شرح الحماسة لزيد بن علي الفارسي ٢ : ١٣٢ . والحلق والقد : الدروع المصنوعة منهما . وذلك يعني الاستعداد للحرب .
(٤٣) الآيتان ٢٣ و ٢٤ من سورة النساء . وانظر الإنصاف ص ٩٣ - ٩٤ والدر المصون ٣ : ٦٤٨ - ٦٤٩ .
(٤٤) الآية ١٤ من سورة الليل . وانظر المغني ص ٦٣٠ و ٦٨٦ و ٧٤٦ . وتلظى : تتوقّد .
(٤٥) شرح الأبيات المشكلة ص ١٣٣ والعضديات ص ٦٤ والشيرازيات ص ٣٩١ .
وشُئِيَ : سُبِق . وأبيّ : آبائي . وأصله « أَبُونَ » حذفت النون للإضافة ، وقلبت الواو ياء وأدغمت في ياء المتكلم ، ثم قلبت الضمة كسرة لتجانس الياء .
(٤٦) الآية ٩٠ من سورة يونس . وانظر المغني ص ٤٠٤ وحاشية الدسوقي ٢ : ٢٦ - ٢٧ .
(٤٧) الآية ٢٠٨ من سورة البقرة . وانظر الكشاف ١ : ٢٥٢ والبحر ٢ : ١٢١ والمغني ص ٦٢٣ والدر المصون ٢ : ٣٥٩ - ٣٦٠ . وكافة أي : كلكم جميعًا .
(٤٨) الآية ١١٣ من سورة آل عمران . وانظر المغني ص ١٥١ .
(٤٩) الآية ١٣٣ من سورة البقرة . وانظر المغني ص ٤٤٦ وتفسير الآلوسي ١ : ٦١٥ - ٦١٦ .
(٥٠) الآية ٢١٩ من سورة البقرة . وانظر المغني ص ٣٣٢ والدر المصون ٢ : ٤٠٨ - ٤٠٩ وإيضاح الوقف والابتداء ص ٣٢٤ - ٣٢٩ . وما ذكرناه من تعيين المبتدأ

والخبر هو أصح مما ذكره ابن هشام .

(٥١) المسند ٣ : ١٥٢ وإعراب الحديث النبوي ص ١١٢ - ١١٣ .

(٥٢) الخصائص ٢ : ٢٨١ والمغني ص ٧ وشرح أبياته ١ : ٢٩ - ٣١ والشواهد الكبرى ٣ : ١١٣ والدرر اللوامع ٢ : ٨٥ وهاشميات الكميت ص ٣٦ .

(٥٣) ديوانه ٢ : ٨٧ والمغني ص ٤٧ وشرح أبياته ١ : ٢٦٥ - ٢٧٤ . وأحاد : واحدة . وسداس : ست . والليلة : تصغير ليلة للتهويل . والمنوطة : المتصلة . والتادي : تبادل الكلام بين القوم استعدادًا للحرب في الغد .

(٥٤) انظر الاقتصاد اللغوي في صيغة المفرد ، ص ٥٩ - ٦٦ .

(٥٥) الآية ٦٩ من سورة طه . وانظر إيضاح الوقف والابتداء ص ٣١٨ - ٣١٩ والبحر ٦ : ٢٦٠ والدر المصون ٨ : ٧٥ .

(٥٦) ديوانه ص ٤٥٢ والخزانة ٣ : ١٢٦ - ١٣٠ . والفدعاء : التي اعوجّت أرساغها من شدة الحلب والرعي . والعشار : جمع عُشَراء . وهي الناقة الحامل بلغت شهرها العاشر .

(٥٧) ديوانه ص ٧٥ . والحص : الورس .

(٥٨) يلاحظ في بعض اللهجات العامية أن المتكلم يميز بين واو الجماعة وحدها وبين المتصلة بضمير المفرد الغائب ، فيجعل للثانية نبرًا شديدًا في المقطع الأخير من اللفظ ، كأن يقول : سألُوا و سألُوه يعني : سألُوهُ . ومثل ذلك ترى من النبر في التعبير عن الضمير المتصل من دون واو الجماعة : سألْ - يعني : سألَهُ - وسألَ . يعني : سألَها.

(٥٩) انظر الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد ، ص ٦٧ - ٦٩ . (٦٠) الآية ١ من سورة المؤمنون .

(٦١) الآية ١ من سورة النحل . (٦٢) الآية ١٠ من سورة يونس .

(٦٣) انظر شرح المفصل ٩ : ٦٦ - ٨٩ . والروم والإشمام يتعذر رسمه ، فليراجع في مواطنه من كتب النحو والقراءات .

(٦٤) الحديث ٥٦٩ في الموطأ ص ١٥٩ . (٦٥) الأحاديث القدسية ص ٩١ .

(٦٦) الحديث ١٥٣٨ في الموطأ ص ٦٠٨ - ٦٠٩ .

(٦٧) الحديث ١٦٧٢ في الموطأ ص ٦٦١ .

(٦٨) الحديث ٤١٦٨ في صحيح البخاري . (٦٩) الحديث ٤١٦٣ في البخاري .

(٧٠) مجمع الأمثال ١ : ٢٧٤ .

(٧١) الجامع الصغير ١ : ٢٥١ . وانظر المصدر السابق ١ : ١٩٦ .

(٧٢) ديوانه ص ٥٠ . وهرّ : اسم امرأة (٧٣) ديوانه ص ٣٠٥ .

(٧٤) ديوانه ص ٨١٣ . (٧٥) ديوانه ص ١٨٢ .

(٧٦) الآية ١٠٩ من سورة الأنعام . وانظر الدر المصون ٥ : ١٠١ – ١١٠ .

(٧٧) الآية ١٥٤ من سورة آل عمران .

(٧٨) الآيتان ٤ و ٥ من سورة المسد . وقد بين العلماء آثار الوقف في تعيين المعنى والإعراب . انظر جمال القراء ص ٦٩٣ – ٦٩٦ .

(٧٩) الآية ٢ من سورة البقرة والإيضاح في الوقف والابتداء ص ٤٨٦ – ٤٩٠ .

(٨٠) الآية ٨٢ من سورة القصص . وانظر الدر المصون ٨ : ٦٩٧ – ٦٩٨ وتفسير الآلوسي ٢٠ : ١٨٤ – ١٨٥ . ومعنى وي : تَعجبْ . وهذا خلاف ما ذكره المفسرون والمعربون من أن المعنى : أعجبُ .

(٨١) الآية ٣٢ من سورة الأعراف . وانظر الكتاب ١ : ٢٦٢ والحجة ٤ : ١٤ – ١٧ والدر المصون ٥ : ٣٠١–٣٠٥ .

(٨٢) ديوانه ص ٧٥ – ٧٦ وشرح القصائد التسع ص ٦١٣ – ٦١٧ وشرح المعلقات العشر ص ٢٥٢ – ٢٥٤ . وهبي أي : أسرعي وبادري . والصحن : القدح الكبير . واصبحينا أي : اسقينا شراب الصباح . ولا تبقي أي : ابذلي واستنفدي ولا تديمي . والخمور : جمع خمر . والأندرون : قرية من قرى حلب . والمشعشعة : الممزوجة بالماء . والحص : الزعفران . وهو زهر أصفر اللون . وخالط : مازج . وسخينا أي : جُدنا بالمال وبذلناه . واللحز : السيئ الخلق . والشحيح : الشديد البخل . وأمرت أي : أديرت . والمال : ما يُملك من نقد أو متاع أو زينة . والمهين : المذلّ للشيء يستقله ويسرف في بذله .

(٨٣) انظر أمالي ابن دريد ص ١٢٩٩ وإعراب المشكل لمكي ٢ : ٣٣٨ والبحر ٨ : ١٧٩ وقول ابن مسعود في المسند ١ : ٣٨٣ .

(٨٤) الكتاب ١ : ٣١١ – ٣١٢ . وقوله « بالعلياء بيت » يعني : لي بيت غيرك بالعلياء، ولكني أوثرك عليه لمحبة أهلك ومودتهم .

(٨٥) ديوانه ص ٣٨٩ والكتاب ١ : ٣١١ . وحزوى : اسم جبل في الدهناء . والعبرة : الدمعة . وماء الهوى : الدمع . ويرفض : ينصب متفرقًا . ويترقرق : يتحير ويتلألأ .

(٨٦) ديوانه ص ٤٣٩ . وأقوت : خلت وأقفرت . والأصرام : جمع صِرم . وهو الجماعة من الناس . وفي الاستفهام معنى الإنكار التوبيخي ، أي : دع التشاغل بهذه الدار ، إذ لا يجديك ذلك شيئًا .

(٨٧) الآية ١٠ من سورة غافر . وانظر أمالي ابن الحاجب ص ١٤١ -١٤٣ والمغني ص ٥٩٥ - ٥٩٧ والدر المنثور ٩ : ٤٦١ - ٤٦٣ وتفسير الألوسي ١٤ : ٧٦ - ٧٨ . والمقت : أشد البغض والكره .

(٨٨) الآية ٣٩ من سورة الزخرف .

(٨٩) ألفية ابن مالك ص ٥٠ وشرح ابن عقيل ٣ : ٢١١ - ٢١٢ وشرح المكودي ص ٦٠١ وحاشية الصبان ٣ : ١٥٠ وحاشية السيوطي ص ١٤٠ وإعراب الألفية ص ١٧٦ وحاشية الخضري ٢ : ٧٧ . و مصحوب أل أي : الاسم المعرف بـ « أل » . و الفعل « يلزم » يروى بالتاء أيضًا .

(٩٠) لكثير من النصوص وجوه متعددة في التوجيه الإعرابي . انظر شرح الحماسة للتبريزي ٢ : ٣٤ - ٣٥ و ٩٦ و منهج التبريزي في شروحه ص ١١٠ - ١١٤ و ١٧٩ - ١٨٠ و ٣٦٣ - ٣٦٦ و اللغة وبناء الشعر ص ٥٩ و اللغة بين البلاغة والأسلوبية ص ٢٥٠ - ٢٥٢ .

(٩١) ص ١٣١٦ . (٩٢) ص ١٨١ وشرح التسهيل ٣ : ٣٩٩ .

(٩٣) انظر حاشية الصبان ١ : ٣٩ وحاشية الخضري ١ : ١٨ .

(٩٤) الكتاب ١ : ٢ .

(٩٥) شرح كتاب سيبويه ١ : ٤٥ - ٥١ والنكت في تفسير كتاب سيبويه ص ١٠٠ - ١٠٢ والتعليقة على كتاب سيبويه ص ٢٦ من مقدمة المحقق وأقسام الأخبار ص ٢١٦ وبغية الوعاة ١ : ٤٢١ .

(٩٦) بغية الوعاة ١ : ١١٧ - ١١٨ .

(٩٧) التصريح على التوضيح ٢ : ٧٥ - ٨٦ وتطور مشكلة الفصاحة ص ٤٣ .

(٩٨) الأشباه والنظائر ٣ : ٩٦ - ٩٧ . والنص في مطبوعة حيدر آباد مضطرب جدًا ، لايناسب الأرقام المذكورة فيه . وكذلك هو في مطبوعة مجمع اللغة العربية ٣ : ٢٣٢ - ٢٣٣ ، بدون تصويب مناسب .

الفصل الثالث : أدلة التحليل لمعاني الأدوات

(١) الصحاح ومقاييس اللغة والقاموس واللسان والتاج والمعجم الكبير (أدو) و (أدي)

ولغة العرب ١ : ١٦ - ١٧ .

(٢) مختار الصحاح ص ١١ وأساس البلاغة ص ٤ والتكملة والذيل والصلة ٦ : ٣٦٤ - ٣٦٥ والمصباح المنير ص ١٥ .

(٣) العين (أدو) ومقاييس اللغة ١ : ٧٣ .

(٤) المفردات للراغب الأصبهاني ص ١٤ ، وفي المطبوعة : أدوت تفعل كذا .

(٥) الإتقان في علوم القرآن ١ : ٢٤٧ ومفتاح السعادة ٢ : ٤١٧ وكشاف اصطلاحات الفنون ١ : ١٤٢ ومن أسرار اللغة ص ٢٧٨ ومدرسة الكوفة ص ٢٤٢ واللغة العربية معناها ومبناها ص ١٢٣ والمعجم الكبير ١ : ١٥٦ والأدوات النحوية في المعاجم ص ٩ - ١٣ .

(٦) الإيضاح ص ٤٢ - ٤٣ وأمالي الزجاجي ص ٢٣٨ - ٢٣٩ وإنباه الرواة ١ : ٤ - ٥ ومعجم الأدباء ١٤ : ٤٨ - ٥٠ ونزهة الألباء ٤ - ٦ والأشباه والنظائر ١ : ٧ - ٨ .

(٧) مقدمة في النحو ص ٣٥ . (٨) الكتاب ١ : ٢ .

(٩) الإيضاح ص ٥٤ - ٥٥ والجمل للزجاجي ص ١ والجنى الداني ص ٢٠ - ٢٣ .

(١٠) الإيضاح ٥٤ . وانظر ص ٨٣ و ٩٨ من نظرية التبعية في التحليل النحوي .

(١١) شرح الكتاب ١ : ٥٢ . وقد ذكر الفارسي أن كثيرًا من الأسماء له معنى في غيره . ثم إن الأفعال لكل منها معنى فيما بعده .

(١٢) الجنى الداني ٢٢ - ٢٣ وشرح الكتاب ١ : ٥٣ وشرح المفصل ٨ : ٢ - ٣ .

(١٣) الصاحبي ص ٨٦ . وقد تصرفنا في المثال بما يناسب السياق .

(١٤) شرح المفصل ٨ : ٣ .

(١٥) انظر الكليات للكفوي ٢ : ٢٤٢ - ٢٤٣ .

(١٦) انظر مقدمة معجم حروف المعاني في القرآن الكريم ، والأجزاء الثلاثة منه .

(١٧) المقدمة ص ٣٦ - ٤٦ و ٦٥ - ٦٨ .

(١٨) الجمل للخليل ص ١٧٢ وللزجاجي ص ٤١ - ٥٩ و ٣٠٢ - ٣٠٤ والكتاب ١ : ١٧ و ٤٣ و ١٢٣ و ١٦٦ و ٤٣٥ و الألفاظ ص ٤٣٥ . وانظر ص ١٠٠ - ١٧٨ من الصاحبي ، حيث أقحم ابن فارس بعض الضمائر والأفعال ، ونحو : الآن وبعد وبينما وتعال وذو وشتان ولا جرم ولا سيما وعلم .

(١٩) الجمل للزجاجي ص ٤١ في الحاشية .

(٢٠) الجمل ص ٢٠٠ و ٣٥٦ - ٣٥٨ .

(٢١) المصدر المتقدم ص ٤١ والهمع ١ : ١٠ .
(٢٢) الارتشاف ٢ : ٧٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٢٥٥ .
(٢٣) نُشر الكتابان تحت عنوان واحد : « كتاب معاني الحروف » . فليتبه . وكان له اسم آخر ، هو منازل الحروف .
(٢٤) الأصول لابن السراج ١ : ٢٠٤ والأزهية في علم الحروف ص ٧١ - ١١٤ و ١٨٩ - ٢١٦ و ٢٥٨ - ٢٦٧ و ٢٩٢ و ٣٠١ - ٣١٦ . هذا مع العلم أن عنوان الكتاب في الأصل الخطي هو « الأزهية في النحو » ، خلافًا لما جاء في المطبوع ، وقال مؤلفه في خطبته : أجمع لك أبوابًا من النحو . وانظر أيضًا ص ١ و ٣ و ٥ و ٧ و ٩ و ١٠ و ١٤ - ٧٣ من معاني الحروف المنسوب إلى الزجاجي .
(٢٥) رصف المباني في حروف المعاني ص ١١ - ٤٤ و ٤٧ - ٥١ و ٥٣ - ٥٨ و ١٥٨ - ١٧٣ و ٢٤٨ - ٢٥٠ و ٣٠٣ - ٣٠٩ و ٣٢٩ - ٣٣٢ و ٣٣٨ - ٣٦٣ و ٣٩٤ - ٣٩٦ و ٣٩٩ - ٤٠٤ و ٤٢٧ - ٤٤١ و ٤٤٣ - ٤٥١ .
(٢٦) الجنى الداني ص ٥٦ و ١٤٠ و ١٤١ و ١٧٢ - ١٧٤ و ١٧٧ - ١٧٨ و ١٨١ و ٢٤٢ و ٢٦٥ و ٣٥٠ و ٥٠٧ و ٥٣٨ و ٥٥٨ و ٦٠٩ - ٦١١ و ٦٢٠ - ٦٢١ .
(٢٧) المصدر السابق ص ١٨٥ و ١٩٢ و ٢١٥ و ٢٥٣ و ٣٠٤ و ٣٢١ و ٣٢٢ و ٣٤٦ و ٣٥٢ - ٣٥٤ و ٣٦٣ و ٣٦٧ و ٣٧٤ - ٣٧٥ و ٤١٩ و ٤٢٤ و ٤٣٣ و ٤٣٦ و ٤٣٩ و ٤٦١ و ٤٧٠ و ٤٧٥ و ٤٨٠ و ٤٨٥ و ٤٩٤ - ٤٩٨ و ٥٠٠ و ٥٣٦ .
(٢٨) نفس المصدر ص ٢٤٢ .
(٢٩) المصدر نفسه ص ٣٤١ و ٤٠٠ و ٥٠٥ و ٥٣٧ .
(٣٠) هذا ما تحقق لدي ، خلافًا لما جاء في المطبوعات الثلاث للكتاب المذكور بعد .
(٣١) جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ص ٢٠ .
(٣٢) المصدر المتقدم ص ٢٢ - ٢٤ .
(٣٣) هذا هواسم الكتاب ، كما ذكر المؤلف في ص ٢٠ . وليس هو معجمًا للحروف العربية ، كما جاء في عنوانه من مطبوعة بيروت .
(٣٤) نفس السابق ص ٢٧ - ٤٢ .
(٣٥) المصدر نفسه ص ٩١ - ١١٠ و ٢٢٣ - ٢٩١ .
(٣٦) المصدر نفسه ص ٣٢٧ - ٣٨٣ . وقد سقط « أو الأفعال » من بين الأسماء والحروف ، في عنوان الصفحة الأولى ، فاختل المراد .

(٣٧) انظر الجنى الداني ص ٢٨ - ٢٩ . (٣٨) في ص ٢٤٥ - ٣٣٨ .

(٣٩) الكتاب ٢ : ٣٠٤ - ٣١٢ .

(٤٠) المفصل ص ١٣٠ - ١٥٨ . وانظر الصاحبي ٨٦ .

(٤١) أما كتاب « الحروف » المنسوب إلى الخليل فهو في تفسير المعاني الوضعية لألفاظ حروف الهجاء : ألف باء تاء . . . وكذلك ما جاء ضمن « رسالة في الحروف العربية » للنضر بن شميل . أما كتاب « الهمز » لأبي زيد فلغوي صرف . ومثله كتيبات غفيرة لآخرين .

(٤٢) الفهرست ص ٦٥ و ٧٢ و ٧٥ والجنى الداني ص ٤٤١ ، و ٣٤ : ٢٧٣ - ٢٩٠ و٤٤٧ - ٤٦٢ من مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق لعام ١٩٥٩ .

(٤٣) إنباه الرواة ٣ : ٨٦ - ٨٧ . وانظر وفيات الأعيان ٤ : ٣٧٤ - ٣٧٥ .

(٤٤) الجنى الداني ص ٥ - ٦ . (٤٥) مغني اللبيب ص ٥ .

(٤٦) العين ١ : ٤٨ .

(٤٧) المقدمة ص ٣٥ . وسقط الجار والمجرور « بها » من المطبوعة . انظر ص ١٢ من نصوص نحوية .

(٤٨) الكتاب ٢ : ١٤٣ .

(٤٩) المقتضب ٢ : ٣١٨ و ١ : ٥١ - ٥٢ . وقد ذكر في المقتضب أيضاً أن الأفعال أدوات لأنها تعمل عمل حروف الجر .

(٥٠) الأصول في النحو ١ : ٤٣ . (٥١) سر صناعة الإعراب ص ١٥ .

(٥٢) الأزهية ص ٨ .

(٥٣) مدرسة الكوفة ص ٢٣٧ - ٢٤٢ . وعن هذا الكتاب نقل كثيرون من دون تحقيق .

(٥٤) الإيضاح ص ٨١ - ٨٢ .

(٥٥) الكتاب ١ : ٣٥٩ و٤٣٥ و ٢ : ١٣٥ والمقتضب ٣ : ١٧١ - ١٧٢ و مجالس العلماء ٢٢١ - ٢٢٢ والتبصرة والتذكرة ص ٧ والخصائص ١ : ١٦٩ ولمع الأدلة ص ١٠٢ - ١٠٦ وشرح المفصل ٨ : ٢ - ٥ وارتشاف الضرب ١ : ٣١٥ وتوضيح المقاصد ١ : ٥١ - ٥٤ والأدوات في التراث النحوي ص ١٠ .

(٥٦) انظر المخصص ١٤ : ٦٠ . و ما يستعمله المعاصرون في الأدوات ، كجعل «طالما » للشرط ، و نحو : بالتالي ، وبدوره ، و اللهم إذا ، وباليمكن ، وبلكي ، وطالما ، وبالكاد، وأنجق، و بسّ، و لحتّى ، و لسّ، فهو مردود لأنه يخالف

طبيعة الأدوات ، ويعبر عن العجمة أو عن معان بعيدة عن المقصود .

(٥٧) انظر الفلسفة اللغوية ص ٤٦ و اللغة لتدريس ص ٢١٦ .

(٥٨) انظر مشكلة العامل النحوي و نظرية الاقتضاء. (٥٩) مقاييس اللغة ١ : ٦٤ .

(٦٠) وقيل : إن « إذًا » مركبة من « إذ » و « أن » . انظر رصف المباني ص ٦٩ - ٧٠ وارتشاف الضرب ٢ : ٣٩٥ والجنى الداني ص ٣٦٣ والمغني ص ١٥وتفسير القرطبي ١٠ : ٥ .

(٦١) تفسير الرازي ١٠ : ١٣٠ .

(٦٢) وانظر معاني القرآن للفراء ١ : ٥٣ وإعراب القرآن للنحاس ص ٢٤١ وتفسير الطبري ١ : ٣٨٤ وتفسير القرطبي ٢ : ١١ .

(٦٣) المخصص ١٢ : ٩٥ وشرح أشعار الهذليين ص ١١٦٠ .

(٦٤) انظر تهذيب اللغة ٣ : ٤٢٤ و٥ : ٢٠٠ واللسان والتاج (حتت) .

(٦٥) المحكم واللسان والتاج (حوث) و (حيث) .

(٦٦)مقاييس اللغة ٢ : ٣٨٢ - ٣٨٤ وأحمد بن فارس اللغوي النحوي ص ٣٧٣ .

(٦٧) انظر الإنصاف ص ٦٤٦ .

(٦٨) الكتاب ٢ : ٦٧ والمقتضب ٣ : ٧٣ والأصول ٢ : ٢٠٢ وإيضاح الشعر ص ٨٦ والخصائص ١ : ٣١٦ والإنصاف ص ٢١٨ .

(٦٩) الألفاظ ص ٢٨٤ وتهذيبه ص ٣٩١ واللسان والتاج (متن) البحر ١ : ٣٨ والهمع والدرر٢ : ٣٤ .

(٧٠) مقاييس اللغة ٥ : ٤٤٧ .

(٧١) الكشاف ١ : ٦٢ ومجمع البيان ١ : ١٠٦ - ١٠٧ والجنى الداني ص٥٠٩ - ٥١٠ .

(٧٢) معاني القرآن للفراء ٢ : ٢٧٧ .وإعراب القرآن للنحاس ١ : ٢٤٢ والحجة لابن خالويه ص ١٠٠ وشرح المفصل ٢ : ٧٥ .

(٧٣) الكتاب ١ : ١٣٥ والمقتضب ٣: ٢٨ ودقائق التصريف ص ٤٨٧ وضرائر الشعر ص ١٦١ والجنى الداني ص ٥٣١ والمغني ٦١ .

(٧٤) تفسير الرازي ١٥ : ٨٠ و ٢٤ : ٢١١ والبحر ٢ : ٤١٩ وشرح الكافية ٢ : ١١٦ .

(٧٥) الكتاب ١ : ٤٧٤ والأصول١ :٢٢٩ والمسائل المنثورة ص ١٨٨ ومجمع البيان٣ : ٢٢٢ والبحر ٧ : ١٤٥ . وانظر المغني ص ٢٠٨ .

(٧٦) مقاييس اللغة ٥ : ١٢١ .
(٧٧) مقالة كلا ص ٨ - ٩ وشرحها ص ٢٢ ، ومجمع البيان ٢ : ٢٢٢ ، وشرح المفصل ٩ : ١٦ .
(٧٨) معاني القرآن للفراء ١ : ٤٦٦ ومعاني القرآن للزجاج ١ : ٤٣٤ والارتشاف ٢٩٨ والتذكرة ص ٢٠٣ والجنى الداني ص ٢٦١ والمغني ص ٢٠٣ .
(٧٩) إعراب القرآن للنحاس ٣ : ٤٥١ والتبصرة ص ٩٧ والمسائل المنثورة ص ١٠٧ - ١٠٨ ومشكل إعراب القرآن٢ : ٢٤٧ والكشاف ٤ : ٧١ . وانظر تفسير الطبري ٢٣ : ١٢٣ .
(٨٠) معاني القرآن للفراء ١ : ٤٦٥ وإعراب القرآن للنحاس ٢ : ٢٥٦ والبيان في غريب إعراب القرآن ١ : ٤١٣ وتفسير القرطبي ٢ : ٤٣ .
(٨١) معاني القرآن للفراء ٢ : ٣٧٧ وتفسير الرازي ٢٦ : ٦٤ — ٦٥ .
(٨٢) الكتاب ١ : ٤٠٧ والمقتضب ٢ : ٨ والأصول ٢ : ١٤٧ ومعاني الحروف ص ١٥٠ وتفسير معاني القرآن للأخفش ص ٣٠٢ والزجاج ١ : ١٣٤ .
(٨٣) الكشاف ٢ : ٥٧١ وتفسير الرازي ١٦ : ٢٧٧ والكتاب ١ : ٤٠٧ و٢ : ٣٠٦ ومعاني الحروف ص ١٣٢ وشرح المفصل ٨ : ١٤٤ - ١٤٥ والارتشاف ٢ : ١٧٨ ورصف المباني ص ٨٤ والجنى الداني ص ٥٠ - ٥٠٩ .
(٨٤) المسائل الحلبيات ص ٢٨١ ودقائق التصريف ص ٢٤٧ واللامات ص ٨ - ٩ والمرتجل ص ١٢٦ والتبيين عن مذاهب النحويين ص ١٣٠ وتفسير الرازي ٥ :٣٥ - ٣٦ وشرح الكافية ١ : ١٩٨ - ١٩٩ .
(٨٥) الإنصاف ص٣٩١ وارتشاف الضرب ٢ : ٢٤١ و ٣ : ٢٠٨ والنكت الحسان ص ١٤٤ والتذكرة ص ١٠ والجنى الداني ٥٠١ والمغني ص ٣٨٣ .
(٨٦) الكتاب ١ : ٤٣٣ و المقتضب ٢ : ٤٨ ومعاني القرآن للزجاج ٢ : ٤٠٨ والأصول ٢ : ٢٢٠ وحروف المعاني ص ٢٠ وتفسير الطبري ٩ : ٣٠ والمسائل العضديات ص ٤٥ - ٤٦ والمرتجل ص ٢٧٣ - ٢٧٤ ونظم الفرائد ص ١٠٦ - ١٠٧ وشرح المفصل ٤ : ٧٢ و ٧ : ٤٢ .
(٨٧) الكشاف ٣ : ٣٤٢ .
(٨٨) رصف المباني ص ٤٤١ والجنى الداني ص ٣٥١ - ٣٥٢ .
(٨٩) انظر الأدوات في كتب التفسير حتى منتصف القرن الثامن ص ١٨ - ٣٣ والأدوات

في التراث النحوي ص ٥١٠ – ٥٣٢ والأدوات النحوية في المعاجم ص ٤٥٩ – ٤٦٣ .

(٩٠) المرتجل ص ١٣٧ . وانظر شرح التصريح ٢ : ٩٠ – ١٠٢ .

(٩١) التطور النحوي ص ٨٧ واللغة العربية معناها ومبناها ص ١٢٣ – ١٣١ ومناهج البحث اللغوي ص ٢١٤ و ٢٦٩ وفي النحو العربي نقد وتوجيه ص٣٢ و ١٧٦ – ١٧٨ والمحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها ٢ : ٦ – ٩ ومغامرات لغوية ص٣٢٠ – ٣٢١ ونظام الجملة ١ : ٣٣ . وانظر ص ١٠٠ و ٣٣٥ – ٣٣٦ من نظرية التبعية في التحليل النحوي .

(٩٢) الكتاب ١ : ٢١ . (٩٣) المقتضب ٣ : ٩٧ .

(٩٤) المصدر السابق ٤ : ٨٦ . وفي المطبوع تحريف وتصحيف .

(٩٥) نفس المصدر ٣ : ٣٣ . (٩٦) المرتجل ص ١٢٤ .

(٩٧) منثور الفوائد ص ٥٥ . وسقط « لايسمى » من المطبوع .

(٩٨) أسرار العربية ص ٥٥ .

(٩٩) منثور الفوائد ص ٢٥ و ٥٧ . ولعله أراد بالعبارة : اللفظ أو المعنى . فتكون الأفعال الناقصة عنده أفعالاً في اللفظ لا في المعنى ، لعدم دلالتها على الحدث ، أو تكون أفعال معان ، كما يقال : حروف معان .

(١٠٠) انظر النواسخ في كلام العرب ص ٤٥ – ٥٠ .

(١٠١) شرح كتاب سيبويه ٢ : ٣٥٣ – ٣٦١ .

(١٠٢) الهمع ١ : ١٠ . قلت : ولعل المراد ، بحكم المبرد على « كان » أنها حرف ، هو ما ذكره عن إلغائها وجعلها للتوكيد ، حين ترد زائدة في التعبير . انظر المقتضب ٤ : ١١٦ – ١١٨ وشرح المفصل ٧ : ١٠٠ والخزانة ٤ : ٣٨ .

(١٠٣) الهمع ٤ : ٨٦ .

(١٠٤) المخصص ١٤ : ١٤٠ . وانظر البرهان في علوم القرآن ٤ : ٨٠ والمكون الدلالي للفعل في اللسان العربي ٢١ – ٢٩ .

(١٠٥) انظر المصباح المنير (عدم) . (١٠٦) الكليات ٣ : ٢٨٠ و ٣٥١ .

(١٠٧) شرح الكافية ٢ : ٢٩٠ . وانظر المورد النحوي الكبير ص ١٣ – ١٤ والفعل زمانه وأبنيته ص ٥٤ – ٥٦ .

(١٠٨) انظر شرح التسهيل ١ : ٣٣٨ – ٣٤٠ ، تعليق الفرائد ٣ : ١٧٢ – ١٧٤ و المغني ص ٤٨٨ ، حاشية الدسوقي ٢ : ٨٩ و المنصف من الكلام على مغني ابن هشام ٢ :

١١٧ والنواسخ في كلام العرب ص ٦٦ - ٧٠ .

(١٠٩) الهمع ١ : ١١٣ - ١١٤ .

(١١٠) الأفعال : متعدية بنفسها ، أو متعدية بشبه جملة - وهي اللازمة بقيد - ولازمة إطلاقًا ، وهي الناقصة ، لا تتعدى بحرف أو بدونه .

(١١١) انظر الجنى الداني ص ٦٢٠ - ٦٢١ . (١١٢) الهمع ١ : ١١٢ - ١١٣ .

(١١٣) انظر العربية الفصحى ص ١٧٨ ودراسات في الأدوات النحوية ١٨ و ٢١ .

(١١٤) في ٤ : ١٧٥ - ٤٤٦ . (١١٥) في ١ : ٣٠٩ - ٣٨١ .

(١١٦) تابع المعاصرون الاهتمام بالأدوات ، فصدر : دراسات في الأدوات النحوية لمصطفى النماس ، ومعجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم لإسماعيل أحمد عمايره وعبد الحميد مصطفى السيد ، والحروف العاملة في القرآن الكريم لهادي عطية مطر الهلالي ، وموسوعة الحروف في اللغة العربية لإميل بديع يعقوب ، والأدوات النحوية المختصة والمشتركة لإبراهيم محسن ، ومعجم الأدوات النحوية وإعرابها في القرآن الكريم لعبد العزيز السيروان ويوسف علي بديوي . وهو نشر جديد لما جاء في الأتقان للسيوطي .

وكنت منذ بضع عشرة سنة قد وضعت خطة أشرف عليها ، لبحوث علمية جامعية ، تستوجب دراسة الأدوات في العلوم الإسلامية كلها ، أي في : كتب التفسير ، والتراث النحوي ، وكتب اللغة والمعاجم ، وشرح الأحاديث النبوية ، وشرح النصوص الأدبية ، وكتب الأصوليين ، والتراث البلاغي والنقدي . وقد نجز من ذلك حتى الآن : الأدوات في التراث النحوي لإبراهيم محسن ، والأدوات في كتب التفسير حتى منتصف القرن الثامن لمحمود صغير ، والأدوات النحوية في المعاجم حتى القرن الثامن لمحمود راشد أنيس .

(١١٧) الكامل للمبرد ١ : ١٩١ و ٤ : ٥٥ والمورد النحوي الكبير ص ٩٢ - ٩٣ .

(١١٨) الجنى الداني ص ١٥٤ - ١٥٥ والمغني ص ٤٠٠ وحاشية الدسوقي ٢ : ٢٣ .

(١١٩) شرح أبيات مغنى اللبيب ٦ : ٤٨ .

(١٢٠) ديوانه ص ٢٩١ وديوان حميد بن ثور ص ٤٢ .

(١٢١) ديوانه ٢٩٤ وشرح أبيات المغني ٦ : ٤٨ . والحوب : الحزن والوحشة .

(١٢٢) الأصمعيات ص ١٤٠ . وعكاظ : سوق قرب الطائف ، كانت تقام في الجاهلية شهر شوال . ويتوسَّم : يتفرس فيَّ ليعرف ثأره .

(١٢٣) ديوانه ص ٢٣ . وخنساء : اسم امرأة .

(١٢٤) الجمل في النحو للخليل ص ٦٥ .

(١٢٥) شرح أبيات المغني ٦ : ٤٨ و ٧ : ٢٨٠ - ٢٨٢ .

(١٢٦) ص ٢٦٨ . وانظر منه ص ١٦٩ و ١٩٩ و ٢٠١ و ٢٠٨ و ٢٥٩ و ٢٦٥ و ٢٧١ . . . والمورد النحوي ص ١٦ .

(١٢٧) يرى بعض النحاة أن اللام قبل « قد » بدون قسم ظاهر هي واقعة في جواب قسم مقدر . الجنى الداني ص ١٢٤ - ١٢٨ والمغني ص ٢٥١ - ٢٥٥ .

(١٢٨) الآية ١٣ من سورة الحشر .

(١٢٩) سنن ابن ماجه ص ١٢٩٤ . وانظر المسند ١ : ١٦٣ وإعراب الحديث ص ٢٦٨ - ٢٦٩ . والفاء قبل اللام هي زائدة لوصل الكلام بما قبل القول ، ولبيان الترتب والسببية أيضًا .

(١٣٠) الآية ١٦٥ من سورة آل عمران .

(١٣١) الآيتان ٢٠٤ من سورة الشعراء و ١٧٦ من سورة الصافات . وانظر الآية التي نوردها بعد هذه .

(١٣٢) الآية ٥١ من سورة يونس . (١٣٣) الآية ١٤٤ من سورة آل عمران .

(١٣٤) إعراب الحديث ص ٥٠٠ - ٥٠١ . (١٣٥) الآية ٨٢ من سورة المؤمنون .

(١٣٦) ديوانه ص ١٤٣ والمورد النحوي ٣١٥ - ٣١٧ . وأشكل أي : تخالطه الحمرة .

(١٣٧) الآية ٣١ من سورة الأنعام .

(١٣٨) أجاز مجمع اللغة العربية زيادة هذه الكاف ، في الدورة ٤٢ عام ١٣٩٦ ، دون أن يبين وظيفتها التركيبية .

(١٣٩) انظر شرح المفصل ٨ : ٢ - ٣ .

(١٤٠) انظر ص ٢٣٩ - ٢٤٠ و رصف المباني ص ٦ - ٨ و المورد النحوي الكبير ص ١٠ و الأدوات في كتب التفسير ص ٥٨٩ - ٦٠٦ و الأدوات في التراث النحوي ص ٦٦٣ - ٦٦٨ و الأدوات النحوية في المعاجم ٤٦٤ - ٤٧٠ .

(١٤١) انظر المورد النحوي الكبير ص ٥٢٣ - ٥٣٤ .

(١٤٢) المشهور أن هذا مذهب الكوفيين ، وأن البصريين لا يجيزونه ، بل يبقى لديهم كل لوظيفته الأصلية . فإذا ورد ما يوهم خلاف ذلك كان بتأويل للفظ ، أو بتضمين الحدث المرافق معنى حدث آخر يناسب السياق ، أو بالشذوذ في الاستعمال ، كما

في الجنى الداني ص ٤٦ والمغني ص ١١٨ - ١١٩ والبحر ١ : ٣٩ - ٤١ . والواقع أن بعض البصريين كانوا مع الكوفيين ، كيونس بن حبيب وأبي عبيدة والأخفش والمبرد والزجاج . انظر مجاز القرآن ١ : ١٤ ومعاني القرآن للأخفش ص ٢٠٥ ومعاني القرآن للزجاج ١ : ٤٢١ - ٤٢٢ و ٢ : ٣٥٤ - ٣٥٥ والبحر ٤ : ٣١٨ و٤٥٦ و ٦ ٣٩٦ و ٧ : ٤٩٤ .

(١٤٣) الذود : ما بين الاثنين والستة من الإبل . والمراد أن القليل مع القليل يصير كثيراً . معاني القرآن للفراء ١ : ٢١٨ .

(١٤٤) الآية ١٥ من سورة القصص . وهذا هو قول ابن هشام في المغني ص ١٥٤ ، والراجح أن « على » في الآية الكريمة هي للمصاحبة ، وتتعلق بحال محذوفة عن الفاعل أو المفعول قبلها . الدر المصون ٨ : ٦٥٦ .

(١٤٥) أمالي الزجاجي ص ٧٨ والمورد النحوي الكبير ص ٤٢٠ - ٤٢١ . والورقاء : الحمامة لونها سواد في غُبرة .

(١٤٦) ديوانه ص ٤٩١ ومحاضرات الأدباء ٢ : ٢١١ . و ألمّ : وقع في صغار الذنوب .

(١٤٧) الآية ٨ من سورة النساء وإملاء ما منّ به الرحمن ١ : ١٦٨ والجنى الداني ص ٢٨٤ .

(١٤٨) إعراب الحديث النبوي ص ٣٤٠ .

(١٤٩) الآية ٧١ من سورة طه والجنى الداني ص ٢٥١ .

(١٥٠) الآية ٣٠ من سورة الشورى والدر المصون ٩ : ٥٥٤ - ٥٥٥ .

(١٥١) لحديث ١٢٢ في صحيح البخاري ١ : ٥٦ - ٥٨ وإعراب الحديث النبوي ص ٥١ - ٥٢ .

(١٥٢) المغني ص ٤٧ .

(١٥٣) الفاضل للمبرد ص ٤٠ وشرح الحماسة للمرزوقي ص ١٧١١ - ١٧١٢ والمورد النحوي الكبير ص ٧٤ - ٨٥ . والمال : مايملك من المتاع والزينة . وأضيم : أظلم. والشحيحة : الكثيرة البخل . واللوم : اللؤم . والرميم : المتفتت . والخيم : الطبيعة والخلق .

(١٥٤) الآية ٢٠ من سورة العنكبوت وانظر المغني ص ٤٢٩ .

(١٥٥) عميربن ضابئ : رجل قتله الحجاج لتخلفه عن اللحاق بالمهلب لمحاربة الخوارج . الخزانة ٣ : ١٧٣ - ١٧٧ والمورد النحوي الكبير ص ٢٨٨ - ٢٨٩ .

(١٥٦) المسند ٣ : ١٢٤ وإعراب الحديث ص ١١٠ .
(١٥٧) الأمالي ١ : ٢٦٥ والمورد النحوي الكبير ص ٣٣٩ – ٣٤٠ .
(١٥٨) نقائض جرير والأخطل ص ٢٤ – ٢٥ والمورد النحوي الكبير ص ٣٠٦ – ٣٠٧ .
وفي البيت نهي آخر محذوف مع جواب الشرط ، لدلالة ما قبله عليه ، والتقدير : إن جئتكم فلا تفرحوا بلقائي .
(١٥٩) معجم الخليل ص ١٥٧ . (١٦٠) إعراب الحديث ص ٤٤٤ .
(١٦١) الآية ٢٨٦ من سورة البقرة والجنى الداني ص ٣٠٠ . والإصر : الأمر الثقيل لا يحتمل .
(١٦٢) الآية ١٦ من سورة النور . وانظر المغني ص ٣٠٣ – ٣٠٤ .
(١٦٣) إعراب الحديث ص ١٣٥ – ١٣٧ والمسند ٣ : ٣٢٣ – ٣٢٤ .
(١٦٤) المسند ٣ : ٣١٥ و ٣٤١ و ٣٤٧ وإعراب الحديث ص ١٣٢ .
(١٦٥) ديوانه ص ٨٢ والمغني ص ١٥٥ وشرح أبياته ٣ : ٢٥٩ – ٢٦٥ .
(١٦٦) الإيضاح في شرح سقط الزند ص ٥٣٩ . والملة : الشريعة . والاعتقاد : العقيدة والمذهب . والشادي : المتغني المطرب .
(١٦٧) الآية ٦ من سورة المؤمنون . (١٦٨) الآية ٨٣ من سورة آل عمران .
(١٦٩) الآية ٥٥ من سورة الروم . (١٧٠) الآية ٣٥ من سورة سورة الطور .
(١٧١) المسند ٥ : ١٤٥ وإعراب الحديث ص ١٧٠ – ١٧١ . ونصبُ « الأئمة » بفعل محذوف : أعني .
(١٧٢) شرح أشعار الهذليين ص ١١ .
(١٧٣) الآية ٣٩ من سورة الشورى . وما قيل من أن « هم » توكيد لفظي لمفعول « أصاب » ، أو جواز حذف فاء الجواب ، تخريج بعيد والظاهر خلافه . انظر إملاء ما منّ به الرحمن ١ : ٢٦٠ وشرح الكافية ٢ : ١١١ والدر المصون ٩ : ٥٦١ – ٥٦٢ وحاشية الدسوقي ١ : ١٠٥ .
(١٧٤) الجامع الصغير ١ : ١٢٦ . (١٧٥) شرح التسهيل ٢ : ٢١٠ والمغني ص ٩٩ .
(١٧٦) الجامع الصغير ١ : ٢٠٤ . (١٧٧) الآية ١٨٥ من سورة الأعراف .
(١٧٨) الآية ١٩ من سورة الأنعام .
(١٧٩) المسند ٣ : ٧٧ وإعراب الحديث ص ٢٤٣ – ٢٤٤ .
(١٨٠) الآية ٦٩ من سورة مريم وانظر الكتاب ١ : ٣٩٧ والمغني ص ٨١ .

(١٨١) إعراب الحديث ص ٥٣ – ٥٤ .

(١٨٢) المسند ٥ : ١٦٣ – ١٦٤ وإعراب الحديث ص ١٩٢ – ١٩٣ .

(١٨٣) نظرية التبعية في التحليل النحوي ص ٢٤١ – ٢٩٥ .

(١٨٤) المسند ٥ : ١٧٨ وإعرب الحديث ص ١٨٠ .

(١٨٥) المسند ١ : ١٦٣ وإعراب الحديث ص ٢٦٨ – ٢٦٩ . وفي الحديث تعلق الفعل «رأى» عن العمل بـ «كأنّ» ، وهذا كثير جداً في الروايات والأخبار ، ولم ينبه عليه النحاة .

(١٨٦) الآيتان ١٦ و١٧ من سورة المرسلات .

(١٨٧) المسند ٥ : ١١ – ٢١٢ وإعراب الحديث ص ٨٨ .

(١٨٨) المسند٣ : ١٤٢ وإعراب الحديث ص ٩٦ – ٩٨ . وقد اضطرب العكبري في توجيه الرفع ، وغفل عما ذكرناه نحن ، مع أنه صحيح ومعروف . انظر حاشية الدسوقي ١ : ٢٠٠ والآيتين ١٥ من سورة الأحقاف و ٢٤ من سورة الجن ، في المفصل من تفسير القرآن العظيم . و «متى» في هذا الحديث أيضاً هي بمعنى : حين ، للظرفية الزمانية مجردة من الشرط والاستفهام ، وتتعلق بالفعل قبلها . انظر الإيضاح في شرح سقط الزند ، ص ٨٧٨ .

(١٨٩) انظر إعراب الحديث ص ٣٥٢ .

(١٩٠) في الفصل الثاني من الباب الأول .

٠١٨٨٦٢٢٦٢٧

أدب المقاومة " غسان كنفاني "
شعراء المقاومة

الموسوعة الفلسطينية
المجلس الأعلى للصحافة

مكتبة مبارك العامة
MUBARAK PUBLIC LIBRARY
www.mpl.org.eg

المكتبة الرئيسية ٤ شارع الطحاوية متفرع من شارع النيل – الجيزة
تليفون: ٣٣٣٦٠٢٩٣ / ٣٣٣٦٠٢٩١ / ٣٧٤٩٦٩٢٨ / ٣٧٤٩٦٩١٨
المكتبة الفرعية (الزيتون) ٤ شارع عمر المختار الأميرية
تليفون: ٢٢٨٢٠٣٤٠

MPL
١٤ يونيو ٢٠٠٩

تذكر أن إعادتك للكتاب فى التاريخ المحدد بالختم يعفيك من دفع غرامة التأخير